الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري
كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

قسم: التهيئة العمرانية

رقم السلسلة: 03/AU/2024

الرقم التسلسلي: 08/DS/2024

الأقطاب الحضرية الجديدة والتنمية المستدامة
حالة عين النحاس، الرتبة وعين عبيد
(ولاية قسنطينة)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية تخصص تهيئة حضرية

أنجزت من طرف:
سعاد هواري

إشراف الأستاذ الدكتور:
رابح بوالصوف

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
الأستاذ الدكتور علاوة بوالحواش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري	رئيسا
الأستاذ الدكتور رابح بوالصوف	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري	مشرفا مقررا
الدكتور محمد كمال الدين محرزي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري	ممتحنا
الدكتورة نذيرة بوقبس	أستاذ محاضر "أ"	المدرسة العليا للأساتذة اسيا جبار قسنطينة	ممتحنا
الدكتور توفيق خنشول	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي	ممتحنا
الدكتور سليم براقدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة قسنطينة 3 صالح بوبنيدر	ممتحنا

2024

بسم الله الرحمن الرحيم

العلـــــم دون ضمير خراب للروح

والسياسة دون أخلاق خراب للأمة

عالم الأشياء من دون عالم الأفكار

لا معنى له

مالك بن نبي

اهـداء

الى روح امي الغالية التي احتسبها عند ربي في جنانه الواسعة

الى ابي الغالي نور حياتي وتاج رأسي

اللذان رافقاني ببركاتهما ودعائهما منذ أن وجدت على هذه الأرض، وعلمان أن سلاح المرء دينه وخلقه وعلمه.

إلى

أسرتي الصغيرة زوجي،

ابنتي وابني حفظهما الله ورعاهما وأنار لهما طريق العلم والهداية

إلى

عائلتي الكبيرة وأولادهم جميعا

إلى

كل من عرفني وعرفته دون استثناء

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين على نعمه وفضله وعلى ان يسر لنا إتمام هذا العمل راجينا من المولى ان ينفع به غيرنا

أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى:

اساتذتي بكلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل

رابح بوالصوف

على قبوله الإشراف على هذه الاطروحة

والى السادة، أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشتها

وإلى كل من مد يد العون للأخذ بأيدينا لإتمام هذا العمل

ولو بكلمة طيبة او تشجيع

فبارك الله فيهم جميعا

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر التنمية المستدامة نهجًا شاملاً يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال التكامل بين هذه الأبعاد وفهم التداخلات والتأثيرات المتبادلة بينها، وقد ظهر مفهومها قبل نصف قرن تقريبًا بعد أن أدرك المجتمع الدولي أن هناك ترابطا وثيقا وتداخلا بين هذه الأبعاد الرئيسية الثلاث وتأثيراتها المتبادل حيث إن التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها بشكل فعال إذا لم تؤخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية. وبالمثل، يجب أن تكون التنمية الاجتماعية قائمة على أسس اقتصادية قوية ومستدامة، وأن تكون متفقة مع حماية البيئة. وذلك كله في إطار ضمان استدامة التنمية على المدى الطويل، وحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات.

لذا، فإن النهج المتكامل والتكاملي في التنمية المستدامة يتطلب مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في جميع جوانب التخطيط واتخاذ القرارات، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي تكون متوازنة تأخذ في الاعتبار الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء.

ولتحقيق التنمية المستدامة لا بد من توفر وعاء مجالي يحتويها ولعل اعقدها " تلك المتعلقة بالمستوى الحضري لأنها ترتبط بتركيبة ديناميكية مستمرة التوسع ألا وهي المدينة من جهة ومن جهة أخرى فإن المستوى الحضري يشكل حلقة الوصل مع باقي المستويات الإقليمية والوطنية ونقطة الانطلاق نحوها لذا أصبحت التنمية الحضرية المستدامة أداة لتحقيق التنمية المستدامة". (علي الأنباري ،حميد عبد المجيد ،2016، ص32) .

يواجه العالم حاليا العديد من التحديات، التي تواكب التنمية المتسارعة، الناجمة عن التزايد السكاني وتطور حياة الإنسان لا سيما في المدن. فالمدينة مهما كان حجمها لا بد من أن تحافظ على تقديم الوظائف المختلفة لسكانها والمناطق المحيطة بها، وتحقق لهم الاستقرار وتوفر لهم الراحة وتحافظ على شخصيتهم وتاريخهم مما يساهم في جعلها مصدر الإشعاع العلمي والثقافي ومركز استقطاب بما توفره من مرافق وتجهيزات وخدمات. وتأخذ تلك الوظائف حيزها المكاني على شكل استعمالات مبنية مع تخصيص أماكن فارغة ضمن حدودها الإدارية (فارس شكري، 2010، ص56) تتوسع عليه مستقبلا ويتم ضبط هذا التوسع وعلاقاته بالمجال بواسطة المخططات التنظيمية. إلا أن التطور والنمو السكاني قد يتعدى حدود التوافق بين ما توفره المدينة وبين متطلبات ساكنيها مما يجعل ميزان التوافق بين المتطلبات المستمرة وندرة المجال الحضري من الأمور صعبة التحقيق، الأمر الذي يجبرها في كثير من الأحيان إلى التوسع خارج حدودها،

للبحث عن بدائل للاستقرار وسبل العيش الجديدة، ومن هنا تبرز أهمية البحث عن توسعات على مواقع جديدة سواء ملتصقة بالمدينة الرئيسية تكون امتدادا طبيعيا لها أو تقع ضمن ضواحيها.

إلا أن هذه التوسعات غالبا ما تصطدم بمعيقات طبيعية؛ تجعلها تتجه نحو مناطق بعيدة عن المركز على مسافات تتعدى عشرات الكيلومترات، في شكل أقطاب نمو حضرية جديدة، تتحمل على المدينة الأم عبء الفائض من السكان، وتحقق فيها احتياجاتها من التجهيزات والمرافق لتغطية جزء من وظائفها، تخضع في ذلك إلى تخطيط قائم على جملة من المبادئ والقوانين لضمان ديمومتها.

وقد اتجه وضع الخطط الحضرية في الآونة الأخيرة نحو تنمية التجمعات الحضرية وفق مبادئ التنمية المستدامة، وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان.

والجزائر، واحدة من بين دول العالم التي شهدت ولا تزال تشهد تطورا عمرانيا كبيرا في مدنها منذ أكثر من خمسين عاما حيث تظهر شبكتها الحضرية كمركب من المدن المختلفة الأحجام من مدن كبيرة إلى مدن متوسطة إلى صغيرة موزعة بشكل غير متجانس بين الشمال والجنوب أضف إلى ذلك الهيمنة التي تمارسها المدن الكبرى على كل القطاعات الحيوية مشكلة أقطاب جذب مهمة لسكان الضواحي والأرياف.

ورغم مجهودات الدولة المتكررة في توجيه عمليات التهيئة العمرانية وتنظيم التجمعات العمرانية لمواجهة النمو الحضري المتسارع بإصدار قوانين ووضع آليات ومخططات منذ الاستقلال إلى غاية التسعينيات، إلا أنها في كثير من الأحيان فشلت ولم تجد هذه القوانين استجابة كاملة في المجال الحضري الذي يتمتع بخصائص ومميزات يجعل تطبيقها أمرا غير مجدي أو غير قابل للتنفيذ تماما.

وقد بقيت الكثير من المدن تطغى عليها الفوضى العمرانية والتكدس المتزايد للسكان والأنشطة وسوء توزيع البنى الفوقية إلى جانب ضعف استغلال الأماكن الشاغرة الناتجة أما عن تهدم الأجزاء القديمة منها أو عن سوء التهيئة أو عن تفريغ أماكن بعد التخلص من العشوائيات التي سادتها، ونفاذ احتياطاتها العقارية، والزحف العمراني المتواصل على الأراضي الزراعية الخصبة، مما جعل جهود التنمية المتبعة لا تؤتي ثمارها وتفشل.

وفي مطلع الألفية الجديدة وبتغير سياسة الدولة في ميدان التهيئة العمرانية أصبح لزام تحديث سياسة التهيئة العمرانية للبلاد وتكييفها مع الواقع الجديد لمواجهة الرهانات المستقبلية بإصدار منظومة تشريعية

حديثة تبنت بموجبها مبادئ التنمية المستدامة ضمن أدوات التهيئة العمرانية، في جملة من القوانين كان أولها قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة (02-01) الذي أكد على دور التهيئة باعتبارها العامل المشترك في تحقيق التنمية المستدامة، ثم تلاه قانون (04-05) الذي عدل وتمم القانون (90-29) المتعلق بالتهيئة والتعمير بإدراج مفهوم الأخطار الكبرى طبيعية كانت أو تكنولوجية في أدوات التهيئة والتعمير ساعيا إلى إحداث التوازن في تسيير واستعمال المجال العمراني لديمومته ، ثم قانون المدينة (06-06) الذي أعطى للمدينة معنى في التخطيط وتثمين دورها في كل عمليات التنمية ، وصولا إلى مشروع إعادة مراجعة قانون التهيئة والتعمير (سبتمبر 2019) باعتماد مبادئ التنمية الحضرية المستدامة بعد تبني توصيات الأمم المتحدة في المؤتمر الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في كيتو- البرازيل (أكتوبر 2016)، لتكون بذلك قاعدة لتحقيق أهداف وخطط التنمية الحضرية المستدامة، من أجل خلق بيئات عمرانية متجانسة وسليمة في شكل أقطاب حضرية مستدامة، لكن دون تحديد طريقة تحقيقها ومؤشرات حسابها.

تصنف مدينة قسنطينة من المدن الجزائرية التي تشهد حركة عمرانية كبيرة؛ إذ تعتبر من أهم مدن الوطن، لما تتميز به من أهمية تاريخية، وثقل حضاري وثقافي، إلى جانب كونها عاصمة الإقليم الشمالي الشرقي، حيث ترتبط ديناميكيتها الحضرية ارتباطا كبيرا بتاريخها الحضاري التي تشهد عليه منذ أكثر من 2500 سنة. حيث بدأت نشأتها على صخر كلسي داخل أسوار تعود للعهد البيزنطي دام لأكثر من 15 قرنا تم عرفت توسعات باتجاه المناطق المحيطة بها، وذلك منذ 1857 متبعة بذلك شكل موضعها المتضرس الى ان وصلت الى شكلها الحالي. ومن بين اهم عومل توسعها الهجرات المستمرة نحوها باعتبارها قطب جذب بامتياز لما تتوفر عليه من سكن وعمل وتجهيزات مما يجعل الحياة أكثر سهولة.

غير أن الانفجار السكاني الذي شهدته منذ الثمانينات وازمة السكن الحادة التي أصبحت تهدد توازنها، جعلها تواجه جملة من المشاكل العمرانية، شأنها في ذلك شأن معظم المدن الجزائرية وإن اختلفت في حجمها وطبيعتها.

وتشير القراءة السريعة لمدن ولاية قسنطينة المتمثلة في مراكز بلدياتها الاثني عشر بشكل عام أنها تواجه مستقبلا مشحونا بالعديد من المشاكل والتحديات بسبب الاختلال في العلاقة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من ناحية، والتوازن المفقود في التنمية الحضرية بين التجمعات الثانوية والتجمعات الرئيسية على مستوى الولاية ككل، وعلى مستوى البلدية الواحدة من ناحية أخرى، بسبب غياب استراتيجية شاملة تهدف إلى تنمية حضرية متوازنة ومستدامة، على الرغم من أن كل البلديات تحظى بمخططات للتنمية وتمتلك أدوات لتهيئة وتعمير مجالاتها العمرانية.

وعليه، وعملا بالمقتضيات الحالية التي تعيشها البلاد، والتطورات التي تشهدها في مجال التهيئة والتعمير، وتبني مبادئ التنمية المستدامة ضمن المشاريع الحضرية لضمان تخطيط فعال، وترشيد النمو الحضري، والسعي للارتقاء بالمجال الحضري من أجل إيجاد بيئة متوازنة تلبي احتياجات المواطن وتحقق الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي، كان لا بد من إرساء سياسة الأقطاب الحضرية كحل تطمح من خلاله الدولة إلى تأمين كل المتطلبات الحالية والمستقبلية في إطار تنمية حضرية مستدامة.

إشكالية الدراسة:

إن السياسة الجديدة التي انتهجتها الجزائر في العشر السنوات الماضية وتوجهها نحو تدعيم فكرة إنشاء الأقطاب الحضرية، وتبنيها نه تعتبر خطوة مهمة نحو تخفيف الضغط على المدن الكبرى والتقليل من هيمنتها على جميع المستويات: الإدارية والخدماتية والصناعية والتعليمية، وحتى على مستوى اتخاذ القرار بعد أن أثبتت تجربة المدن الجديدة قصورها في مواجهة متطلبات النمو العمراني المتزايد.

وقد تزامن مع هذه الفترة ظهور تحولات كبرى سواء على مستوى السياسة العمرانية للدولة أو في تحسن الظروف الاقتصادية مما شجع على تطبيق البرامج التنموية لا سيما البرنامج الخماسي (2014-2019) من خلال إنشاء الأقطاب الحضرية الجديدة والمدمجة بهدف تخفيف الضغط عن المدن الكبرى بامتصاص الفائض العمراني، سواء من تجهيزات أو مرافق عمومية أو سكنات، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن وسيلة لإيجاد فضاء ملائم يخدم المواطن وييسر له سبل العيش، والاستقرار ويحقق الانسجام بين الأنسجة الحضرية القائمة، والنمو الجديد ضمن سياسة عمرانية شاملة ومستدامة.

وقد كانت ولاية قسنطينة من بين ولايات الوطن التي تقرر بها إنشاء خمسة أقطاب حضرية، تتمثل في القطب الحضري الرتبة ببلدية ديدوش مراد، القطب الحضري عين عبيد، والقطب الحضري عين النحاس ببلدية الخروب، والتوسعيتين الجنوبية والغربية لمدينة علي منجلي، حيث الهدف من إقامتها هو خلق التوازن داخل المجال العمراني الكبير الذي تسيطر عليه مدينة قسنطينة، بخلق مجالات مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمل، الإسكان والخدمات على مساحات شاسعة مهيكلة ومنظمة.

ومن هذه الاعتبارات تتمحور إشكالية بحثنا كما يلي:

إلى أي مدى تستطيع سياسة الأقطاب الحضرية تحقيق واحترام مبادئ وأهداف التنمية المستدامة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة التالية:

- ما مدى مساهمة الأقطاب الحضرية في الاستجابة لمتطلبات المدينة الأم قسنطينة وتحقيق التنمية المستدامة في ظل غياب مؤشرات لتقييمها؟
- كيف يمكن تحديد مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وتطبيقها على الأقطاب الحضرية لتقييم مدى بلوغ أهداف التنمية المستدامة؟
- هل المشاريع التي استقبلها الأقطاب الحضرية تقع ضمن خطة عمرانية شاملة ومتكاملة تحقق التنمية المستدامة؟
- هل التشريع العمراني القائم كفيل بتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة؟

وكنموذج لهذه الدراسة سيتم اختيار ثلاث تجمعات حضرية عين نحاس، الرتبة وقطب عين عبيد، لما تتمتع به من خصائص مجالية وبيئية إلى جانب المكانة العمرانية التي ارتقت إليها هذه التجمعات الحضرية في السنوات الماضية، لتصبح أقطابا مستقلة بذاتها بفضل المشاريع الكبرى التي برمجت فيها.

فرضيات الدراسة:

للإلمام بفكرة الأقطاب الحضرية وتجسيدا لأهداف التنمية المستدامة من خلال مشاريعها، نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: القطب الحضري مجال تتحقق فيه التنمية المستدامة

يشكل القطب الحضري وحدة عمرانية متجانسة يقوم على تقديم خدمات حضرية متكاملة قائمة على مبادئ التنمية المستدامة من أجل تحقيق مجتمعات حضرية آمنة، صحية وقادرة على الصمود. وذلك باعتباره مجالا جديدا يخضع للتخطيط المستدام في إطار تطبيق المشاريع الحضرية الكبرى مستدامة.

الفرضية الثانية: القطب الحضري ما هو إلا وسيلة للاستجابة لأزمة السكن.

القطب الحضري هو توجه جديد لمواجهة الطلب على السكن والتجهيزات والمرافق دون الارتقاء إلى تحقيق مفهوم التنمية المستدامة في ظل التحديات التي تعرفها المدن الكبرى كارتفاع معدل التحضر، وغياب التخطيط بعيد المدى، واستفحال أزمة السكن ونقص أو نفاذ العقار الحضري، والتوسع على الأراضي الفلاحية، وتعدد مشاكل النقل والمواصلات وظهور مشاكل الاجتماعية وبيئية معقدة وغياب المعلومات الموثقة وصعوبة تحصيل نتائجها إلى جانب غياب مؤشرات لقياس هذه التنمية.

الفرضية الثالثة: الأقطاب الحضرية فرصة لتدارك أخطاء التخطيط التقليدي والتوجه نحو التخطيط المستدام لتحقيق تنمية مستدامة.

باعتبارها مناطق جديدة للتجمع السكاني، سيتم بناؤها وفقًا لتخطيط حضري مدروس ومحكم يأخذ في الحسبان أخطاء الماضي وتتجنبه في إطار احترام مقاييس التخطيط المستدام من خلال تطوير الاستراتيجيات الشاملة، والمخططات العمرانية بمستوياتها المختلفة وطنية وإقليمية ومحلية، في إطار تشريعي وقانوني واضح وملزم، وبتنسيق وضمان مشاركة المجتمع في كافة مراحل عمليات التخطيط لتحقيق مجتمعات حضرية مستدامة.

المنهجية والمقاربات المعتمدة:

لتحقيق أهداف البحث والوقوف على مدى تحقق الفرضيات المطروحة والإجابة عن الأسئلة التي جاءت في الإشكالية تم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي** وهو أحد الأساليب المستخدمة في وصف وتحليل الظواهر والمفاهيم والعلاقات بشكل مفصل وشامل حيث تم اعتماده في دراستنا لفهم وشرح وتفسير ظاهرة الأقطاب الحضرية والتنمية المستدامة والعلاقة القائمة بينهما. وتحليل كل القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة وابراز دورها في التنمية قبل وبعد اعتمادها كاستراتيجية وطنية لتحديد نتائجها على أرض الواقع.

كما تم استخدام **المنهج التاريخي** الذي يستخدم في تحليل الأدلة والمصادر التاريخية المتاحة لفهم الأحداث وتفسيرها بشكل دقيق وموضوعي. اذ تم اعتماده في تحليل التنمية التي عرفتها البلاد في ضوء التشريعات القانونية والسياسات العمرانية المنتهجة قبل وبعد تبني استراتيجية التنمية المستدامة وفهم أثارها على المجال الحضري خصوصا وعلى الديناميكية المجالية عموما.

كما اعتمدنا أيضا **المنهج المقارن** وهو منهج بحثي يستخدم لمقارنة وتحليل واقع الظواهر في سياقات مختلفة. حيث استعملناه بهدف فهم الاختلافات والتشابهات الموجودة بين الأقطاب الحضرية التي اخترناها كنماذج لدراستنا من وجهة نظر تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، لنصل في الأخير إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات تخص موضوع الدراسة.

وبناء على ذلك تم سن الخطة تفصيلية التالية:

- الإطار النظري للدراسة وشمل المفاهيم والمقاربات المعتمد في البحث لتوضيح الإطار العام للدراسة ووضعها ضمن حيزها الأكاديمي؛
- التطرق للإطار التشريعي قبل وبعد اعتماد مبادئ التنمية المستدامة؛

- عرض حالات تتكيف مع موضوع الدراسة وتتماشى مع الإشكالية المطروحة وتشمل ثلاثة نماذج مأخوذة من ولاية قسنطينة وتتمثل في الأقطاب الحضرية عين نحاس، الرتبة وعين عبيد؛
- الدراسة الميدانية لحالات الدراسة لمعرفة ما مدى استجابتها للإشكالية المطروحة؛
- استخراج مؤشرات التنمية المستدامة من المواثيق الأممية وتكييفها مع المعطيات المحلية لتطبيقها على نماذج الدراسة؛

وبناء على ذلك تم تحديد خطة للدراسة تقوم على خمسة فصول متتالية وهي:

- ✓ **الفصل الأول:** تطرقنا في هذا الفصل إلى تحديد مفهوم الأقطاب الحضرية انطلاقا من المنظور النظري لأقطاب النمو ثم إلى ماهية الأقطاب الحضرية وتحديد مفهومها بالنسبة للأشكال العمرانية الأكثر انتشارا لمعرفة الإطار الذي يمكن أن يحتوي أكثر هذا المفهوم. ثم تعرضنا إلى مفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية الحضرية وتطور مفاهيمها وصولا إلى تحديد مختلف مؤشراتها وكيفية حسابها وتقديرها باستخدام شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من طرف الأمم المتحدة.

- ✓ **الفصل الثاني:** عرضنا في هذا الفصل تطور التشريع الحضري في الجزائر قبل وبعد اعتماد مبادئ التنمية المستدامة ثم تطرقنا إلى التنمية الحضرية المستدامة في إطار مشروع مراجعة التشريع العمراني كمسعى من الدولة لإرساء مبادئ التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها الحضرية وكمدخل أساسي في تحديد مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة التي سنطبقها على النماذج المختارة في دراستنا.

- ✓ **الفصل الثالث:** أما في هذا الفصل فقد استعرضنا فيه واقع مدينة قسنطينة وكيف ظهرت الأقطاب الحضرية فيها كبديل عن مدنها التوابع ومدينتيها الجديدتين. حيث تم تحليل واقع مدينة قسنطينة من حيث ديناميكيتها الحضرية وأثر السياسات العمرانية التي انتهجتها التي حالت دون الاستجابة لما تعاني منه المدينة، وصولا إلى الأقطاب الحضرية لخلق التوازن داخل المجال العمراني الكبير الذي تسيطر عليه مدينة قسنطينة وذلك بخلق مجالات مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمل، الإسكان والخدمات كسياسة لتحقيق تنمية حضرية مستدامة، كما تم التعرف على دور الفاعلين في مجال التهيئة والتعمير في إرساء سياسة الأقطاب الحضرية من منظور الاستدامة.

- ✓ **الفصل الرابع:** أما في هذا الفصل فقد تم تعريف وتحليل نماذج الدراسة من حيث حجم المشاريع التي استقبلتها من أجل استخراج أسس التهيئة وتحديد معايير الاستدامة حتى نستطيع على ضوئها تقييم التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية (نماذج الدراسة).

- ✓ **الفصل الخامس:** في هذا الفصل تم تطبيق مبادئ التنمية المستدامة التي تم حصرها في الفصل الأول وتكييفها مع شبكة تقييم التنمية المستدامة لتطبيقها على نماذج الدراسة لتقييم ما مدى تحقق التنمية بها وما هو مستواها لنخلص في النهاية الى جملة من النتائج والتوصيات من اجل تحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة في الأقطاب الحضرية.

أهمية الدراسة:

- ✓ تكمن أهمية موضوع الدراسة في أصالته واحتلاله لمكانة علمية ومعرفية، تشترك وتتداخل فيه مختلف العلوم (العمران، علم الاجتماع، العلوم القانونية، العلوم السياسية،...)، فموضوع الأقطاب الحضرية الجديدة أصبح من الاهتمامات الاستراتيجية للدولة حديثا لا سيما من وجهة نظر تطبيق مبادئ التنمية المستدامة وتحقيق تنمية حضرية متكاملة؛ منذ أن وافقت الجزائر رسميا على اتفاقيات كيتو في 2016، كحل للاختلالات العمرانية التي تتخبط فيها المدن الكبرى، وتفاديا للفشل الذي عرفته من تجاربها السابقة كتجربة التجمعات الكبرى والتحصيصات السكنية وتجربة المدن الجديدة.

- ✓ إن أهمية هذه الدراسة في نظرنا على الأقل قد تساهم في فهم مبادئ التنمية المستدامة وتحدد مجال الأقطاب الحضرية وتحدد مفهومها وبالتالي قد تساهم في فتح المجال أمام المتخصصين في تدارك الأخطاء أثناء التخطيط من أجل بلوغ مجتمع عمراني متماسك ومستدام.

- ✓ كما أن هذه الدراسة العلمية والتحليلية هي فرصة لإعادة النظر في التشريع العمراني الجزائري وإعادة مراجعة السياسات الحضرية لبلوغ مدن قابلة للحياة، مرنة ومستدامة مواكبة لمتطلبات الحياة العصرية وضمان وصولها للأجيال المستقبلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إضافة الجديد على مستوى الدراسات الحضرية في ميدان التهيئة وإثراء المعرفة العلمية حول حقيقة التنمية المستدامة وكيفية تطبيقها في الأقطاب الحضرية الجديدة ومدى الاعتماد على مبادئها وأهدافها في التخطيط، وإبراز مكانة التنمية الحضرية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عرض

السياسات والتشريعات الحضرية التي عرفتها الجزائر، إلى جانب معرفة قدرة هذه التجمعات في الاستجابة للتوسعات المجالية لمدينة قسنطينة بناء على الخصائص التي تتمتع بها ومن خلال تطبيق مختلف المشاريع الحضرية من السكن بمختلف صيغه، المرافق العمومية بمستوياتها المحلية والإقليمية إلى جانب مختلف البنى التحتية، والتي يمكن أن تخلق وحدة عمرانية متكاملة ضمن تنظيم عمراني محكم ومستدام.

وكذلك الاستفادة من التجارب والدراسات السابقة سواء على المستوى الدولي أو الوطني وذلك لتكييفها مع موضوع الدراسة والاستفادة منها أكثر.

وأيضا محاولة القياس العلمي لمؤشرات التنمية المستدامة وكذا السياسات والتشريعات الحضرية وربطها بمتغيرات ومؤشرات المدن المستدامة بأساليب كمية وكيفية ووضع الأسس التي تخلق معها بيئة حضرية منسجمة ومستدامة ضمن النسيج الحضري لعام.

مراحل الدراسة:

مرت الدراسة بعدة مراحل نلخصها في:

- ✓ **مرحلة البحث النظري:**

تم من خلالها الاطلاع على مختلف الوثائق والمراجع التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع من كتب، مجلات، دراسات دكتوراه أو ماجستير مقالات متفرقة في إطار ملتقيات، الجرائد الرسمية، معطيات وإحصاءات الخاصة بالسكن والسكان من مختلف الهيئات كالديوان الوطني للإحصاء، مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء وبلديات: قسنطينة، الخروب، ديدوش مراد وعين عبيد، ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية قسنطينة، الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن (AADL)...

- ✓ **مرحلة البحث الميداني:**

تطلبت الدراسة القيام بعمل ميداني، تمثل في زيارة مواقع الدراسة للوقوف على وضعية المشاريع فيها ونسبة تقدمها، أضف إلى ذلك الاتصال بمختلف المديريات الولائية والمؤسسات العمومية ومختلف المتدخلين الخواص سواء لإجراء مقابلات أو للحصول على البيانات والمخططات اللازمة لنماذج الدراسة.

حيث تم اعتماد أسلوب المقابلة المنظمة للوصول الى المعلومات مع افراد تم اختيارهم (عينة مقصودة)، بعد ان تم اختبارها على عدد من الأشخاص ذوي خبرة في ميدان التعمير والبناء، وتعديل محتواها والتركيز على الأسئلة التي تخدم أكثر دراستنا وتحديد بدقة الفاعلين الأكثر تأثيرا في سياسة الأقطاب الحضرية واستبعاد الفاعلين الذين تتداخل وظائفهم او تتكامل مع الفاعلين الذين تم اختيارهم. ويتمثل هؤلاء الفاعلين في 05 ممثلين عن الجماعات المحلية وهم مسؤول ديوان الوالي المختص في العمران، وممثل الوالي المنتدب للمدينة على منجلي المنتخبين المحليين المختصين في العمران لبلدية الخروب، بلدية عين عبيد وبلدية ديدوش مراد. و05 ممثلين من المصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية وهم رؤساء مصالح كل من مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، مديرية السكن، مديرية التجهيزات العمومية، ديوان الترقية والتسيير العقاري والوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره.

وقد تم اطلاع الافراد المعنيين بالاستجواب على الأسئلة بيومين قبل إجراء المقابلة الفعلية التي تمت على مدار شهر من 05 سبتمبر الى 05 نوفمبر 2022 في مكاتب المستجوبين وكانت معظمها من 09:00 الى 11:45 صباحا حسب ما تقتضيه ظروف عملهم.

اما الأسئلة فقد كانت مفتوحة بعدد تسع اسئلة موجهة الى الجماعات المحلية وسبع اسئلة موجهة الى المصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية (مختلف المديريات الولاية).

- ✓ **مرحلة تحليل وتشخيص المعطيات:**

بعد جمع المعطيات، قمنا بتحليلها ونقدها ومقارنتها مع استنباط دور التنمية المستدامة في جميع الميادين الاجتماعية، الاقتصادية والحضرية من خلال عرض نماذج الأقطاب الحضرية عين النحاس، الرتبة وعين عبيد، وعلى ضوئها تم تحديد دور التنمية المستدامة في خلق بيئة عمرانية متجانسة في إطار مفهوم القطب الحضري الجديد.

مصادر ومراجع الدراسة:

تم الاعتماد على مصادر البيانات المختلفة كالتالي:

- **المصادر تشريعية:** تتمثل في الجريدة الرسمية لحصر الدراسة ضمن الإطار القانوني والتشريعي الصحيحين.
- **المصادر الرسمية:** وتتمثل في:

- التعليمات الوزارية غير المنشورة في الجريدة الرسمية والتابعة لوزارة السكن، العمران والمدينة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020؛
- الإحصاءات العامة للسكان والمحصل عليها من الديوان الوطني للإحصاء، مع الأخذ في الحسبان التحديثات التي قام بها الديوان في 2020؛
- الدراسات والتقارير المعدة من طرف مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء (DUAC)، مديرية السكن(DL) ، ديوان الترقية والتسيير العقاريين (OPGI)، مكتب الدراسات في الإنجازات والعمران (URBACO)، الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن (AADL)، ...إلخ؛
- المؤسسة العمومية لتسيير مدينتي على منجلي وعين نحاس؛
- البطاقات الفنية المعدة من طرف مديرية التعمير البلدي لكل من بلدية الخروب، بلدية ديدوش مراد، وبلدية عين عبيد، وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة.

- **المراجع المكتبية:** ذات الصلة بموضوع التخطيط العمراني والتنمية المستدامة ونظريات أقطاب النمو واستعمالات الأرض الحضرية وكل ماله علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة.

- **المصادر الشخصية:** وتتمثل في الخرجات الميدانية والمقابلات التي قمنا بها في الميدان مع مختلف المتعاملين.

دوافع اختيار موضوع ونماذج الدراسة:

هناك الكثير من الأسباب والحوافز التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، والخوض فيه رغم شح المعلومات والدارسات التي تناولته، لكن تجربتنا المتواضعة في ميدان التهيئة والتعمير، ومعايشتنا لجميع مراحل إعداد أدوات التهيئة والتعمير ووضع الخطط العمرانية، وكيفية تعامل مختلف المتدخلين على المجال الحضري من الجماعات المحلية والهيئات العمومية ومتعاملين خواص، دفعنا إلى دراسة الأقطاب الحضرية الجديدة التي نتجت عن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المشترك بين البلديات في إطار التوجه الجديد لسياسة التعمير المبنية على مبادئ التنمية المستدامة، أضف إلى ذلك مشروع مراجعة قانون التهيئة والتعمير 90-29 الذي أعتمد في نصوصه على مبدأ تحقيق التنمية الحضرية المستدامة تماشيا مع برامج الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة التي دخلت حيز التطبيق منذ أول جانفي 2016 والتزمت بها العديد من الدول من بينها الجزائر.

أما فيما يتعلق بنماذج الدراسة فإن اختيارها كان من منطلق أنها الأولى التي شرع في تجسيدها ميدانيا في ولاية قسنطينة.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة نذكر:

على مستوى الإشكالية:

- صعوبة وغياب المعلومات الخاصة بتحديد مؤشرات التنمية المستدامة التي تعتمدها الجزائر في مجال التهيئة الحضرية مما جعلنا نلجأ إلى بحث عنها من خلال دراسات أجنبية وتوجيهات التنمية في مجال السكن وضمن مشروع مراجعة قانون التعمير؛
- وجود دراسات أجنبية تخص الأقطاب كمحور للتنمية الاقتصادية على مستوى الأقاليم دون الإشارة إليها على المستوى الحضري كقاعدة أساسية في التنمية؛
- وجود العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي اهتمت بالتنمية المستدامة في المدن لكن دون الوقوف بشكل صريح وواضح حول كيفية تطبيقها من أجل بلوغ أهدافها فهي في كثير من الأحيان دراسات نظرية او تقتصر على جانب واحد من اهداف التنمية المستدامة.

على مستوى الحصول على المعلومات:

- صعوبة الحصول على المعطيات التي استلزم منا في كثير من الأحيان التنقل إلى الميدان او اعتماد تقديرات بعض المؤسسات والهيئات المتخصصة؛
- انشغال المسؤولين في مختلف الهيئات مما يجعلنا نغير مواعيد اللقاء إلى أيام أخرى وكلها وكانت سبب في مضيعة الوقت، الجهد.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي أولت أهمية للتنمية المستدامة منذ أكثر من عشرين عاما في مختلف الاختصاصات كالقانون، علم الاجتماع الحضري، الهندسة المعمارية، الاقتصاد، العلوم سياسية والتهيئة العمرانية... وكانت تدرس من زوايا مختلفة وفقا لإشكاليات متعددة سواء في رسائل دكتوراه دولة أو ماجستير أو مقالات أو حتى في دراسات الماستر. إلا أن ارتباط التنمية المستدامة بالمدينة كوسط يؤثر ويتأثر فيه الإنسان بيئته، غير من مفهوم التنمية المستدامة العام وجعلها تتخذ من المجال الحضري ميدان تخصص قائم بذاته له مبادئه وأهدافه التي يركز عليها من أجل الوصول إلى تجمعات عمرانية مستدامة، جعلها

تحظى في العشرية القريبة باهتمام الكثير من الباحثين في ميدان التخطيط والتهيئة العمرانية والهندسة المعمارية وتسيير المدن، فأصدروا فيها كتبا ودراسات أكاديمية منشورة وغير منشورة ومن بين هذه الدراسات (الأقل من عشر سنوات من 2015) نخص على سبيل الذكر لا الحصر الأطروحات التالية:

أ/ التنمية العمرانية المستدامة وديناميكية المتعاملين المحليين في حاضرة الجزائر حالة مدن: البليدة، بومرداس وتيبازة. رسالة دكتوراه علوم في: الجغرافيا والتهيئة القطرية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة القطرية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، للباحث علوات محمد (2015).

تطرق الباحث في أطروحته إلى إشكالية تنظيم المجال العمراني بحاضرة الجزائر الكبرى، حيث إن مشاريع التنمية العمرانية التي عرفتها منذ أكثر من خمسين عاما، لم يراع فيها مبدأ الاستدامة، مما ساهم في بروز العديد من التحديات وبرزت معها الحاجة إلى انتهاج سياسة تنمية عمرانية مستدامة، لمجابهة هذه الضغوطات والتحديات، والعمل على توزيع الأدوار بين مدن الحاضرة، لتحقيق ديناميكية محلية إيجابية ترتقي وتطلعات التنمية العمرانية المستدامة المأمولة.

وقد خلص الباحث إلى أن توفير بيئة عمرانية مستدامة، يتطلب التوفيق بين جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية، والحفاظ على الموروث العمراني في التجمعات العمرانية، مع ضمان الترابط المجالي والوظيفي ضمن الإطار الحضري، التي ما زالت تعاني من عدم وجود جهاز قانوني لتسييرها كحاضرة وليس كمجموعة من الولايات. تؤخذ في الاعتبار مبادئ الحوكمة القائمة على المشاركة الشعبية ومشاركة جميع الفاعلين.

ب/ توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة "مدينة بسكرة أنموذجا"، رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، كلية. العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، للباحثة بوزغاية باية (2016).

عالجت الباحثة في هذه الأطروحة إشكالية التحضر وتأثيره على البيئة، فبدلا أن تكون عملية التحضر مطلبا لتخليص من معاناة السكان، وتوفير مستلزمات الحياة الحضرية لهم، إلا أن هذه العملية أدت في الكثير من الأحيان إلى نتائج معيقة لإحداث تنمية مستدامة.

لذلك فإن البحث في العلاقة الترابطية الوثيقة بين ما يجري من عمليات تحضر وإمكانية إحداث تنمية مستدامة سينصب على طبيعة هذا التحضر ومقوماته ومشكلاته وخصائصه، من خلال تحقيق أهدف

التنمية المستدامة وإحراز تقدم متزامن في الأبعاد (الاقتصادية –البشرية– البيئية– التكنولوجية). وطبقت الباحثة موضوعها على مدينة بسكرة كنموذج للدراسة معتمدة على مشاريع التنمية التي برمجت في إطار أدوات التهيئة والتعمير، حيث خلصت الباحثة إلى أن السياسة العمرانية فشمت في بناء مدينة بالمواصفات الحديثة، وأن أدوات التعمير التي جاءت في الأصل لتحقيق القفزة النوعية المنتظرة في التنمية الحضرية، وما قد يصاحب ذلك من رخاء فردي واجتماعي، لم تحترم إطلاقا ولم تترجم ميدانيا إلى برامج تنموية مستدامة.

ج/ حوكمة المدن والتنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة– باتنة– 1، للباحث نور الدين قالقيل (2018).

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى توضيح الآليات التي تتحول من خلالها نماذج التنمية الحضرية من النهج التقليدية إلى الأساليب المستدامة، القائمة على تحسين إدارة المجتمع وتطبيق الحوكمة، كطريقة جديدة لتحقيق نهج أكثر تطوراً وتنظيماً. يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة. فجاءت إشكاليته حول كيفية مساهمة الحكم الراشد في تحقيق استدامة المدن من خلال عرض نماذج عالمية.

في الأخير وصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تثبت العلاقة القوية بين الحوكمة المحلية، التنمية المستدامة والتخطيط الحضري المبتكر للمدن المستدامة والراشدة في ترسيخ الوعي البيئي من أجل تنمية مستدامة.

د/ الاستدامة والمدينة: الممارسات في العمران المعاصر حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، للباحثة سعودي هجيره (2019).

حاولت الباحثة في هذه الأطروحة معالجة إشكالية التنمية المستدامة من مختلف أوجهها سواء من حيث التعاريف والتحكم في مفهومها أو من منظور تطبيقها والتعرف على الأسباب التي أدت إلى عدم إحراز تقدم في تحقيق أهدافها، من خلال دراسة وتحليل سياسات ومفاهيم الاستدامة والمدينة المستدامة وتقييم واقع الاستدامة العالمية بمختلف أبعادها وسياساتها، إضافة إلى تحليل وتقييم سياسات الاستدامة العمرانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر باستخدام مؤشرات الاستدامة وأنظمة تقييمها.

وفي الأخير توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات للخروج من مأزق عدم إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي مع التركيز على اقتراحات نحو تحقيق تنمية عمرانية مستدامة في الجزائر.

الفصـل الأول

الأقطاب الحضرية وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

أولا: الأقطاب الحضرية من المفهوم النظري الى الفعل الميداني

ثانيا: التنمية المستدامة من المفهوم العام الى المفهوم الخاص

ثالثا: مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة والأقطاب الحضرية

خلاصة

تمهـيد

تعتبر المدن في العصر الحالي مركز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم، فهي بذلك أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن هذه المركزية جعلتها تتعدى حدودها على البيئة التي تقع عليها، مما جعل هذه التنمية في محك الارتقاء إلى مستوى طموح السكان. الأمر الذي دفع إلى التفكير في آليات ووسائل للموازنة بين هذه التنمية (الاقتصادية والاجتماعية) والبيئة التي تحتويها في إطار مفهوم التنمية المستدامة، التي تعتبر حاليا النموذج الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة للجميع.

نتيجة للتحديات التي تواجه المدن لا سيما الكبرى منها بسبب وتيرة النمو المتسارعة وضعف الإدارة في التحكم ومواكبة النمو المتسارع والتوسع خارج المحيط العمراني وتعمير المناطق الزراعية الخصبة والاستهلاك غير الرشيد للعقارات الحضرية، أجبرت هذه المدن في الكثير من الأحيان إلى التوسع خارج حدودها الجغرافية والإدارية باحثة على أوعية عقارية تستوعب الفائض من سكانها وتتحمل عنها بعض الوظائف التي تساعد في فك الضغط عنها بشكل محكم ودائم، وكانت هذه التوسعات إما ملتصقة بالمدينة الأم أو في إقليمها المجاور، تتخذ أشكالا متعددة تخلق أقطاب حضرية تتحقق فيها أهداف التنمية المستدامة.

وباعتبار هذه الأوساط حضرية فإن التنمية التي يجب تحقيقها تندرج تحت مفهوم التنمية الحضرية المستدامة التي تعتبر جزءا أساسيا من التنمية المستدامة التي نطمح الوصول إلى تحقيقها عبر تحديد مجموعة من المؤشرات.

وللوصول إلى ذلك سنحاول في هذا الفصل تقديم مفهوم الأقطاب الحضرية اعتمادا على نظريتي أقطاب ومراكز النمو وربط مفهومها بالأشكال الحضرية الأكثر تداولا. ثم سنتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة حيث نتدرج من المفهوم العام والشامل لها إلى المفهوم الخاص المتعلق بالمجال الحضري لنصل في النهاية إلى مفهوم التنمية الحضرية المستدامة وكيفية تحقيقها وقياسها بالاعتماد على المؤشرات الحضرية العالمية.

أولا. الأقطاب الحضرية: من المفهوم النظري إلى الفعل الميداني

قبل تحديد مفهوم القطب الحضري، لا بد من التطرق إلى السند النظري الذي اعتمدناه، من أجل الوصول إلى التعريف الذي سنعتمده في دراستنا، والذي انطلق من نظريتي أقطاب ومراكز النمو كأساس، وصولا إلى أثرهما في تطور فكرة الأقطاب الحضرية، ومن تم الى تحديد الفعل الميداني الذي يكسبها الشكل الحضري المناسب باعتبارها شكلا من الأشكال الحضرية، لما تتصف به من خصائص عمرانية مميزة.

1- تطور فكرة الأقطاب الحضرية: من فكر اقتصادي إلى حقيقة عمرانية

برز موضوع أقطاب النمو بصورة واضحة من خلال عدد كبير من الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتخطيط الحضري، إذ أظهرت هذه النظرية فعاليتها في ظهور الأقطاب الحضرية التي نبعت فكرتها أساسا من نظريتي أقطاب النمو ومراكز النمو المطبقة في التخطيط الإقليمي والقائمة على العلاقة بين النشاط الاقتصادي والتطور المجالي للتجمعات العمرانية وانعكاسها على التنمية. فللمدن دور كبير في نجاح مختلف المشاريع الاستثمارية والتي تساهم بدورها في تنميتها الحضرية.

وسنركز في هذه الدراسة على أثر كل من نظرية أقطاب النمو ومراكز النمو في تحقيق هذه التنمية الحضرية، على الرغم من أنها لا تتعرض إليها بصفة مباشرة، بل هي انعكاس للتنمية الاقتصادية القائمة على الصناعات في المجال الجغرافي والذي غالبا ما يكون مجالا حضريا. وذلك من خلال التركيز على العلاقة القائمة بين موقع التنمية وامتداد تأثيره من مركز النمو إلى المنطقة المحيطة التي تشكل إقليما اقتصاديا اجتماعيا وبالتالي قطبا حضريا.

فمن المعروف أن الاستقطاب هو العملية التي يمكن بها جذب شيئا ما نحو شيء آخر، لما ينتج عنه من تأثير وتأثر، وأدمج هذا المفهوم في عالم الاقتصاد ليدل على استقطاب الصناعات لليد العاملة ورؤوس الأموال وما ينتج عنها من تنمية، وأدخل إلى عالم الجغرافيا ليعبر عن جذب المناطق الجغرافية للسكان لما توفره من امتيازات وظروف حياة أفضل.

يرتبط مفهوم الاستقطاب بالنمو، ويعتبر عامل أساسي في تطوره. بنيت عليه العديد من النظريات الاقتصادية والجغرافية، ويشمل الكثير من المصطلحات، مثل أقطاب النمو، مراكز النمو، مناطق النمو، محاور النمو، مع الإشارة إلى أن هذه المفاهيم جميعها تقوم على فكرة أنها منطلق للتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والهيكلية أثناء عملية النمو على حيز جغرافي (عناني، 2006، ص 39)، مشكلة ما أصبح يطلق عليه في مصطلح جديد الأقطاب الحضرية، مستقطبة بذلك السكان الذين يعتبرون محور هذه التغيرات.

إن أوّل من وضع أسس هذه النظريّة هو الاقتصادي الفرنسي بيرو سنة 1955 (PERROUX.F 1903–1987)، ويتلخص جوهرها في وجود منطقة أو أكثر تمثل قطبا متميزا، يتمتع بميزات معينة، اقتصادية واجتماعية، وجغرافية تجعله محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق المجاورة ومجال لنفوذه. يمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية وفي طريقة تأديتها لوظائفه (عبد العال، 2011، ص 26).

ويضيف الاقتصادي الفرنسي بودفيل (BOUDEVILLE. J 1919–1975) بعدا جديدا لمفهوم القطب من خلال التركيز على البعد المكاني ودوره في إبراز وتطور العلاقات باعتباره مجالا للحركة أي بعبارة أخرى لا يمكن أن يقوم أي نشاط اقتصادي إلا بتوفر مواقع غالبا ما تكون مناطق حضرية (العمار، 2009).

فالتنمية تتضمن عملية استقطاب، لأن القوى الكامنة فيها تعمل على تجميع الأنشطة الاقتصادية والنمو على حيز جغرافي معين. ويعرف القطب حسب هذه النظرية بأنه مجموعة متشابكة من الأنشطة (صناعية، خدمات، إدارية...) تكمل بعضها البعض بعلاقات اقتصادية متكاملة تولد نمو ديناميكي في الاقتصاد مما ينعكس على المجال الحضري (كامل، 2001، ص2).

أما الخبير الاقتصادي الألماني هيرشمان ألبرت (HIRCHMANN 1915–2012) فقد أطلق مفهوم الجدب أو الاستقطاب للمكان المركزي (مراكز النمو) على هجرة الأيدي العاملة، ورأس المال والبضائع من الأرياف إلى المركز الحضري (المدينة) وتركزها في البداية في مركز واحد، ثم يحدث انتشار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المركز إلى الهوامش والتي تعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما (عناني، 2006، ص 35).

وتقوم هذه النظرية وبشكل رئيسي على مفهومين مترابطين هما:

– مفهوم الحد الأدنى من السكان اللازم لخلق الطلب على البضائع والخدمات الضرورية لإقامة السكان ضمن حدود واضحة (التجمع العمراني).

– مفهوم المسافة القصوى التي يرغب السكان المحيطون بالمركز قطعها للحصول على مختلف البضائع والخدمات من المكان المركزي.

وهذا يعني أن لكل تجمع عمراني محيط وحجم معين من السكان يحتاج إلى مجموعة معينة من الوظائف وان أي اختلال في إحداهما ستنعدم العلاقات وتنعزل هذه التجمعات (العمار، 2009، ص 14).

"إذ تعتبر هذه العلاقات مهمة في فهم العلاقة القائمة بين حجم المدينة ووظيفتها وموقعها وتأثيرها

على تنمية المناطق المحيطة، هذا التأثير يعتمد على التفاعل بين المدينة وما حولها، واقتصاديات هذا التفاعل تسمى في بعض الأحيان القوى المؤثرة، ومجالها يرجع إلى مساحة تأثير هذه القوى. والرابطة بين هذه الأنشطة هي القنوات التي من خلالها تنتشر التنمية في مجال اقتصادي معين (كامل، 2001، ص 15).

ويمكن القول بأن هاتين النظريتين تكمل إحداهما الأخرى من زاوية تطبيقهما على حيز جغرافي قائم على نشاط اقتصادي يكون سببا في خلق تجمعات عمرانية أو يساهم في النمو الحضري للتجمعات المتواجدة إلا أنهما على الرغم من ذلك متباينتان من حيث نتائجهما على النمو الحضري وما ينتج عن تطبيقهما.

"ففي نظرية أقطاب النمو يعتمد النمو الحضري على وجود مميزات في المكان سواء أكانت جغرافية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم كل ذلك مجتمعا، ثم استغلال هذه المميزات، وكذلك قيام علاقات تبادلية بين منطقة القطب، والجزء محيط بها، أما من حيث مشكلات النموّ الحضري في هذه النظرية، فقد ارتبطت بالنمو الحضري غير المتوازن القائم بين أجزاء الدولة ككل، أو بين التجمعات العمرانية للإقليم الواحد نتيجة توفر أنشطة اقتصادية في مكان دون الآخر" (أبو عياش والقطب، 1979، ص 34).

أما نظرية مراكز النمو فقد أبرزت عدة عوامل "يمكن أن تسهم في عملية النمو الحضري والتحضر لعل أهمها: وجود السلع المركزية داخل حدود هذا المكان، ونشاط سكانه، وتوفر طرق المواصلات ووسائل النقل" التي تكون سببا مباشرا في ظهور ونمو مناطق حضرية قادرة على تهيئة وتوفير عناصر التنمية الحضرية بها.

لذا أصبح مفهوم قطب النمو ومركز النمو في التخطيط المكاني يشكل في عصرنا الحالي إحدى الركائز الأساسية في استراتيجية التخطيط التي تعتمدها الدول من أجل إعادة تنظيم المجالات العمرانية بها، بتحقيق الارتباط بين عملية النمو والتغير المكاني كما جاءت به نظرية بودفيل (BOUDEVILLE.J) وذلك من خلال "اختيار عدد محدود من المناطق تتمتع بإمكانات للنمو الاقتصادي ويتم تكثيف مجهودات التنمية بها بحيث تصبح قطبا للنمو بالنسبة للمناطق المحيطة بها، فهو ينمو ويشع النمو إلى هذه المناطق عن طريق مجموعة الأنشطة الرئيسية المتكاملة والمتوطنة في القطب والتي تربطها مجموعة من العلاقات. غير أنه لا بد من وجود مركز نمو قائم أو محتمل لاستقطاب التنمية وللتغلب على ظاهرة التسلط للمراكز الحضرية الكبرى، بحيث تعمل هذه الأقطاب على استغلال الفائض من السكان في ظل وجود لامركزية سياسية وإدارية وتوفر الهياكل الأساسية والخدمات" (الحكيم، 1988، ص 5).

يساعد تطبيق هذين المفهومين على إقامة التوازن بالمناطق الحضرية الموجودة في نفس الإقليم وبناء نظام عمراني قادر على نشر التنمية من المركز إلى الأطراف (عبد العال، 2011، ص51). وبما أن أقطاب النمو تشمل مجاليا تجمعات عمرانية، فإن نظرية قطب النمو تؤكد على دور المدن في التنمية الإقليمية حيث تقترح إنشاء بنى أساسية مركزة تضم كل عوامل التنمية المكانية (عبد العال، 2011، ص 55) تعمل على خلق مجالات عمرانية على شكل أقطاب حضرية تتوزع في إقليم المدينة الرئيسية وترتبط فيما بينها بشبكة من المواصلات وتكون هذه الأقطاب الحضرية ذات حجم محدد من السكان (الحد الأقصى حسب النظرية 250 ألف نسمة) وعدد محدد من الوظائف المختارة لتقوم بدور أقطاب نمو في كل الإقليم.

وتؤكد النظرية أيضا على أهمية الخصائص الاقتصادية للمدن الكبرى التي تمثل عوامل جذب كالبنية الاجتماعية والتسهيلات عالية المستوى، وبما أن الطلب على التسهيلات والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية له نتائج مفيدة على الإنتاجية فإن له صدى على التنمية الاقتصادية (عبد العال، 2011، ص 57) وبالتالي تنعكس على التنمية الحضرية للمنطقة ككل إلا أن لها انعكاسا مباشرا على البيئة، حيث كانت دافعا إلى ظهور نظرية التنمية المستدامة بتصور مواجهة بين البيئة والاقتصاد، ومحاولة دمجهما معا كأساس للتحول عن الأهداف التقليدية لعلم الاقتصاد المرتبطة بإشباع رغبات المستهلك وتحقيق أقصى ربح للمنتج دون الضرر بالبيئة ومواردها (عبد الرحمن الحسن، 2011، ص 42).

وقد بينت الدراسات المتعددة لنظريتي أقطاب النمو ومراكز النمو وتطبيقاتها في التخطيط العمراني واقعية هذه النظريات وإمكانية الاستفادة منها كأداة في توجهات التنمية الحضرية الهادفة لتحقيق تنمية شاملة من خلال خلق أقطاب حضرية قائمة بذاتها.

ويجدر الذكر أن هناك نظريات ونماذج أخرى متعددة تساهم في فهم ظاهرة الاستقطاب من خلال اعتمادها على النشاط الصناعي وأثره كنظرية كرستالير، فريدمان، ريتشاردسون..... وغيرها والتي تبتعد في مفاهيمها عن موضوع الدراسة، حيث تركز على البعد الصناعي كعامل رئيسي والمحرك الأساسي في نجاح التنمية الاقتصادية، لذا اكتفينا بالنظريتين اللتين ساهمتا في توضيح فكرة الأقطاب الحضرية وأثرها على التنمية الحضرية.

2- الأقطاب الحضرية مفاهيم متعددة ومتجددة

اعتمادا على ما تم التوصل إليه عن ماهية الأقطاب الحضرية، سنتطرق هنا إلى تحديد مفهوم الأقطاب الحضرية بناء على المفهوم النظري، إذ عرف المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية

الفرنسي سنة 2010 (INSEE) القطب الحضري بأنه "وحدة عمرانية تتشكل من مجموعة من بلديات تدخل ضمن منطقة مبنية مستمرة (دون انقطاع لأكثر من 200 م بين بنايتين) ويضم على الأقل 2000 نسمة.

وفي سنة 2011 عرف نفس المعهد القطب الحضري بأنه وحدة عمرانية منفصلة عن المدينة الأم ولا يقع في الضاحية الحضرية لقطب حضري آخر. ويختلف حجمها حسب عدد المناصب التي توفرها من قطب حضري كبير يمتد على مجال متنوع جغرافيا وديموغرافيا قد يشمل العشرات من البلديات ومئات الآلاف من السكان ويوفر على الأقل 10.000 منصب عمل، إلى قطب حضري متوسط يشمل عدد من البلديات أقل من القطب الكبير ويوفر من 5000 إلى 10.000 منصب عمل، أو قطب حضري صغير قد يشمل بلدية واحدة بأقل من 20.000 نسمة ويوفر من 1500 إلى 5000 منصب عمل.

وحسب الدراسة التقييمية للقطب الحضري لمدينة فالون البلجيكية (WALLON)، فقد أعطيت للقطب الحضري عدة تعاريف مبنية على مفهوم المدينة ومجال تأثيرها، فالقطب الحضري هو "تجمع وظيفي (Agglomération opérationnelle) يتشكل من مركز حضري مدمج ضمن نسيج عمراني تحيط به بنايات، أما المنطقة الحضرية (la Zone urbaine) فهي وحدة عمرانية تمتد على مجال يمارس فيه كل الأنشطة الأساسية تربطه علاقات وظيفية قوية، وتتشكل من المدينة بمركزها الوظيفي وضواحيها (ADE-CREAT،2013، ص 3)، يقوم على مشاريع حضرية عالية الجودة قادرة على مواجهة التحديات الرئيسية في المناطق الحضرية في إطار التنمية المتوازنة والمستدامة: قائمة على تركيز الوظائف والسكان، تلعب دورا قياديا في تنمية المنطقة الحضرية بتوفير السكن، النقل، الطاقة، بيئة صحية ونوعية الحياة جيدة لجميع السكان. (ADE-CREAT،2013، ص 4)

القطب الحضري "هو عملية توطين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والعلاقات الوظيفية فيما بينها في حيز مكاني تجعله يتصف بالديناميكية التي لا يمكن تصور حدوثها بشكل عشوائي وإنما وفق آليات متبادلة تحدث بصفة مستمرة ومتكررة بحيث يصبح هذا التفاعل ذا سمة قانونية يتصف بالتأقلم من تم نشوء العلاقات المختلفة بين أجزائه" (العمار،2009، ص 2).

أما من منظور التشريع الجزائري فالقطب الحضري هو نواة عمرانية جديدة، تتمتع بمجموعة من المشاريع المختلفة، سكنية، مرافق عمومية وتجهيزات، على مساحة وبعدد سكان محددين. وقد ظهر هذا المصطلح في السياسة العمرانية الحديثة التي انتهجتها الدولة منذ 2013 في إطار التنمية المستدامة ليعبر عن تجمع عمراني مكتمل الوظائف، قادر على خلق تنافس وتوازن في الإقليم الذي ينتمي إليه، وفك الضغط

على المدينة الأم المتشبعة مجاليا ووظيفيا (هواري، 2021، مجلة العلوم الإنسانية، ص 377).

فقد عرفت الأقطاب الحضرية في مذكرة وزير السكن والعمران رقم 1221 المؤرخة في 07 أوت 2013 بأنها "فضاءات حضرية جديدة معدة لاستقبال برامج مهمة للسكنات والتجهيزات من أجل تلبية الاحتياجات المتنامية في ميدان السكن ذات طاقة استيعابية تقر بـ 50.000 نسمة".

كل هذه التعاريف ترتبط بالتنمية الاقتصادية البعيدة المدى وتتعامل مع التنمية على أنها عملية اختيارية إرادية في حقيقتها واستقطابية وظيفية في ظاهرها، بالتالي تتمحور جميعها حول مفهوم التركيز الجغرافي للنشاطات التنموية (عناني، 2006، ص 36) وانعكاساتها على التنمية الحضرية المستدامة.

واستنادا إلى ما تم عرضه يمكن القول إن القطب الحضري هو قطب نمو وجدب، ناتج عن عملية الاستقطاب التي يمارسها المركز الحضري الجديد في الإقليم لما يتميز به من موقع جغرافي ودور وظيفي والقدرة على تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي على الحيز الجغرافي الذي يستحوذ عليه، ويترتب على ذلك تحقيق تنمية حضرية شاملة ومستدامة. يكون هذا القطب موازيا ومنافسا على المدى المتوسط والبعيد لمركز النمو المسيطر الحالي (المدينة الأم).

3- ماهية الأقطاب الحضرية وعلاقتها بالأشكال الحضرية

مما سبق عرضه حول مفهوم الأقطاب الحضرية، سنتطرق في هذا الجزء إلى تحديد مفهوم الأقطاب الحضرية بالنسبة للأشكال الحضرية الأكثر انتشارا لمعرفة الإطار العمراني الذي يمكن أن يحتوي أكثر هذا المفهوم والعلاقة بينها وبين المدينة الرئيسية (الأم).

يرتبط وجود الأشكال الحضرية بعدة عوامل سياسية، اقتصادية اجتماعية وبيئية، بهدف إيجاد أقطاب نمو أو مراكز حضرية جديدة أو تنمية وإعادة تطوير المراكز القائمة لتستوعب الزيادات السكانية وما يتبعها من زيادة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية بهدف إعادة توزيع السكان لتخفيف الضغط عن المدن الرئيسية والتخلص من التوسع غير المخطط وتحقيق تنمية حضرية متوازنة.

فغالبا ما تستخدم مصطلحات عديدة لوصف هذه الأشكال مثلا: المدينة الجديدة أو مدينة تابعة أو توسع حضري مخطط على الضواحي حيث تهدف كلها إلى إنشاء تجمع تتوفر فيه ظروف معيشية ملائمة، بتوفير مختلفة الخدمات وبمستويات أكبر من الموجودة في المدن القائمة، تتحقق فيها الرفاهية الحضرية والمستوى المعيشي الراقي في إطار التنمية الحضرية المستدامة.

هذه الأشكال كلها تستمد تعريفها تبعا لاستقلاليتها الاقتصادية والاجتماعية، حجمها السكاني، وقربها أو بعدها عن المدينة الرئيسية وعلى هذا الأساس فالتجمعات العمرانية الجديدة هي نمط عمراني جديد يخضع لأساليب التخطيط الحضري المستدام وتعتبر أحد الحلول العمرانية التي تنتهجها معظم الدول للتخفيف من حدة المشاكل التي تعاني منها المدن الكبرى.

فالشكل الحضري الأول المتمثل في المدن الجديدة هو "نمط من الأنماط الحضرية الجديدة التي لم يكن موجودا في الواقع، مرتبطا فكرا وتطبيقا بالتجربة البريطانية التي كان الهدف الأول من إنشائها هو حل مشكلة السكن وإعادة توزيع السكان، والعمل لتوفير حياة أفضل لسكان مدينة لندن" (عبد العال، 1992، ص71). وتطور هذا النمط وانتشر في أوروبا واتخذ تعاريف عدة أكثرها تداولا ما جاء في كتاب المدن الجديدة، دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية للدكتور مصطفى عمر حمادة أن "المدينة الجديدة هي تلك المدينة التي تنشئ بناء على قرارات حكومية وبطريقة موجهة، لاستيعاب الزيادة السكانية وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى، وذلك من أجل دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية" (حمادة، 2013، ص 43).

تقوم على "سياسات واستراتيجيات وفق قواعد ومقومات اقتصادية خاصة بها، حيث يستوجب قيامها في مواقع تبعد عن المدن القائمة بمسافة كافية، بما يحقق لها الاستقلال المادي والإداري، كما أنها توفر العمالة نتيجة خلق فرص عمل جديدة للسكان الوافدين إليها. وهي ذات قاعدة اقتصادية تهدف على المدى الطويل إلى إنشاء أقطاب للنمو الاقتصادي لها، ما يؤهلها لتجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة حول نقطة معينة للاستفادة من مميزات التجمع" (هزيلي، 2015، ص 168).

كما تعتبر مدن مستقلة ومكتفية ذاتيا من حيث الخدمات وفرص العمل، تقوم على قواعد اقتصادية صناعية أو زراعية أو غيرها. "معدة لأن تؤدي أدوارا متميزة على المستويين الوطني أو الإقليمي، كأن تصبح عواصم لدول أو مقاطعات أو أقاليم، أو أن تكون بمثابة مراكز نمو عمراني في مناطق نائية منخفضة الكثافة السكانية... ويستطيع سكانها إشباع احتياجاتهم اليومية من فرص العمل الكافية، ومراكز التسوق، والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية المناسبة لعدد السكان داخل حدود المدينة (اللحام، 2011، ص 24).

وقد وضع المشرع الجزائري هو الآخر تعريفا لها في القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة في مادته الثالثة على أنها "تجمع حضري مبرمج في موقع خال أو انطلاقا من خلايا

السكنات الموجودة". وفي القانون رقم 02-08 الذي يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها في مادته الثانية حيث "تعد مدن جديدة كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة وتشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري لما يوفره من إمكانات التشغيل والإسكان والتجهيز". من وبين دوافع وأهداف إنشائها ما يلخصه الجدول (1):

الجدول (1) دوافع وأهداف إنشاء المدن الجديدة

الجانب	الدوافع	الأهداف
سياسي	– تحقيق التوازن في الإقليم سواء بخلق أنوية عمرانية جديدة لفك الضغط أو خلق قاعدة اقتصادية لتحقيق التنمية المتوازنة على المدى البعيد، أو إقامة مدن ذات بعد استراتيجي كأن تكون عواصم جديدة ببنية أكثر تطورا.	– توجيه النمو العمراني نحو أقاليم بغرض تنميها. – إنشاء مدن جديدة ذات وظائف محددة تخدم الأهداف الاستراتيجية العامة للدولة، مستقلة تماما بذاتها. – فك الضغط على المدن الكبرى.
الاقتصادي	– خلق قواعد اقتصادية جديدة لتحقيق توازن اقتصادي على المستوى الإقليمي والوطني. – جذب وتوظيف رؤوس أموال القطاع الخاص وخلق نقاط تنموية في إطار الموارد والإمكانات المتاحة	– خلق مناصب الشغل وتحسين المستوى المعيشي للسكان والعمل على تثبتهم. – جذب الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها في مختلف مناطق الإقليم، وتشجيع الاستثمار.
الاجتماعي	– النمو الديموغرافي المتزايد واختلال توزيع الكثافات على المجال الحضري القائم. – التحكم في الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة بسبب سوء تنمية الريف. – العجز في التصدي لمتطلبات المجتمع من عمل، سكن وترفيه.	– توفير فرص الإسكان المتنوعة وكافة الخدمات الاجتماعية التي تلبي احتياجات فئات السكان المختلفة كميا ونوعيا بما يتفق مع خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية. – إيجاد فرص عمل مناسبة تتحقق فيها عناصر التأمين الاقتصادي والاجتماعي.
عمراني	– التحكم في التوسع غير المنظم للمدن الكبرى. – التحكم في انتشار الأحياء العشوائية – إيجاد العقار الحضري في المواقع الجديدة القابل لاستقبال المشاريع المختلفة.	– إعادة تشكيل نمط العمراني بمقاييس ومعايير تتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة. – محاولة إعادة توزيع السكان بما يتلاءم مع احتياجاتهم العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.
بيئي	– تحقيق مبادئ التنمية المستدامة في إطار المحافظة على البيئة	– إيجاد بيئة حضرية صحية في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

المصدر: (رانيا المسلمي، 2012) بتصرف

من هذا الجدول نستنتج **أن المدن الجديدة هي وحدة عمرانية ، تشكل قطبا جاذبا للسكان ومتنفسا حقيقيا للمدن الكبرى. تحقق الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي، بعيدة عن التبعية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة الأم، نابعة عن قرار سياسي موجه من أجل تحقيق تنمية حضرية مستدامة.**

أما الشكل الحضري الثاني فهو يتمثل في مدن التوابع التي "تعود فكرتها إلى المهندس المعماري الإنجليزي أنوين UNWIN.R (1863–1940) الذي وضع أسسها عام 1922 انطلاقا من نظرية المدينة الحدائقية، وقد جعلها تابعة للمدينة الرئيسية لندن، بعدد سكان يتراوح ما بين 12 و18 ألف نسمة (الدليمي، 2015، ص 75) وبدأت الفكرة بإنشاء مدينة مركزية تتركز فيها كافة أنواع الصناعة، تحيط بها مدنا أخرى للحياة الاجتماعية والسكن فقط، في نطاق دائرة نصف قطرها 15 كم. تحيط بكل مدينة تابعة مناطق زراعية تفصلها عن المدينة المركزية. إلا أن هذه المدن تسببت في تزايد الضغط على شبكة الطرق نحو المدينة المركزية في أوقات الدخول والخروج من أجل العمل وباتت المدن التابعة تقتصر في الوظيفة على النوم فقط لأن السكان في غير ذلك يكونون في المدينة المركزية للعمل.

وبعد الحرب العالمية الثانية، جاءت نظرية المدينة التابعة الحديثة التي اقترحها الأمريكي آيبل (j. ABLE 1950–1981)حيث تم تقسيم المدينة إلى أربع قطاعات؛ تخصص إحداها للأغراض الصناعية أما البقية فتخصص للأغراض السكنية، على أن تتألف المنطقة السكنية من منطقتين تستوعب كلا منها 10 آلاف نسمة، ويوجد في كل منطقة مركز تجاري عام، وأصبحت المدينة مستقلة بذاتها في كافة احتياجاتها ومتطلباتها عدا أن تبقى تابعة اقتصاديا وإداريا للمدينة الأم (المدينة المركزية) (بغريش، 2013، ص 81).

وقد انتشر تطبيق هذا الأسلوب العمراني الجديد في معظم مدن العالم واتخذ اتجاهات عديدة تخضع لعوامل كل بلد، مما أدى إلى ظهور عدة تعاريف تداخلت مع مفاهيم أخرى شائعة مثل المدن الجديدة، الامتدادات الحضرية، التجمعات الثانوية وغيرها. إلا أن هناك تعاريف يمكن الاعتماد عليها لإزالة هذا التداخل من أجل الوصول إلى تعريف شامل يعبر ولو نسبيا على هذه المدن من بينها التعريف الوارد في كتاب الجغرافيا الحضرية لكاتبته بوجوغارنيي (1989، ص 193)، الذي جاء فيه بأنها "مجموعة من المراكز الحضرية الواقعة ضمن المحيط القريب من المدينة الأم التي تمنح السكن أو العمل لساكنيها، لكن الخدمات فيها قليلة، لهذا فهي تجبر سكانها على الانتقال إلى المدينة الأم من أجل التجارة والاستفادة من الخدمات والتجهيزات المتنوعة".

قد تكون هذه التجمعات جديدة أو منطلقة من نواة تقليدية. كما تعتبر أيضا "أكثر أنواع المدن انتشارا حيث تكون مدينة جديدة أو مدينة صغيرة موجودة من قبل، قريبة من المدينة الرئيسية أو المدينة الأم وتعتبر المدينة التابعة من الناحية الاقتصادية جزءا لا يتجزأ من الكيان الحضري الإقليمي للمدينة الرئيسية وإن كانت منفصلة عنها من الناحية الطبيعية (رانيا المسلمي، 2012). أما بالنسبة لمحمد نافع السيد وعبد المجيد السلام (2016) فقد عرف المدن التوابع على أنها" المدن التي لا تمتلك قاعدة اقتصادية ذاتية، والمخطط

لها لاستيعاب النمو الطبيعي للمدينة المركزية، تقع في أقرب مكان إليها تهدف إلى وقف الزحف العمراني إلى الضواحي، ويطلق اسم المدينة التابعة على كل المدن التي تتبع دائما مدينة أخرى في نفس الإقليم إداريا وخدماتيا.

ويخضع إنشاء مدن التوابع إلى عدة دوافع وأهداف يلخصها الجدول (2):

الجدول (2) دوافع وأهداف إنشاء مدن التوابع

الجانب	الدوافع	الأهداف
سياسي	– تنظيم النمو الحضري المستقبلي للمدن الرئيسية؛ – تحقيق نظام أكثر اتزانا في المواقع الجديدة.	– إعادة التوازن بين الريف والمدينة، وتوفر مساحات للإسكان والخدمات بعيدة عن الأراضي الزراعية.
الاقتصادي	إنشاء هياكل اقتصادية لدعم التنمية الحضرية وجذب الاستثمارات لاستيعاب البطالة.	توفير فرص عمل جديدة مع بقاء المدينة مرتبطة بالمدينة الأم من حيث الخدمات والوظائف.
الاجتماعي	– النمو الديموغرافي المتزايد والعجز في التصدي لمتطلبات المجتمع من عمل، سكن وترفيه.	– توفير السكن بخدماته الاجتماعية المرافقة التي تلبي احتياجات فئات السكان المختلفة.
عمرانية	– استيعاب النمو السكاني بصورة أكثر عقلانية لتلبية الاحتياجات المتنامية للمدن الكبرى؛ – ارتفاع أسعار الأرض الحضرية وندرة العقار.	– ترشيد استخدام الأراضي الحضرية، والتحكم في أسعارها والحد من المضاربة؛ – تنويع الأنماط السكنية، وتكثيف البنى التحتية، وتنويع الخدمات.
بيئي	التكامل مع البيئة المحيطة والاستفادة من إمكانياتها دون التعارض معها وتعريضها للتدهور.	الحد من التأثير على البيئة الحضرية بتوزيع المساحات الخضراء وتشجيع استخدام الطاقة النظيفة.

المصدر: (محمد نافع السيد وعبد المجيد السلام، 2016،) بتصرف

بقراءة وتحليل هذا الجدول نستنتج أن **مدن التوابع هي أقطاب نمو استراتيجية للمدن الرئيسية لقدرتها على امتصاص الفائض السكاني لتوفرها على العقار الحضري من جهة وتمتعها بقدرات اقتصادية ومجالية تسمح بنمو مجالها بطريقة مخططة محققة بذلك تنمية حضرية مستدامة.**

إضافة لهذين الشكلين الحضريين التي يمكن أن تكون عليها الأقطاب الحضرية نتساءل أن كانت هذه الأخيرة تستطيع أن تتخذ شكل توسعات جديدة على الضواحي، التي ظهرت مع بدايات القرن التاسع عشر، وارتباط التنمية الاقتصادية والصناعية بالمدينة، إذ أصبح المجال الحضري يتسم بارتفاع الكثافات السكانية وتراكم السكن وتضارب أسعار العقار الحضري، أضف إلى ذلك تدهور نوعية الحياة، وازدحام المدن وتلوثها؛ مما دفع السكان إلى الخروج نحو الضواحي بحثا عن المكان الهادئ، والهواء النظيف على مسافات قريبة من المدينة تجنبا لطول الرحلات اليومية إلى العمل. فنشأت من ذلك فكرة إنشاء الضواحي، التي كانت في بداياتها تضم عددا محدودا من المنازل، ومع تطور وسائل النقل والمواصلات، وظهور

السيارات ووسائل النقل الحديثة أخذت هذه الضواحي في النمو والتطور، وأصبحت جزءا من المدينة قد "تكون منفصلة عن حدودها الخارجية أو ملاصقة لها، ذات كثافة سكانية منخفضة وتعتمد عليها في فرص العمل والتجارة والإدارة وتتمتع بمظهر البيوت العائلية المنفصلة المنفتحة على منطقة خضراء محيطة بها وكأنها شبه متنزه مفتوح وتحوي بعض الفعاليات الصناعية والتجارية التي تخدم المنطقة السكنية" (عبد الرزاق غدا وأحمد ميا، 2013، ص 567). "فهي إذا ليست كيانا وظيفيا مستقلا وإنما هي منطقة وسطية تجمع بين الخصائص الإيكولوجية للمدينة وريفها المباشر (بغريش،2015، ص 151).

في القرن العشرين أخذ التوسع على الضواحي مفهوم التوسع الحضري المخطط، بعد محاولات مخططي المدن تأمين السكن البيئي المستدام، "للارتقاء وتحسين الوضع القائم في المدينة عمرانيا واجتماعيا، واقتصاديا إلى وضع أفضل، وتوفير مختلف المرافق والخدمات وتوجيه نموها" ويتم هذا الشكل من التوسع عن طريق تدخل الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توجيهه وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق والخدمات العامة التي تهدف إلى عدم ظهور التجمعات السكنية المتدهورة ولتوفير السكن المناسب، واللائق للسكان حيث توضع خطة منسقة مدروسة الأبعاد للتوسع الحضري للمدينة " (بوزغاية، 2016) والحد" من استخدام السيارة، وتشجيع على المشي والحركة واستخدام وسائل النقل الجماعي بدلاً من استخدام السيارات الفردية، وخلق أحياء ذات كثافات عالية تتجمع فيها المساكن والخدمات والمراكز التجارية ومكاتب العمل (سلوم، 2019، ص 10).

ويهدف هذا التوسع المخطط إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الاستخدام الأمثل للأراضي وتنظيم وظائفها وحماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني؛
- تخطيط مواقع جديدة لامتصاص الزيادة السكانية في المدن المزدحمة بالسكان والحد من الهجرة الداخلية غير المنظمة؛
- إعداد مخططات لاستيعاب النمو الحضري المستقبلي في إطار منظم ومخطط في أماكن مخصصة ورفع المستوى الحضري لها بتوفير المرافق والخدمات العامة وشبكات الطرق والشوارع والحدائق والمساحات الخضراء... إلخ؛
- المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث.

بعد التطرق إلى الأشكال الحضرية الأكثر شيوعا من حيث المفهوم، دوافع وأهداف نشأتها، استنتجنا أنها كلها تنطلق من مفهوم الأقطاب الحضرية وعلاقتها بالمدينة الأم. وعليه فإن القطب الحضري يتخذ شكلا من هذه الأشكال حسب عدة عوامل أهمها عامل المسافة من حيث القرب أو البعد عن المدينة الأم

والعامل الاقتصادي كالاعتماد الكلي أو الجزئي أو الاستقلال التام عن المدينة الأم ثم من حيث الرتبة الإقليمية كمدينة مستقلة أو مدينة متوسطة أو صغيرة حيث يلخص الشكل (1) ذلك:

الشكل (1): الأشكال الحضرية وعلاقتها بالمدينة الأم

المصدر: من إنجاز الباحثة (2022)

وتكتسب هذه الأقطاب خصائص هذه الأشكال حسب رتبتها كما يوضحه الجدول (3).

الجدول (3) خصائص الأشكال الحضرية:

الخصائص	المدن الجديدة	مدن التوابع	التوسع على الضاحية
القرب أو البعد عن المدينة الأم	بعيدة من 25 إلى 40 كلم	قريبة على بعد من 12 إلى 15 كلم	مجاور أو ملاصق للمدينة الأم
العلاقة بالمدينة الأم	مستقلة تماما وتشكل وحدة قائمة بذاتها	مستقلة مجاليا وتقع في نطاق تأثير المدينة الأم.	امتداد طبيعي للمدينة وهو جزء منها.
الأساس الاقتصادي	قائمة على قاعدة اقتصادية مستقلة	تتوفر على النشاطات الاقتصادية لكن غير مستقلة على المدينة الأم.	مرتبط تماما بالمدينة الأم اقتصاديا، إداريا واجتماعيا.
الطابع الحضري	تتشكل من عدة مشاريع حضرية متنوعة من حيث الاستخدامات والكثافة، تحقق الاكتفاء لسكانها.	سكني مع مرافق متنوعة وتجهيزات إدارية تخدم السكان لكن مرتبطة بالمدينة الأم.	سكنية فقط مع الخدمات الأساسية المرافقة للحياة اليومية
الرتبة الإقليمية	قد ترتق إلى مستوى إقليمي عال كعاصمة.	قد تكون مدنا صغيرة أو متوسطة	تجمع حضري قد يرقى إلى مدن صغيرة.
الهدف	أقطاب متعددة الأهداف	أقطاب تنمية وتخفيف	أقطاب تخفيف

المصدر: إنجاز الباحثة (2022)

بتحليل هذا الجدول نلاحظ أن الأقطاب الحضرية تكتسب خصائص الأشكال الحضرية المعروفة (مدن جديدة، مدن توابع أو توسعات مخططة) ، تشترك في كونها تساهم في تخفيف الضغط على المدينة الأم، وتوفر بيئة مريحة للعيش في إطار تحقيق تنمية حضرية مستدامة، إلا أنها تختلق من حيث مبدأ قيامها كمدينة جديدة مستقلة مؤهلة لأن تكون قطبا اقتصاديا في إقليمها (مدن جديدة) أو كقطب نمو حضري يعتمد على المدينة الأم ويكون تابعا لها (مدن توابع) قد يكون قريبا منها أو جزءا ملاصقا لها.

ثانيا. التنمية المستدامة من المفهوم العام إلى المفهوم الخاص

تندرج تحت مفهوم التنمية المستدامة عدة مفاهيم تتداخل وتتكامل فيما بينها لتعطي مفهوما واضحا لمفهوم الاستدامة، من بين هذه المفاهيم التي سنتطرق إليها، **مفهوم التنمية** وكيفية تطوره إلى أن وصل إلى مفهوم **التنمية المستدامة**، العلاقة بين **النمو والتنمية الحضرية** كسبيل لتحقيق تنمية مستدامة في المدن والتجمعات الحضرية في إطار **التخطيط العمراني المنظم والمستدام**، ثم علاقة **النمو الحضري بالتنمية المستدامة**، لنصل في الأخير **إلى تحديد مفهوم التنمية الحضرية المستدامة** باعتبارها جزءا من موضوع التنمية المستدامة التي نطمح الوصول إلى تحقيقها عبر تحديد مجموعة من المؤشرات الحضرية.

1- من مفهوم التنمية إلى مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية مفهوما قديما في جوهره حديثا في استعمالاته، فقديما كان هذا المفهوم يطبق تلقائيا دون الاشارة إليه، ويتجسد في اختيار مواقع التمركز الأنسب للسكان وتوزيع أفضل للأنشطة والخدمات وتنظيم الحياة الاجتماعية، بين الريف القائم على توفير الغذاء والمدن التي توفر مختلف الخدمات في علاقة متوازنة بين الإنسان والموارد الطبيعية، أو في تخطيط المدن نفسها فقد كانت مدن الحضارات القديمة تخضع في تنظيمها وهيكلتها إلى قوانين وقواعد تخطيطية يراعى فيها كل جوانب الحياة محققة بذلك تنمية اجتماعية واقتصادية لسكانها.

أما في الحضارة الإسلامية فقد التزمت بمفهوم التنمية التزاما ضمنيا في كل الجوانب المنظمة للحياة وذلك لما حققته من توافق وتطابق بين الاحتياجات المادية والمعنوية، وكفلت لها كل الظروف الملاءمة للتنمية وكانت سببا في قيام مدن بأكملها، لا تزال قائمة إلى يومنا هذا.

كلف الله الإنسان بتعمير الكون، وتنمية ما فيه، واستثماره استنادا لقوله تعالى: **(هُوَ أَنشَأَكُمْ مّنَ ٱلأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ) (هود:61)**، ويسر له للقيام بذلك ما في الكون كله وذلل له الأرض تذليلاً ، **في قوله تعالى: (ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ، وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِى ٱلسَّمَـٰوٰتِ وَمَا فِى ٱلأَرْضِ جَمِيعاً مّنْهُ إِنَّ فِى ذَلِكَ لاَيَـٰتٍ لّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (الجاثية:12-13)، وقوله تعالى: ((هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلأَرْضَ ذَلُولاً فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رّزْقِهِ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ) (الملك:15)**، حتى يقوم بعملية التنمية والتعمير خير قيام (عبيد حسنه، 2019).

لكن مفهوم التنمية لم يظهر كإشكالية إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما ظهرت في العالم دول متقدمة وأخرى متخلفة بسبب سياسة التصنيع وما أنتجته من رؤوس أموال باهظة، جعلت العالم ينقسم بين غني وفقير "وبدأت الدول الاستعمارية بقبول الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى إلى حقيقة قبول استقلال السياسي لمستعمراتها نتيجة نمو الضغط من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية وتنامي الوعي بالفروق الهائلة في مستويات المعيشة" (وديع، 2002، ص 1). من هنا أصبحت إشكالية التنمية من المواضيع التي لقيت اهتماما من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الجغرافية، السياسية، الثقافية والبيئية، واعتبر حقا لكل الدول لا سيما النامية حتى تستطيع اللحاق بركب الدول المتقدمة.

أصبح هذا المفهوم مرتبطا أيضا "بتنمية مختلفة الأنشطة البشرية (الاقتصادية، الاجتماعية والبشرية)،

مثل التنمية الاقتصادية: التي تعني الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، لغرض تحقيق زيادات مستمرة في الدخل تفوق معدلات النمو السكاني، والتنمية الاجتماعية التي تهدف إلى إصلاح الأحوال الاجتماعية للسكان عن طريق زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن، وبتحصيل أكبر قدرا من الحرية والرفاهية، أما التنمية البشرية: فهي إعطاء البشر حق تحديد خياراتهم بأنفسهم، سواء فيما يتصل بموارد الكسب، أو بالأمن الشخصي، أو بالوضع السياسي. ويلاحظ أن هناك تداخلا بين كل هذه الأنماط التنموية، إذ يرتبط كل نمط منها مع سائر الأنماط الأخرى ارتباطاً وثيقاً من حيث التأثير المتبادل بينهما" (محمد عبد القادر، 2007). لذلك فقد عرفت التنمية بأنها عملية متشعبة ومتكاملة الأبعاد تركز على توزيع البرامج والمشاريع التنموية التي تحقق الرفاهية للإنسان في البيئة التي يقيم فيها ضمن خطة شاملة مع رصد رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ محتوياتها.

تعرف أيضا أنها عملية ذات بعد وهدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث بالمكان وتظهر بسلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات ذلك المكان، معتمدة على التحكم بحجم ونوعية الموارد المالية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى انتفاع ممكن في أقل مدة زمنية ممكنة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (جليل إبراهيم، 2009، ص 4).

مع زيادة الوعي بالسلبيات الخطيرة التي أخذت تتراكم بسبب السياسات الاقتصادية الرأسمالية في الدول الغربية منذ بدايات القرن العشرين، تطور مفهوم التنمية ليصبح بعد مؤتمر ستوكهولم عام 1972 يعرف بالتنمية المستدامة، وأعتمد كمصطلح رسمي بعد نشر تقرير لجنة بورتلاند (BRUNDTLAND) سنة 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التي وضعت أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"(CMED,1988) .

مع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي لم يعد هذا المفهوم منحصراً في علاقة التنمية المستدامة بالبيئة الطبيعية فحسب، بل إنه تعدى ذلك إلى علاقة التنمية بالأبعاد العمرانية، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية. بمعنى آخر فإن مفهوم التنمية المستدامة اليوم أصبح يحمل معنى أوسع يهدف إلى إيجاد نوع من التفاعل الإيجابي بين المكونات الرئيسية للتنمية (البعد العمراني، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد السياسي، ...) القائم على أسس بيئية متوازنة (بودقة، 2011، ص 6) أما عن مفهوم التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي فهي أكثر شمولا، وأكثر إلزاما، توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمراريتها.

وفي الوقت نفسه فإن هذه النظرة الشاملة تعنى بالنواحي المادية، جنبا إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية، وهكذا، فإن مهمة التنمية المستدامة هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، سواء أكانت مادية أو روحية، بما في ذلك حق الإنسان في كل زمان ومكان في أن يكون له نصيب من التنمية الخلقية والثقافية والاجتماعية. وهي لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة، ولا متسلطا عليها، بل تجعله أمينا بها، محسنا لها، رفيقا بها وبعناصرها، يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم، دون إسراف، وبلا إفراط ولا تفريط (محمد عبد القادر، 2007، بتصرف).

وعلى هذا الأساس ظهرت تعاريف كثيرة للتنمية المستدامة أهمها وأشملها التعريف الذي وضعته مؤسسة كوجتيرة سنة 2006 (SART COGITERRA) [1] بأن "التنمية المستدامة هي التنمية التي توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاث، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية... " (ديب ومهنا، 2009، ص 489) وعليه فالتنمية المستدامة هي مفهوم تنموي يراعي ثلاثة أبعاد رئيسية وهي البعد الاجتماعي (القضاء على الفقر، الجهل، البطالة،...)، البعد الاقتصادي (تطوير مشاريع التنمية بشكل عقلاني ورشيد)، البعد البيئي (احترام الموارد الطبيعة والنظم البيئية) لتدعيم الحياة على سطح الأرض دون رهن مستقبل الأجيال القادمة " (حسين صبري، 2015، ص 122).

وحسب عبد الهادي محمد (2008، ص 2)، فهي "محاولة لتوفير أفضل النتائج للإنسان على البيئة الطبيعية التي يعيش عليها حاضرا ومستقبلا. إنها وسيلة لتنظيم الحضارة والنشاط الإنساني ليصبح المجتمع وأفراده قادرين على تلبية حاجاتهم والتعبير عن طاقاتهم القصوى وفي نفس الوقت الحفاظ على التنوع والنظام الحيوي الطبيعي مع التخطيط للاستمرار في ذلك للمدى البعيد أنها تؤثر على كل مستويات التنظيم الاجتماعي من أصغر وحدة سكنية إلى كامل الكرة الأرضية" وهي أيضا "تغيير اجتماعي موجه يخضع لعملية معقدة واعية على المدى الطويل، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، العمرانية، البيئة والتكنولوجية دون تجاهل الضوابط البيئية" (مراد، 2010، ص2).

وهي أيضا "الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويصون الموارد الطبيعية ويطوِّرها، بدلاً من استنزافها ومحاولة السيطرة عليها. بحيث تراعي حق

1. مؤسسة خاصة بالصحافة والنشر متخصصة في شؤون البيئة والتنمية المستدامة (SART COGITERRA)، ACTU-Environnement، N 845317، www.actu-environnement.com

الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي" (محمد عبد القادر، 2007).

أما المشرع الجزائري فقد أعطى مفهوما للتنمية المستدامة في القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، بأنها "نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة" (ج ر رقم 11 المؤرخة في 19 فيفري 2003). وعرفها أيضا في القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في المادة الثانية، حيث أشار "أن التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية" (ج ر رقم 43 المؤرخة في 20 جويلية 2003).

حسب التعاريف السابقة نستنتج **أنه لا تكون هناك تنمية مستدامة إلا إذا كانت هناك تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية تترابط وتتكامل فيما بينها، إذ لا يمكن أن نتحدث عن تنمية اقتصادية إلا إذا تحققت معها العدالة الاجتماعية وإدماج المجتمع في كل عمليات التنمية، ولا تكون هناك تنمية اجتماعية إلا إذا توافقت متطلباتها مع موارد البيئة التي تعيش فيها مع حمايتها ولا تكون هناك تنمية بيئية إلا إذا كان هناك ترشيد في استغلال مواردها.**

ويلخص الشكل (2) عناصر التنمية المستدامة الأساسية والعلاقة القائمة بينها.

الشكل (2): العلاقة بين عناصر التنمية المستدامة

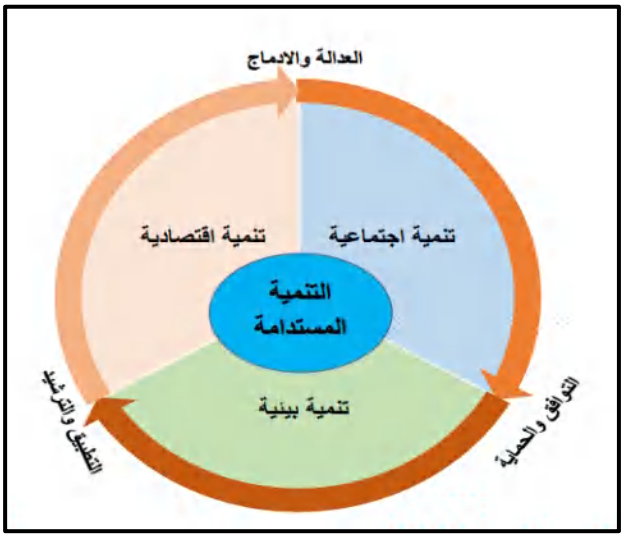

المصدر: منظمة الأمم المتحدة مع تعديلات الباحثة (2022)

وعلى أساس العناصر التي تقوم عليها التنمية المستدامة والعلاقة القائمة بينها كما يوضحه الشكل (2) يمكن صياغة تعريفا خاصا للتنمية المستدامة كما يلي: **هي التنمية التي تقوم على مبدأ العدالة والادماج بين ممارسات المجتمع المتنوعة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية،) في إطار التوافق وحماية الوسط الذي تمارس فيه (البيئة) بتطبيق وترشيد كل مقومات التنمية المستدامة باعتبار البيئة هي القاعدة التي تقوم عليها وتتحقق فيها التنمية بمختلف أشكالها ومستوياتها.**

2- من مفهوم النمو إلى مفهوم التنمية الحضرية

يعتبر النمو الحضري شكلا من أشكال تفاعل الإنسان مع عناصر البيئة أو المجال الذي يقيم فيه (المدينة) وهو في نفس الوقت محصلة الاستجابة للمؤثرات البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتنظيمية التي تمارس استقطابا على هذا المجال، فهو بذلك يؤثر على شكل المدينة واستعمالات الأرض فيها ووظائفها الحضرية وسببا في توسعها المجالي (أحمد عبد الستار وساطع، 2012، ص 242)، الذي غالبا ما ينعكس سلبا على البيئة الحضرية التي أصبحت تتجه نحو التدهور وبمعدل أسرع من معدل نمو السكان إذ أصبحت الحياة بين الفقراء في المناطق الحضرية تكون مشابهة لحياة أمثالهم الذين يعيشون في المناطق الريفية (يوسف كافي 2017، ص 21)، بسبب كثرت المشاكل التي تهدد المدينة كارتفاع معدلات الفقر والبطالة والمشاكل المتعلقة بتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى المشكلات البيئية كتزايد معدلات التلوث واستنزاف الموارد المحلية والثروات الطبيعية، فتضعف بذلك دائرة التحكم في المجال العمراني، وتبرز ظواهر سلبية أبرزها:

- زيادة المساحات المبنية (كتل الأسمنت) على حساب المساحات الخضراء داخل المدينة؛
- ارتفاع سعر العقار في المركز وندرة الأوعية العقارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانتشار ظاهرة المضاربة بالمقارنة مع الأطراف؛
- تكدس الوظائف داخل المركز؛
- الامتداد غير المخطط خارج المحيط العمراني على أراض زراعية خصبة مما ينتج مجالات شبه حضرية تجمع بين خصائص الوسطين الحضري والريفي؛
- مخالفة توجهات المخططات التنظيمية وظهور أحياء عشوائية تفتقد لأدنى شروط الحياة؛
- تدهور المحيط الحضري وظهور التلوث بمختلف أنواعه؛
- التفكك الاجتماعي وعدم الشعور بالانتماء إلى المجال.

لمواجهة هذه المشاكل ظهرت التنمية الحضرية منذ 1951 [1] كاستراتيجية ووسيلة تسعى إلى تحسين الأوضاع والرقي بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مشاركة السكان في تنمية مجالهم العمراني والإسهام في المحافظة على الموارد المتاحة بهدف الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاهية. وعليه فالتنمية الحضرية "هي الانتقال من الوضع الحالي إلى وضع أفضل اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا، وتعد من العمليات الضرورية التي تكفل للكيان العمراني (المدينة والريف) نموا مجاليا متوازنا مع نموه الاقتصادي والاجتماعي، ومتوافقا مع الظروف البيئية والعمرانية، وإمكاناته المحلية المتاحة، واحتياجات السكان به" (محمد علي، 2006، ص 1323) وهي كذلك "الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية من السكن والعمل والخدمات والمواصلات وشبكات البنية الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها لتحقيق تنمية اجتماعية تضمن تحقيق تنمية اقتصادية في إطار احترام البيئة" (بوسالمي و مونيس، 2018، ص 198) ، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية التخطيط الذي يضبط ويرشد استعمالات الأرض الحضرية.

3-التنمية الحضرية المستدامة والمفاهيم الحديثة

لما كانت التنمية الحضرية هي المحرك الرئيسي لكثير من الأنشطة الاقتصادية والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والعمران على المجال الحضري ولها الأثر المباشر على حياة الإنسان وتنقلاته في الحاضر وفي المستقبل، وبما أنه يتوقع أن يسكن أكثر من نصف سكان المعمورة المدن (60 %)، فإنه حتما سوف يترتب على ذلك العديد من المشاكل البيئية، الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية إذا لم تكن هذه التنمية ضمن إطار مخطط وشامل. (منظمة الأمم المتحدة، 2016)

لذا كانت فكرة التنمية الحضرية المستدامة مصاحبة لتطور مفهوم التنمية المستدامة باعتبار أنه لا توجد بيئة عالمية مستدامة من دون بيئة عمرانية مستدامة (ديب ومهنا، 2009) ، وقد برزت هذه الفكرة بصفة رسمية على إثر جهود الأمم المتحدة في مجال السكن حيث عقد أول مؤتمر عالمي للإسكان سنة 1976 حول المدن في كندا من أجل دراسة أفضل الطرق للتعامل مع تحديات النمو الحضري غير المخطط بعد أن أدت الهجرة من الريف إلى الحضر خلال الستينيات وأوائل السبعينيات إلى زيادة عدد سكان المدن وظهور مناطق السكن غير الشرعي على أطرافها، والتي اتسمت بسوء ظروف المعيشة ونقص الخدمات الأساسية والبينة التحتية الملاءمة وتهديد البيئة الطبيعية التي تنمو عليها. وقد ركزت الدول في الفترة الممتدة

1. اعتمدت هيئة الأمم المتحدة مصطلح التنمية الحضرية منذ 1951 عندما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية في المناطق الريفية إلا أن تقرير 1957 للحالة الاجتماعية لسكان العالم أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية أيضا وأطلقت على العملية مصطلح التنمية الحضرية.

على مدى عشرين عاما، جهودها على البنية التحتية والمشاريع السكنية، بينما تجاهلت السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتاريخي الذي أدى إلى تغير شكل المدن على مستوى العالم (منظمة الأمم المتحدة، 2019).

في 1996 عقد المؤتمر الثاني حول المدن في إسطنبول بتركيا. وتم التأكيد فيه على الكثير من التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الأول مع التركيز على ضرورة تقديم السكن الملائم للجميع. واقترح استراتيجيات تقوم على معالجة الظروف العمرانية والتي شملت: التخطيط الاستراتيجي المستدام وزيادة الاستثمار المالي المحلي والدولي وزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمهنيين والأكاديميين في الشأن العمراني من أجل الوصول إلى تنمية حضرية مستدامة. حيث أدرجت أكثر من 100 دولة ما جاء في هذا المؤتمر ضمن استراتيجياتها العمرانية والذي عرف بالسكن الاجتماعي الموجه لفئات المجتمع الفقيرة.

ولكن التقدم الذي تم إحرازه خلال العشرين عاماً الماضية لم يكن كافياً لمعالجة التحديات الجديدة التي برزت على الساحة؛ مما دفع بالأمم المتحدة إلى عقد المؤتمر الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في أكتوبر 2016، في كيتو (الإكوادور) الذي كان فرصة لدراسة التحديات الرئيسية التي تواجه تخطيط وإدارة المدن والقرى لأداء دورها كمحرك في التنمية المستدامة، وتم تحديد المعايير العالمية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وإعادة التفكير في طريقة بناء المدن وإدارتها والعيش فيها، وذلك من خلال التعاون مع الشركاء الملتزمين وأصحاب المصلحة، والجهات الفاعلة الحضرية في جميع مستويات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة، مرنة، وقادرة على الصمود، شاملة اجتماعياً ومنتجة اقتصادياً، ضمن إطار خطة حضرية جديدة متكاملة تتمثل في جدول الأعمال الحضري الجديد (Nouvel agenda urbain) بمشاركة جميع الجهات الفاعلة. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016) ويلخص الشكل (3) التطور التاريخي للتنمية الحضرية المستدامة.

الشكل (3): التطور التاريخي للتنمية الحضرية المستدام

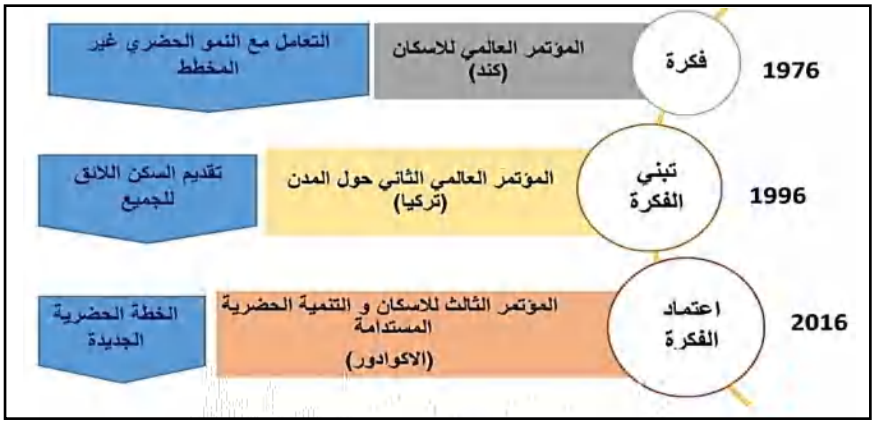

المصدر: من انجاز الباحثة (2022) بالاعتماد على مصادر منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

يبين هذا الشكل المحطات الكبرى للتنمية الحضرية المستدامة ومحاورها حسب ترتيبها الزمني، من نقطة انطلاقها كفكرة في المؤتمر العالمي للإسكان في 1976 بسبب تفشي ظاهرة التعمير الفوضوي على أطراف المدن الكبرى، الذي يفتقد إلى أدنى شروط العيش الكريم، نتيجة للنمو الحضري غير المخطط، ثم تبني هذه الفكرة في المؤتمر العالمي الثاني للإسكان بتركيا سنة 1996 حيث أكدت جميع الدول المشاركة على ضرورة وضع حد لهذا النمو والقضاء على السكن الهش بتبني سياسة السكن الاجتماعي للفئات المحرومة وحق الجميع في سكن لائق. بعد عشرين سنة من هذا المؤتمر ظهرت تحديات جديدة على مستوى إدارة وتسيير المدن مما أدى إلى ضرورة عقد مؤتمر عالمي ثالث سنة 2016، يؤكد فيه على أهمية اعتماد خطة حضرية جديدة لجعل المدن مرنة، آمنة، صامدة وشاملة اجتماعيا ومنتجة اقتصاديا.

في نفس المسار وبالموازاة مع هذه المؤتمرات كانت تعقد اجتماعات خاصة بالتنمية الحضرية في إطار المنتدى الحضري العالمي الذي أسسته الأمم المتحدة عام 2001 للبحث في أحد أهم المواضيع التي تشكل ضغطا على العالم اليوم والمتمثل في التوسع الحضري السريع وأثره على المجتمعات، حيث يهدف هذا المنتدى إلى رفع الوعي بشأن التوسع الحضري المستدام بين المتعاملين والمتدخلين على المدينة بما في ذلك السكان، وتحسين المعرفة العامة بشأن التطور الحضري المستدام من خلال نقاشات شاملة مفتوحة وتبادل الدروس المستفادة وعرض أفضل الأعمال والسياسات، وزيادة التنسيق والتعاون لتعزيز التوسع الحضري المستدام. و "انعقدت الدورة الأولى للمنتدى الحضري العالمي سنة 2002 في نيروبي بكينيا لمناقشة موضوع التوسع الحضري المستدام، وتركزت المناقشات حول: الخدمات الأساسية والبنية التحتية، بما في ذلك خدمات توفير المياه وخدمات الصرف الصحي. بعد هذه الدورة أصبحت دورات المنتدى تُعقد كل عامين لتناقش موضوعات عدة تتنوع ما بين" مدن مستدامة– تحويل الأفكار إلى إجراءات عملية "و" تنفيذ جدول أعمال حضري جديد " (معهد الدولي للتنمية المستدامة، 2020).

ثم أصبح يعقد كل عامين، حيث انعقد في كل من إسبانيا عام 2004، كندا عام 2006، الصين عام 2008، البرازيل عام 2010، إيطاليا عام 2012، كولومبيا عام 2014، ماليزيا عام 2018، وكان موضوعه الأساسي المدن عام 2030، مدن للجميع: تنفيذ للخطة الحضرية الجديدة، ثم في أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة عام 2020 الذي كان موضوعه الرئيسي مدن الفرص: ربط الثقافة بالابتكار والذي كانت أهم محاوره: التوسع الحضري والثقافة والابتكار، دفع التوسع الحضري المستدام من خلال الابتكار والثقافة، التقليد والحداثة، تقارب إبداعي لمدن أفضل، التكنولوجيات الحديثة والمدن، التخطيط الحضري والحفاظ على التراث أو تجديده، شراكات ومبادرات دعم الثقافة والابتكار في المدن (الدورة العاشرة للمنتدى الحضري، 2020). وأخيرا في مدينة كاتوفيتشي البولندية، في جويلية 2022 تحت شعار "تحويل مدننا من أجل مستقبل حضري أفضل" وسيتم عقده مستقبلا في القاهرة في نوفمبر 2024.

بعد عرض أهم المحطات التاريخية في تطور فكرة التنمية الحضرية المستدامة، سنعرج إلى أبرز المفاهيم التي أعطيت لها حيث تبين أن التنمية الحضرية أصبحت تشكل تحديا حقيقيا لقضايا التنمية الشاملة للدول، في ظل التزايد المستمر للسكان والتطور الصناعي، والتلوث البيئي حيث يؤكد كل من الباحثين علي الأنباري وحميد عبد المجيد (2016، ص32) أن "أعقد مستويات التنمية المستدامة تلك المتعلقة بالمستوى الحضري لأنها ترتبط بتركيبة ديناميكية مستمرة التوسع ألا وهي المدينة من جهة ومن جهة أخرى فإن المستوى الحضري يشكل حلقة الوصل مع باقي المستويات الإقليمية والوطنية ونقطة الانطلاق نحوها لذا أصبحت التنمية الحضرية المستدامة أداة لتحقيق التنمية المستدامة".

من بين أهم التعاريف التي تم حصرها نذكر ما جاءت به الباحثة صفاء عبد الكريم (2013، ص 12) على أن التنمية الحضرية هي "أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة لكافة قطاعات وفئات المجتمع من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية تتعلق بتوزيع الخدمات والأنشطة واستعمالات الأرض ضمن مشاريع عمرانية متكاملة وفي المواقع الملاءمة وفي الوقت المناسب وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية وبين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى" أي دمج مفهوم التنمية المستدامة والمجتمعات المستدامة في صلب العملية التخطيطية العمرانية الشاملة.

أما الباحثتان غادة وميتم (2014، ص 3) فقد وضعتا مفهوما آخر للتنمية الحضرية المستدامة التي تتمثل في تحسين نوعية الحياة في المدينة، على المستوى العمراني، البيئي، الثقافي، الاقتصادي والاجتماعي ضمن حدود الموارد المتاحة دون ترك أعباء للأجيال القادمة. وذلك بالارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية من السكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية وذلك في

إطار إمكانيات المجال العمراني وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إدرار مواردها.

أما الباحثون أحمد جار الله، سعد الشهري والشهري عبد الله (2015) فقد وضعوا مفهوما أشمل تمثل في "تحويل المجتمع من الظروف القائمة إلى ظروف أكثر تقدمًا من خلال استخدام جميع الموارد والقدرات المتاحة لتحقيق أهداف محددة تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي العام للمجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا. وتعتبر عملية ملحة وموجهة لإيجاد تحولات في الهياكل العمرانية والاجتماعية والاقتصادية بحيث تؤدى إلى تكوين قاعدة وأسس قوية تمكن من إطلاق الطاقات الإنتاجية وتوفير الذاتية في مجتمع يوصف بالاستدامة.

واعتمادا على أسس التنمية المستدامة (البيئية، الاجتماعية والاقتصادية)، أعطى الباحثين علي الأنباري وحميد عبد المجيد (2016) تعريفا آخرا للتنمية الحضرية المستدامة أكثر تفصيلا، فمن **الناحية البيئية** تعرف بأنها "تنظيم عمليات التنمية للمدينة دون الاعتماد المفرط على ظهيرها الريفي، واعتمادها على مصادر الطاقة البديلة والمتجددة للوصول إلى بيئة نظيفة. أما من **الناحية الاجتماعية** فإنها تعني التطبيق الفعلي للمخططات الحضرية التنظيمية لضمان نظم حضرية تتمتع بقابلية أطول للبقاء وجودة حياة أفضل وذات اكتفاء ذاتي مستدام. أما من **الناحية الاقتصادية** فهي قياس لمدى تلبية السياسات والخطط التنموية البيئية والحضرية لحاجات المجتمع الحضري كالتعليم والإسكان وتنمية المجتمعات العمرانية والخدمات الحضرية"

أما من وجهة نظرنا وكخلاصة لما تم عرضه من تعاريف يمكن القول إن **التنمية الحضرية المستدامة هي انعكاس واقعي للتنمية الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية وإحدى السبل التي تجعل المدينة مكانا ملائما لتحقيق أهداف المشاريع العمرانية المستدامة بالتكامل مع البيئة ومحرك أساسي لديناميكية اقتصادية تقوم عليها التنمية في مختلف أشكالها باعتبار البيئة هي المورد الأساسي لمقومات الاقتصاد.**

من التعاريف التي سبقت تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في البعد البيئي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي؛ ترتبط وتتداخل مع بعضها البعض تداخلا كبيرا، "فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي، إلخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمُشكِّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي، الاشتراكي، الإسلامي)، والبيئة هي الإطار العام

الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها. كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة" (الفقي، 2007).

إلا أن دخول التنمية جميع الميادين تعددت أبعادها وأصبح لكل ميدان أو اختصاص أبعاده الثابتة لذا ومن وجهة نظرنا نرى أن التنمية الحضرية المستدامة باعتبارها تحقق التكامل بين **البيئة** (الوسط الذي تقوم فيه المدينة) ، **المجتمع** (الناس الذين يمارسون مختلف مظاهر الحياة في المدينة)، **السياسة** (التشريع، التخطيط، الإدارة والمتعاملين)، **الاقتصاد** (مختلف الأنشطة التي تقوم عليها المدينة)، **العمران** (المشاريع الحضرية المستدامة)، و**التكنولوجيا** (استعمال الطاقات النظيفة)، بحيث تكون كلها مرتبطة ارتباطا تاما لا يمكن الفصل بينها، فإنه يمكن أن نحدد الأبعاد التي ترتكز عليها– التنمية الحضرية المستدامة– والتي تتماشى مع موضوعنا في:

– **الأبعاد الرئيسية الثابتة** وتنحصر في **البعد الاقتصادي التنموي** القائم على ترشيد البرامج ودعم البنى الاقتصادية للاستجابة لمتطلبات المجتمع حاليا ومستقبلا وتحقيق الرفاهية دون هدر للموارد الطبيعية والبيئية ضمن خطة اقتصادية تنموية متكاملة يراعى فيها الجانب البشري والعمراني والبيئي. أما **البعد البيئي** حيث تتطلب إقامة التجمعات العمرانية وتوزيع المشروعات التنموية أفضل المواقع التي تتوفر فيها كل شروط الاستدامة وبعيدة عن معيقات التنمية وتحافظ على الأراضي الزراعية ولا تشكل خطرا على البيئة سواء على المدى القصير أو الطويل. أما عن البعد **الاجتماعي** فيرتكز فيه على تفعيل المجتمع وإشراكه في كل مراحل تخطيط وتنفيذ التنمية بما يستجيب لطموحاته وآماله من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية، التعليمية والثقافية، ومواكبة النمو السكاني ووقف الهجرة من الريف إلى المدينة (هزيلي، 2015، ص 156 بتصرف).

هناك إلى جانب هذه الأبعاد الرئيسية **أبعادا ثانوية** ملازمة لها، كما يوضحه الشكل (4) تتداخل في إطار تفاعلي يتسم بالتكامل والتنظيم والترشيد.

الشكل (4) ابعاد التنمية الحضرية المستدامة

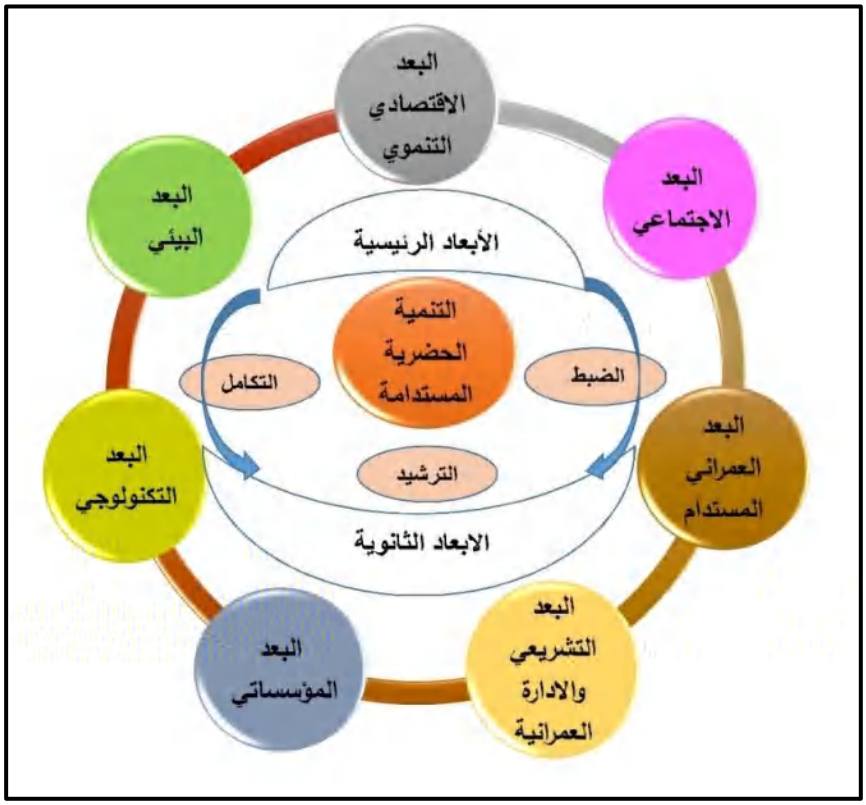

المصدر: من انجاز الباحثة (2022)

حسب هذا الشكل تتمثل الأبعاد الثانوية في **البعد المؤسساتي** الذي هو الأساس التنفيذي الذي عن طريقه تنفذ وتراقب سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للوصول إلى تنمية حضرية مستدامة، كما يوفر هذا البعد الإطار اللازم لممارسة المواطنين واجباتهم والمشاركة في إعداد خططهم وتحديد أولوياتهم كما يحدد الأطراف الفاعلة الواجب استشارتها ويتوقف ذلك على كفاءة المؤسسات في أداء وظائفها.

إلى جانب **البعد التشريعي والإدارة العمرانية** حيث يتوقف مدى تحقيق التنمية العمرانية على مدى قوة التشريعات القانونية والصرامة في تطبيقها ومسايرتها للواقع بطريقة مرنة تتوافق مع كل الوضعيات من خلال تفعيل الإدارة العمرانية التي تمثل القوى المسيطرة على العمران من خلال عمليات التخطيط والتنظيم بما يتطابق مع الإمكانات والمحددات المتاحة.

ثم **البعد العمراني المستدام**؛ ويتعلق هذا البعد بطبيعة المشاريع المبرمجة ومدى تماشيها مع خصوصيات المجتمع، وتقوم على أساس احترام هوية المجتمع، طابع عمراني الذي يميز المجتمع ويحافظ على هويته بعيدا على نسخ تجارب الغير. كما يتطلب تحقيق التنمية أبعادا زمنية محددة وذلك بتوزيع أهدافها على فترات قصيرة (خمس سنوات)، متوسطة (عشر سنوات) وطويلة (من عشرين إلى ثلاثين سنة) وذلك لتدارك الأخطاء التي قد تهدد البيئة وتجاوز العقبات التي قد تعيق أو تبطئ التنمية.

أما **البعد التكنولوجي** فهو بعد تكميلي آخر وذلك عن طريق ربط التكنولوجيا الصديقة للبيئة بالمجتمع باستخدام أقل قدرا من الطاقة والموارد للتقليل من التلوث بكل أشكاله والالتزام بمعايير النظافة البيئية للحد من النفايات عن طريق إعادة تدويرها واستخدامها من جديد بما يعزز استدامة الموارد واستفادة الأجيال اللاحقة من التنمية.

بعد عرض أهم التعاريف والأبعاد المتعلقة بالتنمية الحضرية لا بد من عرض أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها من أجل استدامتها والتي تتمثل في:

- **التحكم الرشيد في التطور العمراني** عن طريق التحكم في النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق الاستعمال الأمثل للعقار الحضري والمحافظة عليه، وخلق بيئة حضرية صحية وآمنة، توفر حدا مقبولا من النظافة والجمال العمراني تحدد فيها الاحتياجات الحالية والمستقبلية. الى جانب ترشيد توزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات المختلفة لتحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في أقل وقت ممكن بأقل التكاليف. أضف إلى ذلك اعتماد بناء تجمعات عمرانية جديدة تكون عامل جذب للسكان سواء للإقامة أو للعمل لا سيما بالنسبة لفئات المجتمع المتوسطة والضعيفة. وأيضا محاربة أشكال التجاوزات العمرانية المخالفة للتنظيم بالتدخل الفوري وإيجاد بدائل مرنة وتشجيع تكثيف الأنسجة الحضرية لتقليص من مساحات التنقل ما بين أماكن العمل والسكن، والتقليل من الاستعمال الفردي للسيارات، وتشجيع النقل الجماعي، والتخفيف من إنتاج النفايات مع تشجيع إعادة استعمالها كمورد صالح للاستهلاك عن طريق الجمع الانتقائي، الفرز عند المصدر، تثمين إنتاج الأسمدة وغاز الميثان، مع التأكيد على تغيير وسائل الإنتاج والاستهلاك باستعمال الطاقات النظيفة
- **رفع كفاءة إدارة وتسيير المجال الحضري** اقتصاديا، اجتماعيا وعمرانيا وذلك بتوضيح خطط التنمية للهيئات والمجالس الشعبية المسؤولة عن تنفيذها وتجهيزها بكل الوسائل المادية والبشرية لتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك مع وضع إطار عمل مرن يتكيف مع التغيرات غير المتوقعة بيد مختلف الهيئات المنفذة والمسيرة وضمان التكامل بين مختلف القطاعات المكونة للمجال الحضري (تعليم، صحة، ثقافة، نقل، مواصلات، بيئة...) بما يضمن عدم التعارض بينها وترشيد الجهد والمال بهدف رفع الكفاءة الوظيفية للمرافق والتجهيزات في الوسط الحضري بما يتماشى مع احتياجات السكان وتشجيعهم في اتخاذ القرارات أثناء التخطيط والإنجاز من أجل خلق نوع من الإجماع على الأهداف المحددة مع توضيح خطط التنمية وتبسيطها.

4-تحديات التنمية الحضرية المستدامة

تواجه عملية التنمية الحضرية المستدامة مجموعة من التحديات، في جميع النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، العمرانية، الإدارية والتنظيمية، ازدادت حدتها مع التطور التكنولوجي والصناعي الذي أدى إلى نمو وتضخم المدن الرئيسية، وأصبح يشكل تهديدا مستمرا على البيئة، وعائقا أمام استدامتها. ويلخص الشكل (5) هذه التحديات.

الشكل (5) تحديات التنمية الحضرية المستدامة

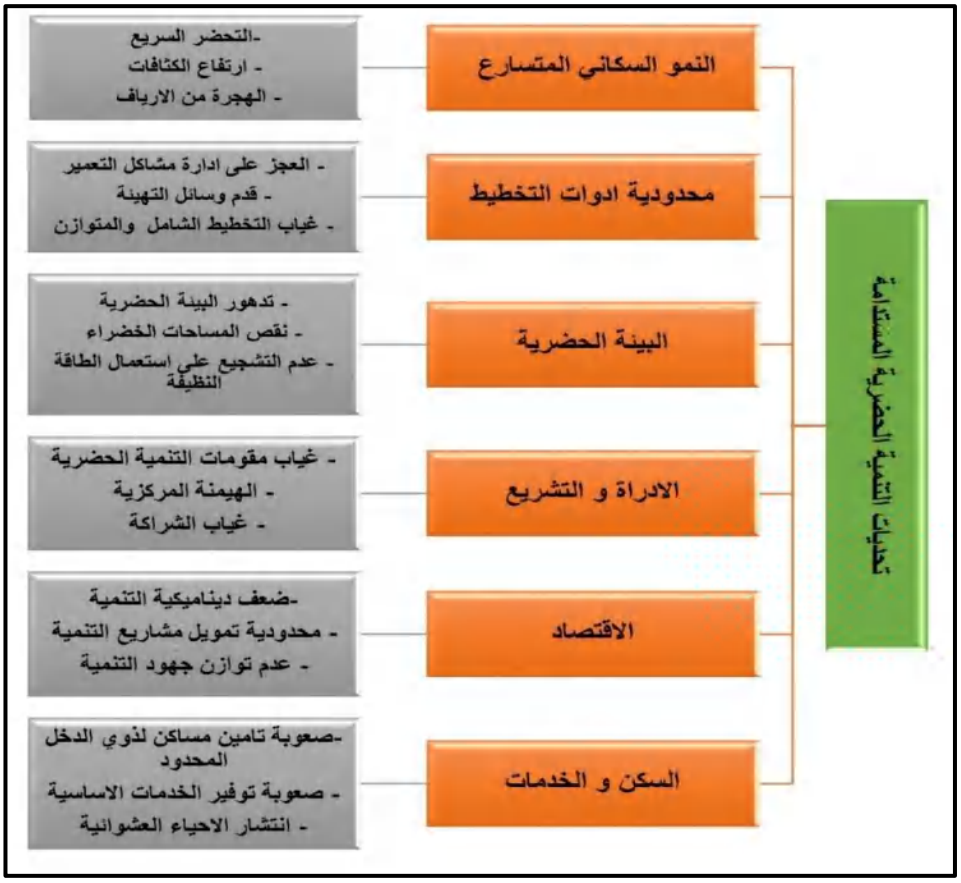

المصدر: من انجاز الباحثة (2022)

تتمثل هذه التحديات أساسا في **النمو السكاني المتسارع** بسبب التحضر السريع غير المتوازن مع عمليات التنمية واختلال العلاقات بين الوسط الحضري والريفي وارتفاع الكثافات السكانية بشكل كبير وعشوائي وتأثيرها السلبي على المرافق والخدمات، واستمرار المدن الكبرى في استقطاب الاستثمارات الصناعية والخدمية وما يترتب عنها من جذب سكان الأرياف تحت ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بحث عن فرص العمل والخدمات والترفيه، والطلب المتزايد على السكن، مما ينعكس سلبا على المجال الحضري وتنميته.

إلى جانب **محدودية أدوات التخطيط وضعف التعامل بها** ويرجع ذلك، إلى عجز الفاعلين والمتعاملين في المجال الحضري على إدارة مسائل التحضر ومشاكل التعمير والتعامل معها وفق توجيهات أدوات التهيئة والتعمير مع قلة فاعليها هي الأخرى لقدمها، أو عدم مسايرتها للواقع، نتيجة غياب عملية تحديثها وتطويرها بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسكانية الجديدة، إلى جانب عدم توفير احتياطات عقارية تناسب حجم الطلب لا سيما حول السكن، وتنامي انتشار التعمير العشوائي حول المدن الكبيرة وخارج حدودها الإدارية على حساب الأراضي الزراعية. واقتصار المخططات التنظيمية على التنظيم المجالي في غياب التخطيط الإقليمي المتوازن والفاعل.

أضف إلى ذلك **تلوث البيئة الحضرية** بسبب النقص المتفاوت في الخدمات المتعلقة بالنظافة البيئية والضرورية لجودة الحياة خاصة في الأحياء المهمشة كالتطهير والصرف الصحي، جمع النفايات، وانعدام المساحات الخضراء التي تنعكس على صحة السكان واختلال التوازن البيئي. زد على ذلك تدهور البيئة الحضرية نتيجة التداخل في استعمالات الأراضي، وعدم تشجيع وتحسين جودة المساكن واستخدامات الطاقات البديلة.

ومن جهة أخرى **التعقيدات الإدارية والتشريعات الحضرية** على مستوى اتخاذ القرارات والبطء في تنفيذها وتناقض بعضها مع بعض، بسبب عدم التنسيق بين جميع القطاعات، لتأمين الخدمات الكافية والمتوازنة؛ مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل العمرانية فيها. كذلك محدودية قدرة الحكومة على تعديل التشريعات والأنظمة العمرانية بصورة مرنة لتتوافق مع القضايا المتغيرة. إلى جانب غياب مقومات التنمية الحضرية المستدامة ضمن التشريعات المتعلقة بالتهيئة والتعمير، وهيمنة المركزية في إعداد البرامج العمرانية وتوزيع الموارد المالية التي تتوقف عليها كافة إجراءات التنفيذ، وغياب مفهوم الشراكة في النصوص القانونية ذات العلاقة بإدارة المدن والتجمعات الحضرية. ومن جهة أخرى تجاهل المشاركة الشعبية في مراحل التخطيط والتنفيذ، دون أن ننسى المركزية المالية وصعوبة إيجاد مداخيل إضافية تمكن السلطات من إنجاز المهمات التخطيطية والتنموية الملقاة على عاتقها. وأيضا عدم تفعيل وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.

كما يعتبر **الاقتصاد الحضري أحد التحديات الكبرى** بسبب ضعف ديناميكية التنمية بالمناطق الحضرية لاعتمادها على الضرائب كمورد اقتصادي وعدم مساهمتها في تطوير اقتصاد خاص بها يتماشى مع إمكانياتها، وعدم ارتباط الإيرادات المحلية للمدن بحجم النشاطات الاقتصادية أو النمو الاقتصادي فيها (السيد طلبة وأحمد المرسي، 2015، ص 15) إلى جانب محدودية منظومة وآليات تمويل السكن واقتناء مساكن جديدة وتهذيب المساكن القائمة. إلى جانب تفاوت في معدل الدخل الفردي ومستوى الرفاه الاجتماعي

بين المدينة والقرية وحتى بين أحياء المدينة الواحدة، نتيجة عدم توازن جهود التنمية على المستوى المجالي وعدم توفر التمويل الكافي لتنفيذ مخططات التنمية في جميع مراحلها وعدم كفاية الإيرادات الذاتية والدعم المالي الذي تقدمه الحكومة المركزية.

يضاف إليه عامل آخر يتمثل في ضعف **السكن والخدمات الأساسية** في الأحياء العشوائية غير المنظمة نتيجة النمو السكاني المتزايد، وعدم إدراج منظومة التهذيب العمراني في السياسات السكنية والعمرانية، أيضا عدم تأمين مسكن ملائم لذوي الدخل المحدود والضعيف وتفاقم ظاهرة السكن العشوائي، عدم نجاعة آليات الوصول إلى المسكن اللائق خاصة لذوي الدخل المحدود والفئة الاجتماعية المتوسطة نتيجة التباين بين العرض والطلب كماً ونوعاً، وصعوبة توفير الخدمات الحضرية المختلفة والصحية والتعليمية بالجودة المطلوبة (منظمة الأمم المتحدة، 2016).

ثالثا. مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة والأقطاب الحضرية

تفرض عملية التنمية ضرورة قياسها من أجل صياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف وذلك وفقا لمقاييس ومؤشرات (وديع، 2010، ص 2) والتي "تستخدم سواء في تحديد حجم المشكلة وقياسها للوقوف على الوضع الراهن لها. أو في متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

ويعبر المؤشر عن مقدار كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو إعطاء فكرة صحيحة عن حالتها خلال فترة زمنية محددة. "فهو يعرض الواقع لتفسيره وتحليله، بما يسمح من وضع الخطط وتحديد السياسات والآليات اللازمة لبلوغ أهداف التنمية الموضوعة" (يمن محمد، 2005، ص 2).

1- مؤشرات التنمية المستدامة

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي حددتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة والمتعلقة بالبيئية والمجتمع والاقتصاد حيث تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193 دولة) خطة جديدة للتنمية المستدامة عرفت بـ "خطة التنمية المستدامة لعام 2030" والتي انطلق تجسيدها على أرض الواقع ابتداء من أول جانفي 2016، تعتمد على 17 هدفا مقسمة إلى أهداف اجتماعية، اقتصادية، بيئية، عمرانية ومؤسساتية.

ومن أجل قياسها تم الاعتماد على مجموعة مؤشرات قابلة للقياس والتحليل ذات وجهة عملية، تتسم

بالطابع العالمي وقابلة للتطبيق على الجميع. وهي تأخذ في الحسبان مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية وتحترم السياسات والأولويات الوطنية (منظمة الأمم المتحدة، 2016). وقد تم اعتماد 253 مؤشرا لجميع الأهداف تم تلخيصها في الجدول (4) حيث يبين أن لكل هدف مجموعة من المؤشرات لقياسه.

الجدول (4) مؤشرات التنمية المستدامة حسب أهدافها

الاهداف	رقم الهدف	اسم الهدف	عدد المؤشرات
اجتماعية	01	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	**12**
	03	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.	**26**
	04	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.	**11**
	05	تحقيق المساواة بين الجنسين.	**14**
	10	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	**12**
اقتصادية	02	القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية الصحية وتعزيز الزراعة المستدامة.	**14**
	06	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها إدارة مستدامة	**11**
	07	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة، الموثوقة والمستدامة.	**06**
	08	تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتوفير الشغل اللائق للجميع.	**17**
	09	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام للجميع وتشجيع الابتكار.	**12**
	12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	**13**
بيئية	13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثار	**08**
	14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام	**10**
	15	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وإدارة الغابات، ومكافحة التصحر	**14**
عمرانية	11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	**15**
مؤسساتية	16	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	**23**
	17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	**25**
المجموع		**17 هدفا**	**253**

المصدر: من انجاز الباحثة (2022) بالاعتماد على تقرير فريق الخبراء المشترك المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة،2016، من ص51 الى ص 82.

2. مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة

تأتي أهمية فكرة المؤشرات الحضرية من ضرورة "التعامل مع المدينة كوحدة متكاملة تنصهر فيها جميع القطاعات (زراعية، صناعية، تجارية، سياحية، خدمات، نقل، سكان، ...إلخ)، لاستنباط أولويات تنمية المدينة الشاملة، مرتكزة على معلومات صحيحة، وناجعة، وملائمة، ومتاحة في اللحظة المناسبة للاستخدام في التخطيط والإعلام". (سعودي، 2013، ص 12).

ويعد قياس مؤشرات التنمية الحضرية إحدى الطرق الفعالة في قياس وتقييم مستوى الاستدامة في المدن و "قاعدة صلبة وواقعية لاتخاذ القرار المناسب للتنمية، فمن حيث فعاليتها في قياس التنمية فإنها تقدم تصور معياري رقمي يمكن حسابه ودمجه في معادلات ومقارنته بالمدن او الدول الأخرى حيث يعطي صورة واضحة عن حالة التنمية، اما من حيث كفاءتها في اتخاذ القرار فإنها تمكن من متابعة التغيرات بصفة دائمة سواء نحو التقدم ام التراجع في تحقيق التنمية" (محمد حمدي، احمد نبيل، متولي احمد، 2019، ص 10)

"تساعد هذه المؤشرات في تغذية الإعلام المحلي عن طريق مد المجتمع (أفراد عاديين أو متخصصين) بمعلومات دقيقة عن التنمية والآثار المتوقعة في المدى البعيد والتدابير التي يمكن اتخاذها، كما تساعد في إعطاء صورة شاملة ومتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن مما تمكننا من تحديد الأهداف والأولويات ورسم سياسات واستراتيجيات التنمية وتنفيذها ومتابعتها. كما تعتبر نقاط مرجعية لمتخذي القرار في تقييم مدى نجاح خطط التنمية المعتمدة لتعديلها أو تغييرها بخطط أكثر نجاعة بعيدة عن سلبيات المركزية المفرطة (أحمد جعفر، 2014).

اعتمادا على أهداف التنمية المستدامة التي ذكرناها سابقا في الجدول رقم (4) خصص من أجل النهوض بالتنمية الحضرية الهدف رقم 11 المتعلق بجعل المدن والتجمعات العمرانية شاملة (inclusive)، آمنة (sûre)، مرنة وقادرة على الصمود (résiliente) ومستدامة (durable) بحلول 2030، على اعتبار أن تنمية المدن والمجتمعات الحضرية هي أساس تحقيق التنمية. "وتؤكد الخطة الحضرية الجديدة لعام 2030 على ضرورة حصول الجميع على سكن آمن ولائق وميسور، وعلى الخدمات الأساسية وتأمين نظم الطاقة المستدامة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة واعتماد نهج شامل ومتكامل في التخطيط والإدارة الحضرية، وإلى اتخاذ تدابير لحماية التراث الثقافي والطبيعي. وبالإضافة إلى الحد من الآثار الضارة بالبيئة، مع التركيز على نوعية الهواء والماء وإدارة النفايات. ويدعو أيضا إلى تعميم الوصول إلى المساحات الخضراء والأماكن العامة، ولا سيما الفئات الاجتماعية المحرومة" (الأمم المتحدة، 2016) وخصص لتحقيق هذه

الأهداف 15 مؤشرا رئيسيا. إلا أننا وبقراءة متمعنة لجميع الأهداف ومؤشراتها الخاصة بالتنمية المستدامة، استطعنا جمع أهداف أخرى بمؤشراتها تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة على جميع مستوياتها وأبعادها المختلفة؛ حيث يضم الجدول رقم (5) كل المؤشرات الحضرية التي تم مسحها:

الجدول (5) مؤشرات التنمية الحضرية حسب قرار الأمم المتحدة:

رقم	الهدف	المؤشر الرئيسي	العدد
11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة عل الصمود ومستدامة			
1-11	حصول الجميع على المساكن والخدمات الأساسية آمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة.	- نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو مساكن غير لائقة	1
2-11	توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، والاهتمام بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.	- نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.	1
3-11	تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة عل تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان عل نحو قائم على المشاركة.	- نسبة استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني. - نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني في تخطيط المناطق الحضرية.	2
4-11	تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.	- مجموع النفقات (القطاعين العام والخاص) التي أنفقت للحفاظ على التراث بأنواعه.	1
6-11	الحد من الأثر البيئي السلبي للمدن، عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها.	- نسبة النفايات الصلبة للمدن التي تُجمع بانتظام من مجموع النفايات الصلبة للمدن. - المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات الملوثة في الهواء	2
7-11	استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.	- متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن من فضاء مفتوح للاستخدام العام، بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة. - نسبة الجريمة خلال الاثني عشر شهرا السابقة.	2
أ	دعم الروابط المختلفة بين المدن والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.	- نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططا إنمائية حضرية وإقليمية	1
1- القضاء على الفقر بجميع اشكاله وفي كل مكان			
5-1	بناء قدرة الفقراء على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية بحلول 2030.	- عدد الوفيات والمفقودين والمتضررين من الكوارث لكل مليون شخص.	1
6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة			
1-6	تحقيق هدف الحصول الجميع بشكل منصف على	- النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات	1

	مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة.	مياه الشرب.	
2-6	تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.	– النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي.	**1**
3-6	تحسن نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث بالنفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسربها وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المياه المعالجة.	– النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة. – النسبة المئوية للمياه الجوفية ذات نوعية جيدة.	**2**
7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة عل خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة			
1-7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة عل خدمات الطاقة الحديثة والامنة	– نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء – نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً عل الوقود والتكنولوجيا النظيفين.	**2**
8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع			
9-8	وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.	– عدد الوظائف في مجال السياحة من مجموع الوظائف بحسب الجنس.	**1**
9- إقامة بنى تحتية قادرة عل الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار			
1-9	إقامة هياكل أساسية مستدامة كالبنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة.	– نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول. – عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل.	**2**
4-9	تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيا النظيفة والسليمة بيئيا.	– نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة.	**1**
9-5-ج	تحقيق زيادة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول إلى شبكة الإنترنت.	– نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، والانترنت.	**1**
13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره			
1-13	تعزير المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الاخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية وتغير القدرة على التكيف مع تلك الاخطار.	– وضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من اخطار الكوارث.	**1**
عدد المؤشرات			**25**

المصدر: تقرير فريق الخبراء المشترك المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ،2016 بتصرف الباحثة (2022)

نستنتج من خلال هذا الجدول أنه أمكن جمع سبعة أهداف أساسية بـ **25** مؤشرا رئيسيا، غير أنه لا يوجد عدد محدد من المؤشرات إذ كل هدف يمكن أن يفرز مؤشرات فرعية أخرى و يتوقف ذلك على

مستوى التنمية التي نريد الوصول إليها و لا سيما في مدى وجود إرادة و قدرة على توفير المعلومات الصحيحة و معالجتها مما يجعل المؤشرات تختلف من حيث عددها ونوعيتها من دولة إلى أخرى.

إلا أنه واعتمادا على الجدول (5) ومختلف المصادر المطلع عليها كقرارات الأمم المتحدة وتقارير المراصد الحضرية، وتقارير السنوية للدول حول تقدم في تحقيق أهداف التنمية الحضرية المستدامة، قمنا بتجميع المؤشرات في أربع (4) مجموعات رئيسية، حسب وجهة نظرنا، تتميز كل واحدة منها بجملة من المؤشرات النظرية الأكثر شراكة بين دول العالم، تتعلق المجموعة الأولى **بمؤشرات استخدامات الأرض داخل المجال الحضري** من السكن و التجهيزات، النقل و الطرق، مياه الشرب و الصرف الصحي ، أما المجموعة الثانية تخص **مؤشرات بيئية** وتتعلق بإدارة النفايات والتلوث إلى جانب المساحات الخضراء، ثم المجموعة الثالثة وتضم **مؤشرات استخدام التكنولوجيا و الطاقة النظيفة** ، أما المجموعة الرابعة فتتعلق **بمؤشرات الإدارة الحضرية والمشاركة الشعبية**، يلخصها الشكل (6).

الشكل (6) المجموعات الرئيسية والمؤشرات الفرعية للتنمية الحضرية المستدامة

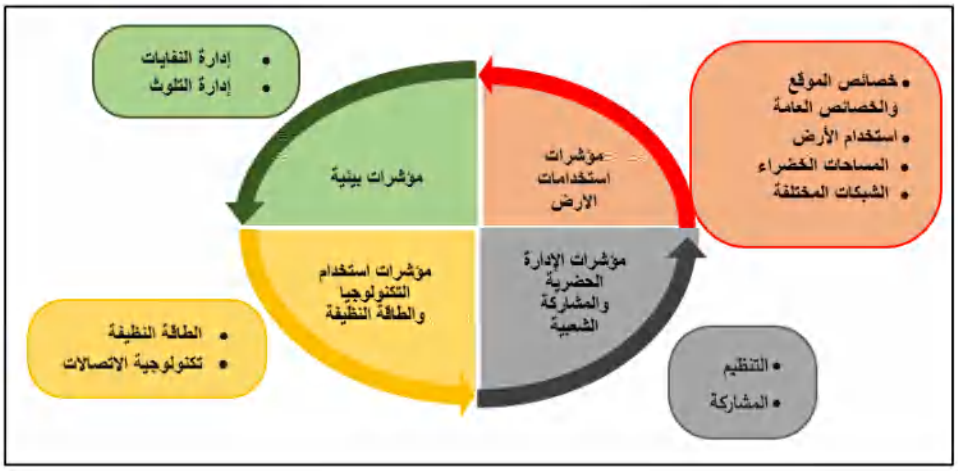

المصدر: انجاز الباحثة (2023)

فمؤشرات استخدامات الأرض الحضرية تستخدم لقياس وتحليل النمط والتوزيع المكاني للاستخدامات المختلفة للأرض. تعتبر هذه المؤشرات أدوات هامة لفهم التغيرات التي تطرأ على البنية التحتية للمدن وتأثيرها على الحياة الحضرية بشكل عام (عنتر عبد العال، 2020). إلا أن بعض هذه المؤشرات التي هي جزء أساسي من استخدامات الأرض قد تخدم مجموعة أخرى كمؤشرات المساحات الخضراء والصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب التي تخدم الجانب البيئي بشكل كبير.

أما تقييم المؤشرات البيئية فهي تساعد في فهم جودة البيئة الحضرية وتحديد العوامل التي تؤدي إلى تحسينها أو تدهورها من خلال تقييم ومراقبة تأثير الأنشطة البشرية المختلفة عليها وتتبعها زمنيا ومجاليا. ومن بين أهم مؤشراتها تركيز ملوثات الهواء، التزويد بالمياه الصالحة للشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي

وتسيير وإدارة النفايات، ... ذلك من أجل توجيه السياسات والإجراءات البيئية اللازمة للحفاظ على صحة البيئة ورفاهية السكان في المدن وبالتالي تعزيز الاستدامة.

فأما مؤشرات استخدام التكنولوجيا والطاقة النظيفة تهدف إلى قياس وتحليل مدى استخدامهما في الأنشطة الاقتصادية والصناعية والمجتمعية. يهدف تحليل هذه المؤشرات إلى تقييم الاعتماد على مصادر الطاقة المستدامة وتقنيات الإنتاج النظيفة، وذلك لتحقيق الاستدامة البيئية والتخفيف من تأثيرات تلك الأنشطة على التغير المناخي وتلوث البيئة.

مؤشرات الإدارة الحضرية والمشاركة الشعبية تستخدم لتقييم وتحليل جودة وفاعلية إدارة المناطق الحضرية ومشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية الحضرية (خلف حسين، 2018، ص 25). حيث تهدف هذه المؤشرات إلى قياس مدى فاعلية الهياكل والآليات الإدارية في إدارة المناطق الحضرية وتوفر استراتيجيات وتخطيطات حضرية فعالة للتنمية المستدامة. إلى جانب جودة تقديم الخدمات العامة وتشجيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات المحلية.

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية لكل مجموعة فقد تم حصر مجموعة من المؤشرات تخدم كل المجموعة الرئيسية ويبينها الجدول (6) التالي:

الجدول (6): المؤشرات الفرعية للتنمية الحضرية المستدامة

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	عددها
المجموعة الأولى: مؤشرات استخدامات الأرض الحضرية		
خصائص الموقع والخصائص العامة	الموقع؛ الوصولية؛ الخصائص الطبيعية للأرض الحضرية؛ نسبة العقار الحضري الشاغر بالنسبة لمجموع المدينة ،الطبيعة العقارية للعقار الحضري ونسبتها سعر العقار الحضري ؛ حجم السكان؛ معدل النمو السنوي؛ متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن؛ الكثافة السكانية والسكنية؛ الرفاهية في المساكن؛ مدى كفاءة الخدمات (الدينية، الصحية والتعليمية، الإدارية، الثقافية، ...) المقدمة؛ الامن العام (نسبة الجريمة في الوسط الحضري)؛ نسبة السكان المقيمين في الاحياء الفقيرة والهشة؛ متوسط دخل الاسر ؛ عدد الافراد المعالين؛ عدد البطالين في الاسرة؛ تنوع أنماط الإنتاج؛ تنوع أنماط الاستهلاك	**18**
استخدامات الأرض	نسبة استخدامات الأرض لمختلف الوظائف الحضرية؛ وجود عدالة في توزيع الخدمات والمرافق بين مكونات البيئة الحضرية؛ وجود تجهيزات وتسهيلات الوصول لذوي الاحتياجات الخاصة؛ نسبة توزيع المساكن حسب نمطها؛ نسبة المساكن الشاغرة بالنسبة لمجموع المساكن؛ وجود معالم الاستدلال والعلامات البصرية في البيئة الحضرية؛ وجود سمات او تشكيلات هندسية توحي بالهوية المجتمعية من خلال أنماط البناء.	**07**

الشبكات المختلفة	النقل	نسبة تغطية المجال الحضري بشبكة الطرق؛ وجود تدرج في شبكة الطرق؛ وجود تخصص في الطرق (للدراجات، للسيارات، للنقل العام)؛ نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل النقل العام؛ نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل النقل الخاصة؛ نسبة السكان الذين يفضلون الانتقال مشيا على الاقدام؛ توفر شوارع وممرات خاصة بالمشاة؛ توفر مواقف السيارات في مناطق السكن والخدمات.	08
	مياه شروب	نسبة السكان الذين يستفيدون من المياه الصالحة للشرب؛ نسبة المصادر المائية ذات نوعية جيدة؛ نسبة السكان غير المستفيدين من خدمات المياه الصالحة للشرب.	03
	الصرف الصحي	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي؛ نسبة المناطق المحرومة من خدمات الصرف الصحي؛ نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة والمعاد استغلالها.	03
المجموعة الثانية: مؤشرات بيئية			
المساحات الخضراء والاضاءة		نسبة المساحات الخضراء بالنسبة للمساحة الحضرية الكلية؛ نصيب الفرد من المساحات الخضراء داخل المنطقة السكنية؛ الصيانة الدورية للمساحات الخضراء من طرف السكان والهيئات المختصة؛ سهولة الوصول إلى المساحات الخضراء من طرف السكان؛ وجود مستوى جيد لنظافة البيئة الحضرية؛ توفر الانارة الطبيعية الجيدة في المساحات العامة؛ توفر الإنارة العمومية بشكل مناسب على مستوي البيئة الحضرية؛ توفر عناصر الإظلال الطبيعية (الأشجار) والاصطناعية.	08
إدارة النفايات		متوسط كمية النفايات المنزلية لكل مسكن؛ نسبة النفايات الحضرية بالنسبة لعدد السكان؛ نسبة النفايات المدورة بالنسبة لمجموع النفايات المجمعة.	03
إدارة التلوث		وجود تلوث محسوس (هواء، ماء، رائحة، ضوضاء، ...) حسب نوعها؛ عدد مصادر التلوث في الوسط الحضري؛ عدد المؤسسات الملوثة في الوسط الحضري.	03
المجموعة الثالثة: مؤشرات استخدام التكنولوجيا والطاقة النظيفة			
الطاقة النظيفة		نسبة السكان المستفيدين من الطاقة (الكهرباء وغاز)؛ استخدام الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح والطاقة المائية) في المرافق.	04
تكنولوجية الاتصالات		نسبة السكان المزودين بخدمات الاتصال (هاتف وانترنت) بالألياف البصرية؛ نسبة السكان الذين يستعملون الاتصالات الخلوية المتنقلة (الجيل الرابع).	
المجموعة الرابعة: مؤشرات الإدارة الحضرية والمشاركة الشعبية			
التنظيم و المشاركة		تخضع المنطقة الى أدوات التهيئة والتعمير ؛ المنطقة مقسمة الى احياء تدار من طرف جمعيات احياء؛ مساهمة المؤسسات العامة والخاصة في إدارة البيئة الحضرية؛ مشاركة المجتمع المدني في تخطيط وادارة المناطق الحضرية؛ مساهمة الجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص في التخطيط والمحافظة على البيئة.	04
عدد المؤشرات الحضرية			**62**

المصدر: معالجة الطالبة (2023)

بعد إحصاء المؤشرات العامة وتصنيفها تمكنا من استخراج 62 مؤشر يمكن الاعتماد عليها في قياس مدى تحقيق التنمية المستدامة في الاقطاب الحضرية لاحقا (الفصل الخامس).

3 – التهيئة الحضرية وسبل تحقيق تنمية حضرية مستدامة في الأقطاب الحضرية

لتحقيق أبعاد وأهداف التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية لا بد من الموازنة بين التنمية والمحافظة على الموارد الطبيعية بشكل يضمن استمرار الحياة ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا **بالتهيئة الحضرية المستدامة** التي تهدف إلى إنشاء أقطاب مستدامة ومتوازنة مع بيئتها، من خلال الربط بين مناطق البيئة الحضرية والبيئة الطبيعية في إطار تحقيق التنسيق والتكامل لمتطلبات مختلف القطاعات التنموية، من خلال وضع الاستراتيجيات العامة، والمخططات العمرانية بمستوياتها المختلفة وطنية وإقليمية ومحلية، "ووضع وتحديد البرامج **والمشروعات الحضرية**، وفي إطار تشريعي وقانوني واضح وملزم، وبتنسيق وضمان مشاركة مجتمعية كاملة، خلال كافة مراحل العملية التخطيطية" (منديل، 2008، ص 6)، من أجل الوصول إلى مجتمعات حضرية مستدامة "أمنة بيئيا وشاملة اجتماعيا ومنتجة اقتصاديا".

وعليه فإن التهيئة الحضرية المستدامة هي المستوى الذي "تتضافر فيه الجهود الواعية والمشتركة والتي يمكن من خلالها تصور أو إعادة تصور شكل أي مدينة أو منطقة عمرانية، أو أي منطقة توسع ومن ثم ترجمة ذلك التصور إلى أولويات للاستثمار في المنطقة، واتخاذ تدابير حماية البيئة، وإيجاد مناطق سكنية جديدة أو مطورة، والاستثمارات في مرافق البنية التحتية، ومبادئ تنظيم استخدام الأراضي" (منظمة الأمم المتحدة، 2009).

وتسعى هذه التهيئة إلى تحقيق جملة من الأهداف في إطار المشاريع الحضري لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة أهمها "تحقيق الإنصاف والعدل في التخطيط مع مراعاة الظروف المعيشية للفقراء في توزيع الخدمات والمرافق العامة والتجهيزات المختلفة (صحية، تعليمية، إدارية،....) بحيث تتاح الفرصة لجميع السكان لاستغلالها والتمكن من متابعة عمليات النمو والتوسع المستقبلي وضبطها مع توجيه وتحديد اتجاهات ذلك النمو وتحديد مناطق التوسع المناسبة مع المحافظة على ملامح المنطقة الحضرية وهوية ساكنيها إلى جانب ضمان المرونة وقابلية التطوير واستيعاب المتغيرات التي تطرأ على البيئة الحضرية وسهولة التواصل بين مختلف مكونات المجال الحضري والجمع بين البيئة الحضرية المبنية والبيئة الطبيعية التي تعتبر امتدادا طبيعيا لها ويعمل على إدراج مفهوم المساحات الخضراء في كل جوانب التخطيط" (الفرا، 2010، ص 30).

تخضع التهيئة إلى مجموعة من الأسس العلمية والضوابط المنهجية حتى تكون هناك فعالية في البرامج والمشاريع التخطيطية، وتتمثل في:

- "**الواقعية:** وتتحقق بتوفير الموارد المالية والبشرية بما يتفق مع الاحتياجات والإمكانيات الفعلية للمجتمع.
- **الشمولية:** يتضمن كل القطاعات المستهدفة مع إشراك كافة الأجهزة في إعداد وتنفيذ خطة التنمية.
- **التكامل:** القائم على رؤية تكاملية للواقع المراد التخطيط له في ظل الترابط الوظيفي بين مختلف القطاعات (تعليم، سكن، صحة،...) وترابط مكاني بين مستويات المجتمع (وطني، إقليمي ومحلي).
- **المرونة:** وهي إمكانية تغيير الأهداف الفرعية دون الإخلال بالهدف الرئيسي الذي يسعى لتحقيقه.
- **الاستمرارية:** وتشمل الاستمرارية في مراحل التخطيط من مرحلة الإعداد وجمع البيانات إلى مرحلة التنفيذ على أرض الواقع إلى المتابعة والرقابة فالتقييم. أو الانطلاق من الخطط السابقة والوقوف على إيجابياتها وسلبياتها وإقرار خطة بديلة وتعديل أساليبها بما يتوافق مع المشروع زمنيا ومكانيا.
- **المشاركة:** وتكون بإشراك أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع الذين تمسهم التهيئة بشكل مباشر في العمليات التخطيطية وتقييم البرامج المقترحة بما يفي بحاجاتهم المستقبلية.
- **التنسيق:** ويكون بين مختلف القائمين على العمليات التخطيطية للتعاون وتبادل الخبرات لتحقيق الأهداف المرجوة من التخطيط " (مهور، 2015، ص 18 بتصرف).

وتتطلب التهيئة الحضرية تطبيق مجموعة من المعايير [1] تساعد في توجيه وضبط عملية التنمية الحضرية المستدامة بصورة تمكنها من تحقيق أهدافها في المجال الحضري وتتمثل في:

- **المساحات الخضراء:** يشير هذا العنصر إلى التداخل بين الطبيعة الخضراء والعمران في المدينة، من خلال توفير مساحات مفتوحة للترفيه تسمح بنفاذ مياه الأمطار في التربة وتغذية المياه الجوفية وتجهيز الشوارع بالغطاء النباتي والشجري الذي يتكيف مع المعطيات المناخية المحلية مع ترك مساحات خضراء كافية بين المساكن.
- "**البنية التحتية للتنقل:** ويقصد بها التنقل السهل والسلس بين مختلف مكونات البيئة الحضرية ويتحقق ذلك من خلال توفير وسائل التنقل وشبكات نقل متنوعة وهو عنصر أساسي لاستمرارية الحياة الحضرية.

[1]. فرق بين المؤشر والمعيار: **المؤشر** يستعمل لتقييم واقع أو حاضر التجمع الحضري أما **المعيار** يمثل الوضع الأفضل الذي يجب أن يكون عليه التجمع الحضري، وعليه فالمؤشر يعكس صورة حقيقية للتجمع الحضري ويوفر بيانات عن درجة تحقق المعيار ومستوى التحكم فيه.

- **استعمالات الأرض المختلط:** ويقصد به التوزيع العادل للخدمات والمرافق العامة وتكامل بين الوظائف المختلفة، بحيث تكون استعمالات الأرض متداخلة ومجتمعة يتحقق فيها سهولة التنقل بين مختلف الأنشطة (سكن، عمل، ترفيه). ويشجع تجميع المباني والوظائف على المشي وتقصير المسافات " (الفرا، 2010، ص 60).
- **الاقتصاد:** يكفل توفر الخدمات لجميع السكان والاهتمام بعدم استنزاف الموارد والبحث عن موارد بديلة.

وهناك علاقة وطيدة بين عناصر التهيئة الحضرية والأهداف التي يجب تحقيقها في إطار التنمية المستدامة و تتمثل أساسا في خلق بيئة جاذبة وآمنة ومريحة عن طريق :

- تنظيم وتطوير النسيج الحضري بتحقيق أقصى استغلال وظيفي للفراغات وتطبيق مبدأ الخلط في استعمالات الأراضي لزيادة التفاعل الاجتماعي بين السكان ، والتأكيد على الوحدة البصرية وتجنب العشوائية والتعارض بين العناصر المختلفة. ليتمكن السكان من سهولة تحديد مكوناته.
- تصميم أنظمة الحركة المستدامة وتشجيع حركة المشاة والنقل العام كبديل للسيارات الخاصة ، وتحقيق التدرج الهرمي لشبكة الطرق وتقليل مسافات السير ومواقف السيارات.
- توفير الغطاء النباتي الأخضر بأنواعه الذي يعتبر من أهم العناصر الطبيعية المستخدمة في المجال الحضري، إذ يضيف بعدا حيويا على الموقع، ويؤدي عدة وظائف مثل التظليل وتلطيف المناخ إلى جانب العناصر المائية كالبرك والشلالات والنافورات والمساقط المائية التي تعد أحد أهم العناصر الطبيعية في المجالات العامة (محمد علي وآخرون، 2018، من ص 381 الى ص 388 بتصرف).

ويمكن تلخيص عناصر التهيئة المستدامة الذي سنقيم على أساسها مدى تحقيق التنمية المستدامة في العناصر التالية:

- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وحمايتها،
- وتلبية الحاجيات الأساسية من الخدمات حاليا ومستقبلا؛
- زيادة الكثافات السكانية والسكنية في المناطق السكنية من خلال استغلال الفراغات بين المباني والتوسع الرأسي؛
- تشجيع الاستخدام المختلط للأراضي (سكن، خدمات، ترفيه، عمل) وتشجع المشي؛
- زيادة المساحات الخضراء والحفاظ عليها؛

- التخطيط المتكامل بين استخدامات الأرضي المختلفة وشبكة النقل العام؛
- تعزيز المشاركة الشعبية في كل مرحلة من مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ؛
- تطوير وتفعيل آاليات المراقبة والتقييم للخطط الحضرية الموضوعة وتحديثها؛
- تعديل واستحداث القوانين والأنظمة التي تعزز وتدعم التنمية الحضرية المستدامة.

4- طرق تقييم التنمية الحضرية المستدامة

نتيجة للاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة في العقود الأخيرة وتطلع العالم إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة تم تطوير طرق لتقييم التنمية المستدامة حيث تساعد على تحديد الأثر الكامل لأي نشاط أو قرار على المجتمع والبيئة والاقتصاد.

فبعد ان كانت هذه طرق تقيم الآثار البيئية فقط، تطورت إلى تقييم شامل يشمل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أيضًا.

وعلى مدار السنوات الماضية، شهدت أساليب تقييم التنمية المستدامة تطورا في استخدام التقنيات والأدوات المتقدمة مثل نظم المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما ساعد على جمع وتحليل البيانات بشكل أكثر دقة وفعالية، وتحديد العلاقات المعقدة بين الأنظمة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتمكنت من الإسهام في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحديد الممارسات الأكثر فاعلية لتحقيق التنمية المستدامة.

يتضمن تقييم التنمية الحضرية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي لمشاريع التنمية ومدى توافقها مع مبادئ التنمية المستدامة بالاعتماد على مختلف المؤشرات إذ تعتبر عملية حاسمة لضمان استمراريتها على المدى الطويل. وقد تم وضع العديد من طرق التقييم تنطلق من مبدأ المحافظة على البيئة أو إدراج البيئة في البنية الحضرية، ويتوقف اختيار الطريقة الأنسب وفقا للأهداف والموارد المتاحة.

ومن بين هذه الطرق نذكر طريقة تقييم دورة الحياة((LCA) Life Cycle Assessment) التي وضعها لأول مرة في سنة 1960 الباحثين الأمريكيين (Richard Schrock) و (William E. Franklin) حيث قاما بدراسة الآثار البيئية للمنتج من لحظة إنشائه واستخدامه إلى إزالته. وتم تطوير هذه الطريقة في التسعينيات وتطبيقها على مشاريع البنية التحتية الحضرية، مثل العمران والنقل والمباني، وذلك بتحديد جميع الموارد

المستخدمة في بناء المشروع، بدءًا من الطاقة المستخدمة في إنتاج المواد الأولية وتصنيعها، وانتقالها، وبناء المشروع نفسه، وصيانته وتجديده، وحتى التخلص النهائي من المشروع. يتم تحليل تأثير هذه الموارد على البيئة، وتقييم الانبعاثات الناتجة عن المشروع، وتحليل تأثيره على الصحة العامة والاقتصادية والاجتماعية. كما تستخدم هذه الطريقة أيضا في تحديد العوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمشاريع الحضرية، وتحديد البدائل الأكثر استدامة وفعالية. كما تمكن صناع القرار في المشاريع الحضرية من تحديد نقاط الضعف في المشاريع الموجودة وتحسينها، وتشجع على تطوير مشاريع جديدة بطرق أكثر استدامة وصحية.

نستنتج أن هذه الطريقة رغم أهميتها واستجابتها لأهداف التنمية المستدامة في المحافظة على البيئة كأحد أعمدتها إلا أنها جد مكلفة وتتطلب بيانات دقيقة ومستمرة وهي محدودة التطبيق لا سيما إذا أردنا تطبيقها على المناطق الفقيرة لكنها تبقى أداة مهمة لتحديد الأثر البيئي للمباني وتحسينها على المدى الطويل.

وهناك طريقة أخرى تتمثل في طريقة التحليل المتعدد المعايير((Multi-Criteria Analysis (MCA)، التي تعتمد على تحديد مجموعة من المعايير الكمية ذات الصلة بالمشكلة المطروحة، ثم تقييم البدائل مقابل هذه المعايير باستخدام الأدوات والأساليب المناسبة. طبقت لأول مرة سنة 1980 من طرف الباحث الفرنسي (Bernard Roy) والبلجيكي (Jean-Pierre Brans) على المدن الأوروبية ومن طرف الباحث الأمريكي (Ralph Keeney) على المدن الأمريكية (Brans et Mareschal,2005). ثم طورت هذه الطريقة وتعددت المعايير التي أصبحت موافقة للمعايير التي حددت في إطار اهداف الالفية الثالثة كالتأثير البيئي والجدوى الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لتقييم المشاريع والسياسات والاستراتيجيات.

وقد شهدت هذه الطريقة تطويرا وتعديلا على المؤشرات بإضافة مؤشرات نوعية كان من الصعب تكميمها، وإعطائها أوزان سهلت فيما بعد تقديرها وتوسعت لتشمل المشاريع والسياسات والاستراتيجيات وبالتالي الوصول إلى تقييم شامل للتنمية الحضرية. وتساعد هذه الطريقة صانعي القرار على الموازنة بين مختلف المعايير من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تقود إلى الاستدامة الشاملة للمشاريع الحضرية.

إلا أن هذه الطريقة رغم أهميتها وشمولها لجل مؤشرات التنمية الحضرية إلا أنها صعبة التطبيق في المناطق التي لا تتوفر على المعطيات أو التي يصعب تحديد المؤشرات الخاصة بها بدقة إلا أنها تبقى طريقة فعالة ومرنة لتقييم استدامة مشاريع التنمية الحضرية بشكل شفاف ويدعم اتخاذ القرارات الصائبة.

إلى جانب ذلك هناك **طريقة مؤشر المدن الخضراء** الذي وضعته شركة (Siemens) الألمانية المختصة في الطاقة والتكنولوجيات الحديثة سنة 2009. وهو نظام تصنيف يقيم الأداء البيئي للمدن عبر مجموعة من المؤشرات البيئية يقدر عددها بـ 12 مؤشرًا تتمثل في المساهمة المحلية في تغير المناخ العالمي، النقل، المناطق الحضرية الخضراء، الضوضاء، إنتاج النفايات وإدارتها، الطبيعة والتنوع البيولوجي والهواء، استهلاك المياه، معالجة مياه الصرف، الابتكار البيئي، العمالة المستدامة، الإدارة البيئية للسلطة المحلية، وأداء الطاقة (سعودي، 2019)، باستخدام البيانات الكمية والنوعية، حيث يتم جمع البيانات الكمية من خلال مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك الإحصاءات الحكومية الرسمية والبيانات من المنظمات الدولية. ويتم جمع البيانات النوعية من خلال مراجعة السياسات والبرامج والمبادرات التي وضعتها المدن لمواجهة التحديات البيئية (the European Green Capital Award، 2009). ثم يتم استخدام البيانات التي تم جمعها لحساب درجة لكل مدينة في كل مجموعة بيئية. وتستخدم هذه الدرجات لترتيب المدن وتقديم تقييم شامل لأدائها البيئي.

تم تصميم هذه الطريقة للوصول إلى تقييم شامل وموضوعي للأداء البيئي للمدينة حيث يعتمد على عدد من المؤشرات يتم اختيارها بناء على أهميتها لاستدامة المدينة وقدرتها على تقديم تقييم هادف للأداء. وقد طورت الشركة هذه الطريقة بحيث يمكن للمدن تتبع تقدمها بمرور الوقت وتحديد مجالات التحسين. واعتمدت هذه الطريقة من قبل عدد من المنظمات، بما في ذلك المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الطريقة والنتائج التي حققتها على مستوى بعض المدن الأوروبية إلا أنها تبقى مقتصرة عليها فقط لأنها تملك القدرة على تطبيق التكنولوجيات الحديثة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة تعجز الدول الفقيرة من توفيرها.

وأيضا هناك **طريقة مؤشر المجتمع المستدام** ((Sustainable Society Index (SCI)) وهو مؤشر مركب يقيس استدامة المجتمع من خلال مراعاة المؤشرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة وضعتها مؤسسة المجتمع المستدام الهولندية سنة 2006. تهدف هذه الطريقة إلى تقديم تقييم شامل لقدرة المجتمع على تلبية احتياجات جيله الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. تعتمد على مؤشرات مثل استهلاك الطاقة، ونضوب الموارد، والفقر، والتعليم، والصحة، والحوكمة. يتم جمع البيانات الخاصة بهذه المؤشرات من مصادر مختلفة، مثل الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. ثم يتم استخدام البيانات لوضع درجة تمثل الاستدامة الشاملة للمجتمع. "وقد تم تطوير هذه الطريقة في 2014 لتشمل المدينة حيث تم تطوير 21 مؤشرا موزعة في سبع مجموعات وهي:

الاحتياجات الأساسية، التنمية الفردية والصحية، التنمية الاجتماعية، الموارد الطبيعية، البيئة والطاقة، النقل، حيث يتم تقييم مؤشرات كل مجموعة وتجمع في نتيجة واحدة تدل على مدى تحقق الاستدامة. هذه الطريقة معتمدة في أكثر من 153 دولة في العالم حيث تكيف حسب ما تتوفر عليه تلك الدول من مؤشرات.

إذ على الرغم من أهمية الجوانب التي تعتمد عليها هذه الطريقة في تقييم مدى تحقق التنمية المستدامة وسهولة تطبيقها إلا أن نجاحها يبقى مرهون بمصداقية الحصول على البيانات في مختلف المؤشرات لا سيما في الدول الفقيرة.

وتوفر كل طريقة من هذه الطرق منظورا مختلفا للتنمية الحضرية المستدامة ويمكن استخدامها معا لإجراء تقييم أكثر شمولية ودقيق لتأثير المشاريع والسياسات على التنمية المستدامة. إلا أن اختيار أحد هذه الطرق يتوقف على الاحتياجات والأهداف المحددة للتقييم.

وبناء على هذه النماذج المذكورة سيتم الاعتماد في تقييم التنمية الحضرية في دراستنا على طريقة شبكة تحليل التنمية المستدامة (GADD) القائمة على تحليل عدة مؤشرات في مختلف ابعاد التنمية.

5- شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة

في سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامجا عالميا جديدا للتنمية المستدامة بحلول 2030، يتضمن 17 سبعة عشر هدفا ، وتترابط كلها مع بعضها بحيث غالب ما يعتمد نجاح هدف بعينه على معالجة قضايا ترتبط بأهداف أخرى(مجلس المحاسبة، الجزائر، 2018، ص 4)

إلا أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في تطبيق هذه الأهداف بسبب صعوبة تكييفها مع التوجهات الاستراتيجية والسياسية لكثير من بلدان العالم، بصرف النظر عن دقة البيانات التي سيتم الحصول عليها وطرق القياس اللازمة لمتابعتها.

على مدى العقد الماضي، اضطلعت المنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF) بالمشاركة مع منظمة الاستشارات البيئية لمقاطعة كيباك الكندية (la Chaire en éco-conseil de l'UQAC[1],2018)، بعدد من المبادرات التي تهدف إلى توفير القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة للمشاركة في جهود تحقيق التنمية العالمية، عن طريق استحداث أدوات للقياس وتطبيقها في مختلف البلدان، لتخلص في النهاية إلى وضع

[1] .La Chaire Eco-conseil est un organisme universitaire de l'Université du Québec à Chicoutimi dont la principale mission est d'apporter une aide professionnelle aux organisations, institutions ou entreprises souhaitant développer des projets dans le cadre du développement durable.

شبكة تحليل التنمية المستدامة (GADD) تطبق على خطة التنمية المراد تحقيقها والتي تشتمل على السياسات او الاستراتيجيات أو البرامج أو المشاريع القائمة أو المستقبلية وتلخص في مصطلح (PSPP) والتي تم تكييفها مع أهداف وأبعاد التنمية المستدامة المعتمدة (Villeneuve,2016) .

تعتبر شبكة تحليل التنمية المستدامة جزء من مجموعة أدوات تحليل الاستدامة بطريقة علمية، وأداة منهجية للاستجواب تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية ،البيئي ،الاقتصادية ،الثقافية ،الأخلاقية، الإقليمية والحوكمة، ومن ثم توجيه الخطة (PSPP)، لتحسين أوجه القصور فيها و/ أو تقييم تقدمها.

وكثيرا ما يجري تحديث هذه الشبكة لتعكس تطور المعارف والممارسات والتوافق الدولي في الآراء بشأن التنمية المستدامة حيث تتعامل مع القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة كمكافحة الفقر ،الصحة، التعليم ، الوصول إلى السلع والخدمات ، التنوع البيولوجي ، ومكافحة تغير المناخ ، وما إلى ذلك من القضايا العالمية الحساسة (la Chaire en éco-conseil de l'UQACI,2022).

تقوم هذه الشبكة على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- النظر إلى التنمية المستدامة على أنها أيديولوجية أي مجموعة من الأفكار والقيم والمعتقدات والمبادئ التوجيهية التي تشكل نظرة عامة أو نظام فكري لفهم العالم وتوجيه السلوك واتخاذ القرارات لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع (Di Castri،2002) ؛
- تم اعتماد مصطلح التنمية المستدامة لدرجة أنه من الضروري تطوير أدوات لقياسها ومعرفة ما إذا كان المشروع يحترم المبادئ الأساسية لها؛
- أصبح مفهوم التنمية المستدامة حتمياً، وتكمن الخطوة الأولى في تنفيذه هو الإرادة لفعل الأشياء بمنطق الاستجواب أو المساءلة الضرورية الذي يجب أن يكون مبدأ أساسي فيها.

تنطلق هذه الشبكة من الأبعاد الرئيسية للتنمية وهي: الأبعاد الاجتماعية، الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد البيئية، الأبعاد الثقافية، الأبعاد أخلاقية، ابعاد إقليمية وإبعاد الحوكمة وكل مجموعة ينطوي تحتها عدد من المؤشرات تقدر في المجموع بـ 70 مؤشر يبينها الشكل التالي:

الشكل (7): أبعاد وعناصر التنمية المستدامة حسب شبكة التحليل GADD

المصدر: من انجاز الباحثة (2022) بالاعتماد على دليل استخدام الشبكة 2017

تتخذ الشبكة شكل جدول بيانات(Excel) يتكون من جدول أساسي للتعريف بالسياسات، الاستراتيجيات، البرامج و المشاريع المراد تحليلها وفقا لنطاقها الجغرافي ، الزمني والتنفيذي و مصادر المعلومات المعتمد عليها (الشكل 8) وسبعة جداول، كل منها يتعلق ببعد معين ، كل جدول مبوب إلى مواضيع تضم تحتها مجموعة من المؤشرات الخاصة بها ، يمكن ترجيحها (من 1الى3) وتقييمها وفقًا للهدف المنشود منها، مرفقة بأسئلة: (ماذا؟) تخص التفسيرات، (لماذا؟) متعلقة بالمبررات و (كيف؟) لتحديد طرق التدخل(الشكل 9)، مدرجة مباشرة في جدول البيانات لتسهيل استخدامه. وهناك جزء خاص بالنتائج يكون على شكل تمثيل بياني"رادار" ينتج تلقائيا بعد تحليل و تقييم المؤشرات (الشكل 10).

الشكل (8): جدول بيانات الخطة (PSPP) المراد تقييمها

Portée de l'analyse

Objectifs de l'analyse	
Portée de l'analyse	
Portée géographique	
Portée temporelle	
Portée opérationnelle	
Sources d'information considérées	

GADD Simplifiée, 2017

الشكل (9): البعد الاجتماعي و مؤشراته (مثال)

DIMENSION SOCIALE

Vise à répondre aux besoins sociaux et aux aspirations individuelles et collectives, aux besoins de santé et de bien-être, aux besoins de qualité de vie.

Thèmes	Objectifs		Pondération	Justification de la pondération	Évaluation	Justification de l'évaluation par des actions planifiées ou déjà mises en œuvre	Pistes de bonification	Priorité
11	Lutte contre la pauvreté							
12	Accès à l'eau potable							
13	Usages de l'eau							
14	Alimentation							
15	Accès à l'énergie							
16	Santé globale							
17	Accès aux services de santé							
18	Santé maternelle et infantile							
19	Sécurité							
110	Éducation de base							
111	Éducation supérieure							
112	Genre							

Pondération
Entrer 1, 2 ou 3

الشكل (10): نتائج التحليل و تمثيله البياني

Projet :

Date :

DIMENSION	Pondération moyenne	Performance moyenne	État de la situation
SOCIALE	0,0	0%	
ÉCOLOGIQUE	0,0	0%	
ÉCONOMIQUE	0,0	0%	
CULTURELLE	0,0	0%	
ÉTHIQUE	0,0	0%	
TERRITOIRE	0,0	0%	
GOUVERNANCE	0,0	0%	

Performance générale en ce qui a trait au développement durable

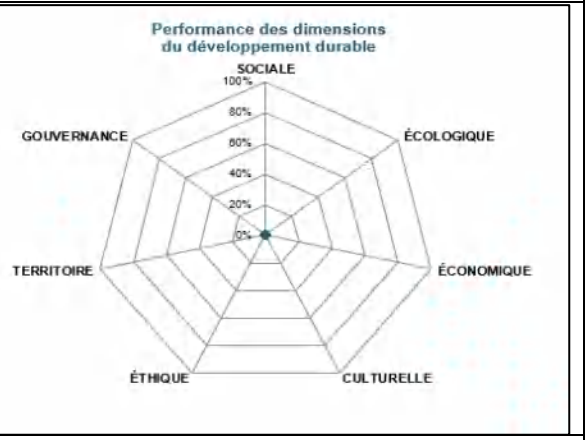

المصدر: شبكة تحليل التنمية المستدامة 2016

إن الترجيح الذي يمنح للمؤشر(1،2 و3) تعبر عن أوزان ليست له دلالة أو قيمة علمية ، ولكنه يستخدم لتسهيل تقييم الأداء بين الأبعاد ، بين المؤشرات أو بين المشاريع من نفس الطبيعة. و ترجيحها يتعلق بمدى تحقق المؤشر على أرض الواقع.

حيث يعطى **1** للهدف المرجو تحقيقه حيث بلوغه لا يعتبر مهم أو ليس من الأولويات. أما **2** فهي توجه للهدف الضروري الذي يجب تحقيقه لكن ليس مستعجلا. و تمنح **3** إلى الهدف الأساسي و هو من الأولويات العاجلة و يعتبر ضروريا لنجاح الخطة (PSPP).

بعد استخراج النتائج، تساعد الشبكة في إنشاء تقرير تفصيلي لتفسير نتائج التحليل و ذلك لتحديد المؤشرات التي لها الأولوية في تحسين أداء خطة التنمية (PSPP) . ويبرز التقرير خصائص الخطة:

أ- **توازن خطة التنمية والأداء العام:** يتوقف ذلك على عدد الدرجات المتحصل عليها حيث يلخصها الجدول (7) التالي:

الجدول (7): الأداء العام حسب الدرجات

الدرجة	الحالة	الاداء على الخطة (PSPP)
أقل من 20٪	حالة حرجة	البعد أو المؤشر يؤثر سلبا على الخطة.
من 20 ٪ إلى 39٪	حالة إشكالية	البعد أو المؤشر لا يؤخذ في الاعتبار بشكل كاف في الخطة.
من 40٪ الى59٪	حالة غير مرضية	البعد أو المؤشر يؤخذ في الاعتبار بشكل سيئ في الخطة.
من 60 ٪ الى79٪	حالة مرضية	يتم أخذ البعد أو المؤشر في الاعتبار في الخطة .
من 80 ٪ إلى 100٪	حالة ممتازة	البعد أو المؤشر يؤخذ بقوة في الخطة.

المصدر: من انجاز الباحثة (2022) بالاعتماد على شبكة تحليل التنمية المستدامة 2016

يجب أن تصل خطة التنمية المستدامة التي نرغب في أن تكون جزءا من نهج التنمية المستدامة إلى حد أدنى قدره 60 ٪ في جميع أبعادها. أما إذا قل أحدها عن 60٪ لا تملك الخطة إلا فرصة ضئيلة لنجاحها ، لذلك يجب إعادة صياغتها.

ب- الأهداف ذات الأولوية:

تقوم الشبكة تلقائيا بحساب متوسط أوزان المؤشرات المرتبطة بكل موضوع حيث تعتبر المؤشرات أساسية أو ذات الأولوية عندما يكون متوسط الأوزان مرتفع (أكبر من 2.5) ، هذا يعني أن المؤشر يمثل رهان أو تحدي أساسي لتحقيق الخطة.و يحسب مباشرة من طرف البرنامج.

ج-الأولوية : يتعلق هذا العنصر بقيمة الترجيح التي تعطى للمؤشر و نسبة تحقيقه ويلخصه الشكل (11):

- أولوية **رد الفعل (Réagir):** تنطبق على الأهداف الأساسية (ترجيح 3) التي يقل تقييمها عن 40٪ والأهداف الضرورية (ترجيح 2) التي يقل تقييمها عن 20% ؛
- أولوية **الفعل (Agir):** تنطبق على الأهداف الأساسية التي يتراوح تقييمها بين 40 و 59 ٪

وكذلك على الأهداف الضرورية التي يتراوح تقييمها بين 20 و 59 % ؛

- أولوية التمسك أو الحفاظ (**Maintenir**): تنطبق على الأهداف الأساسية والضرورية التي يساوي تقييمها أو يزيد عن 60 % ;
- أولوية التحدي على المدى الطويل (**Enjeu à long terme**): تنطبق على الأهداف المرجو تحقيقها ذات الترجيح 1 التي يقل تقييمها عن 60 %؛
- أولوية غير ذات الأولوية (**Non prioritaire**): تنطبق على الأهداف المرغوبة التي يكون تقييمها أكبر من أو يساوي 60٪.

الشكل (11): تقديرالأولوية حسب الترجيح و التقييم

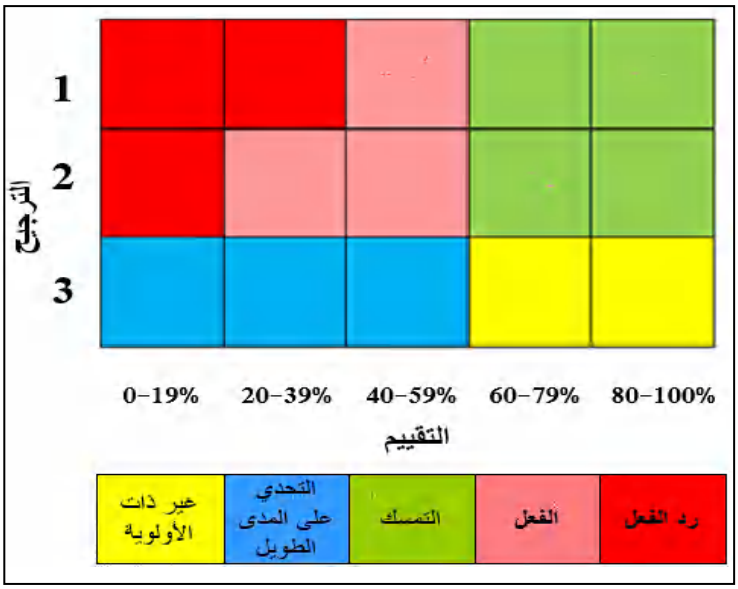

المصدر: شبكة تحليل التنمية المستدامة 2016

من خلال هذا التقديم يمكن القول أن هذه الشبكة تعتبر أداة لدعم القرار و في نفس الوقت أداة لتقييم وتخطيط المشاريع وتوضح المؤشرات التي يجب أخذها في الاعتبار لضمان التنمية المستدامة. إذ أن الإجابات على الأسئلة المتعلقة بكل موضوع يمثل مساعدة قيمة في صنع قرارات رشيدة و حشد مختلف الجهات الفاعلة نحو التوجهات المشتركة ، مما يسمح بتوجيه التنمية نحو المزيد من المنفعة (la Chaire en éco-conseil de l'UQAC,2016)

خلاصة

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الأقطاب الحضرية هي مراكز للنمو الحضري انطلقت أساسا من الفكر الاقتصادي الذي وجد في المدينة المجال الجغرافي الأمثل لخلق أقطاب تنمية والتي أصبحت تمثل مراكز عمرانية قائمة بذاتها، تضم مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والتجارية والثقافية والترفيهية والسكنية وتعتمد على قاعدة اقتصادية وتكون مراكز استقطاب لتجمعات سكانية. كما استنتجنا أن هذه الأقطاب تأخذ أشكالا عمرانية مختلفة وذلك حسب الهدف الذي أقيمت من أجله فهي تأخذ شكل مدن جديدة أو مدن توابع أو قد تكون توسعات مبرمجة للمدينة الأم.

وبدخول الألفية الثالثة واعتماد مفهوم التنمية المستدامة التي أصبحت مفهوما استراتيجيا قائما على التوافق بين المعطيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية، كان لزاما علينا التطرق إلى مفاهيمها وأبعادها وأسسها وربطها بالمجال الحضري، حيث استنتجنا أن المجال الحضري يعتبر من أعقد المجالات التي تتحقق فيها هذه التنمية وأصبح مفهومها مرتبطا بوضع مخططات وإنشاء مشاريع بهدف خلق بيئة حضرية متوازنة ومستدامة.

ولقياسها تم اعتماد جملة من المؤشرات التي حددتها الأمم المتحدة تقوم على مبدأ الشمولية والتيسير والاستقلالية والبساطة والمصداقية وقابلة للتقدير الكمي حيث تم حصر أربع مجموعات كبرى يمكن الاعتماد عليها في القياس والتي هي محور الفصل الخامس من هذه الدراسة. باستخدام عدة طرق تم اعتمادها عالميا والتي على ضوئها تم حصر طريقة شبكة التحليل التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة منذ 2015، والتي سنعتمد عليها في قياس التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية نماذج الدراسة (في الفصل الخامس)، بعد تعديل محتوياتها وتكييفها مع مؤشرات التنمية الحضرية التي تم التوصل إليها في هذا الفصل.

فإلى أي مدى تستطيع هذه الشبكة تحليل وتقييم أبعاد التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية؟

وقبل الوصـــول إلى تقييم هذه التنمية، ســـنتطرق في الفصـــل التالي إلى الإطار التشـــريعي للتنمية المستدامة في الجزائر وكيف تعامل المشرع الجزائري بمنظومته القانونية لمواجه مشاكل التنمية في البلاد قبل وبعد تبني مفهوم التنمية المستدامة وما هي المؤشرات التي سيعتمدها بعد إقرار مراجعة قوانين التهيئة والتعمير.

فهل تستطيع هذه المنظومة مواكبة أهداف ومبادئ التنمية المستدامة التي بادرت إليها الجزائر؟

الفصـل الثاني

التنمية المستدامة وبعدها في التشريع العمراني الجزائري

تمهيد

أولا: التشريع دون مبادئ التنمية المستدامة (قبل 2001)

ثانيا: التشريع في ظل التنمية المستدامة (2000-2020)

ثالثا: التنمية الحضرية المستدامة في إطار مشروع مراجعة التشريع العمراني

خلاصة

تمهيد

عرفت الجزائر، منذ استقلالها، تحولات ديموغرافية وعمرانية سريعة في المدن الكبرى؛ نتج عنها تفاقم أزمات السكن، وتدهور النسيج الحضري القائم، وعجز التجهيزات والمرافق الموجودة عن سد حاجيات السكان الوافدين إليها من الأرياف، وضعف القوانين السارية والموروثة عن الاحتلال في الحد منها. ومما لا شك فيه، أن هذه التحولات ترتبت عليها مشاكل وأزمات، بحيث وجد المسيرون أنفسهم بين إشكاليتين: النمو الديموغرافي والحضري السريعين من جهة وعدم مواكبة التنمية لهما من جهة ثانية. الأمر الذي فرض على المشرع في العشرين سنة الأولى من الاستقلال إيجاد آليات قانونية لتجاوز هذه المشاكل وتحقيق تنمية حضرية منسجمة؛ منها القيام بعدة إصلاحات إلى جانب العديد من التدخلات التي كانت في معظمها تدخلات نقطية استعجالية في شكل مخططات رباعية وخماسية شاملة تفتقد إلى تشريع عمراني محكم يتماشى مع متطلبات التنمية الحقيقية.

واستمر هذا الوضع إلى غاية التسعينيات، حيث جمعت القوانين التي تضبط العمران في قانون 90-29 للتهيئة والتعمير؛ مدعوما بقوانين أخرى كالقانون المدني، والإداري والجبائي ومتكاملا مع أخرى كقانون البلدية والقوانين المنظمة للعقار، وقوانين تهيئة الإقليم والمحافظة على البيئة، وقوانين المحافظة على التراث في كل أشكاله (المادي وغير المادي)، دون أن ننسى القوانين المعدلة له والتي جاءت في كل فترة دعت الضرورة لذلك. وبهذا يكون المشرع الجزائري قد أعطى إطارا شرعيا وقانونيا للتخطيط العمراني منذ 1990، وإن كانت فاعليتها حاليا موضوع تساؤل لا سيما مع تبني مبدأ الاستدامة التي جاءت استجابة للمطلب الدولي، الأمر الذي تطلب من الدولة إقامة تشريعات كفيلة بالنهوض بها، لا سيما في مجال التهيئة العمرانية وإدراجها في المشاريع التنموية وإدماجها ضمن أدوات التهيئة العمرانية من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي.

ولتحليل ذلك، قمنا بالتطرق إلى التشريعات قبل التنمية المستدامة لمعرفة كيف كان تعامل الدولة في مواجهة مشاكل التنمية الحضرية، ثم التطرق إلى التشريعات بعد تبني التنمية المستدامة كمبدأ لتحقيق تنمية عادلة وشاملة للجميع، وما صاحبها من سياسات تحقيقا لذلك، وصولا إلى مشروع مراجعة قوانين التهيئة والتعمير وقانون المدينة من أجل تحقيق مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة وإمكانية قياسها عن طريق ضبط مؤشراتها لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

أولا: التشريع دون مبادئ التنمية المستدامة قبل 2001

اعتمدت الجزائر في تنظيم مجالها الحضري على جملة من القوانين، سنها المشرع بما يتوافق مع اتجاهات التنمية في البلاد منذ الاستقلال، حيث شهدت المدن الكبرى نزوحا كبيرا من القرى والأرياف المجاورة، ومن مناطق الهضاب العليا إلى الشمال، مخلفة شبكة عمرانية متناقضة بين جنوب فقير ومهمش، وشمال متطور، احتفظ بكل مكوناته الأساسية إلى يومنا هذا.

وللتصدي للمتطلبات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد، كان لا بد من إرساء سياسة حضرية من خلال أدوات التعمير، تتجسد فيها روح المسؤولية والعقلانية والرقابة المستمرة، لضمان تحقيق تنمية حضرية تتماشى مع متطلبات العصر وما يشهده من تطورات.

وسنحاول التطرق **بالتحليل** في هذا الجزء إلى أهم القوانين المنظمة للعمران منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000 لاستخلاص أهم نتائجها وانعكاساتها على المجال الحضري عامة والتنمية الحضرية خاصة؛ حيث قمنا بتقسيمها إلى ثلاث فترات رئيسية تتوافق مع تطور قوانين العمران.

1- قوانين منظمة للعمران دون تنمية حضرية من 1960 إلى 1967

بعد الاستقلال مباشرة، كان اهتمام الدولة منصبا على إيجاد حلول استعجالية للشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لمواجهة ما خلفه الاستعمار من فراغ في جميع الميادين. إذ كان لا بد على الحكومة الجزائرية المحافظة على تطبيق بعض القوانين الفرنسية للتحكم في أمور البلاد؛ ولهذا استمرت بالعمل بالمراسيم لإدارة القطاعات الحساسة، المتمثلة في الإدارة والفلاحة والأشغال العمومية، كالمرسوم المؤرخ في 30 جوان 1962، الذي عدل المرسوم رقم 3641 المؤرخ في 19 أوت 1961؛ المتعلق بمنح ومراقبة الصفقات ومتابعة الأشغال في مجال التهيئة الحضرية (ترصيف الطرقات، المساحات الخضراء العمومية، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، وأشغال مكافحة المياه الملوثة) التي استفادت منها الجماعات المحلية والمرافق العمومية لا سيما الصندوق الجزائري للتهيئة الإقليمية (CADAT) والهيئات المكلفة بالبناء (الجريدة الرسمية رقم 1، 1962 (بالفرنسية)).

ولما كانت الدولة غير قادرة على سن قوانين جديدة تتماشى مع وضعها الجديد، أجازت بموجب القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 مواصلة العمل بالقوانين الفرنسية بكل مضامينها التقنية ووسائل عملها في جميع الميادين بما يتماشى مع مبادئ الدولة الجزائرية المستقلة (الجريدة الرسمية رقم 2، 1963) ولذلك تم في مجال التعمير استمرار العمل بالمرسوم الصادر في 31 ديسمبر 1958 المعروف بـ

"مشروع قسنطينة" ومواصلة إنجاز مشاريعه التي جاءت ضمن المخطط العمراني الرئيسي (PUD) الذي شكل الأداة للتخطيط والتنمية الحضرية.

كما تم صدور نصوص منظمة للممتلكات العقارية كخطوة لتنظيم العقار الحضري؛ **كالأمر رقم 62-20** المؤرخ في 24 أوت 1962 المتعلق بحماية وتسيير الأملاك الشاغرة (الجريدة الرسمية رقم 12، 1962)، بعد مغادرة المستعمرين، وترك حظيرة سكنية فارغة في المدن، شغلها السكان النازحين من القرى. وكان الهدف منه استرجاع الأملاك التي تركها المستعمر ودمجها ضمن أملاك الدولة، والتحكم أكثر في المعاملات العقارية.

يضاف إلى هذه النصوص **المرسوم التنفيذي رقم 62-03** المؤرخ في 23 أكتوبر 1962 الخاص بتنظيم كل المعاملات المتعلقة بالأملاك المنقولة والعقارية (جريدة رسمية رقم 1، 1962) حيث أبطل كل المعاملات المتعلقة بالأملاك الشاغرة من بيع وإيجار، إذا لم تكن لصالح الجماعات المحلية وذلك لمحاربة المضاربة والاحتكار.

في سنة 1965 تم إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة [1] للسكن تحت إشراف وزارة الأشغال العمومية والبناء وكانت تهدف أساسا إلى إتمام المشاريع السكنية التي انطلقت عمليات البناء بها في 1958 وأهملت والتي قدرت بـ 38000 مسكن حضري و 4000 مسكن ريفي، حيث كانت نسبة الإشغال بها ما بين 3 % و 65 % (HAMIDOU,1989).

ففي هذه الفترة عرفت الجزائر اهتماما بالحظيرة السكنية بعدما أكدت خلال ميثاق طرابلس 1964 "أن السكنات التي شغلها الجزائريون بعد رحيل المستعمر لم تكن كافية لإيواء الآلاف من الجزائريين النازحين من الأرياف والعائدين من الخارج" فشرعت في إنجاز السكنات وتوزيعها بين المدن والأرياف تحقيقا للتوازن بين الأقاليم "تحت إشراف مكاتب مختصة في الدراسات العمرانية والأشغال العمومية: كمؤسسة أشغال البناء والتعمير (ETAU) المكلفة بوضع المناهج الجديدة لإنجاز المخططات العمرانية وتكييفها مع الوضع الراهن، المكتب المركزي للدراسات التقنية والاقتصادية (ECOTEC)، واللجنة الدائمة للدراسات، التنمية والتنظيم وتهيئة تجمع الجزائر (COMEDOR) التي تشرف على التهيئة العمرانية للعاصمة، وكتابة الدولة للتخطيط (SEP) " (ريبوح، 2009) والصندوق الوطني للتهيئة الإقليمية (CADAT) الذين أشرفوا على دراسة وإنجاز العديد من مخططات ومشاريع التهيئة العمرانية. وأهم قانون تم إصداره في هذه الفترة، قانون البلدية بموجب

1. تضم هذه اللجنة ممثلين من مختلف الوزارات والهيئات المعنية بمشكل السكن.

الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن قانون البلدية (الجريدة الرسمية رقم 6، 1967) ، الذي حدد صلاحياتها في ميدان التعمير في بابه السادس المتعلق بالسكن والإسكان من المادة 156 إلى المادة 158 "إذ على البلدية في إطار المخطط الوطني لتنظيم البلاد، وضع مخطط خاص بعمران البلدية وتشييد العقارات المعدة للسكن وإدارة الثروة العقارية الموجودة داخل حدودها والسهر عليها"؛ وبذلك تكونت أولى بوادر تنظيم العمران داخل المحيط العمراني للبلدية عن طريق تكوين احتياطات عقارية لصالحها عن طريق امتلاكها للأراضي سواء كانت تابعة للأفراد أو للجماعات المحلية أو الدولة ونقلها إلى ذمتها من أجل التصرف فيها لتحقيق التنمية الحضرية داخل حدودها.

إلا أن تجميد المعاملات العقارية جعل حركة التعمير بطيئة؛ رغم الشروع في تكملة بناء السكنات التي كانت في طور الإنجاز في إطار مشروع قسنطينة.

2- برامج التنمية وعلاقتها بتنمية المجال الحضري من 1968 إلى 1980

أمام ظاهرة نمو المدن المتسارع الذي صاحبته الزيادة السكانية المرتفعة، أدركت السلطات العمومية ضرورة التكفل والعمل على إدراج التخطيط والتهيئة العمرانية ضمن استراتيجية سخرت لها استثمارات هامة، من خلال برامج التنمية الوطنية من المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) إلى المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) بما في ذلك العمل على إشراك وتدعيم دور الجماعات المحلية في تسيير المدينة، ومن أجل ضبط عمليات الإنجاز التنموية، وتوفير السكن والمرافق للمواطنين؛ بإقامة المجموعات السكنية الكبرى والمناطق السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) كأقطاب سكنية بالقرب من المناطق الصناعية (ZI) التي اعتمدت عليها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني (رحماني، 2016، بتصرف).

وتمت هذه المشاريع على الأراضي الواقعة داخل المحيط الحضري الذي حدده المخطط العمراني الرئيسي (PUD) وفقا لما جاء في **الأمر 74-26** المؤرخ في 20 فيفري 1974 (من المادة 2 إلى 10)، حيث شملت "الأراضي التابعة لأملاك الدولة، الأراضي التابعة للجماعات المحلية، الأراضي التابعة لمزارع التسيير الذاتي الفلاحي، الأراضي الممنوحة للتعاونيات الفلاحية لقدماء المجاهدين، الأراضي الموهوبة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، وأراضي الخواص الزائدة عن الاحتياجات العائلية" (الجريدة الرسمية رقم19، 1974).

ثم صدور **التعليمة رقم 74-02** الصادرة في 18 أكتوبر 1974 التي أكدت العمل بالمخطط الرئيسي للتعمير كأداة للتخطيط المجالي المستقبلي مع تحديد إجراءات إعداده وتنفيذه.

وأنتجت هذه السياسة أشكالا عمرانية متباينة ساهمت في تشكيل المجال الحضري منها:

- **المناطق الحضرية الجديدة:** وهي مشاريع جديدة تعتمد على البرمجة والتخطيط لإنتاج مجال حضري مقنن وفقا للسياسة العمرانية المنتهجة آنذاك، جاءت استجابة للمشاكل الحضرية التي عرفتها المدن الكبرى لا سيما أزمة السكن والتوسع على الأراضي الزراعية. جاءت بمقتضى **التعليمة الوزارية رقم 355** بتاريخ 19 فيفري 1975 المحددة لإجراءات إنشاء المناطق الحضرية و**التعليمة رقم 2015** المؤرخة في 21 ديسمبر 1975 **والتعليمة رقم 515** المؤرخة في 08 مارس 1976 وهي معدة لاستقبال من 400 إلى أكثر من 1000 مسكن حسب حجم المدن، ليصل في بعض المدن الكبرى إلى 10.000 مسكن. وقد شهدت معظم المدن الجزائرية مثل هذه المشاريع لا سيما المدن الكبرى (التيجاني، 2000).

- **التحصيصات:** كانت وسيلة لتوفير السكن الحضري المنظم والمدمج ضمن مخططات التوجيه العمرانية جاءت بمقتضى **الأمر 75-67** المؤرّخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلّق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأرض من أجل البناء وهو أول نص تشريعي يصدر عن الدولة في مجال تنظيم العمليات المختلفة داخل النسيج الحضري، مكن الأفراد ذوي الدخل المتوسط من إنجاز مساكنهم وفقا لرخصة بناء، تستجيب لدفتر الشروط الذي تحدد فيه شكل البناء وارتفاعه ومعامل شغل الأراضي ومعامل الاستيلاء وكذا تموضعه. وكانت تهيئة التحصيصات وإعدادها وبيعها من صلاحيات البلدية. (الجريدة الرسمية رقم83، 1975).

3- توسعة أفق التنمية وظهور قانون التهيئة العمرانية من 1980 إلى 1990

أمام الأوضاع المزرية الناتجة عن الفترة السابقة، كان لزام على الدولة إنشاء وزارة تختص بالتهيئة العمرانية مستقلة بذاتها تمثلت في وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1980، وتم إنشاء المركز الوطني للدراسات والبحث العمراني وفقا **للمرسوم رقم 80-276** المؤرخ في 12 نوفمبر 1980، قصد تأطير ووضع سياسة التهيئة والتعمير من شأنها التغيير من الأوضاع المجالية السائدة آنذاك. وتزامن ذلك مع وضع المخطط الخماسي الأول (1980-1985) الذي يهدف إلى تنمية المناطق الداخلية وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، كما تأسست سنة 1981 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي كلفت على الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية. ووضع المشرع في هذه الفترة مجموعة من النصوص القانونية حاول من خلالها التدّخل على المجال لتنظيم ظاهرة النمو الديمغرافي والتوسّع العمراني والبناء الفوضوي الذي ظهر بشكل كبير في أطراف المدن الكبرى، فجاء **القانون رقم 81-01** المؤرخ في 07 فيفري 1981 المتضمن التنازل عن الأملاك العقارية للدولة من أجل الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي، التي آلت للدولة أو أدمجت ضمن أملاكها بعد الاستقلال والذي ساهم في تمليك الجزائريين للعقارات السكنية والتجارية. (الجريدة الرسمية رقم 6، 1981) بأسعار رمزية.

ثم جاء **القانون 82-02** المؤرّخ في 06 فيفري 1982 المتعلّق برخصة البناء ورخصة تّجزئة الأراضي، حيث لا يتم البناء أو تجزئة أراض لغرض البناء مهما كان الاستعمال إلا إذا كان موافقا لقواعد التعمير المنصوص عليها في مخطط التعمير الرئيسي المصادق عليه. وذلك بهدف عقلنة وترشيد استغلال الأراضي الصالحة للبناء ومراقبة التعمير. (الجريدة الرسمية رقم 6، 1982). تلاها **القانون 83-03** المؤرّخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة الذي يهدف إلى تنفيذ سياسة وطنية بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار المعيشة في ظل احترام التهيئة العمرانية (الجريدة الرسمية رقم 6، فيفري 1983).

كما سن المشرّع الجزائري على مراحل قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها بموجب **القانون رقم 85-08** المؤرّخ في 12 نوفمبر 1985 الذي يحدد قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها ويحدد شروط استعمال الأرض والذي لا يكون إلا برخصة بناء أو رخصة تجزئة مصادق عليهما، كما يضبط التعاملات على الأراضي العقارية من بيع أو استغلال (الجريدة الرسمية رقم 47، 1985) واتبع بالمرسومين **رقم 85-211** الذي جاء ليفصل كيفيات وشروط إعداد رخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي المخصصة للبناء، وإجراءات تسليمهم و**المرسوم رقم 85-212** الذي جاء لتسوية البنايات الواقعة فعلا على أراض عمومية أو خاصة كانت محل عقود و/ أو مبان غير مطابقة للقواعد المعمول بها وذلك لإقرار حقوقهم في التملك والسكن إلى جانب التكفل بالمباني المشيدة قبل صدور هذا الأمر وجعلها مطابقة لقواعد التعمير ومقاييس البناء (الجريدة الرسمية رقم 34، 1985). ثم جاء **القانون 86-07** المؤرخ في 04 مارس 1986 المتعلق بالترقية العقارية في مجال السكن والتي من مهامها بناء عمارات أو مجموعات سكنية سواء ذات النمط الجماعي أو نصف الجماعي، تعدها للبيع أو للإيجار في إطار اختيارات التهيئة العمرانية طبقا لقواعد التعمير وجمال المحيط مع احترام مخططات التنمية البلدية والولائية. تقام هذه المشاريع على أراض شاغرة أو معمرة، واقعة ضمن الأنسجة الحضرية التي تستلزم إعادة الهيكلة أو التجديد. هذا القانون فتح الأبواب للقطاع الخاص لمواجهة الطلب المتزايد في السكن بصيغة السكن الترقوي وتشجيعه. (الجريدة الرسمية رقم 10، 1986).

كما صدر **قانون 87-03** المؤرّخ في 27 جانفي 1987 والمتعلّق بالتهيئة العمرانية وهو أهم قانون من حيث ضبط الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه وعلى جميع مستوياته (الوطني، الإقليمي والمحلي) من خلال الهيكلة والتوزيع المحكم للأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية لا سيما النادرة منها لتحقيق تنمية عادلة وشاملة عن طريق

أدوات التهيئة العمرانية المتمثلة في المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) ، المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية (SRAT)، مخطّط التهيئة العمرانية للولاية (PAW) ومخطّط تهيئة البلدية (PAC). كما تتحكم في عملية تنمية المراكز الحضرية الكبرى لا سيما في شمال البلاد عن طريق منع التوسع الحضري على الأراضي الفلاحية الخصبة للمحافظة عليها، وحصر التنمية الحضرية في احتياجات التجمع الحضري فقط دون المجال الريفي الذي يخضع بدوره إلى أحكام خاصة إلى جانب إعادة هيكلة البنايات المشيدة وتجديدها وتحويل النشاطات التي لا تتوافق مع التجمع الحضري إلى خارج حدوده عند الاقتضاء. كما يهدف هذا القانون إلى تحقيق تنمية حضرية عن طريق تنظيم المجال الحضري بما يتماشى مع أهداف التنمية المسطرة، فهو يسهر على التحكم في نمو التجمعات الحضرية الكبرى وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تحديث مدن جديدة في المناطق الواجب تنميتها وترقيتها اقتصاديا واجتماعيا. (الجريدة الرسمية رقم 5، 1987).

ورغم أهمية هذا القانون وشموليته لمبادئ التنمية في مختلف القطاعات والمستويات، غير أنه لم يتبع بالنصوص التطبيقية التي تحدد كيفيات إعداد واعتماد أدوات التهيئة العمرانية وكيفية تطبيقها، لا سيما فيما يتعلق بالمدن الجديدة التي بقيت فكرة غير واضحة من حيث شروط إنشائها وكيفية تهيئتها، لعدم صدور نصوص تطبيقية تنظم أحكام هذا القانون لذا بقيت الفكرة فارغة من محتواها، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على غياب استراتيجية حقيقية للتهيئة العمرانية في الجزائر، حيث إن كل الإجراءات التي اتخذت كانت تتم في غياب خطة شاملة ومتكاملة للتنمية. إلا أنه أتبع بالمرسوم **رقم 87-91** المؤرخ في 21 أفريل 1987 المتعلق بدراسة تأثير التهيئة العمرانية والتي تهدف إلى تحليل آثار مشاريع وأعمال التهيئة التي يمكن بسبب أهمية أبعادها أن تغيير أشكال التنظيم الاقتصادي والحضري كما تتضمن الدراسة مدى مناسبة تحديد موقع المشروع في المنطقة المعتمدة من حيث المطابقة مع التنظيمات المعمول لا سيما مع قانون البلدية والولاية وتبرير الأماكن الممكنة وتقويم أثار المشروع المباشرة وغير المباشرة تقويما وافيا في منطقة توطينه (الجريدة الرسمية 17، 1987).

وتماشيا مع هذه الترسانة من القوانين انطلقت في نفس الفترة جملة من الإصلاحات لتحسين ظروف حياة الموطن وتلبية حاجياته في جميع الميادين التعليمية والصحية والثقافية. وقد حضي قطاع السكن والتجهيزات العمومية باهتمام كبير خاصة في المخطط التنموي الخماسي الأول (80-84) معتمدا في ذلك على معايير جديدة كالتحكم في النمو العمراني كعنصر أساسي في تهيئة التجمعات السكنية على حساب الأراضي الزراعية، وتجهيزها بكل المرافق اللازمة حسب طاقتها الاستيعابية، والتنازل وبيع المساكن والمحلات التجارية والحرفية للمواطنين إلى جانب تعميم دراسة المخطط العمراني الموجه على جميع المدن.

إلا أن عجز التغطية المالية حال دون تحقيق أهدافه. واستنادا لنتائج هذا المخطط جاء المخطط الخماسي الثاني (85-89) ليتجاوز النقائص وذلك بتسطير أهداف جديدة ترتكز على تحسين إنتاج مواد البناء الوطنية لتلبية متطلبات مشاريع البناء؛ والتدقيق أكثر في المهام المسندة لأجهزة الدولة المكلفة بالمراقبة التقنية للمشاريع؛ والإسراع في تسليم المشاريع السكنية المنجزة والمنتهية؛ وكذا تشجيع البناء الذاتي وتنظيمه عن طريق إخضاعه لقواعد التعمير (ريبوح، 2009).

في سنة 1988 حدث قطيعة كبيرة بين المرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة بظهور قوانين جديدة ألغت سابقتها أو عدلتها؛ تماشيا والتغيرات الأيديولوجية الجديدة التي عرفتها البلاد وصدور دستور جديد سنة 1989.

4- بداية التنظيم والتحكم في التنمية الحضرية من 1990 إلى 2000

شهدت الجزائر في هذه المرحلة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة بدخولها اقتصاد السوق والتعددية الحزبية ونتيجة للظروف الأمنية والأزمات التي عرفتها البلاد في هذه الفترة جعلت عملية التهيئة العمرانية لا تحظى بالأهمية اللازمة وأصبح قانون التهيئة العمرانية الصادر سنة 1987 والذي لم يتبع بالنصوص التطبيقية وقوانين التنظيم العقاري لا تشكل أية مرجعية في التخطيط حيث كانت هذه الظروف الجديدة كفيلة بزيادة حدة أزمة السكن والتوقف الكلي لعمليات البناء وإهمال المشاريع التي كانت في طور الإنجاز، إلى جانب تعذر تمويل مختلف المخططات التنموية بسبب الركود الاقتصادي.

وفي مطلع التسعينيات، وفي ظلّ الإصلاحات العامّة الّتي شرعها دستور 1989، عرفت القواعد المطبقة في مجال التهيئة والتّعمير تحوّلا كبيرا وعميقا تجسد في صدور **قانون البلدية 90-08** و**الولاية 90-09** المؤرّخين في 07 أفريل 1990 واللذان حددا صلاحيات ومجال تدخل الجماعات المحلية في ميدان التعمير والبناء كهيئات إدارية لضمان الرّقابة وتنظيم وتسيير المجال. فبالنسبة للبلدية فإنها مسؤولة عن إعداد مخططها التنموي وتسهر على تنفيذه في إطار احترام مخططات التهيئة العمرانية كما تلعب دورا في احترام تخصيصات الأراضي وقواعد استعمالها وتسهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء لقوانين المحافظة على البيئة، والأراضي الزراعية والمساحات الخضراء وحماية المواقع الطبيعية والآثار إلى جانب حماية الطابع الجمالي والمعماري بوضع أنماط سكنية متجانسة في التجمعات السكنية. (الجريدة الرسمية رقم 15، 1990). أما بالنسبة للولاية فهي تقوم بإعداد مخططها قصد ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية حسب قدراتها ومميزاتها وتنفذ وتراقب عملية التهيئة العمرانية ذات البعد الجهوي أو الوطني وتشجع على التنمية المتوازنة في إطار احترام المخطط الوطني والمخطط الإقليمي (الجريدة الرسمية رقم 15،

1990). وتبعهما **قانون 90-25** المتضمن **التوجيه العقاري** المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، الذي حدد بصفة دقيقة مفهوم الأراضي العامرة (المعمرة) والقابلة للتعمير؛ حيث يعتبر الأرض العامرة كل قطعة يشغلها تجمع بنايات في مجالات فضائية وتجهيزاتها ولو كانت غير مزودة بكل المرافق أو غير مبنية أو مساحات خضراء أو حدائق أم تجمع بنايات، أما الأرض القابلة للتعمير هي كل قطعة أرضية مخصصة للتعمير على المدى المتوسط والبعيد وهي في الغالب أراض فلاحية ذات مردود متوسط أو ضعيف- معينة بواسطة أدوات التهيئة والتعمير لآجال قد تصل إلى عشر سنوات- كما يؤكد هذا القانون على أنه لا يمكن تحويل أي أرض فلاحية إلى صنف الأراضي القابلة للتعمير إلا في إطار تنازل وزاري مشترك. وقد سمح هذا القانون أيضا بتصنيف الأراضي من حيث ملكيتها، طبيعتها، استغلالها ونوعية التدخل عليها لا سيما فيما يتعلق بالأراضي العامرة (المعمرة) والقابلة للتعمير ومنح فرصة للمالكين الخواص باستعمال وتهيئة ملكياتهم طبقا للاستعمال الذي تسطره أدوات التهيئة والتعمير (الجريدة الرسمية رقم 49، 1990).

ثم صدر **قانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير** والذي يعدّ هذا بداية لمرحلة جديدة عملية وحاسمة لتطبيق توجه جديد يضبط قواعد النشاط العمراني وآليات الرقابة عليه وتقنين أدوات التهيئة والتّعمير في إطار تطبيق تنمية حضرية شاملة. حيث يحدد القواعد العامة التي تنظم استغلال وتسيير الأراضي المعمرة والقابلة للتعمير لإقليم بلدية أو مجموع بلديات لضمان تنمية متوازنة من جهة وشغل الأراضي شغلا راشدا ومحكما في إطار المحافظة على العقار الحضري من مظاهر التعدي والتشويه العمراني من جهة أخرى، إلى جانب ضمان الموازنة بين وظيفة السكن، الفلاحة والصناعة. وهو ما يعبر عن رغبة الدولة في تنظيم المجال الحضري وضبط التوسع العمراني قصد تحقيق التوازن بين إشباع حاجات المواطن في مجال السكن الذي يعد أهم محورا للتنمية الحضرية وبين حماية الأراضي الفلاحية وممارسة الأفراد للنشاطات الصناعية (عوابد، 2018)، إلى جانب حماية المناطق التي تتمتع بخصوصيات مميزة كالبيئة والمحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي في إطار احترام السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية، اعتمادا على أدوات التهيئة والتعمير (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي) وآليات التحكم في تعمير الأرض الحضرية من خلال مختلف عقود التعمير (الرخص والشهادات).

وجاء هذا القانون بمفهوم **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير** الذي يعتبر أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي (المادة 16). أما **مخطط شغل الأراضي** فهو الذي يحدد بدقة ما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير على أرض الواقع ويعين

الشكل الحضري من حيث استعمال الأرض للبناء وتحديد الاستخدام الأمثل لها، وتحديد حقوق البناء ويضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي (المادة 30). كما حدد جملة من القواعد الخاصة بالتعمير والبناء التي يمكن أن يلجأ إليها المختصون في حالة غياب أدوات التهيئة والتعمير لتسهيل عمليات البناء والتحكم أكثر في استعمال الأرض الحضرية. وقد ألغى هذا القانون، القانون رقم 82-02 والقانون رقم 85-08 المذكورين سالفا. (الجريدة الرسمية رقم52، ،1990).

وقد تبعته مجموعة من المراسيم التنفيذية المطبقة له **كالمرسوم التنفيذي رقم 91-175** المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي حدد قواعد التعمير العامة الواجب التقيد بها في مشاريع البناء والتجزئة، سواء من حيث موقعها بالسبة للأماكن المعرضة للأخطار الطبيعية أو بالنسبة لمختلف الطرق إذ يلزم احترام مسافات الأمان المحددة (الإرتفاقات) وكذا إلزامية ربطها بالطرق لتسهيل النفاذ إليها وربطها بمختلف الشبكات كالصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والغاز ودمجها في الإطار الحضري العام. ومن جهة حدد المرسوم طريقة توضع العمارات المخصصة للسكن بالنسبة للبعد عن بعضها البعض لضمان الإنارة والتشمس كما ضبط مجموعة الشروط التي يجب أن يحتويها كل بناء معد للسكن من غرف رئيسية وثانوية وكل مستلزمات المسكن. (الجريدة الرسمية رقم 26، 1991). كذلك **المرسوم التنفيذي رقم 91-176** المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لكيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك. وهي مجموعة من الرخص والشهادات تمنحها الجهة الإدارية المختصة للمالك قبل قيامه بأي عمل مادي على ملكيته العقارية في إطار احترام توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، والتي تمكن الإدارة من ممارسة مهمتها الرقابية في استعمال الأراضي الحضرية، حيث يهدف المشرع إلى التوفيق بين الحق في النشاط العمراني ابتداء من جميع عمليات البناء، والمحافظة على النظام العام بكل أبعاده ويتجسد ذلك من خلال إلزام الجميع بضرورة الحصول على تراخيص إدارية قبل الشروع في أي بناء لضمان عدم المساس بالمصلحة العامة العمرانية التي تفرض الاستغلال العقلاني للعقار واحترام الطبيعة القانونية للأراضي وعدم المساس بعناصر البيئة والمنظر العام الجمالي. (عوابد، 2018).

إضافة إلى **المرسوم التنفيذي رقم 91-177** المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي حدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومحتوياته المتمثلة في التقرير المفصل حول الوضع القائم للمنطقة المعنية (البلدية أو مجموع البلديات) والاحتمالات الرئيسية للتنمية الحضرية بالنظر إلى التطور الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي والثقافي لها، مع نمط التهيئة المقترح بالنظر إلى التوجيهات الخاصة بمجال

التهيئة العمرانية؛ كما يشمل على جملة من القواعد العمرانية الواجب تطبيقها سواء في المناطق التي تتمتع بخصوصيات مميزة أو المناطق المتجانسة التي يحددها المخطط من حيث التخصص العام للمنطقة وتعيين نوع الأعمال المسموحة والممنوعة، وتحديد مناطق تدخل مخططات شغل الأراضي ونوعية التدخل في الأنسجة العمرانية القائمة والمناطق الواجب حمايتها في المنطقة؛ كما يحدد الكثافة العامة عن طريق تثبيت معامل شغل الأراضي؛ وكذا تعيين مواقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية. يتبع هذا التقرير جملة من المخططات البيانية التي توضح حدود الإطار المبني واهم الطرق والشبكات المختلفة، إلى جانب مخطط التهيئة الذي يبين حدود مختلف قطاعات التعمير التي حددها القانون والمتمثلة في القطاع المعمر الذي يمثل النسيج القائم وجميع التدخلات عليه؛ والقطاع القابل للتعمير: لذي حدد للتوسع المستقبلي على المدى القريب والمتوسط (من خمس إلى عشر سنوات)؛ وقطاع التعمير المستقبلي وهو الذي برمج للتوسع على مدى عشرين عاما؛ أما القطاع غير القابل للتعمير ويشمل جميع المناطق الواجب حمايتها والتي تتمتع بخصوصيات مميزة أو مناطق الارتفاق. (الجريدة الرسمية رقم 26، 1991).

وتلاه **المرسوم التنفيذي رقم 91-178** المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يقرر إعداد مخطط شغل الأراضي من طرف المجلس الشعبي البلدي أو المجالس البلدية المعنية في حالة ما إذا شمل المخطط منطقة تقع في مجال بلديتين أو أكثر حيث يتم ضبط حدود تدخله، التي تكون مطابقة للحدود التي رسمها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مع تحديد كيفيات تدخل المتعاملين والفاعلين في إعداده كل حسب القطاعات التي يمثلونها وبرامجهم المعتمدة. ويضم المخطط لائحة تنظيم تتضمن توافق أحكام المخطط مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذا البرنامج التنموي المعتمد للبلدية أو البلديات المعنية إلى جانب القواعد المطبقة على كل منطقة متجانسة باحترام معامل شغل الأراضي (COS) ومعامل الاستيلاء (CES) كما يبين شروط شغل الأراضي المرتبطة بالمنافذ والطرق والشبكات المختلفة إلى جانب موقع البنايات بالنسبة للطرق وطابعها المعماري ومظهرها الخارجي وموقع المساحات الخضراء والتجهيزات العمومية. وترافق هذه اللائحة مجموعة من المخططات البيانية كمخطط الموقع والرفع الطبوغرافي خريطة تبين العوائق الجيوتقنية للبناء إلى جانب مخطط الموضع القائم ومخطط التهيئة العامة ومخطط التركيب العمراني (الجريدة الرسمية رقم 26، 1991).

ثم جاء **المرسوم التشريعي رقم 94-07** المؤرخ في 18 ماي 1994 ليدعم القانون 90-29، حيث يحدد هذا المرسوم إطار الإنتاج المعماري وتنظيم مهنة المهندس المعماري إلى جانب ترقية الهندسة المعمارية وحماية التراث الحضري والمحيط المبني والمحافظة عليهما. فالهندسة المعمارية، هي فن التعبير

عن مجموعة المعارف والمهارات المجتمعة في البناء وهي انبعاث لثقافة مجتمع وترجمة لها إذ تعد نوعية البنايات ومدى إدماجها في المحيط العام واحترام المناظر الحضرية، من مهام المهندسين المعماريين. كما سن المرسوم إنشاء لجنة الهندسة المعمارية والمحيط والتي من مهامها تعيين التراث المعماري وجرده مع إعداد دفاتر التعليمات الخاصة لحمايته إلى جانب إعداد ملفات اقتراح لتصنيف المواقع من جهة ومن جهة أخرى استشارتها من قبل الجماعات المحلية أثناء إعداد أدوات التهيئة والتعمير وفي برامج تهيئة العقارات الحضرية وإنشاء المساحات الخضراء وأماكن الراحة والترفيه والمناطق المشجرة. كما أن لهذه اللجنة الحق في تتبع الأعمال الرامية إلى تحسين وتجديد النسج العمراني، وإدماج التجمعات الكبرى وتشجيع عمليات تهيئة الإطار المبني للأماكن المهمشة، أضف إلى ذلك إرشاد السلطات المحلية عن مواقع النشاطات المضرة وإزالتها وإعادة هيكلة مناطق النشاطات. (الجريدة الرسمية رقم 32، 1994). إلا أن هذه اللجان رغم دورها الأساسي في المحافظة وترقية المجال الحضري إلا أنها لم تفعل.

أخيرا **قانون 98-04** المؤرخ في 15 جوان 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي، حيث يهدف هذا القانون إلى التعريف بتراث الأمة المادي وغير المادي والمحافظة عليه وتثمينه وتحديد نظام الحماية على الممتلكات الثقافية لا سيما العمرانية والمعمارية (معالم تاريخية، المواقع الأثرية، المجموعات الحضرية أو الريفية) تبعا لطبيعتها وللصنف الذي تنتمي إليه. وتصنف الممتلكات العقارية إلى أصناف منها الممتلكات الثقافية العقارية، المعالم التاريخية والمواقع الأثرية على شكل مجموعات حضرية أو ريفية والتي تستحدث على شكل قطاعات محفوظة يتم تسيرها عن طريق إعداد المخططات الدائمة لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة (PPSMVSS) وإعداد مخطط حماية واستصلاح المواقع الأثرية (PPMVSA) وإدراجها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (الجريدة الرسمية رقم44، 1998).

5- قوانين كثيرة وآثار سلبية على التنمية الحضرية من 1962 إلى 2000:

يتضح لنا من خلال هذا العرض أن هذه الفترة (الممتدة من 1962 إلى 2000) عرفت تغيرات كبيرة في قوانين تسيير وتعمير وإدارة الأرض الحضرية من أجل الوصول بالمجتمع إلى تنمية اجتماعية واقتصادية وحضرية حقيقية. إلا أن الحالة العامة للمدن بقيت تعاني في كل مرة من قلة التفعيل على أرض الواقع، رغم ما جاءت به من أدوات وتنظيمات محكمة لتنمية الوسط الحضري وضبط التوسع العشوائي والتحكم في العقار الحضري والفلاحي وذلك راجع إلى السياسة التنموية في السنوات العشر الأولى من الاستقلال التي لعبت دورا كبيرا في رسم معالم الشبكة الحضرية التي "اتسمت بعدم التجانس في توزيع الهياكل القاعدية والمنشآت الاقتصادية والمراكز الحضرية وساهمت في ظهور أقطاب صناعية جديدة كانت الدافع الأول"

في زيادة عدد سكان المراكز الحضرية لا سيما في المدن الكبرى التي أنجزت في محيطها مركبات صناعية، وسببا رئيسيا في تغيير محيطها العمراني عن طريق التوسع سواء بطريقة منظمة تستجيب للتخطيط كإقامة أحياء سكنية على حساب المناطق الزراعية لتغطية الطلب المتزايد على السكن أو بطريقة عشوائية بظهور الأحياء القصديرية المحيطة بحواف المدن على أراض هشة وغير صالحة للبناء بسبب توافد الأعداد الكبيرة من النازحين بحثا عن العمل " (التيجاني، 2000، بتصرف)؛ إلى جانب الاستنزاف المستمر للعقار الحضري الذي تم التنازل عنه مقابل أسعار رمزية دون قيمته الحقيقية، الأمر الذي ساهم في ظهور المضاربة والمتاجرة في القطع الأرضية الموزعة للبناء. ومن جهة أخرى البناء الفوضوي أو اللاشرعي، حيث في الوقت الذي تبذل فيه الجهود للمحافظة عليه وتنظيمه، وتسييره في إطار" الرقابة التشريعية المتوفرة إلا أن سوء تطبيق الإجراءات وتداخلها مع قوانين أخرى، إلى جانب وجود وضع اجتماعي خاص يتسم بعدم الاستقرار (نمو ديمغرافي متزايد –نزوح نحو المدن) حال دون احترام قواعد العمران الجديدة، وأثرت سلبا على سلوكيات المواطنين الذين أصبحوا يقومون بتشييد بناياتهم بصفة غير قانونية، أعاقت بدورها تحقيق الأهداف المسطرة للتحكم في توسيع المدن، حيث اتسعت هوة البناء الفوضوي "وأصبح يشكل المنافس الجديد البعيد عن أي تنظيم أو تقنين (رحماني، 2016).

وزاد من الأمر سوء نفاذ الأراضي داخل المحيط الحضري والتعدي على العقار الفلاحي بسبب قانون الاحتياطات العقارية الذي أعطى للبلدية صلاحيات اكتسابها بما يتماشى مع برامج تنميتها إلا أنه انعكس سلبا على التحكم في وتيرة النمو العمراني، حيث إن الأصل من هذا التشريع هو المحافظة على الأراضي الفلاحية، إلا أن الواقع أظهر عكس ذلك فغالبا ما كانت تلجأ البلديات إلى إدماج الأراضي الفلاحية المحاذية للمدن داخل احتياطاتها العقارية لتفادي إجراءات نزع الملكية الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى سهولة الحصول على الأراضي المؤممة التابعة للدولة "، (رحماني، 2016)؛

كما أن استمرار أزمة السكن بسبب عدم مواكبة الزيادة السكانية مع الطلب على السكن، انعكست على صورة المجال الحضري الذي اتسم بانقطاعات وعدم التناسق في النسيج العمراني، لا سيما في المدن الكبرى، وانتشار أحياء من البيوت القصديرية التي تمركزت في الغالب على أراض غير مستقرة أو عند حواف الأودية في شكل جعل المدينة تفقد صورتها المميزة. ومن جهة أخرى عدم قدرة السلطات على الوقوف في وجه هذه الظاهرة رغم تبنيها في مطلع الثمانينيات سياسة التجمعات السكنية الكبرى التي تركزت على أطرافها وجعل المدن الكبرى تتضخم بشكل غير طبيعي على حساب المدن الصغرى والمتوسطة وعجز السلطات التحكم فيها.

أما عن قانون التهيئة والتعمير الذي يظهر نظريا كأداة للتسيير والتنظيم الحضريين وبالتالي تنمية المدن، من خلال أدواته إلا أن هذا الأخير أظهر فشله في مواجهة المشاكل التي تعانيها الأنسجة القائمة ولم يقدم حلولا مناسبة لذلك بل اكتفى بسرد القواعد العامة للتعمير، دون تحديد بصفة دقيقة كيفية التدخل وترك الأمر للقائمين على ذلك، واتجه في معالجة المشاكل الحضرية إلى التعدي بطريقة مباشرة على العقار الفلاحي بحجة توفير مناطق للتوسع لاغيا بذلك مبدإ استغلال العقار الحضري غير المستغل والتجديد الحضري.

كما أن غياب التخطيط المحكم والشامل المبني على معطيات واقعية تتوافق مع الخصائص الاجتماعية للفرد الجزائري إلى جانب ربط مشاريع التنمية بعدة وزارت؛ مع إعطاء الأولوية في التخطيط إلى المدن على حساب تنمية التجمعات الريفية، أدى إلى ارتفاع معدل الهجرة، ونسبة التحضر في المدن الكبرى لتوفرها على مناصب الشغل وظروف الحياة الكريمة رغم مشاريع السكن الريفي التي تهدف إلى تثبيت سكان الأرياف النازحين نحو المدن؛ دون أن ننسى عدم امتلاك الدولة للوسائل المالية لمواكبة المشاريع الحضرية الكبرى في ميدان البناء مما أثر على تمويل وتموين المشاريع وتسليمها في الوقت المحدد وجعل الطلب على السكن يفوق العرض، وبالتالي استمرار أزمة السكن، إلى جانب عدم توفير جميع الهياكل والتجهيزات الضرورية في الأحياء الجديدة والتي لا تزال إلى يومنا هذا كمراقد تعتمد اعتمادا كليا على الخدمات والتجهيزات المتواجدة في المركز الرئيسية. كما أن التباطؤ في تهيئة التحصيصات التي سلمت قبل إنهاء الأشغال بها أبقى معظم الأحياء في حالة ورش مفتوحة، والافتقار إلى طابع معماري الذي يوحي بالهوية الجزائرية إذ أغلب التصاميم المنجزة سواء في البناء الجماعي أو الفردي مستوحى من الغرب. دون أن ننسى عدم إدراج مفهوم البيئة بمفهومها الواسع والمحافظة عليها في المشاريع الحضرية مما زاد في تشوه والتعدي المفرط على المحيط العمراني. وأمام هذه الاستنتاجات **يمكن الحكم على أن رغم الترسانة الكبيرة من القوانين المنظمة بشكل مباشر أو غير مباشر للتنمية الحضرية إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق سياسة عمرانية قادرة على تحقيق تنمية حضرية مستدامة على أرض الواقع.**

ثانيا: أسس وركائز التنمية المستدامة (2000-2022)

مع دخول الجزائر الألفية الثالثة والتغيرات العميقة التي عرفتها في جميع المجالات الديموغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية والمؤسساتية خلال الفترات السابقة، والتي أثرت بشكل جذري على النسيج العمراني للمدن سواء الكبرى منها أو المتوسطة، عرفت هذه الأخيرة توسعا وتدهورا لم يسمح لها بالقيام

بوظائفها وتطوير خدماتها وتجهيزاتها الضرورية من أجل سيرها الحسن، لعدم استعدادها لعواقب التوسع الحضري الهائل والسريع.

وفي الوقت نفسه، ظهرت مطالب جديدة على نطاق عالمي، تتسم بالانفتاح وتدويل التبادلات الاقتصادية، مما جعل المدن مراكز للابتكار، التنافس والجاذبية، وما صاحبها من التزامات دولية لتطبيق التنمية المستدامة من ناحية البيئة وتحول الطاقة، تجديد طرق الاستهلاك، ومواجهة القضايا البيئية الرئيسية، وندرة الموارد، والفقدان المتسارع للتنوع البيولوجي، إلى جانب زيادة المخاطر الصحية والبيئية.

فمنذ أوائل سنة 2000، بدأت الدولة في تغيير من سياستها العمرانية لمرافقة هذه التحولات ومراقبتها، كجزء من الأهداف الإنمائية للألفية التي تسعى إلى تحقيقها (الهدف الإنمائي للألفية 2000)، من خلال استحداث مخططات تنموية ووضع منظومة تشريعية تبنت مبادئ التنمية المستدامة في أدوات التهيئة العمرانية؛ لكون التهيئة محور لتحقيق كل عناصر التنمية المستدامة (اجتماعية، اقتصادية، بيئية، عمرانية).

إلا أن التحديات الحديثة التي واجهتها جعلتها تفكر في إعادة تموضع أبعادها الاستراتيجية، بإدماج التنمية المستدامة ضمن أدوات التهيئة العمرانية، في إطار عمل الأمم المتحدة الجديد بشأن أهداف التنمية المستدامة الذي تم إعدادها في عام 2015 (أهداف التنمية العالمية 2015)، والتي حلت محل الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2000، نحو التحولات الاقتصادية والحضرية والبيئية وترشيد استهلاك الطاقة.

1- المنظومة القانونية الجديدة والتنمية المستدامة:

تسعى الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنيها لمنظومة قانونية جديدة تسمح بتنمية الاقتصاد والمجتمع والحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية. وتتمثل هذه المنظومة القانونية الجديدة في العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين التنمية والبيئة، وتضمن حماية الثروات الطبيعية وتشجيع الاستثمارات.

حيث تميزت هذه المنظومة بمجموعة من القوانين أدرجت في موادها مبادئ التنمية المستدامة، حيث سنحاول عرض أهم القوانين التي تخدم موضوعنا مع مضامينها.

فأول قانون تضمن في محتواه التنمية المستدامة هو **القانون 01-20** المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ضمن سياسة وطنية شاملة [1] آخذة في الاعتبار البعد التنموي

1. وتدخل ضمن السياسة العامة التي تهتم بموضوعات الحياة الإنسانية والاجتماعية كمياه الشرب، واستهلاك الطاقة، السكن، وحماية البيئة كما تمثل مختلف السياسات كسياسة السكن، وسياسة القضاء على البناء الهش، ... من أجل الحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع.

وحماية البيئة وتثمين الأنظمة البيئية لضمان تنمية الأقاليم الوطنية تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل إقليم وفقا لأدوات التهيئة التي هي بمثابة مرجع أساسي في كل عمليات التخطيط سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي.

وقد شمل هذا القانون المبادئ العامة للتنمية المستدامة المتفق عليها في اجتماعات الأمم المتحدة، حيث بادرت الجزائر إلى إدراجها في سياستها الوطنية من خلال الأهداف التي حددتها، وتضمنت تنمية الثروة الوطنية والمحافظة عليها، تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين، القضاء على الفقر، التوزيع العادل لموارد التنمية بين الأقاليم لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى والسواحل وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب، والتحكم في نمو المدن وتنظيمه إلى جانب تنمية المناطق الريفية والمهمشة وحماية السكان من مختلف المخاطر (الجريدة الرسمية رقم 77 ،2001).

وبالتركيز على التنمية الحضرية المستدامة فإن هذا القانون يتضمن العديد من المواد المتعلقة بها، منها المادة 6 التي تنص على أنه يجب أن يتم تطوير المدن بما يحقق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما تنص المادة 9 على ضرورة تطوير البنية التحتية والخدمات العامة في المدن، وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة من خلال تشجيع الاستثمارات في المجالات الحيوية. وتشمل المواد الأخرى المتعلقة تحديد المناطق الحضرية والريفية، وتطوير الريف بما يحقق التوازن بين المدينة والريف، وتطوير العمران الجديد نحو إنشاء المدن الجديدة بما يحقق الاستدامة والجودة الحضرية، وتشجيع الاستثمار في المشاريع العقارية والسكنية.

ثم جاء **القانون 02-02** المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه حيث يهدف إلى حماية السواحل وتحسين استغلالها وتنظيم استخدامها، وذلك بما يتماشى مع المصلحة العامة والحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية. يتضمن القانون عدة أهداف، من بينها الحفاظ على التنوع البيولوجي والمناطق الرطبة والمصبات والشواطئ والمناطق الساحلية الأخرى، وحماية السواحل من التصحر والتآكل والتلوث والأضرار الناتجة عن النشاطات البشرية والطبيعية. كما ينص القانون على تنظيم النشاطات المرتبطة بالسواحل، مثل البناء والتنمية السياحية والصيد والنقل البحري. أما على مستوى التنمية الحضرية فإن القانون ينص على أن تكون جميع أعمال التنمية في الساحل مدرجة ضمن البعد الوطني بحيث يجب على الدولة والجماعات الإقليمية في إطار إعداد أدوات التهيئة والتعمير أن تسهر على توجيه توسع المراكز الحضرية بعيدا عن الساحل وتصنيف المواقع ذات الطابع الإيكولوجي أو الطبيعي أو الثقافي أو السياحي كمساحات خاضعة لارتفاق منع البناء عليها. كما يجب أن تعمل على نقل المنشآت الصناعية ذات النشاط المضر

بالبيئة الساحلية إلى مواقع أخرى ملاءمة (الجريدة الرسمية رقم10، 2002) ولم يتبع بالمرسوم التنفيذي إلا في 2015، حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 15-207 الموافق لـ 27 جويلية 2015، الذي يحدد كيفيات المبادرة بالمخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة.

ثم تبعه **القانون رقم 02-08** المؤرخ في 08 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الذي يهدف إلى توفير الشروط المناسبة لإنشاء المدن الجديدة وتطويرها بطريقة تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة. ويتضمن القانون مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها لتهيئة هذه المدن، بما في ذلك تحديد مواقع الإنشاء والتخطيط للتنمية الحضرية بطريقة مستدامة وضمان توفير البنية التحتية اللازمة، والتي تندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من أجل إعادة التوازن البنية العمرانية في ظل أهداف أدوات تهيئة الإقليم التي تحدد وظائفها ومواقعها، وتنظيم وتنمية المنشآت القاعدية الكبرى والمرافق الجماعية ذات المنفعة الوطنية. وتشكل المدن الجديدة في ظل هذا القانون مركزا للتوازن الاجتماعي والاقتصادي والبشري بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز محققة بذلك تنمية حضرية مستدامة، وتنسيق الجهود بين الجهات المعنية لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. (الجريدة الرسمية رقم34، 2002).

أما فيما يتعلق بالبيئة التي تشكل أحد أسس التنمية المستدامة، فقد صدر **القانون 03-10** المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي يتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى الحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة في المدن، حيث يركز على الحد من التلوث وإدارة النفايات والحفاظ على الموارد الطبيعية. ويتضمن القانون أيضًا تنظيمات لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة وتشجيع استخدام وسائل النقل العام مستدامة وصديقة للبيئة، كما يعمل على تطوير مرافق الصرف الصحي والمياه النظيفة وتشجيع المباني الخضراء.

وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن القانون تدابير للحد من التلوث الناتج عن النشاطات الصناعية والتجارية في المدن، ويلزم المؤسسات والشركات بالمعايير الصحة البيئية والأمن في نشاطاتها. ويتضمن القانون أيضًا تدابير لتشجيع الاستثمار في مشاريع البنية التحتية البيئية في المدن، مثل مشاريع إدارة النفايات والتحكم في التلوث. كما يشجع القانون البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا الخضراء وتطبيقها في العمليات الصناعية والاقتصادية، وذلك لتحسين جودة البيئة والحد من التأثيرات السلبية على الصحة العامة مع تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة المواطنين ومختلف المتدخلين في تدبير حمايتها وتحديد أسسها ومبادئها. (الجريدة الرسمية رقم43، 2003).

غير أن الكوارث الطبيعية التي عرفتها الجزائر من فيضانات العاصمة سنة 2001 وزلزال بومرداس سنة 2003، والتي خلفت خسائر في الأرواح وأضرار في العمران كشفت عن ضعف المنظومة التشريعية المعمول بها، فكان لزام على المشرع الجزائري ولتحقيق التنمية المستدامة بكل ابعادها، إدراج مفهوم الكوارث الطبيعية والأخطار الكبرى ضمن إطار قانوني خاص لإدارتها واعتمادها ضمن المنظومة العمرانية المستدامة؛ فصدرت القوانين المنظمة للأخطار وعدلت وتممت قوانين التهيئة والتعمير بحيث صدر **القانون 04-05** المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل والمتمم للقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، والذي أدرج الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية ضمن أحكامه، والتي يجب ان تأخذ في الحسبان اثناء اعداد أدوات التهيئة والتعمير مع تحديد شروط البناء بحيث يمنع البناء على الأراضي المعرضة مباشرة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية، كما ألزم أدوات التهيئة والتعمير بتحديد هذه الأراضي واخضاعها لإجراءات تحديد أو منع البناء عليها أو من القرب منها مع تحديد محيط الحماية المتعلق بها (الجريدة الرسمية رقم 51، 2004).

وتتمحور أهداف هذا القانون حول تحقيق التوازن بين التنمية الحضرية وحماية البيئة والموارد الطبيعية، وضمان توفير المساحات الخضراء وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة للمواطنين. كما أنه يضع إطار من القواعد والإجراءات الواجب اتباعها في مجال التخطيط والتهيئة الحضرية، بما في ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من التلوث البيئي وتوفير مرافق النقل والترفيه والتعليم والصحة والأمان وغيرها.

ومن الجوانب المهمة التي يغطيها هذا القانون، هي توجيه الاهتمام نحو الأحياء الفقيرة والمناطق المهمشة وتوفير الخدمات الأساسية لسكانها، وتحسين الظروف المعيشية في هذه المناطق وتطوير البنية التحتية اللازمة لها. كما يحتوي القانون على تدابير لتنظيم استغلال الأراضي وضبط عمليات التعمير والبناء وإدارة المخاطر البيئية وغيرها من المسائل المهمة التي تتعلق بالتنمية المستدامة في الجزائر.

وقد خصص المشرع للوقاية من من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة قانون خاص يتمثل في القانون **04-20** المؤرخ في 25 ديسمبر 2004؛ حيث عرفها على أنها كل تهديد محتمل للإنسان والبيئة قد يحدث بفعل طارئ طبيعي استثنائي و/ أو بفعل نشاط الإنسان. وتسعى قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى التكفل بآثارها على التجمعات السكانية ضمن سياسة الحفاظ على التنمية وتراث الأجيال القادمة، وتأمين ذلك عن طريق تحسين معرفة الأخطار وتعزيز مراقبتها وترقبها، وتطوير الإعلام الوقائي مع مراعاتها في استعمال الأراضي وفي البناء للتقليل من درجة تعرض الأشخاص والممتلكات

لمخاطرها حيث يمنع البناء منعا باتا في المناطق التي تعرف أي نوع من الأخطار سواء كانت طبيعية أو تكنولوجية، لأنها تهدد استقرار التجمعات السكانية والبيئة التي تقوم فيها (الجريدة الرسمية رقم 84، 2004).

وفي إطار إتمام المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وباعتبار المدينة جزءا من هذا الإقليم، تفطن المشرع إلى سن **القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06** المؤرخ في 20 فيفري 2006، الذي يعتبر إحدى الأدوات المهمة التي تساعد في تحسين جودة الحياة في المدن والحد من المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تنجم عن التوسع الحضري يقوم على عدد من مبادئ التنمية المستدامة، حيث يكرس مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة من خلال اعتماد مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار والإسهام في إنجاح وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة، توجيه وتنسيق كل التدخلات المتعلقة بتنظيمها الداخلي كالقضاء على البناء الهش وغير الصحي، حماية البيئة، التحكم في مخططات المرور، توفير الخدمات العمومية لا سيما المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين، وحتى تلك المتعلقة بحماية الجانب الاجتماعي كالبطالة والفقر والجريمة، أو على مستوى تطوير العلاقات بين المدن لتحقيق الشراكة ودمجها في شبكات المدن الإقليمية والدولية، إضافة إلى إنشاء هيئة للمدينة تتولى تخطيط سياستها ومتابعة تنفيذها (الجريدة الرسمية رقم15، 2006).

مع إدخال الترتيبات الضرورية التي تسمح للسلطات الإدارية والقضائية لوضع حد للفوضى العمرانية الناتجة عن الفترات السابقة، وفي إطار احترام القانون التوجيهي للتهيئة والتعمير، أصبح المظهر الجمالي للإطار المبني يكتسي طابع الصالح العام وأصبح إلزاميا المحافظة عليه وترقيته لوضع حد للانحرافات العديدة التي تشوه المحيط العمراني وتجعله على شكل ورش كبيرة مفتوحة لا نهاية لها، فجاء **القانون 08-15** المؤرخ في 20 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها والذي يهدف إلى وضع حد لحالات عدم إنهاء البنايات وتحقيق مطابقة البنايات المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز قبل 2008 وتحديد شروط شغلها أو استغلالها وترقية الإطار المبني وإعطائه مظهرا جماليا ومهيأ بانسجام وتأسيس تدابير ردعية في مجال عدم احترام أجال البناء وقواعد التعمير (الجريدة الرسمية رقم44، 2008).

وبما أن إقليم الجزائر يختلف بين شماله وجنوبه فإنه ولأول مرة وفي إطار احترام أحكام المادتين 46 و47 من القانون 90-29 المعدل والمتمم، يصدر المشرع **المرسوم التنفيذي رقم 14-27** المؤرخ في 01 فيفري 2014 الذي يحدد المواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البنايات في ولايات الجنوب وتطبيقها عند إعداد ومراجعة أدوات التهيئة والتعمير وعند إنجاز جميع أنواع البنايات وتعميرها وترميمها وتوسيعها وكذا عند تهيئة الفضاء العمومي في بلديات وولايات الجنوب. كما أن هذا المرسوم ضبط الإطار

المبني من أجل أن يتماشى مع الطابع العمراني الصحراوي ويواكب العصرنة والحداثة مع المحافظة على التراث المحلي التقليدي، وكذلك توفير الحماية للسكان من الأخطار البيئية التي تتميز بها هذه المناطق، كما كرس المحافظة على العمارة الصحراوية من خلال استعمال مواد البناء إلى طلاء البنايات وحتى التهيئة الخارجية من خلال تزيينها بالنباتات التي تتكيف مع البيئية الصحراوية. (الجريدة الرسمية رقم06،2014).

ومن أجل التحكم أكثر في مراقبة العمران داخل المجال الحضري تم إلغاء المرسوم التنفيذي 91-176 السابق الذكر **وعوض بالمرسوم التنفيذي 15-19** المؤرخ في 25 جانفي 2015 الذي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها، حيث جاء هذا المرسوم لاستكمال واستحداث مجموعة من الأحكام المتعلقة بعقود التعمير التي تتمثل في الرخص (رخصة البناء، رخصة التجزئة ورخصة الهدم) والشهادات (شهادة التعمير وبطاقة المعلومات، شهادة قابلية الاستغلال وشهادة المطابقة وشهادة التقسيم) من أجل تأطير النشاط العمراني ومكافحة التعدي على قواعد التعمير، وقد أضفى على هذه العقود صبغة الرقابة القبلية والبعيدة لتحقيق تنمية حضرية حقيقية، كما استحدث جهاز جديد لدراسة هذه العقود أطلق عليه "الشباك الوحيد" لتسهيل عملية دراستها وتسليمها للمواطن في آجال قصيرة. (الجريدة الرسمية رقم7، 2015).

من خلال هذا العرض المختصر لأهم القوانين والمراسيم التي لها علاقة مباشرة أو ضمنية بالتنمية المستدامة، نلاحظ أن المشرع فصل لكل قطاع قانونه الخاص وحدد مبادئه وأهدافه في إطار التنمية المستدامة كما سنوضحه لاحقا، لكن دون الإشارة إلى ضرورة تكامل هذه القطاعات والعمل من أجل تحقيق سياسة وطنية واضحة قائمة على أسس التنمية المستدامة على الرغم من المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في 2010 والذي حدد السياسة العامة للبلاد في إطار احترام مبادئ التنمية المستدامة.

2- مبادئ التنمية المستدامة في المنظومة الجديدة

بناء على العرض والتحليل السابقين لأهم القوانين التي سايرت إدراج مفهوم التنمية المستدامة في السياسة العامة للبلاد، سنحاول استخراج مبادئ ومؤشرات التنمية الحضرية من أهم القوانين التي تتعلق مباشرة بالتنمية المستدامة، وذلك لمعرفة مدى تطابقها مع الأهداف العالمية التي صادقت عليها الجزائر في كثير من المناسبات من الناحية النظرية، ثم معرفة كيفية تم تجسيدها في المجال الحضري من خلال مختلف السياسات المنبثقة عنها.

وتتمثل هذه القوانين في: القانون 01-20 الخاص بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والقانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والقانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة كما هو مبين في الجدول (8).

الجدول (8) مبادئ التنمية المستدامة في القانون 01-20 وأثره على المجال الحضري

القانون	القانون 01-20 المتعلق			
	موضوعه	المقارنة مع المبادئ العالمية للتنمية المستدامة		
	تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة	هدف رقم	الهدف	
مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	- تنمية الثروة الوطنية.	8	تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتوفير الشغل للجميع	
		12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	
	- العدالة في الترقية والازدهار بين المواطنين (صحة، تعليم، المياه).	1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله	
		3	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع الأعمار.	
		4	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.	
		6	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	
	- التوزيع المنصف لدعائم ووسائل التنمية بين الأقاليم.	7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة، الموثوقة والمستدامة.	
		9	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام للجميع وتشجيع الابتكار.	
		10	الحد من انعدام المساواة داخل البلاد	
		17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة بين مختلف الفاعلين	
	- ترقية وتنمية المناطق الجبلية والمناطق الريفية والمهمشة.	2	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية الصحية وتعزيز الزراعة المستدامة.	
		15	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وإدارة الغابات، ومكافحة التصحر، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	
	- حماية الأقاليم من مختلف المخاطر.	13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لمخلف الكوارث والمخاطر	
	- إعادة توازن البنية الحضرية وتدعيم دور المدن الكبرى. - حماية وتثمين التراث بمختلف أنواعه	11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	
	- التحكم في نمو المدن وتنظيمه.			

المصدر: من إنجاز الباحثة (2022) بالاعتماد على الجريدة الرسمية وتقارير الأمم المتحدة (من 2016-2020)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كل أهداف التنمية المستدامة مدرجة في هذا القانون وتحقق جميع المبادئ رغم أنه لم يعرف صراحة مصطلح التنمية المستدامة، وإنما جسده من خلال الأهداف التي سطرتها السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة التي ترمي إلى تنمية الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي، وخلق الظروف الملاءمة لتنمية الثروة الوطنية، والتشغيل

بمقابل حماية وتثمين التوظيف العقلاني للموارد التراثية الطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة (بدر الدين، 2019).

أما على مستوى التنمية الحضرية فإن هذا القانون يسعى إلى تنظيم حركة البناء والتعمير بما يحقق التنمية المستدامة، وذلك بوضع برنامج مستقبلي يساهم في التحكم في نمو المدن وتنظيمه من خلال إنشاء مدن جديدة كآلية حديثة لفك الضغوط والخناق على المدن الكبرى وتحسين جودة الحياة فيها. ووقاية المدن باعتبارها جزءا من الإقليم من الأخطار الكبرى طبيعية كانت أم تكنولوجية والتي تؤثر على الإنسان والبيئة إلى جانب جعل المدن مهما كان حجمها وحدات عمرانية تتحقق فيها كل احتياجات سكانها وتعبر هن هويتهم من خلال التمسك بثوابتهم الدينية والثقافية والمعمارية. كما يسعى هذا القانون إلى جعل المدن الكبرى موطنا للتنافس والابتكار.

لكن ترجمتها على أرض الواقع منذ أكثر من عشرين عاما يظهر عكس ذلك إذ بينت كل مخططات التنمية التي وضعتها الدولة من 2001 إلى يومنا هذا والقوانين المنبثقة عنها لا سيما في ميدان التهيئة العمرانية، عجزها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة رغم الأموال الطائلة التي صرفتها الدولة. وهذا ما يلخصه الجدول (9) في أهم البرامج التي جاءت بها هذه المخططات ونتائجها على المجال الحضري.

الجدول (9) البرامج التنموية محتوى ونتائج

البرنامج	المحاور الكبرى
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	– في ميدان السكن والمرافق العمومية: إنجاز مشاريع سكنية بمختلف الصيغ وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية؛ إنشاء المؤسسات الصحية المتخصصة والجوارية؛ – في ميدان الموارد المائية: إنجاز شبكات التطهير وإيصال المياه الصالحة للشرب ونظام السقي، إنجاز السدود ومحطات معالجة المياه؛ – في ميدان البنى التحتية: إنجاز الطرق الولائية والبلدية والطرق السريعة وتشييد الجسور؛ – في ميداني الموانئ والمطارات: إنشاء وتدعيم أرضية المطارات وتوسيع البعض منها؛
نتائجه على السياسة العمرانية والمجال	
✓ سن مجموعة من القوانين تخدم أهداف البرنامج ومنها: –قانون رقم 01-20 المؤرخ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وبتنميته المستدامة. –القانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدينة الجديدة وتهيئتها. –قانون 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من الاخطار القاهرة وبتسيير الظواهر في إطار التنمية المستدامة. ✓ تكييف مخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير وفقا لهذه السياسة. ✓توفير الأراضي اللازمة لإقامة التجهيزات ومشاريع السكن على حساب الأراضي الفلاحية.	

النتيجة العامة	–إنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات والشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق. لكن معظم هذه المشاريع بقيت دون إنهاء وتسليم مع التعدي على الأراضي الزراعية في تحقيقها
البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009–2005)	– في ميدان السكن وتحسين معيشة السكان: إعداد برنامج مليون مسكن، تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، برامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا، والمناطق الجنوبية، تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز، ...)؛ – في ميدان تطوير البنية التحتية: تطوير الهياكل القاعدية (قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع المياه، قطاع التنمية العمرانية) ؛ – في ميدان دعم التنمية الاقتصادية: تطوير وتشجيع الصناعة وترقية الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف؛ – في ميدان التكنولوجيات الجديدة والاتصالات: تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وإدماجها في مختلف المؤسسات والتجهيزات.
نتائجه على السياسة العمرانية والمجال	
✓ التأكيد على الاستجابة للطلب الملح على السكن من خلال توفير حظيرة سكنية مهمة عبر كل الولايات وبجميع الصيغ مع إقامة المرافق الجوارية الضرورية وتقريبها من المواطن. ✓ إقامة تجهيزات ذات تأثير قطبي. ✓ ظهور قانون المدينة (06–06 المؤرخ في 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة) كحتمية لتسيير المدن الكبرى وإدراج مساهمة المواطن في عمليات التخطيط بكل شفافية وتسيير المشاريع الكبرى ضمن مشاريع حضرية كبرى. ✓ اعتماد سياسة التحسين الحضري وإدراجها ضمن توجيهات أدوات التهيئة والتعمير.	
النتيجة العامة	إقامة المشاريع السكنية بمختلف الصيغ وترميم وتطوير شبكة الطرقات لكن معظم المشاريع بقيت ورشا مفتوحة مخلفة نسيجا عمرانيا مشوها.
برنامج دعم النمو الاقتصادي (2014–2010)	– في ميدان التنمية الاجتماعية: برمجة مليوني وحدة سكنية للتكفل بمختلف الطلبات والقضاء على السكن الهش، التربية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة السكن، الطاقة، المياه، الشباب والرياضة، الثقافة والاتصال؛ – إدخال الأدوات الصناعية في عمليات بناء المساكن من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة وتشجيع الابتكار وإدماج مواد البناء المحلية؛ – تسخير العقار في المناطق الداخلية لإنجاز البرامج السكنية؛ – مواصلة إنشاء مدن جديدة ومجمعات سكنية بضواحي المراكز الحضرية الكبرى من أجل إعادة توازن النسيج العمراني والتحكم في نموه؛ – تأهيل المدن وترقيتها بغرض تحسين نوعية إطار معيشة المواطن، من خلال عمليات التجديد الحضري وإدماج الهياكل الإدارية والتجهيزات العمومية للثقافة والتسلية والترفيه، ومواصلة عمليات إعادة ترميم البنايات القديمة وتأهيل الأحياء المتدهورة؛
نتائجه على السياسة العمرانية والمجال	
✓ ظهور جملة من الأوامر الحكومية والمراسيم معدلة ومتممة للقوانين السابقة تتلاءم مع المشاريع الجديدة وتضبط تدخلها على الأراضي العمرانية الشاغرة والأراضي الفلاحية. ✓ تحقيق جملة من المشاريع الكبرى المبرمجة لعصرنة العمران والتجهيزات الهيكلية وتحسين جودة الخدمات.	
النتيجة العامة	تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية لكن دون بلوغ أهداف التنمية الحقيقية

برنامج النمو الجديد (2015-2019)	– استكمال وتسريع المشاريع السكنية واحترام آجال تسليمها؛ – القضاء الكلي على البيوت القصديرية ووضع نظام مراقبة ضد محاولات الانتشار والعودة لها؛ – تهيئة السكنات القديمة باعتماد آليات جديدة وإشراك المواطنين؛ – تفعيل البطاقية الوطنية للسكن لمحاربة الغش في توزيع السكنات والتحكم في أزمة السكن؛ – استحداث سوق للعقار، من خلال تبني إطار قانوني مناسب وتحفيزات مالية من خلال إشراك مختلف المتدخلين وتسخير العقار العمومي كوسيلة تشجيع للفاعلين في الترقية العقارية.
نتائجه على السياسة العمرانية والمجال	
	✓ الاهتمام بالتخطيط العمراني الحديث والمتطور من خلال إنشاء مناطق سكنية وعمرانية تتوافر بها كل البنى الخدماتية من مدارس ومصحات وخدمات مختلفة بما يستجيب لطموحات المواطنين، " ✓ انتهاج مسعى نوعي في مجال التصميم والبناء من خلال تحسين نوعية المساكن وتكييفها مع الأشخاص ذوي الحركة الخاصة وهو مسعى جديد لم يكن يؤخذ بجدية في المشاريع السابقة. ✓ الاستمرار في السكن الريفي لضمان استقرار السكان وتخفيف الضغط على المدن. ✓ تسخير وترشيد العقار في المناطق الداخلية لإنجاز برامج سكنية. ✓ إدخال الأدوات الصناعية ومواد البناء المحلية في مشاريع البناء تحقيقا للتكامل بين الصناعة والسكن. ✓ مواصلة إنجاز المدن الجديدة والمجمعات السكنية بضواحي المراكز الحضرية الكبرى على شكل أقطاب حضرية مدمجة من أجل إعادة توازن النسيج العمراني والتحكم في نموه (مخطط عمل الحكومة، 2014 بتصرف).
النتيجة العامة	تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية لكن دون بلوغ أهداف التنمية المستدامة

المصدر: من إنجاز الباحثة (2022) بالاعتماد على مختلف مخططات عمل الحكومة (من 2001 إلى 2020)

وعلى العموم فإن هذه البرامج التنموية كانت لها نتائج إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء بتطبيق برامج تحسين شروط مستوى المعيشة التي مست السكنات، الصحة العمومية، التعليم، التزود بالمياه.... إلخ، أو برامج تطوير المنشآت الأساسية كالنقل، الموانئ، السكك الحديدية... إلخ، أو بتطوير الخدمة العمومية وتحديثها. كل ذلك بغية تهيئة الأرضية اللازمة لتحقيق وتعزيز إمكانات التنمية المستدامة، والتي كان لها الأثر الإيجابي على بعض المؤشرات الحضرية، غير أن هذا التحسن يعتبر أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه مقارنة بحجم المشاريع والمبالغ المنفقة عليها.

أما فيما يتعلق بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فيمكن تلخيص المقارنة في الجدول (10)، على اعتبار أن البيئة تشكل أحد أعمدة التنمية المستدامة والسبب الرئيسي التي قامت من أجلها، إلا أن القانون يؤكد على البيئة كمفهوم طبيعي يتشكل من كل العناصر الطبيعية التي يجب حمايتها والمحافظة عليه للإبقاء على التوازنات البيولوجية والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية من كل أسباب التدهور التي تهددها بالزوال، متجاهلا بذلك البيئة المادية أو الاصطناعية التي أقامها الإنسان على البيئة الطبيعية من أجل إشباع حاجياته الأساسية من إنشاء المناطق السكنية والمناطق الصناعية والتجارية والخدماتية، وشبكات

النقل ومواصلات... ومختلف استعمالات الأرض سواء في المناطق الحضرية أو المناطق الريفية. وبهذا تعتبر البيئة الصناعية تعبيرا صادقا على تفاعل الإنسان ببيئته الطبيعية.

الجدول (10) مبادئ التنمية المستدامة في القانون 03-10 وأثره على المجال الحضري

القانون	10-03		
	موضوعه	المقارنة مع المبادئ العالمية للتنمية المستدامة	
	حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	هدف رقم	الهدف
مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	– المحافظة على التنوع البيولوجي.	15	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وإدارة الغابات، ومكافحة التصحر؛
	– عدم تدهور المواد الطبيعية. – استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر أقل ضررا وإن كان مكلفا ما دام يستجيب لمبدإ حماية البيئة. – النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية باستعمال أحسن التقنيات. – اعتماد مبدأ الحيطة واتخاذ التدابير العملية المناسبة للوقاية من الأخطار المضرة بالبيئة. – تبني مبدأ الملوث الدافع الذي يحمل الشخص الذي يسبب أو قد يسبب نشاطه ضررا بالبيئة.	12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
		14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام
	– إدماج البيئة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها. – إعلام المواطنين بحالة البيئة ومشاركتهم في اتخاذ القرارات التي قد تضر بها.	17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة بين مختلف الفاعلين

المصدر: من إنجاز الباحثة (2022) بالاعتماد على الجريدة الرسمية وتقارير الأمم المتحدة (من 2016-2020)

من خلال هذه المقارنة نستنتج أن قانون البيئة يركز أكثر على حماية البيئة وكيفية التعامل معها، دون ربطها بعناصر وأسس التنمية المستدامة كالاقتصاد والمجتمع، رغم أنه أورد مفهوما للتنمية المستدامة على أنها "التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي ادراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية" (المادة 4). الا أنه يبقى مفهوما عاما، ليست له أية علاقة مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الواقع وبالتالي التنمية الحضرية على الرغم من أن كل عمليات التنمية تتم في البيئة تؤثر وتتأثر بها.

والقارئ لهذا القانون من جانب علاقته بالعمران، يجده مرتبطا أكثر بالبيئة الحضرية باعتبارها المهدد الأول للبيئة وأكثرها تأثرا وتأثيرا على الوسط الطبيعي، فهي تعتمد عليه سوآءا في إنشاء أوساط حضرية جديدة (إقامة المدن) أو توسيع الأوساط القائمة (توسع المجال الحضري)، أو الاعتماد على مواردها من

أجل استمراريتها، إضافة إلى التغيير السريع في أنماط الحياة والقيم الاستهلاكية، وما رافقها من تزايد حجم النفايات في الوسط الحضري بمختلف أصنافها وخطورتها. وقد جاء هذا القانون لضبط التدخل على البيئة عموما بما فيها البيئة الحضرية من خلال المحافظة على عناصرها كالغابات الحضرية والحدائق العمومية والمساحات الترفيهية وكل مساحة ذات منفعة جماعية تساهم في تحسين الوسط المعيشي وتحسين نوعية الحياة، إلى جانب وقاية هذه الأوساط من كل أنواع التلوث.

إلا أن واقع التعمير في بلادنا يعكس مظاهر بعيدة كل البعد على ما تم رسمه في قانون حماية البيئة إذ نجد أن القائمين على التخطيط يفتقدون إلى النظرة البيئية في مخططاتهم لأنها لا تزال مرتبطة بمعالجة مشاكل الإسكان والمرافق والبحث عن مجالات للتوسع من أجل تحقيق الأهداف التنموية على حساب الأهداف البيئية .كما أن معظم الانشغالات البيئية في قانون التهيئة والتعمير والمراسيم التنفيذية المرافقة له، محدودة جدا حيث تـركز معظمها على حماية الأراضي الفلاحية، التراث الثقافي والتاريخي، السواحل، الأوساط الطبيعية والمناظر؛ بينما لم يتم التأكيد على الأبعاد المرتبطة بنوعية الحياة والإطار المعيشي كما جاء في أهداف قانون البيئة.

لهذا يبقى هذا القانون مجرد إطار نظري يحصر مفهوم البيئة بالتنمية المستدامة ما لم يجد الآليات القانونية الكفيلة بتفعيله وتحقيقه على أرض الواقع وربطه بأسس التنمية المستدامة الأخرى بشكل تفاعلي وتكاملي.

أما فيما يتعلق بقانون المدينة فقد جاء لترقية المدينة والتحكم المنظم في العمران، مسايرة مع التغيرات التي صاحبت التنمية المستدامة باعتبارها المجال الذي تمارس فيه مختلف الوظائف السياسية، الثقافية، الصحية، الاجتماعية، التجارية، والاقتصادية، من أجل البحث عن الحياة الكريمة لمواطنيها، من خلال تنظيم عمليات البناء والتوسع العمراني وتجديد الإطار الحضري وإنشاء المرافق العمومية والتجهيزات والهياكل الأساسية. ويلخص الجدول (11) مدى توافق هذا القانون مع مبادئ التنمية المستدامة وأثره على المجال الحضري.

الجدول (11) مبادئ التنمية المستدامة في القانون 06-06 وأثره على المجال الحضري

القانون	06-06		
	موضوعه	المقارنة مع المبادئ العالمية للتنمية المستدامة	
	القانون التوجيهي للمدينة	هدف رقم	الهدف
مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	– تقليص الفوارق ين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي.	03	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
	–القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية، وإعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني. – تصحيح الاختلالات الحضرية. – المحافظة على البيئة الثقافية.	11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
		12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
	– التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها مع تدعيم الطرق والشبكات المختلفة. – تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية وضمان توفير الخدمة العمومية الجوارية وتعميمها. – المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها.	6	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
		7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة، الموثوقة والمستدامة.
		9	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام للجميع وتشجيع الابتكار.
	– الوقاية من الأخطار وحماية البيئة.	13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لمخلف الكوارث والمخاطر
	– ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.	17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة بين مختلف الفاعلين

المصدر: من انجاز الباحثة (2022) بالاعتماد على الجريدة الرسمية وتقارير الأمم المتحدة (من 2016-2020)

صاحب صدور هذا القانون انطلاق مشاريع كبرى منها ما كان معطلا كميترو الجزائر ومنها الجديدة في إطار تطبيق مبادئ التنمية الحضرية المستدامة؛ وقد تم اعتماد سياسة المشروع الحضري كإحدى آليات تطبيق سياسة المدينة.

وقد حقق هذا القانون مبادئ التنمية المستدامة حيث تجسد على أرض الواقع بتطبيق سياسة التحديث الحضري، وسياسة استدراك وإدماج المناطق الحضرية المهمشة مع إعادة النظر في تسيير وإدارة المدن في إطار تطبيق مبادئ التنمية المستدامة التي كان يشار إليها قبل 2006، "لإن التحديث الحضري يساهم لا محالة في تأهيل النسيج العمراني، يرافقه الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمالية، وتسييرها بشكل يضمن استمرارية المدينة بكل ما تحويه من مرافق للقيام بجميع الوظائف على أحسن ما يرام" (بلعيدي، 2014). وشملت هذه السياسات 40 مدينة يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة، كمرحلة أولى لتعم لاحقا على جميع المدن، قائمة على تنمية حضرية مستدامة تتجسد من خلال مخطط عمل متعدد القطاعات مع إدماج البعد الاجتماعي في المناطق ذات العوائق.

فسياسة التحديث الحضري جاءت لمواجهة إشكالية تنمية المدن بسبب وجود نسيج عمراني قديم ومتدهور، حيث إن جزءا هاما منها في حالة من القدم وتشكل خطرا على سكانها مما أدى بالسلطات العمومية إلى تشخيص حالة المباني قصد إنجاز أعمال التجديد بمشاركة الفاعلين المعنيين وتم القيام بمختلف العمليات الداعمة لإعادة الاعتبار لأحياء الضواحي من بينها إعادة الاعتبار للتجمعات الكبرى وإزالة السكن العشوائي، وتأهيل التجهيزات الصحية، التعليمية، الرياضية، والثقافية، وتطوير الخدمات القاعدية كالربط بشبكات المياه الطهور، والصرف الصحي، جمع النفايات للحد من التلوث، وإحصاء المباني المهملة بهدف إعادة إدماجها في وظيفتها الحضرية مع هيكلة وإدماج النسيج الحضري القائم وتهيئة الفضاءات العمومية والطرق والمساحات الخضراء باستصلاحها وصيانتها، وتهيئة المساحات الفارغة، والربط بين مختلف الأحياء عن طريق تطوير هياكل وخدمات النقل العمومي، وترميم وتثمين التراث التاريخي والثقافي واستعماله حسب أهميته وفتحه أمام المواطنين (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، 2010).

أما فيما يخص سياسة استدراك وإدماج المناطق الحضرية المهمشة فقد خصت المناطق العمرانية المهمشة والأقل تجهيزا من أجل تحسين شروط حياة السكان وإعطاء صورة لائقة بالمدينة، حيث خضعت المناطق الحضرية إلى العديد من التدخلات كإزالة السكن الهش وإنجاز سكنات اجتماعية؛ إنجاز التجهيزات القاعدية للأحياء أو تكملتها قصد ضمان النظافة والصحة العمومية والحصول على التجهيزات الجماعية (التربية، التعليم، الصحة، الرياضة)، وتوفير التجهيزات الجوارية التي تسمح بالترقية الحضرية مع تمكين السكان من المشاركة في المشاريع التي تخص مناطقهم. وبالنظر لعدد سكان المدن المرتفع، تم وضع طرق جديدة من أجل التدخل في تسيير وإدارة المدن من خلال تحسين قدرات البلدية، وتعميم آليات اتخاذ القرار، ووضع أدوات جديدة تنظيمية خاصة بالأقاليم الحضرية مع ترقية العمران الحضري التساهمي من خلال التشاور مع الفاعلين في المدينة (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، 2010).

وقد دعمت الجزائر في مطلع 2013، فكرة إنشاء الأقطاب الحضرية بضواحي المدن الكبرى، التي تشهد ديناميكية عمرانية كبيرة كسياسة لتحقيق التوازن وتطبيق المشاريع الحضرية التي تعتبر إحدى ركائز التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والحضرية في وقتنا الحالي ونقلة نوعية من التعمير التنظيمي إلى التعمير الفعلي، يترجم بنشاطات واقعية لها تأثير مباشر وملموس على المجال وبعث النشاط الحضري فيه.

رغم أن هذه السياسات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطار متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف، إلا أنها تبقى مبهمة عند الكثير من المسؤولين الذين يقفون عاجزين على تجميع عناصر هذه السياسات في ظل غياب النصوص التنظيمية الموضحة لذلك من جهة وتحديد مؤشرات قياسها من جهة أخرى، مما أعطى على أرض الواقع نتائج غير مرضية بدليل تفاقم أزمة السكن وتدهور الخدمات

في المدن الكبرى وتراجع قيمة الموروث العمراني في المدن القديمة، إلى جانب إدراج مشاريع كبرى في المدن الرئيسية دون سابق تخطيط وتعطيل العمل بأدوات التهيئة والتعمير التي أصبح محتواها يتعارض في كثير من الأحيان مع الواقع. وبذلك لا تزال تطغى على هذه السياسة النظرة القطاعية في تحقيق التنمية بمختلف أشكالها، مما يجعلها عديمة الفعالية في تحقيق التنمية المستدامة.

أما فيما يخص باقي القوانين والمراسيم رغم أنها نابعة من سياسة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة إلا أننا نستنتج أنها تنفرد بتخصص بعينه، مستقل عن الآخر لا يجمع بينها لا المجال ولا الزمان ولا حتى أهداف مشتركة، تفتقد إلى استراتيجية شاملة واضحة تجمع بين جميع القطاعات في تخطيط واحد مما يجعل أمر تحقيق التنمية الحضرية في محك الارتقاء إلى الأهداف المرسومة رغم مرور أكثر من عشرين سنة (20) سنة من اعتمادها في السياسة الوطنية.

فقانون شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها كما سبق التطرق إليه تناول الأحكام المتعلقة بمفهوم المدن الجديدة وحدد شروط إنشائها وكيفية تهيئتها معتمدا في ذلك على توفير عدة شروط إلا أن معظم المدن الجديدة ما هي إلا مراقد عملاقة وورشات مفتوحة لا تساير فيها وظيفة السكن الوظائف الأخرى. ولم يحترم فيها الحجم المثالي لعدد سكانها إذ أصبحت مثالا لحشد السكان في ظل تفاقم أزمة السكن حيث تجاوز في الكثير من المدن الحد الأقصى وخرجت المدن عن محيطها العمراني على حساب الأراضي الفلاحية المحيطة بها، بعيدة عن تحقيق الأهداف التي برمجت من أجلها.

أما القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة فقد حمل الاسم أكثر من المبدأ إذ جاء بكل ما يتعلق بالأخطار من حيث تصنيفها وطرق الوقاية منها وطرق التكفل بآثارها ضمن سياسة الحفاظ على التنمية وتراث الأجيال القادمة وتأمين ذلك دون الإشارة إلى الإطار الذي يمكن الاعتماد عليه في الربط بين مقوماتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أما فيما يخص القانون المتعلق بمطابقة البنايات فعلى الرغم من أن أهدافه تتوجه ضمنيا نحو تحقيق تنمية حضرية مستدامة من خلال محاربة البناء المخالف لقواعد التعمير ووضع حد للورشات المفتوحة وإشراك المواطنين في حماية المحيط والحفاظ على الطابع الجمالي للأحياء مع تأسيس تدابير ردعية للتصدي إلى عدم احترام آجال البناء وقواعد التعمير ؛ إلا أنه غيبها تماما، وساهم في تثبيت وتقنين الفوضى العمرانية والتعدي على معايير وشروط البناء، وفرض وجود بنايات مخالفة تماما لمواصفات التهيئة والتعمير عكس أهدافه تماما.

3- تقييم مبادئ التنمية المستدامة في إطار المنظومة الجديدة:

إن المتتبع لهذه السياسات الجديدة المتتالية ونتائجها على التنمية المستدامة يستنتج أن هذه الفترة تعد الأهم من حيث وضع القوانين وتطبيق العديد من مبادئ التنمية المستدامة. فحسب التقرير السنوي للأمم المتحدة حول متابعة أهداف التنمية المستدامة لعام 2019 فإن الجزائر احتلت المرتبة 53 من بين 162 دولة في العالم والمرتبة الأولى عربيا من بين 21 دولة عربية (دون دولة فلسطين لانعدام المعلومات) في مجال تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة بنسبة تقدر بـ 66،7 ٪ (**تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية، 2019**) كما يوضحه الشكل (12).

الشكل (12): نسبة تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية

المصدر: تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية، 2019)

أما على مستوى درجة تحقيق الأهداف فهي تختلف من هدف لآخر كما يوضحه الشكل (13) التالي:

الشكل (13): مستوى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

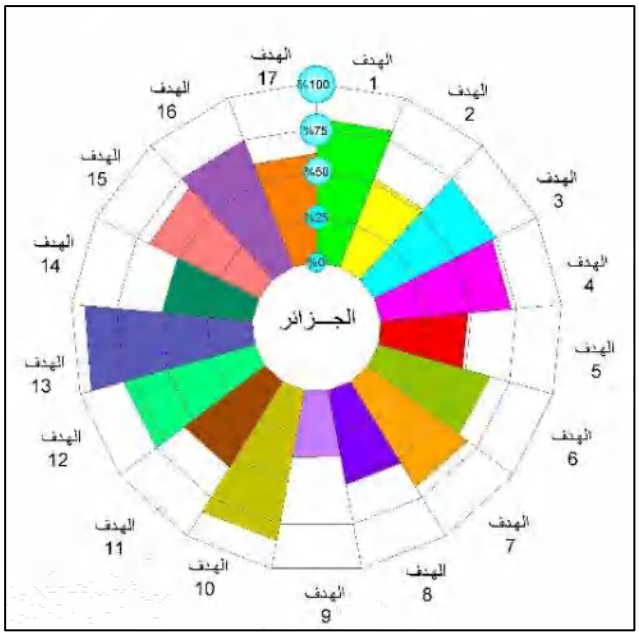

المصدر: تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية، 2019)

بحيث لا تزال هناك تحديات كثيرة في قطاعات عدة تحول دون بلوغ كل الأهداف. إذ بين الديوان الوطني للإحصاء الذي يعد عضو في مجموعة خبراء الأمم المتحدة المكلفة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والتنسيق بين مختلف القطاعات، أن الجزائر تبنت من بين 232 مؤشرا وضعته الأمم المتحدة 71 مؤشرا فقط تجمع الأهداف السبعة عشر، نتيجة نقص في البيانات والمعلومات الموثوقة.

وقد لخص المجلس الأعلى للمحاسبة في تقريره سنة 2018 أسباب عدم توفر وثقة المعلومات إلى عدة أسباب منها صعوبة وضع بعض المؤشرات بسبب عدم توفر المعلومات والبعض الآخر يتطلب وقتا لوضعها لما تستلزمه من تحضير وسائل وأدوات لجمعها، وأيضا انعدام الإطار القانوني الذي يسمح للدوان الوطني التدخل كسلطة مسؤولة في مختلف القطاعات عن البيانات، وضعف التنسيق بينه وبينها في أعداد المؤشرات لأن طبيعة المعلومات المبلغ عنها لا تتلاءم مع الاحتياجات لحساب المؤشرات في أغلب الأحيان، أضف إلى ذلك صعوبة ممثلي مختلف القطاعات في فهم وحساب مؤشرات معينة تتطلب جمع بيانات متعددة من قطاعات أخرى، كما أن غياب آلية واضحة وهيكل خاص (فرد أو هيئة) مسؤول عل تقدير وحساب مؤشرات التنمية على الرغم من وجود الديوان الوطني للإحصاء كهيئة قادرة على ذلك زاد الأمر تعقيدا. (مجلس المحاسبة، 2018).

كل هذه التحديات تبين مدى صعوبة حساب مؤشرات التنمية المستدامة في ظل غياب المعلومات الصحيحة والتكفل الجيد بها من طرف هيئة خاصة لها من القوة القانونية ما بأهلها إلى توفير المعلومة الجيدة في الوقت المناسب من كل القطاعات من شأنها تحقيق التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

أما من ناحية التنمية الحضرية المستدامة (كما جاء في تقرير الجزائر أمام منظمة الأمم المتحدة أثناء انعقاد مؤتمر الثالث للإسكان في أكتوبر 2016 بكيوتو) فقد تجسدت في امتصاص العجز في مجال السكن والسماح للمواطنين بالحصول على سكن ملائم مزود بكافة المرافق الضرورية للعيش الكريم رغم التأخر المسجل في عملية البناء والتجهيز؛ إلى جانب القضاء على ظاهرة البناء الهش في المدن الكبرى وضواحيها، وإعادة تهيئة الأنسجة العمرانية القديمة، والتحسين الحضري في الأحياء المتدهورة، وإعادة تثمين وترميم المباني التاريخية وأيضا تدارك النقائص المسجلة في مجال التزويد بالمياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الصرف الصحي، الغاز، بناء المدارس، المصحات، المساحات الخضراء،... في الأحياء والمناطق الفقيرة والمهمشة، وفتح أبواب الاستثمار العام والخاص في المجالات ذات الأولوية كالتربية والصحة، والتكوين والبنى التحتية وتطوير وتنويع العرض العقاري للسكنات بتنويع الصيغ حسب مدخول فئات المجتمع مع تطوير وتشجيع السكن الريفي قصد تثبيت الهجرة نحو المدن.

وبالتوازي مع المنظومة القانونية للتحكم في أزمة السكن والعقار الحضري وتدعيم المشاريع السكنية تم استحداث مؤسسات وهيئات تحت وصاية وزارة السكن والعمران والمدينة ووزارة البيئة تتمثل في:

- **الديون الترقية والتسيير العقاري (OPGI):** مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لقواعد القانون التجاري. تتولى في إطار تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن لا سيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا، إلى جانب صيانة وتسيير ممتلكاتها العقارية (موقع وزارة السكن والعمران و المدينة)؛

- **وكالات تحسين وتطوير السكن (AADL):** مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمثل نشاطها أساسا في تأطير العمليات العقارية الموجه للسكن وترقيتها. تقوم بإنجاز برامج سكن جماعية وفردية واجتماعية وترقوية وبيعها. كما تقوم بالأعمال التي توكلها لها الوزارة مثل تنفيذ البرامج الوطني لامتصاص السكن الهش وإنجاز برامج سكنية في صيغة السكن المدعم وصيغة البيع بالإيجار (موقع وزارة السكن والعمران و المدينة)؛
- **المؤسسة الوطنية للترقية العقارية (ENPI):** شركة وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تهتم باقتناء أراض عقارية بهدف تصميم، تمويل وإنجاز مجمعات سكنية، إنجاز تحصيصات وتهيئتها وبيعها، اقتناء المباني بقصد إعادة تأهيلها أو تجديدها أو إعادة هيكلتها وتخصيصها للبيع. إلى جانب إتمام برامج السكن الترقوي التساهمي "LPP"، والتدخل لإتمام المشاريع السكنية الجماعية وشبه الجماعية والفردية بمختلف صيغها على مستوى التراب الوطني (موقع المؤسسة الوطنية للترقية العقارية)؛

- **الصندوق الوطني للسكن (CNL):** مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، من مهامها تسيير المساهمات والإعانات التي تقدمها الدولة لصالح السكن لا سيما فيما يخص الإيجار وامتصاص السكن غير اللائق وإعادة الهيكلة العمرانية وإعادة تأهيل الإطار المبني وصيانته وترقية السكن ذي الطابع الاجتماعي. الى جانب ترقية كل أشكال تمويل السكن خاصة السكن ذا الطابع الاجتماعي عن طريق البحث عن موارد تمويل غير تلك المتأتية من الميزانية وتجنيدها (موقع وزارة السكن والعمران و المدينة)؛

- **الوكالة الوطنية للتعمير (ANURB):** هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الجريدة الرسمية رقم 61،2009) ، من مهامها القيام

لحساب الدولة والجماعات المحلية بكل مهمة، خاصة بإدارة المشروع بالنيابة وإنجاز دراسات المقاربة وإعداد ومتابعة المخططات المتعلقة بالمناطق السكنية والتجزيئات والمناطق الحضرية الواجب إعادة هيكلتها أو تجديدها، ودراسة وإعداد المخططات العمرانية، والقيام بكل دراسة ذات صلة بتطوير المجمعات والمناطق الريفية، وإعداد المعايير التقنية الضرورية لتنفيذ التوجيهات والخيارات والبرامج في ميدان التعمير (العربي باي، 2017).

- **المرصد الوطني للمدينة (ONV):** هو مؤسسة عمومية إدارية من مهامها تطوير أنماط جديدة للتسيير من شأنها مساعدة الدولة والجماعات الإقليمية على تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتثمين دور المدينة في التنمية المستدامة، إعداد الدراسات والتقديرات والمؤشرات والإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالمدينة لاقتراح كل تدبير من شأنه ترقية السياسة الوطنية للمدينة، رصد التطور والهيكلة الحضرية للمدينة ووظيفية واستعمال الفضاءات العمومية و العقار الحضري وتحليل توجهات ذلك واقتراح كل التدابير أو البرامج الموجهة إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين داخل المدينة (الجريدة الرسمية رقم 03،2007، ص 6) ؛

- **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD):** هو مؤسسة وطنية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تقع تحت إشراف وزارة البيئة، يهتم بوضع شبكة الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية، جمع المعطيات ولمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة ومعالجتها، وايضا المبادرة بالدراسات لتحسين المعرفة البيئية للأوساط (الجريدة الرسمية رقم 22،2002، ص 15).

وقد نتج عن هذه السياسة تطور في مؤشرات التنمية الحضرية و التي من بينها ارتفاع عدد سكان الحضر (من سنة 2000 إلى غاية 2020) من 52 ٪ إلى 73 ٪ بنسبة تحضر تقدر بـ 2،8 ٪ (البنك العالمي للتحضر، 2020)؛ وارتفاع عدد التجمعات الحضرية، حيث بلغ 751 تجمعا حضريا منها 279 مدينة يتجاوز عدد سكانها 20.000 نسمة(Rapport National Volontaire)،2019 ، كما سجل انخفاض في معدل شغل المسكن من 7 أفراد/ مسكن سنة 1998 إلى 4.5 أفراد/ مسكن في 2019. أما فيما يخص نسبة الربط بالشبكات المختلفة فقد سجلت ارتفاعا في المياه الشروب بنسبة 85 ٪، والصرف الصحي بـ 95 ٪، والكهرباء بـ 99 ٪ أما الغاز فهو يقدر بـ 62 ٪ والإنترنت بنسبة 80 ٪ .

لكن رغم هذه الإيجابيات والتي غيرت المظاهر العمرانية والاجتماعية في الكثير من المدن إلا أنها تظل غير كافية وغير قادرة على مواكبة التطور العمراني العالمي لتحقيق تنمية مستدامة بسبب القوانين غير المفعلة أو العاجزة عن التحكم في وتيرة النمو المتزايدة إلى جانب غياب التناسق في القرارات بين مختلف القطاعات والافتقاد إلى المعلومات المحينة.

ثالثا: التنمية الحضرية المستدامة في إطار مشروع مراجعة التشريع العمراني

ارتكز مشروع مراجعة التشريع العمراني الذي انطلق في سبتمبر 2019، بمبادرة من الوكالة الوطنية للتعمير تحت إشراف وزارة السكن والعمران والمدينة، على إدماج قانون التهيئة والتعمير (90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990) والقانون التوجيهي للمدينة (06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006) في قانون موحد يهدف إلى خلق "التماسك الإقليمي والتنمية الحضرية المستدامة" باعتبار أن المدينة جزء لا يتجزأ من الإقليم تتأثر وتؤثر فيه، وهي المجال الأمثل لتحقيق أهداف ومبادئ التنمية الحضرية المستدامة.

ففي مجال التماسك الإقليمي، يتم التركيز على تطوير العلاقات والروابط بين المدن والمناطق المجاورة، وتوفير الخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن في جميع المناطق المحيطة بالمدن. ويشمل ذلك تحسين البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات وتوفير الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية المتوازنة بين المناطق المختلفة.

أما في مجال التنمية الحضرية المستدامة، فإنه يتم التركيز على تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المدن، مع التركيز على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل الآثار السلبية للنمو الحضري. ويشمل ذلك تحسين جودة الحياة والبيئة الحضرية، وتحقيق التوازن بين النمو الحضري والحفاظ على الثقافة والتراث العمراني.

إذا فتحقيق التماسك الإقليمي والتنمية الحضرية المستدامة يتطلب تعاونا وتنسيقا بين المدن والمناطق المحيطة بها والجهات الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، والعمل على تطوير استراتيجيات مستدامة للنمو الحضري وتنفيذها بشكل فعال. ويشمل ذلك أيضًا تعزيز النقل العام وتحسين تخطيط المدن والإسكان والمناطق التجارية والصناعية والمساحات الخضراء والمناطق السياحية وغيرها من البنية التحتية والخدمات المجتمعية التي تحتاجها المدن والمناطق المحيطة بها (علي الدليمي، 2015).

ويمكن القول إن التماسك الإقليمي والتنمية الحضرية المستدامة يشهدان تطورًا كبيرًا نظرًا للتحديات الكبيرة التي تواجه المدن والمناطق المحيطة بها، مثل الزيادة السكانية والتغيرات المناخية وتلوث البيئة ونقص الموارد الطبيعية، وهو ما يتطلب تعاونًا وجهودًا مشتركة من جميع الأطراف لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد جاءت هذه المراجعة على ضوء التقدم والإنجازات المحرزة على الصعيد العالمي، من حيث الأسس وأهداف التنمية المستدامة الجديدة التي اعتمدتها جميع الدول في مؤتمر الأمم المتحدة سنة 2015، ووضع جدول الأعمال الحضري العالمي الجديد 2030 (Agenda Urbaine Mondiale Nouvelle) حول الإسكان والتنمية الحضرية (كيتو 2016) الذي قدم رؤية مشتركة لمدينة الغد من خلال الإجراءات التي سيتم تنفيذها على مدار العشرين سنة المقبلة. وهو مبادرة عالمية تهدف إلى تحسين الحياة الحضرية. وقد تم تطويرها من قبل الأمم المتحدة وإطلاقها في عام 2016. ويعتبر هذا الجدول بمثابة دليل للمدن لتحسين الحياة الحضرية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

ويتضمن هذا الجدول عشرة أهداف رئيسية يجب تحقيقها بحلول عام 2030، تتمثل في القضاء على الفقر في المدن، تحسين النقل والاتصالات في المدن، تحسين المساكن والأحياء السكنية، تحسين الخدمات العامة والبنية التحتية في المدن، تحسين المناخ الحضري والتكيف مع التغيرات المناخية، تحسين الاستدامة البيئية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية ، تشجيع الابتكار وتنمية الاقتصاد الحضري المستدام، تحقيق الشمولية والمساواة الاجتماعية ، تعزيز الأمن والسلامة ، تحسين إدارة المدن وتحقيق الحوكمة الحضرية الفعالة وذلك بالتنسيق بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويعتبر هذا الجدول إطارًا هامًا لتحسين الحياة الحضرية وتعزيز التنمية المستدامة في المدن حول العالم.

أما على الصعيد الوطني فقد تقررت مراجعة القانونين بناء على أسباب من بينها مراجعة الدستور في فيفري 2016 ونوفمبر 2020، أين تم تجديده وإثراء مبادئه وأحكامه فيما يتعلق بالتهيئة والتعمير وتسيير المدن، وانطلاق مشروع الجزائر الجديدة في فيفري 2020، واعتماد خطة عمل الحكومة في سبتمبر 2017 لتنفيذ برنامج التنمية الخماسي (برنامج النمو الجديد (2015-2019)) الذي راهنت عليه الدولة من أجل الإرساء الفعلي والجاد لمبادئ التنمية المستدامة، وتحقيق تنمية شاملة وعادلة للجميع والتنسيق بين خطة عمل الحكومة والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) المصادق عليه في 2010 كاستراتيجية وطنية لتنفيذ وتدعيم التنمية المستدامة، لتفادي التناقضات والاختلالات التي يمكن أن ينتجها تطبيق الخطة على حساب التوجهات المعتمدة في هذا المخطط، إلى جانب تقييم التهيئة والتعمير وسياسة المدينة في

ضوء قانوني (29-90) و (06-06)، اللذان أصبحا اليوم محدودين ولا يتماشيان ومتطلبات التنمية بعد الإصلاحات التشريعية التي اعتمدتها الدولة في إطار تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن البيئة الحضرية هي البوتقة التي تتم فيها كل هذه الإصلاحات، إذ يجب تفعيل كل الدوافع الحالية وتوجيهها نحو تسيير وإدارة المدينة وتنظيم المجالات الحضرية بشكل أكبر وأدق لضمان تطبيق السياسات الجديدة لصالح التماسك الإقليمي والتنمية الحضرية المستدامة.

1- أسباب المراجعة:

إن تبني الجزائر لمشروع التنمية الحضرية المستدامة العالمي، يفرض عليها تكييف سياستها العامة مع مبادئ التنمية والتخطيط الحضري المستدام للتماسك الحضري وإعادة تشكيل الأنسجة الحضرية للمدن، بما يتماشى مع واقع الأقاليم وخصوصية المدينة الجزائرية.

حيث يؤكد التقرير الوطني الطوعي لعام 2019 (Rapport National Volontaire,2019)، حول النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التزام الجزائر بمسار إصلاح التخطيط الحضري وقوانين المدينة بغية إدخال متطلبات التنمية المستدامة، بما فيها تلك المتعلقة بالبيئة والطاقة المتجددة وإشراك أصحاب المصلحة في اتخاذ إجراءات تشاركية. حيث تطمح في إعادة صياغة الإطار القانوني المتعلق بالتخطيط الحضري والسياسات الحضرية والنصوص المتعلقة بها، بما يتماشى مع جدول الأعمال الحضري العالمي الجديد ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (كيتو 2016)، الذي يقدم رؤية مشتركة لمدينة الغد من خلال الإجراءات التي يتعين اتخاذها على مدى السنوات العشرين المقبلة ".

ومن هنا دعت إلى ضرورة إلى المبادرة بمشروع مراجعة التشريع العمراني بناء على جملة من الأسباب منها عالمية وأخرى وطنية والتركيز على أهم القانونين المتعلقين بتعمير وتنظيم وتسيير المدن والمتمثلين في قانون التهيئة والتعمير وقانون المدينة. وتتمثل هذه الأسباب في:

1-1 التوجه العالمي أساس تطوير مشروع إصلاح التشريعات العمرانية:

يشير التقرير الوطني حول أهداف الألفية (2030)، الذي تم إعداده تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2018، إلى أن الجزائر ورغم تسجيلها تنمية اقتصادية ذات أثر اجتماعي؛ لا سيما من حيث الحد من البطالة، الفقر ورفع مستوى المعيشة إلا أن التنمية الحضرية ونوعية البيئة المعيشة في مدنها لا زالت تتطلب مجهودا لزيادة إدماج العامل البيئي والتخطيط الحضري المستدام. وتجدر الإشارة إلى أن

استثمار الجزائر في الاقتصاد الموجه نحو تحسين المستوى المعيشي للسكان في إطار البرامج التنموية التي اعتمدتها منذ 2001، لم يدمج بشكل كاف في نهجه التنموي العامل البيئي.

قد صنّف آخر تقرير عن التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الجزائر من بين الدول التي تمتلك أعلى مؤشر للتنمية الاجتماعية في قارة إفريقيا. لذا فإنها وبحكم قبولها بأهداف الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة في إطار المؤتمر الثالث (كيتو 2016) والمنتدى الحضري العالمي التاسع والعاشر، تلتزم التزاماً جادا بمسار التنمية المستدامة من أجل تنمية حضرية مستدامة في إطار التماسك الإقليمي. ومن هنا تأتي الحاجة إلى إعادة صياغة التشريعات المعمول بها في ميدان التهيئة والتعمير وتسيير المدن وربطه بالمتطلبات الجديدة العالمية، التي تقدم رؤية مشتركة لمدينة الغد من خلال:

- **مكافحة الفقر في المدن:** جعل المدن أماكن لمكافحة الفقر والاستعباد. ويركز هذا المحور في الجزائر على سياسة الإسكان والتنمية الحضرية على مستويين؛ الأول على مستوى المدن القائمة والمناطق الحضرية الفقيرة ويتمثل تدخلها بشكل خاص في مكافحة المساكن الهشة، وتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، وتطوير السوق العقاري، وتحسين فرص العمل والتوظيف، وتطوير التعليم والتكوين المهني، وتعزيز حماية الفئات الضعيفة والمحرومة من خلال برامج الدعم الاجتماعي والتأمين الصحي، وتوفير الدعم الفني والتقني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التعاون المحلي والدولي.

أما على المستوى الإقليمي فكان بإنشاء مدن جديدة ضمانا لحق الجميع في الحصول على السكن اللائق، وضمان الحق في مدينة متضامنة، مجهّزة تسع الجميع، كل هذا من أجل ضمان تنمية حضرية متكاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار ودون تمييز خصوصيات كل منطقة لإحداث تماسك واندماج اجتماعي ومكاني.

- **تدعيم التنمية والجاذبية الاقتصادية في المدن:** جعل المدن فضاءات للتنمية وجذبا للأنشطة الاقتصادية من خلال التركيز على الابتكار الرقمي وتعزيز استعمال التكنولوجيا عن طريق تحسين الإدارة والإشراف على التنمية الحضرية والاقتصادية من خلال أدوات التخطيط الحضري والاستراتيجية المبتكرة، القائمة على المشروع الحضري لمدينة أكثر ديناميكية وتفاعلية وتسهيل التنقل فيها (التنقل الحضري، اللافتات، الإضاءة...) مع تحسين وترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

هذه الفكرة تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في المدن عن طريق الاستفادة من التقنيات الحديثة والتركيز على الابتكار الرقمي وتطبيق التكنولوجيا في الإدارة والتخطيط الحضري.

يتم ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية مبتكرة لتحقيق مدينة أكثر ديناميكية وتفاعلية، وتسهيل التنقل فيها باستخدام وسائل حديثة مثل التنقل الحضري والإضاءة الذكية واللافتات الإلكترونية، وتحسين استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية. يتم تحقيق هذه الفكرة عن طريق تحسين الإشراف على التنمية الحضرية والاقتصادية من خلال استخدام أدوات التخطيط الحضري والاستراتيجية المبتكرة التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

- **حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ:** جعل المدن جهة فاعلة في حماية البيئة من أجل التكيف مع تغير المناخ عن طريق الدعوة إلى دمج المفهوم البيئي في تخطيط المدن. من هذا منطلق بدأت الجزائر منذ عام 2004 في مراقبة النمو الحضري ومواجهة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وتجديد المناطق الحضرية وتنشيطها وكذا تحديد نوعية المباني والمرافق الحضرية وتوفير المساحات الخضراء والفضاءات العمومية؛ مع الحفاظ على نوعية النظم الإيكولوجية والمناظر والموارد الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى مواجهة الكوارث الطبيعية والمناخية التي يمكن التنبؤ بها، ومخاطر التعدين والتكنولوجيا والتلوث على إختلاف أنواعه.

- **جعل المدن تحت سلطة المواطنة والحكم الرشيد للتنمية الحضرية:** تعمل الجزائر من خلال سياستها وفقا لمبادئ للتنمية المستدامة على ضمان حق العيش في المدينة وسهولة وصول الجميع إلى الخدمات الحضرية عن طريق تعزيز التنوع والتكامل الوظيفي لمختلف المجالات الحضرية، وهي تضفي طابع الشرعية على المتطلبات الاجتماعية البيئية، تنظيما للأقاليم والمدن لتكون أكثر شمولية، مستدامة وقادرة على التكييف.

فالتخطيط الحضري المستدام عن طريق المشروع الحضري بحاجة إلى إقامة خطة قوية عن طريق التنسيق بين جميع السياسات العامة المحلية والوطنية. كما تتطلب أيضا توفير وسائل تدخل محددة من أجل تحسين الظروف المعيشية والحياة اليومية لسكان المدن والأحياء، والتصدي للصعوبات التي تواجههم.

إن سياسة المدينة ليست قائمة على الخدمات الحضرية فقط لذا وجب على كل المتعاملين والمتدخلين ومستعملي المجال الحضري أن يتفاعلوا معا في إطار تشاوري وتعاوني.

1-2 تكييف المشروع مع جدول الأعمال الحضري الجديد (NAU2030).

يمثل هذا الجدول إطارا لوضع وتنفيذ سياسات تنموية حضرية على مدى العشرين سنة المقبلة من أجل تطبيق الهدف الحادي عشر، المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية لضمان أن تكون مفتوحة للجميع وآمنة، قادرة على الصمود، مرنة ومستدامة.

وعلى خلفية محتوى جدول الأعمال، لا بد من تكييف كل العمليات التنموية والإجراءات التقنية والقانونية المتعلقة بالتخطيط الحضري والمكاني، من أجل أن تتماشى مع التطلعات الجديدة والمطالب الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية المتمثلة في تحقيق تنمية حضرية مستدامة، شاملة ومرنة لبناء مدن آمنة، قابلة للتكيف مع تغير المناخ، الكوارث الطبيعية والتكنولوجية وتكييف التعمير وتهيئة المدن والأحياء من خلال إدراج البعد البيئي، من أجل تحقيق أحياء إيكولوجية، وإقامة مبان ذكية، والتنقل السهل، وإنشاء المتنزهات والمساحات الخضراء، وإعادة تدوير النفايات الحضرية واستعمالها بما لا يضر البيئة.

إلى جانب تشجيع الإدارة الرشيدة للمدن من خلال مشاركة المواطنين بالتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة، في كل المشاريع الحضرية لتحقيق حكامة محلية تشاركية والوصول إلى تنمية مستدامة، مع تطوير استخدام التكنولوجيا الرقمية لتنمية أداء الخدمات الحضرية من خلال المشاركة وتبادل المعارف وصنع القرار.

لذا كان لا بد من التفكير في إعادة صياغة هذا المشروع لإصلاح التشريعات المتعلقة بالتهيئة والتعمير وتخطيط المدن وبالتالي فإنه يجعل من الممكن تشجيع التطورات والابتكارات التكنولوجية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية وبالتالي جلب قيم ومبادئ جديدة ومبتكرة للتسيير والتنفيذ والإدارة الحضرية المستدامة.

1-3 الواقع الحضري والإقليمي الدافع القوي لإعادة صياغة التشريعات العمرانية.

لم يتوقف التوسع الحضري القوي بالجزائر عن الزيادة منذ الاستقلال، لا سيما خلال الثلاثين سنة الماضية، أين بلغ معدلا قياسيا قدر بـ 72،63 % سنة 2018 (البنك العالمي، 2020)، وبالتالي فإن أكثر من ثلثي السكان الآن يقيمون في المناطق الحضرية. وقد تضاعف عدد المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها على 100000 نسمة خلال العشر السنوات الماضية، والتي أنتجت مشاكل على مستوى وجودة الحياة

بالمناطق الحضرية غير الخاضعة للمراقبة، التي صارت ميدانا للأزمات المتعددة: أزمة الأراضي الحضرية والعقارات على خلفية المضاربة، الأزمة البيئية، الأزمة الاجتماعية، أزمة التسيير والمراقبة... إلخ.

على الرغم من الجهود المبذولة والنتائج المحققة في ميدان التهيئة والتعمير وتنظيم المدن لم يكن القانون 90-29 المعدل والمتمم والقانون 06-06 كفيلين بمواجهة تحديات التنمية الحضرية، وإقامة بيئة حضرية متماسكة في المدن: فأدواتهم الخاصة بالتخطيط والتنظيم والإدارة الحضرية، والتي كان من المقرر أن ترافق البرامج التنموية، من حيث الحد من العجز السكني والقضاء على الأحياء الفقيرة، وتطوير الأراضي، كانت غير فعالة، ولم تتمكن من مسايرة التطورات الجارية للتخطيط الحضري المستدام والأهداف التنموية للألفية على المستوى العالمي، ولا التحولات والتغييرات الاجتماعية- الاقتصادية والسياسية والدستورية التي حدثت على الصعيد الوطني. والتي أثبتت مع تطبيقها في الميدان أنها معقدة وعفا عليها الزمن؛ مما أدى إلى ضرورة التفكير في مراجعتها.

1-4 المنطلق الوطني الذي تقوم على أساسه إعادة صياغة التشريعات العمرانية.

يواجه مشروع إعادة صياغة التشريعات العمرانية تحديات مختلفة تتمثل في الاستثمار في ميدان التنمية المستدامة، التوفيق بين النمو السكاني السريع والاستجابة لاحتياجاتهم السكنية، وتوفير الإطار المعيشي الكريم؛ بما يتماشى ذلك مع الاستراتيجية التنموية الوطنية المعتمدة سنة 2016، ومراجعة الدستور في 2016 و2020 والبرامج التنموية.

- ✓ **التعديل الدستوري 2016:**

شجع الدستور المعدل في فيفري 2016 على تبني نهج التنمية المستدامة حيث أقر بهذا النهج صراحة في ثلاثة مواضع حيث جاء في ديباجة الدستور الصفحة الثانية العبارة التالية "**يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة**".

كما تطرق إليها في مادته 44 في الفقرة الثالثة "**تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة**" وكذلك جاءت في المادة 207 المتعلقة بمهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات "**تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة**" (الدستور، مارس 2016).

كما حث أيضا على مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية لتكييفها مع أحكامه المعدلة والمتماشية مع أهداف التنمية المستدامة؛ حيث على سبيل المثال أدرج هدف التنمية المستدامة رقم 1 في المواد 32،34،35 و36 والمتعلقة بتحقيق مبادئ عدم التمييز والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين وتخطي العقبات التي تحول دون تطور السكان وتمنع من مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ".

كما تناولت المادتان 69 و72 حق العمل لجميع المواطنين والمساعدة في خلق مناصب الشغل مع حق إدماج الفئات المحرومة وذات الاحتياجات الخاصة في المجتمع". كما أدرج الهدف رقم 3 المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه للجميع في المادة 66 التي تنص على "حق الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض وتوفير شروط العلاج للأشخاص المعوزين" كما أيضا تضمن الهدف 4 والمتعلق بحق مجانية التعليم العمومي واجباريته في الإبتدائي للجميع (الدستور، مارس 2016).

كما نص في بعض مواده أيضا على التزام الشعب بالخيارات المتاحة له من أجل الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي والقضاء على الفوارق الإقليمية وإقامة اقتصاد منتج تنافسي في سياق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة من خلال تشجيع الدولة على الإسكان ودورها في تيسير حصول الفئات المحرومة على السكن والحق في بيئة صحية، مع الإشارة إلى مسؤولية الدولة في الحفاظ عليها البيئة، والتزام الأفراد بحمايتها أيضا.

وعليه ومن أجل تحقيق غايات الدستور وجب تحويلها إلى تشريعات ذات صلة بالتحضر والمدنية، ولذلك فإنها تشجع إعادة صياغة النصوص التشريعية والتنظيمية في هذا المجال لملاءمتها والأحكام الجديدة.

- ✓ **مشروع الجزائر الجديدة (فيفري 2020) والتعديل الدستوري (نوفمبر 2020):**

مشروع الجزائر الجديدة هو مشروع إصلاحي اقتصادي واجتماعي وسياسي أطلقته الحكومة الجزائرية في فيفري 2020، بهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. يهدف هذا المشروع إلى تحسين الاقتصاد الجزائري وزيادة التشغيل وتنويع الاقتصاد بما في ذلك تطوير الصناعات الجديدة، وتحسين التعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات العامة.

ويتضمن مشروع الجزائر الجديدة عدة إجراءات وبرامج، بما في ذلك:

- إجراء إصلاحات اقتصادية وجبائية والتخلص من الفساد الإداري.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية ودعم ريادة الأعمال.
- تطوير الصناعات الجديدة والتكنولوجيا والابتكار.
- تطوير البنية التحتية والطرق والموانئ والمطارات.
- تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والإسكان والمياه والكهرباء.
- تطوير القطاع الزراعي وتحسين الإنتاج الغذائي ودعم التصدير.

أما على مستوى التنمية الحضرية المستدامة فقد أكد على التوجه نحو ترشيد التوسع الحضري من خلال التحكم في:

- إعادة هيكلة وتجديد وتحديث النسيج الحضري القائم؛
- ترميم البنايات القديمة وإعادة الهيكلة الحضرية؛
- التحكم في ظاهرة الأحياء الفوضوية ووضعية المساكن غير اللائقة؛
- التحكم في الطلب على السكن؛
- جودة الحياة الحضرية للمواطن؛
- التحكم في ظاهرة التوسع الحضري عن طريق توفير العقار، وتنظيم الوظائف الاقتصادية كأحد العوامل الأساسية لهذا التوسع الحضري؛
- التوجه نحو تدعيم سياسة المدن الجديدة والأقطاب الحضرية كعنصر هيكلي حديث ومندمج من أجل التحكم في الاختلالات الحضرية؛
- التجانس والتكامل بين الأدوات الحضرية، واعتماد التخطيط الحضري المستدام في إطار المشروع الحضري للمدن والإدارة الذكية والحركية الحضرية.

ودعم هذا المشروع التعديل الدستوري لسنة 2020 والذي جاء لتعديل الدستور 2016 حيث أكد على ترسيخ كل أهداف التنمية المستدامة في توجهاته وبشكل أكثر تفصيلا وشمولية من سابقه حيث أشارت مواده التالية على الترتيب 59، ومن المادة 63 إلى 77 إلى السعي إلى تحقيق معظم أهداف التنمية من الهدف رقم 3 إلى 12 بشكل واضح.

✓ **التكيف مع الاستراتيجية التنموية الوطنية:**

إن المبادئ التوجيهية الرئيسية التي جاءت في إطار البرامج التنموية المتعلقة بالتهيئة والتعمير لا تتماشى مع تحديات التنمية الحضرية المستدامة، والتي تهدف بشكل خاص إلى:

- إعادة صياغة الإطار القانوني والتنظيمي للتهيئة والتعمير وسياسة المدينة، لتكييفها مع المتطلبات البيئية والطاقة المتجددة؛
- تنفيذ مشاريع تهيئة المدن الجديدة والأقطاب الحضرية، ومناطق الأنشطة التي من شأنها استقطاب الاستثمار وخلق فرص العمل.
- مواصلة عمليات التحسين والتأهيل الحضريين في المناطق الحضرية؛
- تجسيد الحوكمة الحضرية القائمة على التسيير العصري للمدن الجديدة، والتحكم في ملف السكن، وكذلك ترقية المرافق الحضرية.
- تشجيع مساهمة الاستثمار الخاص في بناء وتطوير المدن والمراكز العمرانية الجديدة؛
- تأهيل وتعزيز قدرات التفتيش والرقابة العمومية في مجال التعمير والبناء؛
- تشجيع الإنتاج المعماري، إدارته والإشراف عليه.

وقد شهدت عمليات التهيئة التي بادرت إليها الدولة في إطار تشجيع الاستثمار الخاص في مجال البناء والتعمير، التعدي الكبير على القواعد العامة للتهيئة والتعمير وأدواته التي صارت بالية لا تواكب التوجهات الاقتصادية الجديدة من جهة وظهور ظاهرة المضاربة التي برزت في المجال من طرف المرقين العقاريين من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك تدني مستوى جودة البيئة الحضرية والعجز في الخدمات والتجهيزات الأساسية الحضرية.

وبما أن جميع المبادئ الأساسية للبرامج التنموية تعبر بوضوح عن الرغبة في الاستثمار، نقل وإعادة تشكيل الإقليم، فإنها تحتاج- مع ذلك- إلى إرساء أساس موثوق به قابل للاستمرار ودعم قانوني قابل للتطبيق، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية إعادة صياغة النصوص التشريعية والقانونية القائمة، يشمل كل من التهيئة والتعمير، التنمية الحضرية المستدامة، إدارة المدن وتنمية الإقليم في إطار موحد ومتكامل، يتفادى التنمية القطاعية (أي كل قطاع مستقل عن الآخر)، ويتيح اتباع نهج تفاعلي متكامل في إطار قانوني قائم على التماسك الحضري والإقليمي.

2- أسس وأهداف مشروع المراجعة:

يهدف هذا المشروع إلى تعديل قانوني 90-29 المؤرخ 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، و06-06 المؤرخ 20 فيفري 2006 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة عن طريق عدة أسس- كما جاءت

في تقرير المشروع التمهيدي للمراجعة (ديسمبر 2019) والمعد من طرف الوكالة الوطنية للتعمير – وتتمثل في:

- إشراك جميع الوزارات والخدمات اللامركزية والمجتمعات المحلية وكذا المجتمع المدني.
- إعادة تفعيل أدوات التخطيط، بغية الحفاظ على التوازن بين ضرورات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية البيئية، والاستخدام الرشيد لمواردها الطبيعية.
- إدماج التنمية البشرية في استراتيجية التنمية الحضرية لتحقيق النمو المستدام، وتقليص الفجوات المكانية لتطوير للمناطق الحضرية.
- وضع سياسات عاملة وفعالة غير متحيزة.

ومن جملة أهداف هذه المراجعة تحقيق ما يلي:

أ. إعطاء الأولوية للمشروع الحضري أثناء المراجعة القانونية:

إن المشروع الحضري وقبل أن تتم ترجمته على أرض الواقع، هو في المقام الأول مشروع تعاوني اجتماعي تغذيه المواجهات والنقاشات والشراكة بين مختلف الجهات الفاعلة من أجل المشاركة في بناء ودعم خيارات التنمية الحضرية في المدن.

إلا أن هذا المشروع، تم تهميشه بفعل تعارض محتواه وطريقة تطبيقه على أرض الواقع مع أدوات التهيئة والتعمير ومحتوياتها التنظيمية، التي أنتجت أشكالا عمرانية ليس لها أي مرجع ثقافي أو اجتماعي أو بيئي أو حتى مرجع معماري مميز.

ويقوم مشروع المراجعة على اعتماد المشروع الحضري، الذي يشكل العمود الفقري للتنمية الحضرية المستدامة، في إطار نهج شامل ومنهجي يركز على الأبعاد الاجتماعية، التاريخية، الثقافية، الاجتماعية، التربوية، الاقتصادية والبيئية. وهو يتفاعل مع مختلف الجهات الفاعلة لفهم وتقييم مرونة وقدرة المدن على الاندماج في مستوى معين من التنمية الحضرية وتنفيذ برامج العمل وعمليات التنمية، بطريقة تطورية حسب السيناريوهات المختارة والمتفق عليها ومن ثم، فإن المشروع الحضري يجعل التنظيم العمراني من مبان وتجهيزات وشبكات، يتماشى مع البيئة التي يوجد فيها.

فهناك حاجة إذن إلى صياغة قانونية قوية لتمكين المشروع الحضري من أن يكون له القوة الدافعة في وضع وتطوير الخطط والمخططات الحضرية التنموية.

ب . وضع أطر منهجية وعملية لجعل المشاريع والمخططات الحضرية محفزة، مرشدة ومترابطة، وواضحة.

والهدف من ذلك هو جعل أدوات التهيئة والتعمير، ومخططات ومشاريع التنمية الحضرية، أكثر مرونة في الاستجابة للتغيرات التي قد تطرأ على خيارات التهيئة والأهداف المسطرة. لذا يجب أن تساير قوانين التعمير وخيارات التهيئة والتطور العمراني ما يأتي به المشروع الحضري من تصاميم معمارية وعمرانية وبيئية وليس العكس.

ج. تعديل الإطار الزمني لإعداد ومراجعة أدوات التهيئة والتعمير والتخطيط المجالي بما يتوافق مع متطلبات المجال:

تسمح هذه الإجراءات بإمكانية تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تفرزها التهيئة أو التدخل بما هو مناسب أثناء الكوارث أو مواكبة التطورات التكنولوجية والابتكارات، والتغيرات الاقتصادية في وقت قصير دون الحاجة إلى إجراءات إدارية مطولة وفي كثير من الأحوال عقيمة. كما هو الحال مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي التي لا تستجيب بشكل كبير للتغيرات الحضرية، كما أن التفاعل الزمني للأدوات مع المستجدات قد يستغرق زمنا طويلا ومن ثم الجمود وعدم الفعالية.

إن المرونة والقدرة على الاستجابة لأدوات التخطيط الحضري ضروري للتكيف مع الهيكل الجديد للتخطيط الحضري القائم على المشاركة، التشاور، والتفاوض مع مختلف الجهات الفاعلة في الوسط الحضري: المواطنون، الجمعيات، الهيئات، والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين الخواص منهم والعامون؛ من أجل الاستفادة من رؤية تفاعلية تشاركية شاملة ومنهجية للمشروع الحضري ولترجمته القانونية من خلال التخطيط الحضري وأدوات إدارة المدن من أجل تحقيق تنمية حضرية مستدامة.

د. اقتراح إنشاء مناطق عمليات التهيئة المشتركة (Zone d'Opération d'Aménagement Partenarial):

من أجل إقامة مشاريع البناء والتجهيزات الكبرى لاستغلالها لاحقا في إطار تنظيمي وقانوني ويتيح هذا الإجراء الجديد إلى السيطرة على النمو الحضري وتوجيهه مع تقديم الدعم التقني والقانوني للمشاريع الحضرية في برامجها المعمارية والحضرية والمناظر الطبيعية وكذا التحكم في برامج البناء، والتجهيزات الكبرى. إلى جانب تحسين وضمان تحقيق النقلة النوعية في التنمية الحضرية.

3- مؤشرات التنمية الحضرية في إطار مراجعة قانون التهيئة والتعمير وقانون المدينة:

يعتمد مشروع المراجعة على جملة من المبادئ القائمة على جملة من المؤشرات وتتمثل في:

أ-مبدأ التنمية المستدامة للمجالات الحضرية والأقاليم من خلال:

- ✓ إعادة توزيع أدوات تخطيط المدن وتطوير الإدارة الحضرية في اتجاه المشروع الحضري ونهجه الكلي الشامل.
- ✓ توجيه واختيار التركيبة الحضرية حسب الكثافة السكانية والسكنية من أجل السيطرة على النمو والتوسع الحضريين وإدارة العقار لضمان تنمية حضرية مراقبة في إطار إنشاء أقطاب حضرية ذات أبعاد مختلفة؛
- ✓ تخطيط استخدام الأراضي والتحكم في العقار من خلال مشاريع حضرية مدمجة؛
- ✓ ضمان التجديد الحضري، إعادة هيكلة المناطق الحضرية وتنشيط المراكز الحضرية؛
- ✓ إدماج الاستخدامات والوظائف الحضرية على مستوى الأحياء؛
- ✓ تعزيز وحفظ التراث الثقافي، التاريخي من قبل المصالح المحلية، الإقليمية، الوطنية والعالمية؛

ب- مبدأ التماسك الحضري والاجتماعي لمكافحة الفقر في المناطق الحضرية من خلال:

- ✓ تحقيق الإنصاف والمساواة الحضرية والاجتماعية، وإدماج الاستخدامات والوظائف الحضرية وسهولة الوصول إلى خدماتها على مستوى الأحياء والمدينة؛
- ✓ تنمية التماسك، التضامن ومكافحة الفقر في مختلف الأقاليم.

ج- مبدأ احترام البيئة والتحول في استعمال الطاقة النظيفة في سياق التخطيط الإيكولوجي من خلال:

- ✓ الحفاظ على جودة الهواء والماء والتربة والمياه الجوفية والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والنظم البيئية والمساحات الخضراء، واستعادة الاستمرارية الإيكولوجية، والحماية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية والتلوث وكذا الإزعاجات بجميع أنواعها؛
- ✓ الاستخدامات التقنية للتكنولوجية لتحسين أداء الطاقة والتقليل من مختلف أنماط النقل والتنقل؛
- ✓ الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة (الاحتباس الحراري)، ومراقبة الطاقة وإنتاجها من المصادر المتجددة؛
- ✓ الاستخدام العقلاني للمساحات الطبيعية، والحفاظ على جودة المناظر الطبيعية؛
- ✓ اشتراط دراسات الأثر لمختلف المشاريع للحد من التأثير على البيئة.

د- مبدأ الحد من الاختلالات الحضرية من خلال تأمين وتسهيل إجراءات التعمير عن طريق:

- ✓ تعميم إجراءات تطوير وتنفيذ أدوات التهيئة والتعمير والتسيير الحضري؛
- ✓ تقليص فترة إعداد والمصادقة على أدوات التهيئة والتعمير؛
- ✓ وضع هيئة تتكفل بمتابعة وتنفيذ محتوى أدوات التهيئة والتعمير.

هـ- مبدأ تحسين الإدارة من خلال:

- ✓ تعزيز مشاركة المواطنين؛
- ✓ جودة الخدمات الحضرية، والهياكل الأساسية والتجهيزات والتمويل المحلي؛
- ✓ تعزيز دور السلطات المحلية والإقليمية من أجل فهم أفضل للمشاكل الحضرية، والهيكلية والوظيفية التي تواجه مدننا والسيطرة عليها؛
- ✓ تعزيز الإدارة الإلكترونية، من خلال إدخال نظم المعلومات الجغرافية والرقمية لإدارة أدوات التهيئة والتعمير وإصدار مختلف عقود التعمير والإشراف عليها.

و- تعزيز الدور الاقتصادي للمدينة كمحرك تنموي، عن طريق:

- ✓ إعادة هيكلة مناطق النشاط الاقتصادي والصناعي؛
- ✓ التعاون والتبادل الرقمي في مجال الصناعة.

إذا كنتيجة لهذه المراجعة نستنتج أن الجزائر تعمل جاهدة على تبني التنمية الحضرية من أجل بلوغ مدن متوازنة، مستدامة، مرنة، صامدة وشاملة للجميع من خلال تحديث التشريعات المتعلقة بالتعمير لتتوافق مع مفهوم التنمية الحضرية المستدامة.

خلاصة:

من خلال تتبعنا لتطور التشريعات العمرانية وسياسات الدولة المتبعة في تحقيق التنمية الحضرية، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، اتضح أن سياسات التنمية يكتنفها الغموض وعدم توحيد الجهود من أجل الوصول إلى تنمية حقيقية وجادة، وقد تشبكت الأمور بعد إدخال مفهوم التنمية المستدامة التي احتفظت في الغالب بالاسم أكثر منه بالفعل على أرض الواقع، وجعلت منه الدولة محورا هاما لاستراتيجيتها الجديدة منذ الألفية الثانية وتبنيها لها كمطلب دولي فتشعبت معها المفاهيم منها ما تعلق بالمدن الجديدة ومنها ما ركز على البيئة والبعض الآخر اتخذ من التصدي للكوارث محورا للتنمية وتغيرت معها قوانين وعدلت أخرى واستحدث أخرى جديدة كل ذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة، لكن في غياب نظرة شاملة موحدة ومستدامة.

أما فيما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة التي حظيت بترسانة كبيرة من القوانين، فالأمر يدل على أهمية مجال التهيئة والتعمير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد كاستراتيجية واتجاه وطني، ولكن وبحكم الظروف المختلفة التي تعيشها الجزائر والتطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي وتأثيرها على التطور العمراني لم تحكم هذه القوانين قبضتها على المجال الذي شهد عمليات التعدي الكبير على القواعد العامة للتهيئة والتعمير وأدواته التي صارت بالية لا تواكب الظروف الجديدة للبلاد، من جهة وتناقضها مع مفهوم المشاريع الحضرية الذي تعتبر إحدى الوسائل التي تحقق التنمية الحضرية المستدامة والذي بدا العمل بها منذ أكثر من عشر سنوات، إلا أنها همشت بفعل تعارض محتواها وطريقة تطبيقها على أرض الواقع مع أدوات التهيئة والتعمير ومحتوياتها التنظيمية، التي أنتجت أشكالا عمرانية ليس لها أي مرجع ثقافي أو اجتماعي أو بيئي أو حتى مرجع معماري مميز.

وبما أن جميع المبادئ الأساسية التي اعتمدتها الدولة منذ 2016 في البرامج التنموية تعبر بوضوح عن الرغبة في تحقيق تنمية حضرية مستدامة إلا أنها تحتاج إلى إرساء استراتيجية موثوق بها قابلة للاستمرار ومدعمة بالقوانين القابلة للتطبيق، الأمر الذي يدفع لا محال إلى التفكير في إعادة صياغة النصوص التشريعية والقانونية القائمة، يشمل كل من التهيئة والتعمير، التنمية الحضرية المستدامة، إدارة المدن وتنمية الإقليم في إطار موحد ومتكامل، يتفادى التنمية القطاعية، ويتيح اتباع نهج تفاعلي متكامل في إطار قانوني قائم على المشروع الحضري من أجل تحقيق التماسك الحضري والإقليمي.

فإلى أي مدى تستطيع هذه المراجعة تحقيق تنمية حضرية مستدامة وتحديد مؤشرات التقييم؟

الفصـل الثالث

الأقطاب الحضرية كحل لاستيعاب النمو الحضري المتسارع

تمهيد

أولا: مدينة قسنطينة بين حتمية التنمية والواقع

ثانيا: الأقطاب الحضرية كحل للنمو الحضري المتسارع

ثالثا: المتعاملين في إرساء سياسة الأقطاب الحضرية وتحقيق التنمية المستدامة

خلاصة

تمهيد:

في بداية عام 2013، أيدت الجزائر فكرة إنشاء أقطاب حضرية على أطراف المدن الكبرى التي تشهد ديناميكية عمرانية كبيرة كسياسة لتحقيق التوازن وتنفيذ المشاريع الحضرية، التي تعتبر إحدى ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في وقتنا الحالي ونقلة نوعية من التعمير التنظيمي إلى التعمير الفعلي، الذي يترجم بنشاطات واقعية لها تأثير مباشر وملموس على المجال وبعث النشاط الحضري فيه.

وفي المقابل فإن التكفل بالمشاكل التي تعاني منها المدن الكبرى والتي لا تخفى على أحد سواء كان مسيرا أو مستعملا أو متدخلا، نتيجة التوسع العمراني على أراض خصبة وثقل أدائها الوظيفي إلى جانب عجز مخططات التعمير في تحقيق الأهداف التي سطرت من أجلها، يقتضي تطوير المراكز العمرانية الصغيرة (تجمعات ثانوية) انطلاقا من إعادة تنظيم بنيتها الحضرية وإنشاء أقطاب جديدة تخفف من جاذبية المدن الكبرى والضغط عنها.

تعتبر مدينة قسنطينة إحدى المدن الجزائرية التي تشهد حركة عمرانية كبيرة لما تتميز به من أهمية تاريخية وثقل حضاري وثقافي، إلى جانب كونها عاصمة الإقليم الشمالي الشرقي. وقد شهدت تناقصا في العقار واختلال ميزان العرض والطلب على السكن والخدمات مما انعكس على تنميتها، الأمر الذي دفع بالمسؤولين إلى انتهاج سياسات مختلفة كإقامة تجمعات عمرانية بالمدن التوابع (الخروب، عين سمارة، ديدوش مراد وحامة بوزيان) وإنشاء مدينتين جديدتين "علي منجلي" في الجنوب الغربي و "ماسينيسا" في الجنوب، إلا أنهما عرفا تشبعا في عقاريهما دون الاستجابة لما تعاني منه المدينة، وصولا إلى الأقطاب الحضرية لخلق التوازن داخل المجال العمراني الكبير الذي تسيطر عليه مدينة قسنطينة وذلك بخلق مجالات مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمل، الإسكان والخدمات على مساحات شاسعة مهيكلة ومنظمة معدة لاستقبال جملة من المشاريع السكنية بصيغها المختلفة باعتبارها المحرك الأساسي لكل عمليات التعمير ووسيلة للتنمية الاجتماعية، الاقتصادية والحضرية.

بناء على ذلك، سنتطرق في هذا الفصل إلى نمو مدينة قسنطينة وحتمية توسعها إلى خارج حدودها ومختلف السياسات التي طبقت من أجل تخفيف الضغط عنها وتوجهها نحو الأقطاب الحضرية كسياسة لتحقيق تنمية حضرية مستدامة في إطار احترام توجهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

أولا: مدينة قسنطينة بين حتمية التنمية والواقع

إن خروج مدينة قسنطينة خارج حدودها العمرانية منذ الثمانينيات كان نتيجة عدة عوامل مركبة ومعقدة منها ما تعلق بالنقص الشديد في عقارها الحضري، والتركيبة الجيوتقنية لأراضيها التي تتراوح بين القابلة للتعمير إلى غير القابلة له ومنها ما تعلق بالهجرات الوافدة إليها لما تتوفر عليه من قاعدة اقتصادية مشجعة للهجرة والاستقرار بها والذي كان سببا في أزمة السكن الخانقة التي لا تزال عاجزة عن حلها، وغيرها من العوامل الأخرى.

وللوقوف على واقع هذه المدينة لا بد من التطرق إلى هذه العوامل التي دفعت بها إلى توجيه توسعها خارج حدودها في أشكال مختلفة من توسعات مخططة على ضواحيها مرورا إلى المدن التوابع والمدن الجديدة وصولا إلى الأقطاب الحضرية الجديدة.

1. المكانة الإقليمية لمدينة قسنطينة:

يشكل الإطار الإقليمي (الولاية) لمدينة قسنطينة إقليما متميزا في الشمال الشرقي للبلاد، لما يتمتع به من خصائص طبيعية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية... فهو إقليم يضم شبكة طرق كثيفة ذات مستوى وطني ودولي كطريق السرعة شرق– غرب الذي يقطع الولاية على طول 15 كلم من الغرب إلى الشمال الشرقي بموازاة الطريقين الوطنين رقم 05 و03، وصولا إلى ولاية سكيكدة ويمر على البلديات التالية: عين سمارة، الخروب، قسنطينة، ديدوش مراد وزيغود يوسف، وطرق وطنية متمثلة في الطرق رقم 3،5،10،20،27 و79 على طول 258 كلم تربطها بمختلف ولايات الوطن فمن الغرب تربطها بولاية ميلة، سطيف، برج بوعريريج والبويرة وصولا إلى العاصمة عبر محور الطريق الوطني رقم 05 ومن الشرق ولاية قالمة وسوق أهراس وصولا إلى الحدود الدولية التونسية على الطريق الوطني رقم 20 ومن الشمال تربطها الولايات جيجل، عنابة وسكيكدة عبر الطريقين الوطنيين 03 و27 كما يربطها الطريق رقم 3 أيضا بالولايات الواقعة جنوبها كباتنة وأم البواقي.

وتدعم هذه الشبكة بشبكة من الطرق الولائية على طول 416 كلم وطرق بلدية على مجموع 632 كلم لا تقل أهمية عن سابقتها. وتضم أيضا الولاية خط للسكة الحديدية يقطعها من الغرب إلى الشمال الشرقي على طول 97 كلم ومطار دولي محمد بوضياف.

كما تضم الولاية تجهيزات متنوعة ومختلفة ذات نطاق تأثير إقليمي ووطني وبعضها دولي، كالقطب الجامعي صالح بوبنيدر الأول من نوعه على المستوى الأفريقي بـ 44000 مقعد بيداغوجي، إلى جانب ثلاث

جامعات وطنية ومدارس عليا ومراكز البحث باختصاصات متنوعة ومتعددة؛ إلى جانب مستشفيات جامعية ومتخصصة، والتجهيزات الكبرى، جعلتها مركزا علميا، ثقافيا، صحيا، ...إلخ، إلى جانب بنية اقتصادية متميزة تضم خمس مناطق صناعية و11 منطقة نشاطات تجارية، تساهم في استقرار اقتصاد المدينة لتجعل منها مركزا اقتصاديا مهما (هواري، 2021، ص 371).

ويضم الإقليم ما يزيد عن 1376264 نسمة (تقديرات الديوان الوطني للإحصاء 2021) تشكل قوى بشرية فعالة؛ فهو بذلك إقليم جذب بامتياز.

تتحكم في هذا الإقليم مدينة قسنطينة ثالث أكبر المدن في الجزائر، وقلب هذا الإقليم بالريادة بثقل سكاني وصل إلى 404146 نسمة حسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء سنة 2021، أي ما يمثل نسبة 39 ٪ من مجموع سكان الولاية، وتتبعها مدينتي علي منجلي والخروب بمدينتها الجديدة ماسينيسا، اللتان تحولتا إلى مستقبل للفائض السكاني للمدينة الأم، حيث تشكل هاتان المدينتان عنصرا هاما من الشبكة الحضرية في هذا الإقليم. وقد وفر لها هذا الموقع مجال نفوذ واسع تعدى حدود إقليمها ليصل إلى الأقاليم المجاورة.

أما إداريا، فهي تقع في قلب الولاية وتمثل إحدى مدن بلدياتها الاثني عشر وتمثل مركزا للولاية والدائرة والبلدية. ورغم كون مساحة بلدية قسنطينة صغيرة مقارنة مع البلديات المجاورة والتي تبلغ 186 كلم ^{2} أي ما يعادل 8.5 ٪ من إجمالي مساحة الولاية، إلا أنها أكثر البلديات تعميرا وحركية حيث تمثل مساحتها المعمرة 85 ٪ من مساحتها الإجمالية. تحدها بلديات ذات وجهة فلاحية وشبه حضرية تمثل إقليمها المتروبولي فمن الشمال نجد بلديتي ديدوش مراد وحامة بوزيان، ومن الشمال الشرقي توجد بلدية ابن باديس، ومن الشرق والجنوب الشرقي تحدها بلدية الخروب بمدينتيها الجديدتين ماسينيسا وعلى منجلي أما من الشمال الغربي نجد بلدية ابن زياد، ومن الجنوب الغربي عين السمارة، كما تبينه الخريطة (2).

ولمعرفة الهيمنة التي تمارسها مدينة قسنطينة على باقي المدن تم مقارنة حجم سكانها مع حجم المدن التي تمثل المراكز الحضرية الرئيسية المنتشرة على الإقليم الولائي، حيث تظهر الخريطة (3) أن مدينة قسنطينة هي المدينة المسيطرة بامتياز لكونها مركز الولاية، تليها كل من مدينتي على منجلي والخروب التي تعتبر مناطق التوسع الرئيسية للمدينة من السكن والتجهيزات في الوقت الحالي، ثم تليها كل من ديدوش

مراد، حامة بوزيان وعين سمارة اللاتي لا تزال تشكل مدن توابع لها بعدد سكان أقل من 50000 نسمة وتأتي في الأخير باقي المراكز الحضرية الأقل منها وتشكل ظهيرها الريفي لما يغلب عليها من طابع فلاحي.

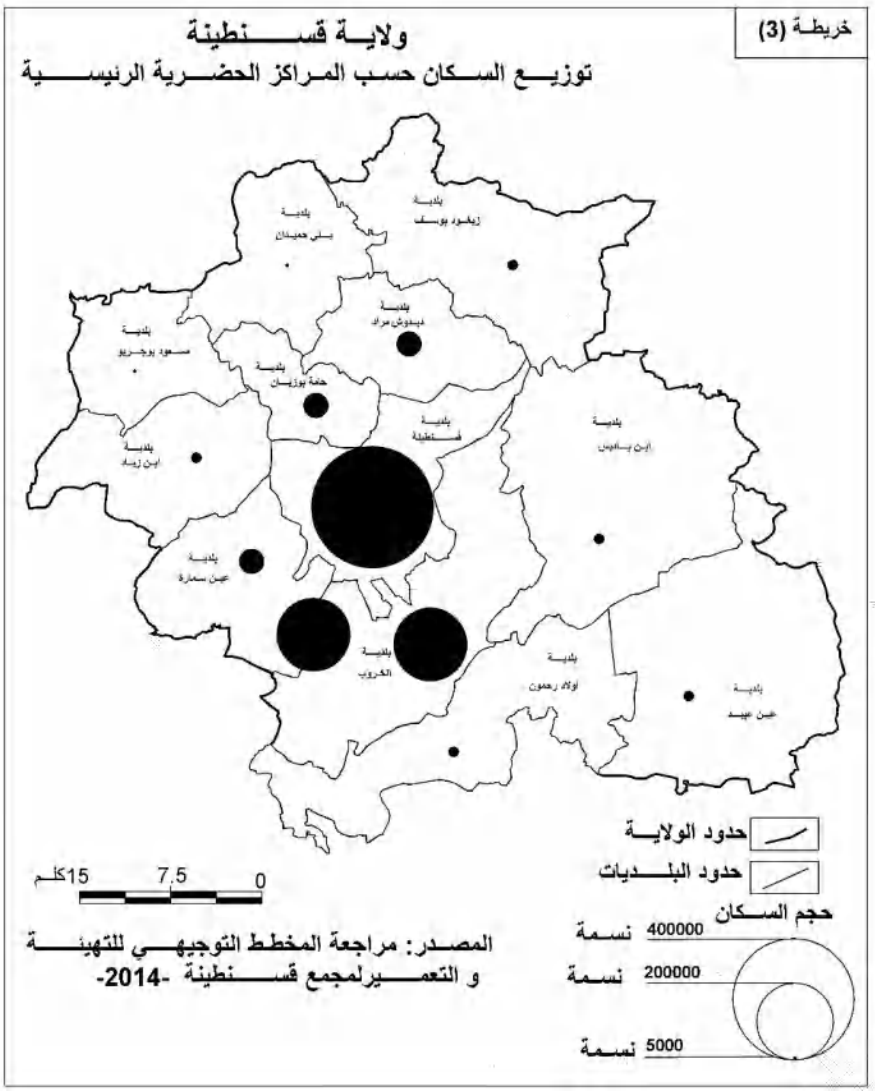

أما من ناحية الإطار الجغرافي، فقد توضعت المدينة في بداية نشأتها على أرض صخرية كلسية منفصلة لوجود وادي الرمال الذي شكل مع مرور الأزمنة خانقا يعتبر أحد الأشكال الجيومرفولوجية النادرة في العالم، يربطها ببقية الأراضي المحيطة بها بلسان أرضي عرضه حوالي 300 متر.

ثم توسعت المدينة على أراض غير متجانسة، تتشكل من هضاب وتلال منفصلة تتوزع في الشمال والجنوب منتجة وحدات طبوغرافية متباينة، تتميز بانحدارات تتراوح ما بين 0 ٪ في المناطق المحاذية لوادي الرمال وبومرزوق وأكثر من 20 ٪ في سفوح هضبة كدية عاتي وعين الباي وبوفريكة وما بين 06٪ إلى 20 ٪ في باقي المناطق المعمرة، كما يمثله الشكلان (14 و15) التاليين:

الشكل (14) مقطع طبوغرافي شمال شرق- جنوب غرب لمدينة قسنطينة

الشكل (15) مقطع طبوغرافي شرق- غرب لمدينة قسنطينة

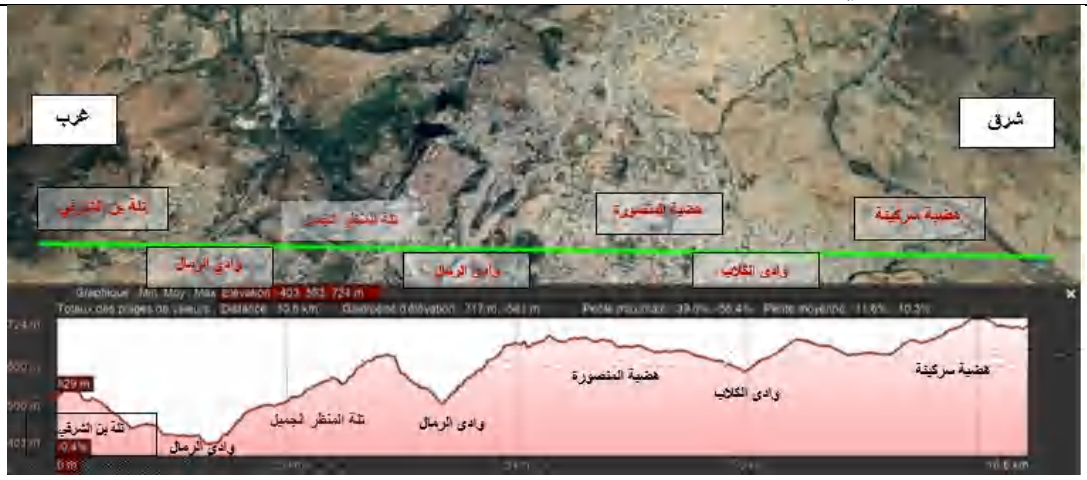

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على قوقل إرث (2022)

وتعتبر التركيبة الصخرية لمدينة قسنطينة من أهم العوامل التي تحكمت في توزيع العمران على مجالها والتي تبين مدى قابلية أراضيها للتعمير ومدى تحملها للمشاريع. فمنذ أن تعدى العمران حدود الصخرة الصلبة وهي تتوسع على أراض أقل تحملا للبناء أو غير قابلة له تماما. حيث إن حوالي 60 ٪ من الأراضي الصالحة للبناء تشكل المجال المعمر بالكامل ما عدى وجود بعض الجيوب الفارغة والمتمثلة في منطقة سركينة والمنية، و10.45 ٪ قابلة نسبيا لتعمير وهي معمرة نسبيا والباقي 29.59 ٪ غير قابلة للبناء بسبب الفيضانات أو معرضة للانزلاقات.

كما تتخلل المدينة شبكة مائية مهمة أبرزها وادي الرمال ووادي بومرزوق تصب فيها مجموعة من الأودية ذات الجريان شبه دائم كوادي المالح في الغرب وواد شعب الرصاص ووادي الكلاب من الشرق ووادي بوالبراغيث في الجنوب. ونظرا للطبيعة الجيولوجية للمدينة فان جزء من التساقط يتسرب إلى باطن الأرض حيث تحتجز في الطبقات الكلسية وتظهر على السطح في شكل ينابيع كمنبع بومرزوق، منبع فزقية

اللذان يشكلان المورد الرئيسي للمياه الصالحة للشرب للمدينة. إلى جانب الينابيع الحارة المنبثقة من صخور الجرف كمنبع سيدي راشد وعين سيدي ميمون ومنبع عين العرب بهضبة سيدي مسيد.

قد ساعدت العوامل البشرية أيضا على تطور هذه الشبكة عن طريق عمليات الحفر والردم التي أثرت على عملية الصرف الطبيعي لمياه الأمطار التي تجري على السطح أثناء هطولها في فصلي الخريف والشتاء وقد أدت هذه العمليات إلى تغيير الانحدار وتراكم الأتربة مما أدى إلى تشكل شعاب عميقة أصبحت تهدد استقرار المناطق الآهلة بالسكان والمنشآت مثل ما يشهده حي عوينة الفول، منطقة باردو، حي 17 أكتوبر ومنطقة سركينة.

كل هذه العوامل تداخلت وتركبت لتنتج نسيجا عمرانيا غير متجانس كثيف في مركزه ومتطاول في نهاياته حددته العوامل السابقة، كما تبينه الخريطة (4).

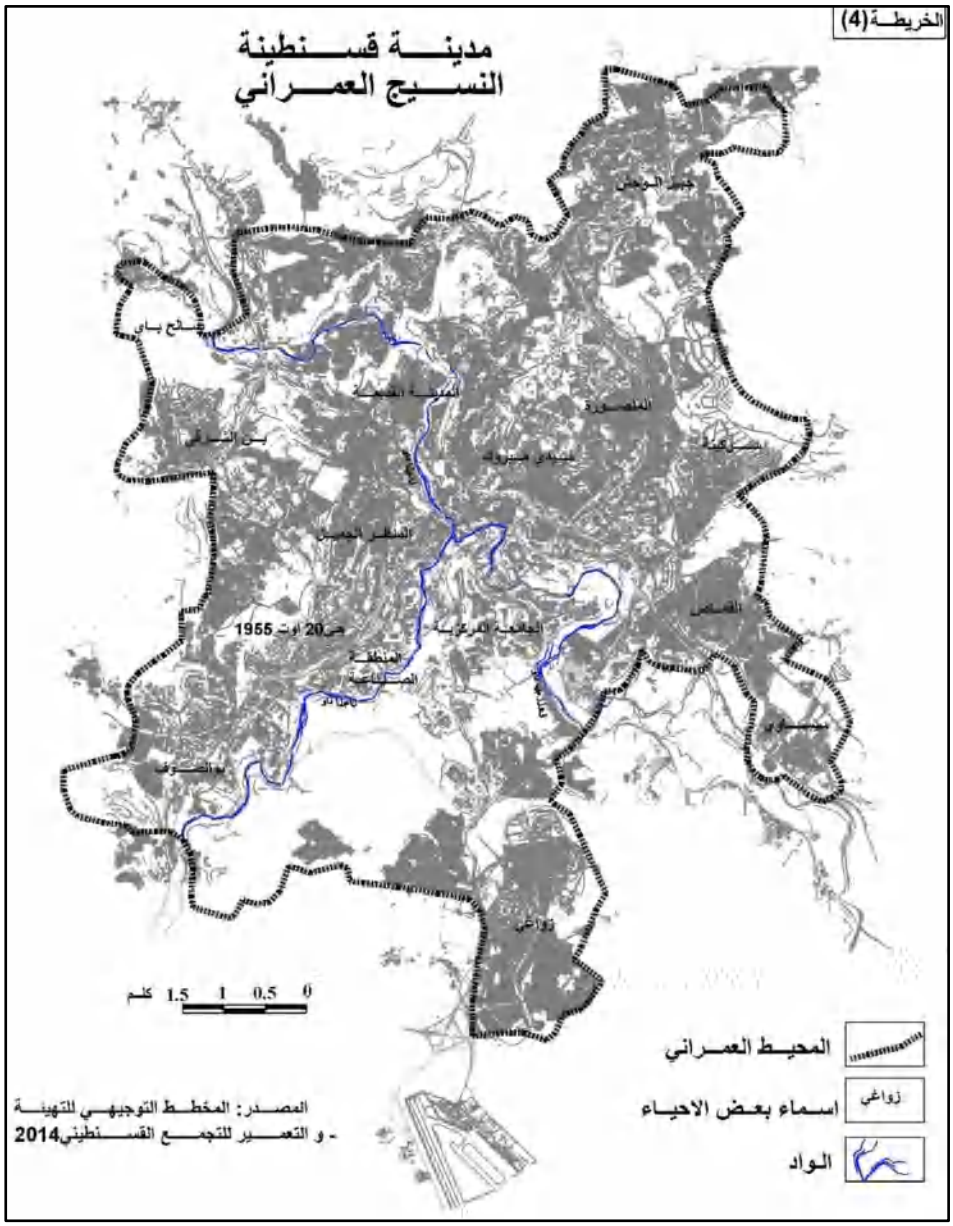

2- الديناميكية المجالية لمدينة قسنطينة وتشكل المدن التوابع (1837-2008)

ترتبط الديناميكية الحضرية للولاية ارتباطا كبيرا بتاريخ مدينة قسنطينة التي بدأت نشأتها على الصخر العتيق، وعرفت استقرارا داخل أسوارها دام لأكثر من 15 قرنا إلى أن احتلت سنة 1837، حيث قام المستعمر الفرنسي بتغير جزء كبير من معالمها في الداخل، بتهديم الجزء العلوي المتمثل في القصبة وبناء ثكنة عسكرية وشق الشوارع الرئيسية كشارع زيغود يوسف والعربي بن مهيدي و19 جوان، إلى جانب العديد من المنشآت الإدارية والثقافية على الطراز الغربي المميز.

ثم بدأ العمران يخرج من أسوارها القديمة متجها نحو المناطق المحيطة بها، وذلك منذ 1857 في أولى عمليات التوسع التي باشرها بعد جلب الغزاة كإنشاء حي القديس جان (شارع بلوزداد حاليا) وحي الكدية وحي المنظر الجميل غربا وحي قاليلي بالمنصورة شرقا وحي باب القنطرة في الشمال الشرقي، إلى جانب بناء السكة الحديدية التي تربط قسنطينة بمدينة سكيكدة، ومجموعة الجسور التي تربطها بجهاتها الأربعة، (عبد العزيز فيلالي، محمد الهادي لعروق، 1984، بتصرف، ص 36). إلى جانب إنشاء أحياء سكنية جديدة على شكل محتشدات في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية كحي بودراع صالح وحي الحطابية. أما من الناحية الشرقية فظهر حي الإخوة عباس، ومن الجنوب حي فضيلة سعدان وحي كوحيل لخضر في إطار تنفيذ مخطط قسنطينة الذي جاء سنة 1958، لكن استكملت بعد الاستقلال.

في المقابل كانت هناك أحياء فوضوية وهشة تتوزع في المدينة بمحاذاة الأحياء الأوروبية ظهرت نواتها الأولى بالقرب من الأقواس الرومانية حوالي سنة 1930 (HAFIANE. A , 1989) يسكنها الجزائريون، نتجت عن النزوح الريفي من المناطق القريبة فرارا من القمع وبطش العدو والتقرب من هذه الأحياء للاستفادة من الخدمات والمرافق الموجودة بها. كل هذه البنى التحتية والفوقية الكبيرة جعلت من مدينة قسنطينة قطبا إداريا بامتياز.

بعد الاستقلال ومع ارتفاع عدد سكان المدينة وازدياد معدل الهجرة الداخلية، وتسارع وتيرة النمو العمراني أصبح المجال الحضري غير قادر على استيعاب ومواجهة الطلب المتزايد على السكن والعمل مما دفع المدينة إلى التمدد على أطرافها القريبة منها والمحيطة بها وفي اتجاهات متعددة على امتداد الطرق الرئيسية بإقامة منطقتين صناعتين (بالما و 24 فيفري) ومنطقة النشاطات الرمال، وتجمعات حضرية كبيرة على شكل مناطق حضرية سكنية جديدة (ZHUN) على فترات متباينة امتدت من 1970 إلى غاية 1989 وتتمثل في حي جبل الوحش في الشمال، حي الزيادية وساقية سيدي يوسف في الشمال الشرقي، وحي الدقسي في الجنوب الشرقي، وحي 05 جويلية و بوجنانة في الغرب، وحي 20 أوت وحي بوالصوف في الجنوب الغربي.

وإلى جانب هذه الأحياء المخططة، ظهرت الأحياء الفوضوية في كل من حي الأمير عبد القادر في الشرق، بن تليس، حي رومانيا في الوسط، حي المنشار، حي بودراع صالح وحي بن الشرقي في الغرب وعلى طول وادي الرمال وبومرزوق، كحي الكلم الرابع في الجنوب والجنوب الشرقي، جلها في مناطق هشة معرضة للانزلاقات أو الفيضانات.

انطلاقا من هذا التحليل يمكن الحكم أن الديناميكية الحضرية لمدينة قسنطينة في العشرين الأولى من الاستقلال دفعت بها إلى التوسع كمرحلة أولى في محيطها القريب في حلقة قطرها يقارب 6 كلم، حيث ارتفع عدد سكانها إلى أكثر من مئتي ألف نسمة، وزادت مساحتها المعمرة حوالي 700 هكتارا (تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 1998) نتيجة الهجرة التي شهدتها من المناطق المحيطة بها. وكانت هذه الفترة هي بداية تشبع المحيط العمراني لها ونفاد الاحتياطات العقارية فيها.

أما بالنسبة لبقية البلديات المحيطة، فقد برزت العلاقة بينها وبين مدينة قسنطينة منذ بداية الحكم العثماني وتأطير المجال الريفي بتعيين قسنطينة مقاطعة إدارية (بايلك الشرق) لتسهيل مراقبة الأراضي الزراعية والتحكم في الجباية وتقسيم المجال الريفي إلى ملكيات عقارية كبيرة، سمحت بظهور عدة مزارع متفرقة تملكها عائلات قسنطينية مثلا: باشتارزي، بن الشيخ الفقون، بن شيكو، بن شريف... (زاوية سليم، 2017، ص 22). واستمر هذا الوضع لأكثر من ثلاثة قرون دون تغيير ملامح الريف الجزائري الذي كان يتمتع بنوع من الاستقلالية في تسيير إنتاجه.

لكن بدخول الغزاة الفرنسيين حدثت قطيعة كبرى مع مقومات الريف حيث قام في بداية الأمر بتغيرات في بنيته العقارية عن طريق تغيير الطابع العرفي للملكية ووضعها تحت القوانين الزراعية بهدف تشتيت الملكيات وإخضاعها إلى عمليات المضاربة والمتاجرة بين الكولون والملاك الجزائريين، كما عملت على تغيير نظام المنتوجات من غذائية إلى منتوجات تجارية موجهة إلى السوق الفرنسية (مصطفى مرضي، 1999، ص 10). ثم قامت بإنشاء محيط استعماري في الإقليم القسنطيني باعتباره منطقة استراتيجية وامتداد طبيعي واقتصادي يضم 40 مركزا استيطانيا و 35 مزرعة في الفترة الممتدة من 1871 و 1895 يقطنها الكولون والجزائريون للسيطرة على المزارع والحقول تخترقها شبكة مهمة من الطرق الوطنية كالطريق الوطني رقم 03 الذي يقطع الخروب، أولاد رحمون وصولا إلى عين مليلة والطريق الوطني رقم 20 الذي يقطع عين عبيد وصولا إلى وادي زناتي (وافية خلاصي، 2006، بتصرف، ص 30)، توازيها سكة حديدية لنقل المنتوجات الزراعية نحو مدينة قسنطينة، ومنها نحو الموانئ الساحلية باتجاه فرنسا، كما هو الحال في أحواض حامة بوزيان وديدوش مراد وعين سمارة وسهل الخروب. وتمت تنمية هذه المراكز عن طريق استصلاحها وإدخال أنظمة جديدة كالري وتصريف المياه، وتوفير تجهيزات ومساكن على النمط الغربي.

وبقيت العلاقة قائمة بين المدينة ومناطق الضواحي مرتبطة بالملكية العقارية التي تعود إلى الكولون وكبار العائلات المقيمة داخل المدينة، حيث تتحكم في تنظيم هذا الظهير الذي يمونها بما تحتاج إليه من المواد الغذائية إلى ما بعد الاستقلال (شوقي بوفولة، 2015، ص 51).

في الفترة الممتدة ما بين 1967 إلى غاية 1978 وفي إطار تثبيت سكان الأرياف وتشجيع القطاع الفلاحي، عرفت هذه المناطق نوعا من التنمية للارتقاء بالحياة اليومية، كتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وإنشاء موارد السقي، وشق الطرق الصعبة واستصلاح التربة وتوفير المرافق الصحية وبناء التجهيزات التعليمية والثقافية وتنمية الاقتصاد المحلي بتطوير أساليب الزراعة، دون تغيير نمطها الريفي المميز، وإقامة قرى فلاحية بأكملها على الأراضي الفلاحية في إطار برامج القرى الاشتراكية، حيث سجلت في هذه الفترة أعلى معدلات النمو في كل من ابن باديس بـ 16،86 ٪ ومسعود بوجريو بـ 16،17 ٪ مقارنة مع معدل نمو الولاية الذي قدر بـ 4،69 ٪ (امال بودادة، 2012، بتصرف45)

في مطلع الثمانينيات وفي إطار البرامج التنموية المختلفة شهدت مدينة قسنطينة وضواحيها ديناميكية حضرية واقتصادية، وتحولات الاجتماعية كبيرة نتيجة سياسة الدولة التي انتهجتها بإنشاء قاعدة صناعية في كل الخروب، عين سمارة، حامة بوزيان وديدوش مراد وما تبعها من مشاريع تنموية متنوعة من إقامة تحصيصات وتجمعات حضرية كبرى وشق الطرقات وبناء مرافق وتجهيزات، استجابة للنمو السكاني والعمراني الذي عرفته مدينة قسنطينة، حيث استقبلت هذه المدن في الفترة الممتدة ما بين 1977 و 1987 الفائض السكاني من مدينة قسنطينة بنسب متفاوتة حيث استقبلت مدينة الخروب 55٪ ومدينة عين سمارة 23٪ ومدينة الحامة بوزيان ممثلة في تجمع بكيرة 15٪ أما مدينة ديدوش مراد فقد استقبلت نسبة 07 ٪، إذ أصبحت هذه المدن تشكل الوعاء الحاضن للفائض من النمو السكاني لها.

وكان لهذه التنمية الأثر الكبير في ظهور أزمة السكن لأسباب تشابكت وتعقدت نلخصها في النزيف الذي عرفته المراكز الريفية نحو المدن الصناعية بحثا عن العمل السهل والسكن اللائق والحياة الكريمة وتركزها بالأنوية القديمة أو على الضواحي في شكل بناء فوضوي.

فعلى مستوى مدينة قسنطينة ظهرت أزمة السكن بسبب تدهور الحظيرة السكنية لا سيما في المدينة القديمة بسبب الانهيارات المتتالية لمساكنها التي تجاوزت قرنا من الزمان، وانتشار الأحياء الفوضوية في المناطق المعرضة للانزلاقات والفيضانات، وارتفاع معدلات شغل المسكن إلى أكثر من 6 أفراد، ونفاذ احتياطاتها العقارية، الأمر الذي جعلها تتجه في إطار مخطط التعمير الرئيسي إلى البحث عن مناطق للتوسع بعيدة عن مركزها على شكل مدن توابع في كل من:

- **مدينة الخروب:** تقع في الجنوب الشرقي لمدينة قسنطينة، تحتوي على احتياطات عقارية كبيرة، ذات قابلية جيدة للتعمير ، مردودها الزراعي متوسط إلى ضعيف، تتركز هذه الاحتياطات في قسمها الجنوبي وفي الشرق وفي الشمال الشرقي (أين تقع الأحياء الكبرى حاليا).
- **مدينة ديدوش مراد:** تقع شمال مدينة قسنطينة، تضم احتياطات عقارية ذات قابلية للتعمير ، تتركز في القسم الشرقي وفي جنوب المدينة، تحيط بها أراض زراعية عالية الجودة مما حدد من إمكانات التوسع عليها.
- **مدينة حامة بوزيان:** توجد شمال مدينة قسنطينة، تتميز بموضع زراعي لا يمكن التوسع فيه باعتبارها مصنفة كمحيط للسقي ولا تتوفر المدينة سوى على هضبة بكيرة ذات الأرضية القابلة للتعمير.
- **مدينة عين سمارة:** توجد في الجنوب الغربي لمدينة قسنطينة، محاطة بأراض ذات جودة زراعية عالية إلى متوسطة تضم أراضي قابلة للتعمير تقع في القسم الجنوبي الشرقي على أراض صلبة.

وقد عرفت هذه المدن تطور مجالي وسكاني بسبب المشاريع السكنية المختلفة التي عرفتها على شكل مناطق حضرية جديدة وتحصيصات كما هو مبين في الجدول (12)

الجدول (12) توزيع المشاريع السكنية في مدن التوابع 1990.

المنطقة التجمعات الحضرية الجديدة	المساحة الكلية (هكتار)	٪	عدد السكنات الجماعية	٪
الخروب	154	29	7800	40,81
عين سمارة	145	27,74	4252	22,24
ديدوش مراد	172	33,91	5060	26,47
حامة بوزيان (تجمع بكيرة)	51،60	9,87	2000	10,46
المجموع	522 ,6	100	19112	100

المصدر: تقرير مخطط التعمير الرئيسي 1990

حيث يظهر أن مدينة الخروب هي التي استولت على النصيب الأكبر من المشاريع السكنية، وتليها مدينة ديدوش مراد، تم مدينة عين سمارة، وفي الأخير مدينة حامة بوزيان ممثلة في تجمعها الثانوي بكيرة. ومن نتائج هذه المشاريع استهلاك مفرط للأراضي المبرمجة للتوسع على المدى المتوسط والطويل (2003،2013) ونفادها قبل أوانها في كل من مدينتي ديدوش مراد وعين سمارة، كما يبينه الجدول (13).

الجدول (13) توزيع المساحات المبرمجة للتعمير في مدن التوابع (1998)

المدينة	المساحة الحضرية	المساحة المبرمجة للتوسع (هكتار)		
		على المدى المتوسط (2003)		على المدى الطويل (2013)
		الكلية	المتبقية	
الخروب	785	926	176	508
حامة بوزيان	734	5	5	31
عين سمارة	603	357	156	0
ديدوش مراد	485	136	59	0
المجموع	2607	1424	1986	539

المصدر: تقرير مديرية التعمير والبناء 2002

ويرجع سبب نفاذ هذه الاحتياطات كما أشرنا إلى المشاريع السكنية الكبرى وعمليات الترحيل الطوعي من المدينة الأم إلى مدنها التوابع إلى جانب دخول المركبات الصناعية في الإنتاج كمركب واد الحميميم بالخروب ومركب عين سمارة ومصنع الأسمنت الواقع بين بلدية حامة بوزيان وديدوش مراد سجلت هذه المدن معدلات نمو كبيرة يوضحها الجدول (14).

الجدول (14) تطور عدد السكان ونسبة المرحلين إلى مدن التوابع

المدينة	التعدادات (نسمة)		معدل النمو	نسبة السكان المرحلين بين التعدادين (1987–1998)
	1987	1998		
الخروب	36924	65239	٪5.3	٪25
عين سمارة	10558	20318	٪6.13	٪10
الحامة بوزيان (تجمع بكيرة)	4850	14101	٪10.19	٪10
ديدوش مراد	8839	28327	٪11.17	٪20
المجموع	61171	127985	---	٪65

المصدر: تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1998 المصادق عليه

حيث يبين الجدول أن مدينة ديدوش مراد سجلت معدل نمو يقدر بـ 11.17 ٪ حيث 20 ٪ من سكانها قدموا من مدينة قسنطينة. كما شهدت منطقة بكيرة أعلى معدلات النمو 10.19 ٪ بسبب توجيه السكان إليها. أما بقيت البلديات فقد كان معدل نموها يتراوح بين 3.4 ٪ و4.4 ٪ وهي مقاربة للمعدل الولائي لهذه الفترة (3.34 ٪) (HIOUL Smain,2012). أما 35 ٪ الباقية فقد تم ترحيلهم نحو مناطق أخرى بعيدة عن مدن التوابع مثل المدينة الجديدة علي منجلي، مدينة عين عبيد، مدينة أولاد رحمون، ومدينة ابن زياد إلى جانب منطقة مفترق الطرق الأربعة في مدخل المدينة الجديدة علي منجلي.

وقد عرفت في نفس الفترة من 1967 إلى غاية 1978 بعض البلديات الريفية الفقيرة والمهمشة كبلدية بني حميدان، وابن باديس، وأولاد رحمون، ابن زياد وعين عبيد وزيغود يوسف، برامج تنموية تتناسب مع مستواها الإداري، مست البنية التحية والفوقية على حد سواء كشق الطرق بين الأحياء وربط المناطق المعزولة وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي وبناء مختلف الفروع الإدارية لتقريب الإدارة من المواطن (امال بودادة، 2012، بتصرف)، وإقامة مشاريع سكنية بصيغتيها الاجتماعية والريفية، حيث كانت البادرة الأولى نحو تحضر هذه المناطق وخروجها عن طابعها الريفي. وبالموازاة لهذه المشاريع التنموية عرفت هذه المناطق تراجعا في معدلات نموها على الفترة السابقة بسبب الهجرة التي شهدتها نحو المدن الصناعية المحيطة بها كعين سمارة والخروب اللتين سجلتا أكبر معدلا للنمو يقدر بـ 12،14 ٪ و9،06 ٪ على الترتيب في الفترة 77–87 ثم ما لبثت أن خفت هذه الحركية لتتابع مشاريع التنمية في هذه المناطق.

وترجمت هذه التنمية في مختلف بلديات الولاية على أرض الواقع بارتفاع في الحظيرة السكنية كما يوضحه الشكل (16) الذي يبين تطور في عدد المساكن مصاحبا لهذه التنمية.

الشكل (16): تطور الحضيرة السكنية حسب البلديات في ولاية قسنطينة (1987–2008)

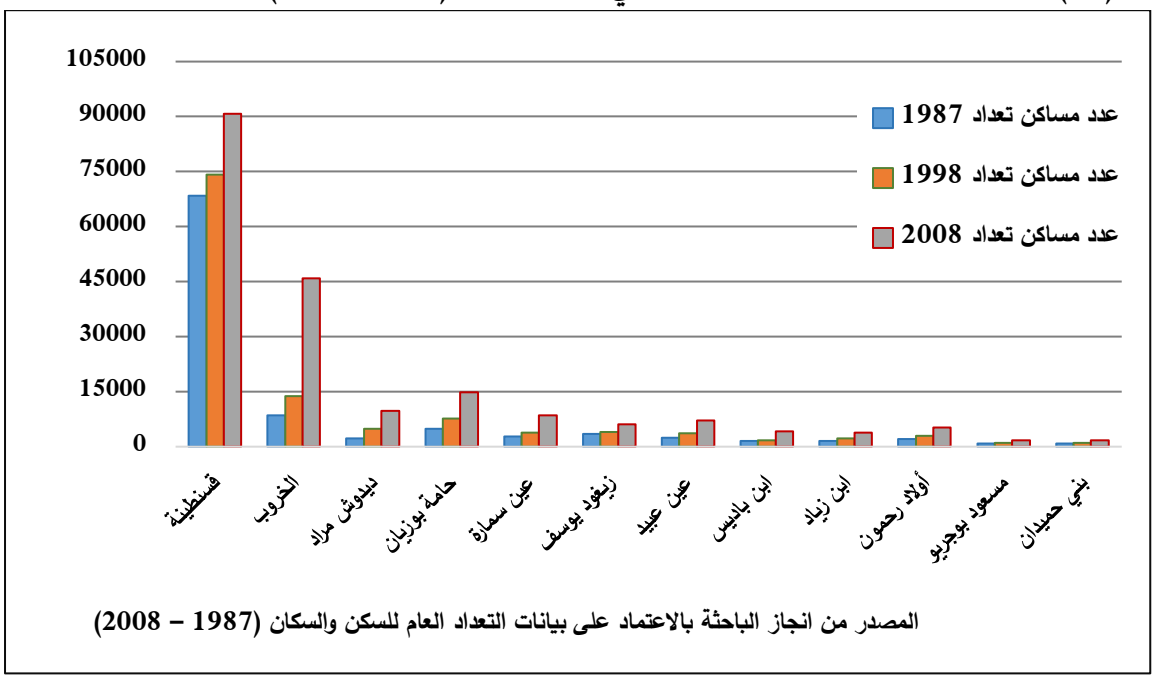

المصدر من انجاز الباحثة بالاعتماد على بيانات التعداد العام للسكن والسكان (1987 – 2008)

من خلال هذا التحليل نستنتج أن هذه العشرية تعد من أهم فترات توسع مدينة قسنطينة خارج مجالها العمراني، وتطور مدن التوابع نتيجة مواصلة عملية إفراغ السكان نحوها في حين شهدت هذه المدن ارتفاعا كبيرا في معدلات نموها نتيجة البرامج السكنية المهمة التي عرفتها سواء لتلبية احتياجات سكانها أو سكان مدينة قسنطينة وهذا ما يفسر ارتفاعا في الحظيرة السكنية بمعدلات متفاوتة، إلى جانب التغير الإداري الذي مس التجمعات الريفية. وبذلك أصبحت تشكل أقطاب حضرية جديدة في المجال القسنطيني على شكل مدن

توابع، أو ظهير زراعي على نطاق مجالي يتراوح ما بين 15 إلى 20 كلم. هذه الديناميكية أصبحت تشكل هاجسا أمام الاستجابة لمتطلبات المدينة الأم ومتطلبات هذه المدن في آن واحد مستقبلا، نتيجة التشبع المسبق في أنسجتها الحضرية.

ثانيا: الأقطاب الحضرية كحل لمواجهة النمو الحضري المتسارع:

بعد أن بينا أثر الديناميكية الحضرية وكيفية تشكل المدن التوابع، لم تكن هذه المدن في مستوى تحقيق الاكتفاء والتنمية الذي تسعى إلى تحقيقه مدينة قسنطينة لذا لجأت إلى سياسة المدن الجديدة والأقطاب الحضرية كما سيأتي توضيحه أملا في الوصول إلى تحقيق استجابة كافية من السكن والتجهيزات في ظل تنمية مستدامة تكفل الحياة الكريمة لسكانها.

1- من المدن الجديدة إلى الأقطاب الحضرية:

في العشرين سنة الثانية والموالية للاستقلال أي ما بين 1987 و 2008 انخفض معدل النمو في مدينة قسنطينة ليبلغ1.26 - ٪ نتيجة مواصلة عملية إفراغ السكان نحو المدن التوابع إلا أن الدراسات العمرانية أثبتت أن مدينة قسنطينة لا تزال تستقطب السكان بسبب الهجرات المتوالية عليها لا سيما في فترة الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد، وأن هذه المدن لم تعد قادرة على استقبال المزيد من السكان لنقص أو نفاذ الأراضي القابلة للتعمير وما بقي فقد وجه لاحتياجاتها الخاصة فقط، ما عدى في بلدية الخروب التي لا تزال تحتوي على أراضي قابلة للتوسع في أجزائها الجنوبية، الشرقية والشمالية الشرقية.

كانت هذه الاحتياطات هي المنفذ الوحيد أمام توسع المدينة لاستغلالها في مواجهة نموها السريع وخلق توازن عمراني بين مدينة قسنطينة ومدنها التوابع، فتم برمجة قطبين جديدين على مواقع شبه فارغة، ممتدة لا توجد بها عوائق ولا حواجز لتعميرها وهما المدينة الجديدة علي منجلي والمدينة الجديدة ماسينيسا. الأولى تقع بين إقليمي بلديتي الخروب وعين سمارة على بعد 16 كلم من مركز مدينة قسنطينة، على مساحة 1500 هكتار والثانية شرق مدينة الخروب على مسافة 25 كلم من مركز مدينة قسنطينة على مساحة 463 هكتار (تقرير الخبرة مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، 2006)، وخضع هذا التوجه الجديد إلى سياسة الدولة في هذه الفترة وتبنيها تجسيد فكرة المدن الجديدة في الاستراتيجية الوطنية لبعث سياسات سكنية حضرية كحل للضغوط التي تواجهها المدن الكبرى، وتحقيق التنظيم المحكم والناجع لهذه المدن وفقا لمعايير التنمية المستدامة.

فعلى الرغم من أن المدينة الجديدة علي منجلي لم يرد ذكرها ضمن الاستراتيجية العامة للمخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT،2010) ولا في وثيقة "الجزائر غدا" التي أعدتها وزارة التجهيز والتهيئة

العمرانية سابقا في 1990، إلا أنها جاءت كحتمية لضبط النمو العمراني لمدينة قسنطينة منذ استحداث المخطط التوجيه العمراني للتجمع القسنطيني (PUD) لسنة 1982 مع المصادقة على التوسع العمراني لمدينة الخروب في جهتها الشرقية الذي أصبح لاحقا يعرف بالمدينة الجديدة ماسينيسا، ثم اعتمدت كلتا المدينتين في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لتجمع قسنطينة في 1998 كأهم قطبين حضريين في التجمع.

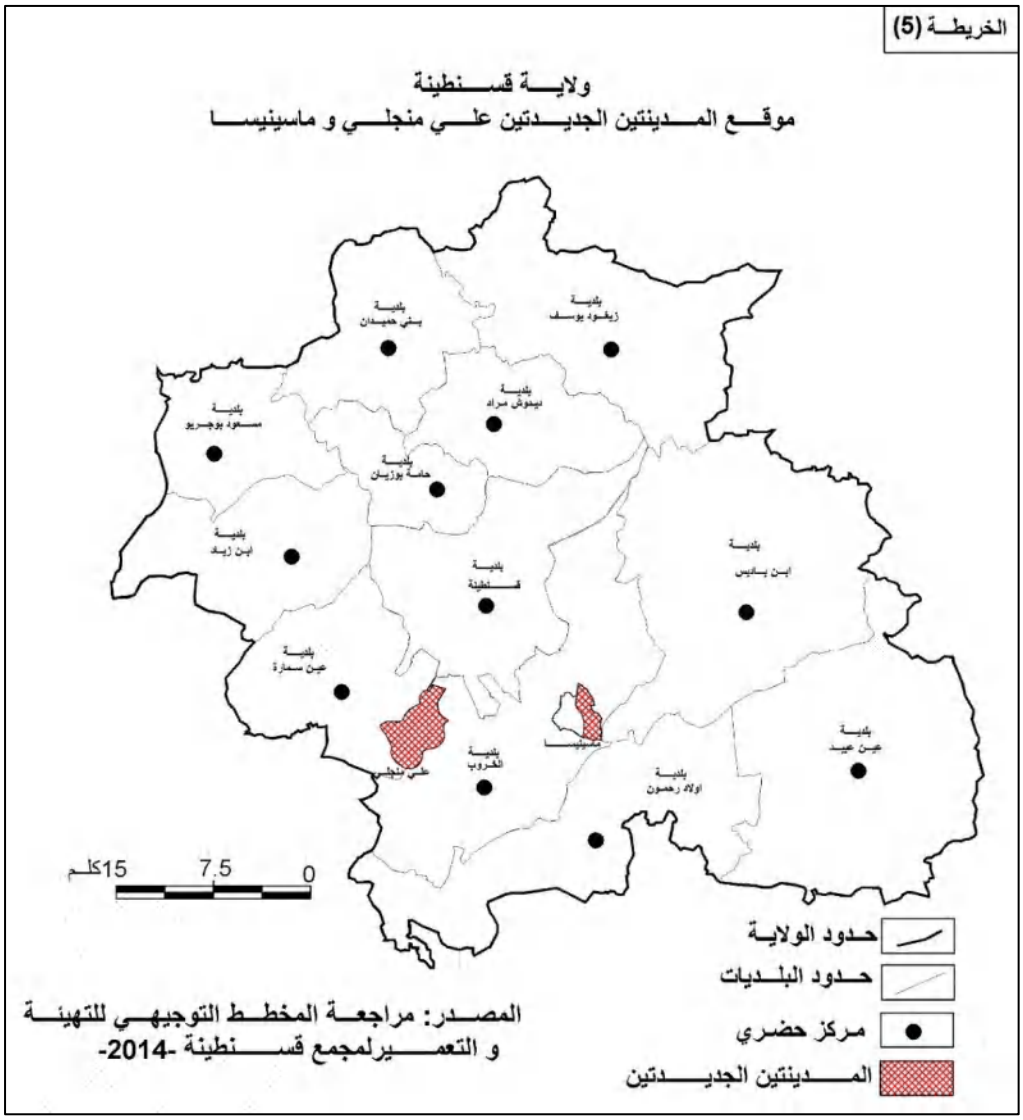

والملاحظ أن هذين القطبين مختلفين من حيث علاقتهما بمدينة قسنطينة، فالمدينة الجديدة علي منجلي انفردت بموقع خاص بها منفصل عن المدينة تماما، أما مدينة ماسينيسا فهي امتداد طبيعي للمدينة الأم الخروب وإن كانت كلتا المدينتين تهدفان إلى تخفيف الضغط عن المدينة الرئيسية قسنطينة.

ولم يتم الشروع في إنشائهما إلا بعد صدور القانون رقم 08/02 المؤرخ في 08 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها المندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وإعادة توازن البنية العمرانية وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد تم اختيار المدينة الجديدة علي منجلي في الجهة الغربية من هضبة عين الباي التي تمتد على مساحة 3500 هكتار من المنطقة المسماة الطرق الأربعة (Les Quatre Chemins) إلى جبل أولاد سالم وهي منطقة مستقرة جيولوجيا، قليلة التباين طبوغرافيا وضعيفة المردود فلاحيا. تقع على محور الطريق الولائي رقم 101 تتوسط ثلاث تجمعات حضرية مهمة؛ قسنطينة من الشمال، الخروب من الشرق وعين سمارة من الغرب، على أراضي ذات طبيعة عقارية متباينة بين أملاك الدولة بنسبة 64،47 ٪ وأملاك البلدية بنسبة 13،76 ٪ والباقي (21،50 ٪) ملك للخواص (المديرية الفرعية لمسح الأراضي الخروب، 2021).

برمجت في الأصل لتكون مدينة جديدة بكل المعايير الدولية، لكن سرعان ما حادت عن أهدافها التي لا تتعدى احتواء أزمة السكن الخانقة التي تواجه مدينة قسنطينة التي أحصت قبل بداية مشروعها في 2005 عجز في السكن قدر بـ 40000 وحدة سكنية، إطار مبني مهترئ يتمثل في المدينة القديمة بـ 3500 مسكن مهدد بالانهيار لقدمها و11000 ما بين بيوت الصفيح والمساكن المهددة بالانزلاقات (إحصاءات مصلحة العمران البلدي، 2005).

اعتمد في التنظيم المجالي للمدينة الجديدة على منجلي على المخطط التنظيمي الرئيسي الذي تم إقراره في الدراسة الأولية التي أجراها مكتب الدراسات في الإنجاز والتعمير قسنطينة (URBACO) في 1984 حيث قسمها إلى خمس أحياء كل حي يضم مجموعة من وحدات الجوار، تمثل كل وحدة جوارية مجموعة سكنية منظمة تتوفر على مختلف الحاجيات المجالية من تجهيزات مختلفة ومتنوعة، نبدأما فيما يتعلق بشبكة الطرقات فقد اعتمد في تنظيمها على المبدأ الهرمي الشطرنجي من مستوى الطرق الرئيسية إلى الثانوية إلى الثالثية، فحركة المشاة، منظمة حسب أهميتها وحجم حركة السير والوظائف المتركزة حولها.

منذ المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع القسنطيني في 1998 تم تغطية المنطقة بمجموعة من مخططات شغل الأراضي التي أدخلت تعديلات في المخطط التنظيمي الرئيسي بما يتماشى وظروف كل فترة.

انطلقت أولى الأشغال بها في فيفري 1993 في الوحدة الجوارية رقم 06 ببرنامج 2501 وحدة مخصصة للسكن الاجتماعي ثم تلتها الوحدات الأخرى تباعا حسب أهميتها والمشاريع التي تضمنتها، وما بين 2000-2005 وجه إليها مشروع 2000 مسكن استعجالي لفائدة سكان البنايات المهددة بالانهيار في المدينة القديمة وانطلقت بالتوازي البناء في الوحدة الجوارية 5 التي استقبلت سكنات البيع بالإيجار للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL) كأولى الصيغ الموجهة لذوي الدخل الجيد وثم إنشاء القطب الجامعي والمستشفى العسكري وتواصلت المشاريع وبدأ موضع المدينة يعرف حركة تعمير واسعة حيث شهدت في أواخر 2012 تعمير شبه كلي في أحيائها الخمس، مما استلزم برمجت توسعات جديدة مست الوحدتين الجواريتين رقم 5

و 20 من الجهة الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية على الترتيب ببرامج سكنية متعددة الصيغ وتجهيزات ومرافق متنوعة اذ أصبحت مساحتها تقدر بـ 1670 هكتار أي بزيادة 170 هكتار.

اما المدينة الجديدة ماسينيسا، فقد تقررت في البداية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع القسنطيني في 1998، كتوسعة لمدينة الخروب لامتصاص أزمة السكن التي تعاني منها مدينة قسنطينة وتغطية العجز السكني الذي تعرفه مدينة الخروب. وقد تم اختيار موضعها شرق مدينة الخروب للمحافظة على الأراضي الفلاحية ذات الجودة عالية.

أقيمت التوسعة ماسينيسا على مساحة 445 هكتار (منها 120 هكتار معمرة)، فقد جاء المرسوم الرئاسي رقم 2000–224 ليمنحها اسم المدينة الجديدة ماسينيسا (الجريدة الرسمية، 49). وهي محصورة بين الطريقين الوطنيين رقم 03 و20 من الغرب والجنوب وقريبة من التجمع الثانوي وادي الحمييمم والقطب الحضري عين النحاس من الجهة الشمالية والشرقية، أضف إلى ذلك تموضعها على أراضي منبسطة ذات ملكية عمومية، لها قابلية للتعمير والبناء وضعيفة المردود الفلاحي.

قسمت المدينة إلى ثلاث أحياء تضم 10 وحدات جوار ومنطقة النشاطات التجارية على مساحة 30 هكتار، وتتميز خطتها العمرانية بتداخل عدة أنماط بين شبه دائري وتتركز في شمال وجنوب المدينة والشطرنجي ويتركز في الشمال ويمثلان النمط الجماعي بكل صيغه، وقد خضعا لهذين النمطين لكونهما جزء من المشاريع الحضرية الكبرى المخططة التي عرفتها المنطقة بحيث تم إدراج واحترام كل عناصر التخطيط المستدام. كما نجد نمط آخر عضوي غير منظم ويتركز في التحصيصات التي تمثل النواة الأولى لهذه المدينة وتفتقد لأي شكل هندسي معين (البناء الفردي)، تمتد طوليا بموازاة الطريق الوطني رقم 03. تربط بين هذه الأنماط بشبكة من الطرق مهيكلة في الأجزاء المخططة وغير منظمة في الأجزاء الأخرى.

لكن الديناميكية الحضرية السريعة والنمو العمراني غير المتكافئ في إقليم الولاية، أدت إلى مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المشترك ما بين البلديات (قسنطينة، الخروب، عين سمارة، ديدوش وحامة بوزيان)، والتي أكدت في توجيهاته أن مدينة قسنطينة والمراكز الحضرية المحيطة بها– مدنها التوابع– والمدينتين الجديدتين، قد وصلت إلى مرحلة التشبع، وهي غير قابلة لأي توسع جديد داخل حدودها الحالية مع إلزامية توجيه الزيادة السكانية نحو توسعات جديدة، تضمن أحسن توزيع لهم وتلبي احتياجات المراكز العمرانية للبلديات الخمس التي يغطيها المخطط، مع التكفل بتحقيق تنمية اجتماعية، اقتصادية حضرية منسجمة ومتوازنة على مستوى الإقليم الولائي.

تتجسد هذه التنمية في تثبيت سكان المناطق الريفية وإنماؤها بكل ما يحتاجه ساكنيها من سكن ووظائف، وتحسين إطار الحياة فيها من تطوير البنية التحتية ومختلف الشبكات، مما يجعلها مراكز دعم للمدن المحيطة بها، تشكل أقطاب حضرية جديدة. إذ تعتبر هذه الأقطاب حسب مذكرة وزير السكن والعمران "فضاءات حضرية جديدة معدة لاستقبال برامج مهمة للسكنات والتجهيزات من أجل تلبية الاحتياجات المتنامية في ميدان السكن ذات طاقة استيعابية تقر بـ 50،000 نسمة"، والتي دعت إليها السياسة العمرانية الجديدة التي انتهجتها الدولة مطلع 2013 تماشيا مع التوجه العمراني الذي فرضته السياسة العمرانية الجديدة المتمثلة في تنمية المراكز الحضرية الصغيرة بهدف خلق التوازن داخل المجال العمراني الكبير الذي تسيطر عليه مدينة قسنطينة لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

وتتمثل هذه الأقطاب في القطب الحضري "عين النحاس" ببلدية الخروب، القطب الحضري "الرتبة" ببلدية ديدوش مراد، والقطب الحضري عين عبيد إلى جانب التوسعتين الجديدتين للمدينة الجديدة علي منجلي؛ الأولى في الجنوب والثانية في الغرب كما توضحه الخريطة (6).

الخريطة (6): ولاية قسنطينة– توزيع الأقطاب الحضرية

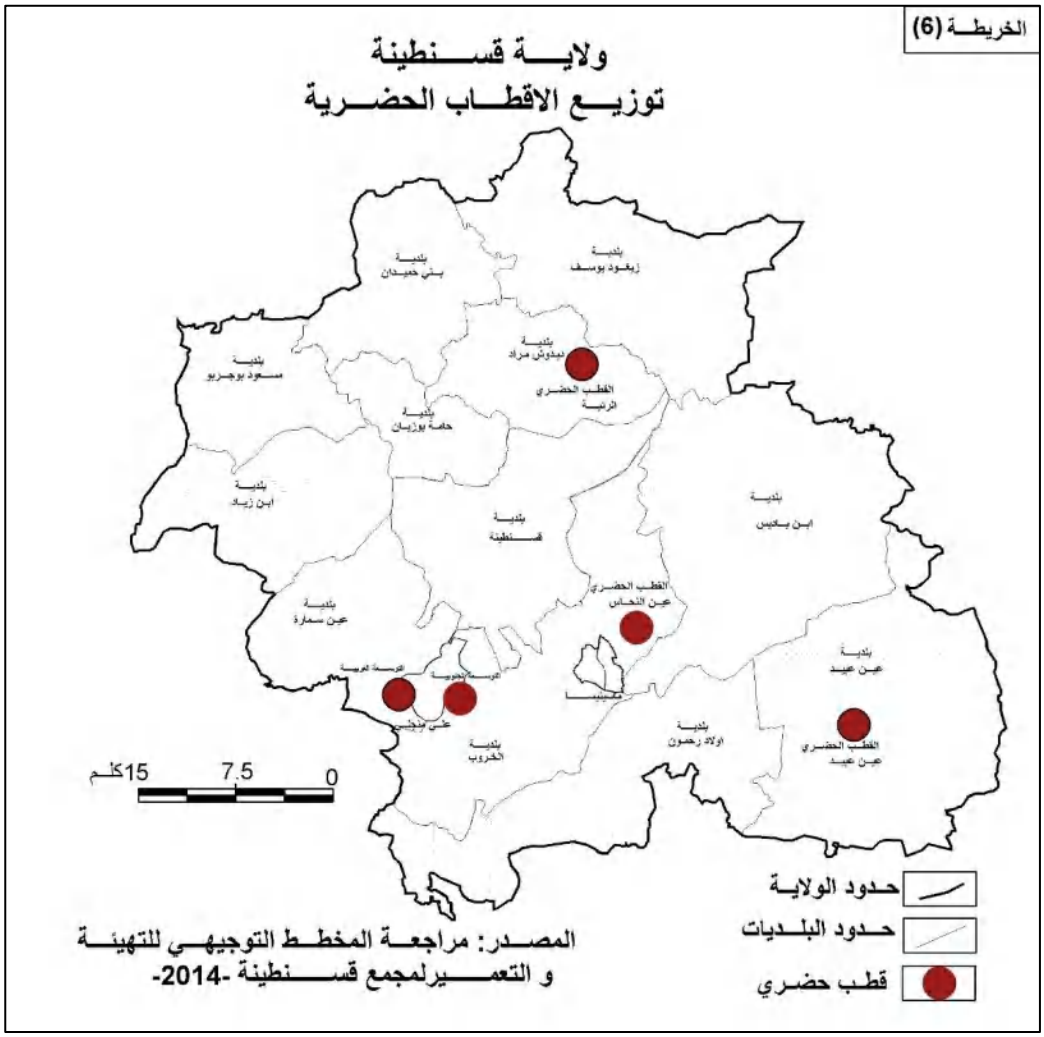

كما يلخص الجدول (15)، الطاقة الاستيعابية للنمو الحضري الكبير إلى آفاق 2030، نتيجة طبيعة الملكية العقارية للأراضي التي غالبيتها ملك للدولة والحاجة المتزايدة من الاحتياطات العقارية لمواجهة ومواكبة النمو العمراني للمدن وإقليمها العمراني المتنامي.

الجدول (15): توزيع الأقطاب الحضرية وطاقتها الاستيعابية في ولاية قسنطينة

القطب	الموقع	المساحة (هكتار)	الطاقة الاستيعابية (مسكن)	نسبة المشاريع المنجزة (٪)	السكان إلى غاية 2030 (نسمة)
عين نحاس	الخروب	150	6600	78.78	38000
الرتبة	ديدوش مراد	39 7 هـ	800 19	٪ 30.30	99000
عين عبيد	عين عبيد	18 7 هـ	74 85	٪ 46.65	42870
التوسعة الجنوبية	علي منجلي	28 7 هـ	600 12	٪10	63000
التوسعة الغربية	علي منجلي	38 4 هـ	424 15	٪60	130000

المصدر: مديرية السكن الولائية 2022

وقد كان لهذه الأقطاب أثر كبير في تغيير الشبكة الحضرية على مستوى الولاية (كما سيأتي تحليله) إذ وجهت إليهم برامج سكنية مكثفة ومتعددة الصيغ وتجهيزات ومرافق ذات مستوى إقليمي ومحلي. نتج عنها توسع في الحظيرة السكنية وتطور في شبكة المواصلات وارتفاع مرتقب في عدد السكان على المدى المتوسط والطويل وحتى تغيير الهيكل الإداري لبعض المناطق التي ارتقت من تجمعات ريفية إلى تجمعات حضرية كتجمع عين عبيد، أو من تجمعات ثانوية إلى أقطاب حضرية مرشحة بأن تكون مدن جديدة مستقبلا كقطب عين النحاس أو ارتقت بسبب التوسعات الجديدة إلى مصاف الولايات المنتدبة كالمدينة الجديدة التي أصبحت في 2018 ولاية منتدبة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 18-337 (جريدة رسمية رقم 78،2018).

2- الديناميكية المجالية وأثرها على الشبكة الحضرية عبر المجال الولائي

إن الديناميكية الحضرية التي شهدتها ولاية قسنطينة خلال العقدين الماضيين عبر كامل ترابها، كانت بوتيرة مختلفة من مدينة إلى أخرى، بسبب عدة عوامل أهمها: تشبع المدينة الأم التي أصبحت عامل طرد لسكانها نحو المدن المحيطة بها والتي تتوفر على العقار الحضري الذي يسهل عملية التعمير، واعتماد سياسة تنمية التجمعات الحضرية الثانوية الذي كانت سببا في تطور الشبكة الحضرية للولاية (هواري، 2021، ص 21). إذ ظهرت مراكز حضرية متباينة من حيث المساحة وحجم السكان موزعة على إقليم الولاية كما يبينه الجدول (16).

ولترتيب هذه التجمعات اعتمدنا معيار حجم السكان المعتمد في تصنيف المدن والمتمثل في:

- "**الحاضرة الكبرى:** هي تجمع حضري يحتوي على 300،000 نسمة فما فوق، لها قابلية تطوير وظائف دولية إضافة إلى الوظائف الجهوية والوطنية.
- **مدينة كبيرة:** تجمع حضري يشمل على الأقل 100،000 نسمة " (المادة 3 من القانون رقم 01-20، ص 19).
- "**مدينة متوسطة:** تجمع حضري يشمل ما بين 50،000 و100،000 نسمة
- **مدينة صغيرة:** تجمع حضري يشمل ما بين 20،000 و50،000 نسمة
- **تجمع حضري:** تجمع حضري صغير يشمل على الأقل 5000 نسمة " (المادة 4 من القانون 06-06، ص 18)

لكن بالنظر إلى تباين حجم السكان ارتأينا إضافة تجمعين حضريين يقعان بين حجم المدينة الصغيرة وحجم التجمع الحضري هما:

- **تجمع حضري كبير:** تجمع حضري يشمل ما بين 10،000 و20،000 نسمة لم يرتقي بعد إلى رتبة مدينة صغيرة وله قابلية تطوير وظائفه ليرتقي لذلك.
- **تجمع حضري متوسط:** ويشمل ما بين 5000 و10،000 نسمة، له إمكانات مجاليه ووظيفية تسمح له بالارتقاء.

الجدول (16) تصنيف ورتبة التجمعات الحضرية بولاية قسنطينة

الرتبة	الصنف	عدد السكان (نسمة)	عدد التجمعات	٪ التجمعات	عدد سكان التجمعات	٪ تركز السكان
1	مدينة متربولية	أكثر من 400000	1	1.75	404146	29.36
2	مدن كبرى	100000- 400000	2	3.51	550433	40
3	مدن متوسطة	50000- 100000	2	3.51	108908	8
4	مدن صغرى	20000- 50000	4	7.01	151775	11.02
5	تجمعات حضرية كبيرة	10000-20000	3	5.26	48286	3.51
6	تجمعات حضرية متوسطة	5000- 10000	5	8.77	37275	2.71
7	تجمعات حضرية صغرى	أقل من 5000	40	70.17	75441	5.48
المجموع			57	100	1376264	100

المصدر: مراجعة المخطط لتوجيهي للتهيئة والتعمير- المرحلة 3-2020 مع معالجة الباحثة (2022).

بناء على هذا الجدول والتصنيف الذي اعتمدناه تم التوصل إلى أن إقليم الولاية يضم 57 تجمع حضري موزعة بين مدن كبرى ومتوسطة وصغرى وتجمعات حضرية مؤهلة لأن ترتقي إلى رتبة مدن صغرى.

كما أن هذه التجمعات الحضرية يمكن أن نصنفها في سبع مستويات تسيطر عليه مدينة قسنطينة بامتياز بعدد سكان يفوق 400،000 نسمة، ونسبة تركز سكاني تصل إلى 29،36 ٪ مما يدل على الأهمية التي لا تزال تتمتع فيها نتيجة الوظائف التي تؤديها من المحلي إلى الإقليمي والاستقطاب الذي ينتج عن ذلك. تليها كلا من مدينة علي منجلي التي ارتقت إلى هذا المستوى بسبب حجم سكانها الذي تعدى 300،000 نسمة ومدينة الخروب بعدد سكان أكثر من 200،000 نسمة، حيث تتركز فيهما 40 ٪ من حجم سكان الولاية لكونهما لا تزالا تستقبلان الفائض السكاني من مدينة قسنطينة. ومدينتين متوسطتين هما مدينة حامة بوزيان وديدوش مراد بنسبة تركز 8 ٪ فقط، وأربع مدن صغيرة هي عين سمارة، بكيرة، زيغود يوسف وعين عبيد بعدد سكان يتعدى 20،000 نسمة وثلاثة تجمعات كبرى تتمثل في ابن باديس، أولاد رحمون وابن زياد وخمس تجمعات حضرية متوسطة وهي صالح الدراجي، بونوارة، القراح، مسعود بوجريو، عين النحاس، بتركز سكاني ضعيف ما بين 11 ٪ و 2 ٪ والباقي أي 70 ٪ من التجمعات التي صنفت كتجمعات حضرية صغرى لا تمثل سوى نسبة 5.48 ٪ من التركز السكاني وهو ما يدل على أنها لا تزال في بداية نموها (شكل ((17).

الشكل (17) ترتيب التجمعات الحضرية في ولاية قسنطينة

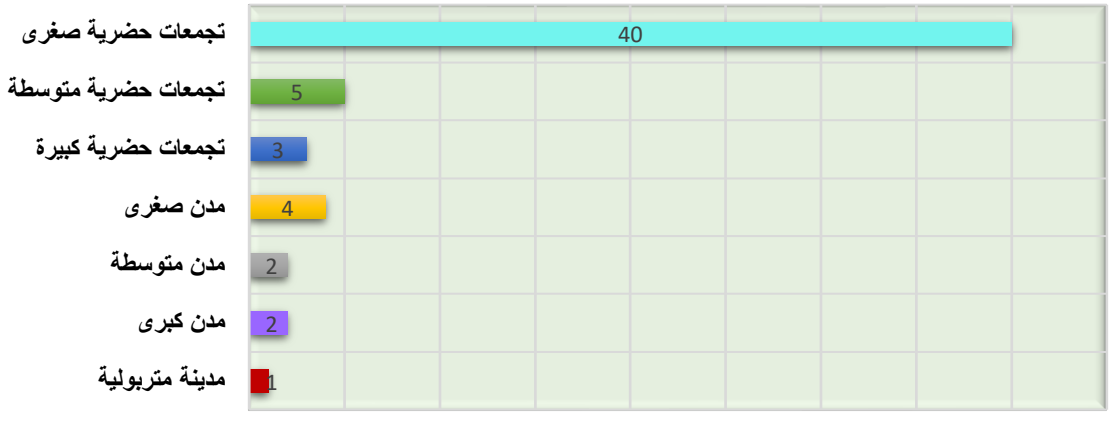

المصدر : من انجاز الباحثة (2023)

وقد كان للموقع الجغرافي للولاية الأثر الكبير في توزيع السكان على مجالها، حيث نجد مدينة قسنطينة تتوسط الإقليم وبحكم مكانتها الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية، فهي تمثل القطب الرئيسي الذي ينجذب نحوه السكان، الأمر الذي أدى إلى ظهور تجمعات حضرية مختلفة الأحجام متوزعة على كامل مجال الولاية. ولمعرفة نظام الشبكة الحضرية للولاية ونظام التوزيع المجالي للتجمعات الحضرية اعتمدنا على الدراسة التي قام بها ثائر عياصرة في 2014 حول تحديد الملامح الجغرافية في الأردن خلال الفترة (1979-2004) بالاعتماد على ستة أساليب إحصائية تشمل قانون المدينة الأولى للجغرافي "مارك

جيفرسون"، دليل الهيمنة، قاعدة الرتبة والحجم للجغرافي "زيف"، مؤشر التوازن الحضري، تقنية دليل الجار الأقرب (أو تحليل صلة الجوار) ومعامل جيني ومنحنى لورانس؛ حيث لكل أسلوب دلائل خاصة تتعلق بالنظام الحضري. وقد أظهرت النتائج وجود تغيرات كبيرة في النظام الحضري في الأردن الذي عرف تزايدا في عدد المراكز الحضرية من 28 إلى 122 مركزا حضرية في هذه الفترة، تهيمن عليها مدينة واحدة هي مدينة عمان مما خلق غياب هرمية في المراكز الحضرية كما هو عليه في الدول المتقدمة، كما خلصت إلى أن النظام الحضري يتميز بالتشتت وعدم الانتظام في توزيع المراكز الحضرية.

على غرار هذه الدراسة قمنا باختيار ثلاث أساليب إحصائية لتطبيقها على النظام الحضري لولاية قسنطينة للفترة (2008–2020) اعتمادا على إحصائيات السكن والسكان لعام 2008 وتقديرات السكان لعام 2020، من أجل تحديد صورته وتقدير مدى توازنه ونمط توزيع التجمعات داخله والتي نعتبرها الأكثر تماشيا مع هذا النظام حاليا وقد أضفنا معيار التحضر لمعرفة درجة تحضر التجمعات داخل هذا النظام الحضري. تتمثل هذه الأساليب في:

أ- أسلوب قاعدة الرتبة والحجم:

للجغرافي "زيف" الذي برهن على وجود علاقة بين ترتيب المدن وحجمها السكاني بيانيا وتساهم هذه القاعدة في الكشف عن صورة النظام الحضري القائم. ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

الحجم السكاني للمدينة n = $\frac{1}{n}$ من حجم المدينة الأولى n هي رتبة المدينة

حيث تنص القاعدة على ترتيب المدن ترتيبا تنازليا حسب حجمها الحقيقي، ثم نقوم بحساب حجمها النظري بالاعتماد على حجم المدينة الأولى ذات الرتبة الأولى الذي يعتبر الحجم النظري الذي من خلاله سيتم حساب باقي أحجام المدن الأخرى حيث يقدر الحجم النظري للمدينة الثانية نصف حجم المدينة الأولى وحجم المدينة الثالثة يساوي ثلث حجم المدينة الأولى وحجم المدينة ذات الرتبة ما يساوي 1 من رتبتها حجم المدينة الأولى وهكذا.

وقد اعتمدنا هذه القاعدة كخطوة أولى في قراءة التركيبة الحضرية لولاية قسنطينة ومعرفة هيمنة وترتيب المدن في نظامها الحضري، بحيث قمنا بتقدير حجم كل التجمعات الحضرية سواء تجمعات رئيسية أو ثانوية وترتيبها ترتيبا تنازليا، حيث كانت مدينة قسنطينة هي المدينة ذات الرتبة الأولى وحجمها هو الحجم النظري الذي من خلاله تم حساب الحجم النظري لبقية التجمعات على حساب رتبتها، ثم قمنا بتمثيل عدد السكان الحقيقي والنظري بيانيا بالاستعانة ببرنامج الاكسيل (Excel) 2016.

ب- اسلوب اتجاه التوزيع:

هو أسلوب إحصائي يسمح بتحديد الاتجاه الذي يتخذه توزيع ظاهرة ما من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية بالاعتماد على تقنية الانحراف المعياري البيضاوي أو القطع الناقص من خلال أداة قياس التوزيع الجغرافي (Measuring Geographic Distributions)، حيث تحدد هذه التقنية اتجاه توزيع الظاهرة الجغرافية عن طريق قياس مسافة الانحراف المعياري لمحوري القطع الناقص في الاتجاهين (X) و (Y) انطلاقا من المركز المتوسط.

وقد يأخذ التوزيع شكلا دائريا إذا كان توزيع الظاهرة متوازن على كامل المجال او شكلا بيضويا متطاول إذا كان التوزيع باتجاه أكثر من الاتجاه الآخر.

والهدف من هذه التقنية هو تحديد طبيعة العلاقة بين توزيع التجمعات الحضرية على المجال وكيفية ارتباطها مع الظواهر الجغرافية الطبيعية أو البشرية، كامتداد التجمعات الحضرية على طول طريق سريع، أو سكة حديد، أو توافقها مع شكل التوسع العمراني أو لنمط معين من التضاريس. (الخوالدة وآخرون، 2015).

وتم تطبيق هذه التقنية على إقليم ولاية قسنطينة بعد تحديد بدقة إحداثيات موقع كل التجمعات الرئيسية والتجمعات الثانوية، بالاستعانة بالصورة الجوية والفضائية المحملة من موقع "Google Earth" إصدار 2021 وملف الشيب الفايل المحمل من موقع "bbbike.org" المرجعة جغرافيا في نظام الإحداثيات" WGS_1984_UTM_Zone_32 N " (الشكلين 18 و19)

الشكل (18) تعيين إحداثيات نقاط الإرجاع الجغرافي لولاية قسنطينة

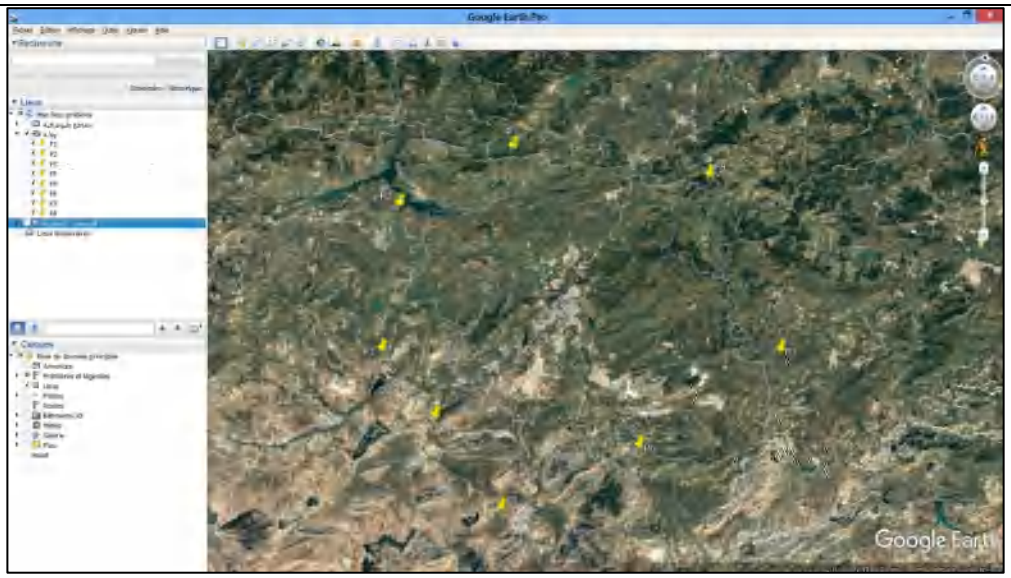

المصدر: قوقل إرث 2021

الشكل (19) الإرجاع الجغرافي وتحديد بلديات ولاية قسنطينة

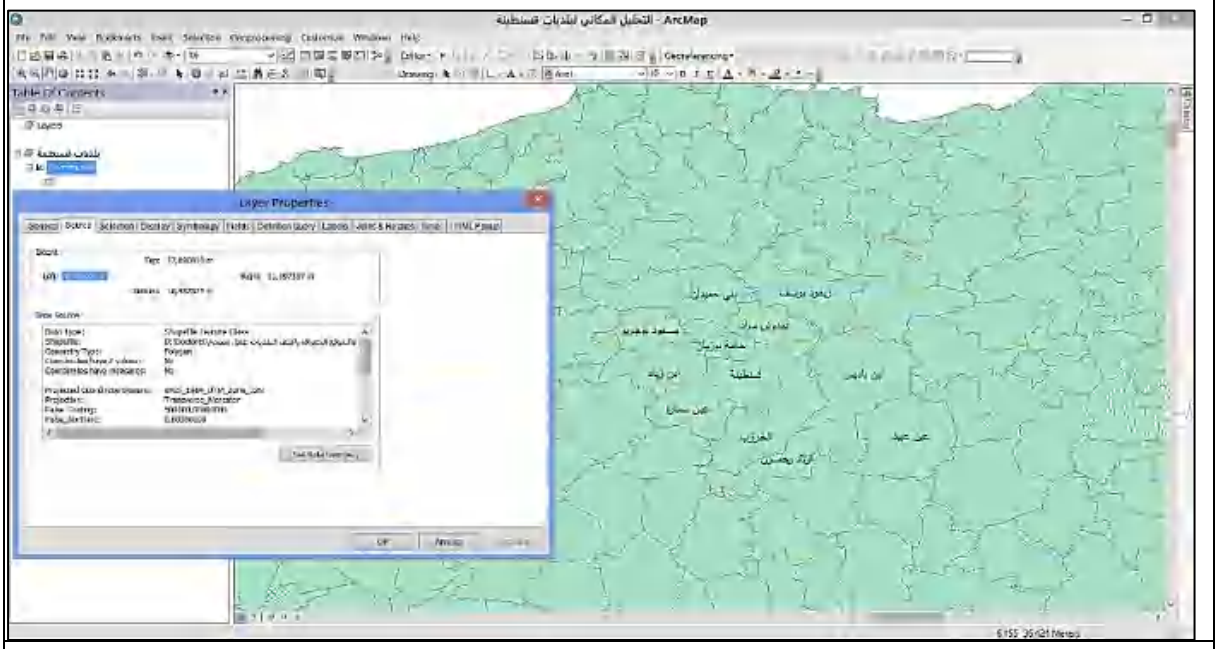

المصدر: شيب فايل محمل من موقع bbbike.org

ثم استخراج طبقة البلديات مرجعة في نفس نظام الاحداثيات وتعيين بدقة التجمعات الحضرية على شكل نقاط معلومة الاحداثيات (الشكلين 20 و21).

الشكل (20) استخراج طبقة البلديات لولاية قسنطينة

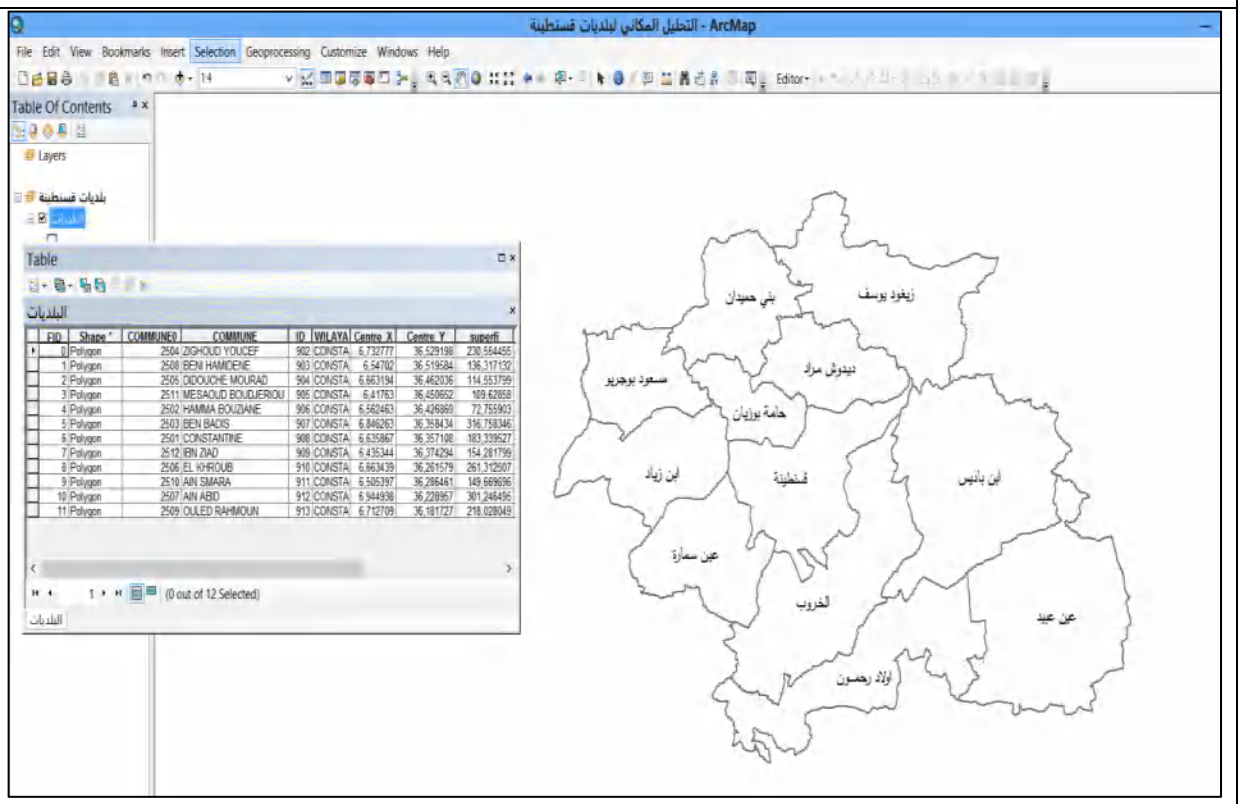

المصدر: عمل الباحثة على برنامج أرك جيس 10.8

الشكل (21) تعيين نقاط التجمعات الحضرية مع إحداثياتها الجغرافية في ولاية قسنطينة

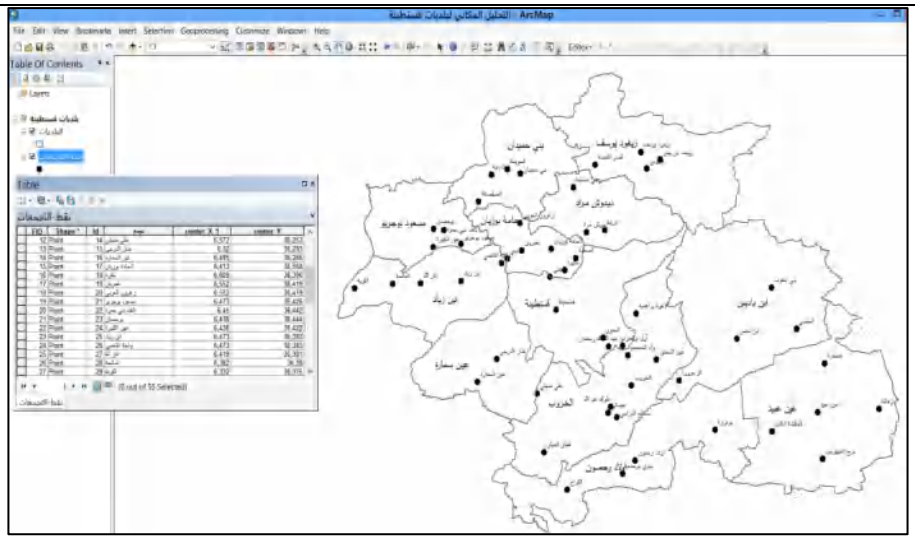

المصدر: عمل الباحثة على برنامج أرك جيس 10.8

لتحليل اتجاه التوزيع، قمنا أولا بتعين المتوسط المكاني الذي يبين الموقع الذي يعد متوسطا جغرافيا لمواقع التجمعات باستعمال أداة التحليل المركز الرئيسي (Mean Center) الموجودة في علبة أدوات أداة قياس التوزيع الجغرافي (Measuring Geographic Distributions) من مجموعة أدوات التحليل المكاني (Spatial Statistics Tools) (الشكل 22)، والذي وقع في مدينة قسنطينة. تم استخراج إحداثياته، وبعدها تم تطبيق أداة تحديد اتجاه التوزيع (Directional Distribution) من نفس المجموعة. فنتج لنا شكل قطع ناقص يحيط بمجموعة من التجمعات توسطها المركز الجغرافي (المتوسط المكاني) قسنطينة اتجاهه شمال غرب– جنوب شرق (الشكل (23))

الشكل (22) تعيين المتوسط المكاني

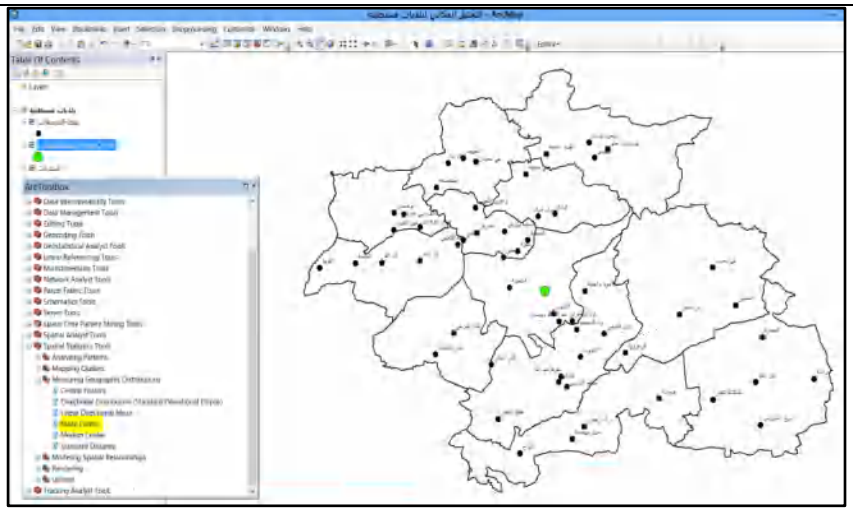

المصدر: عمل الباحثة على برنامج أرك جيس 10.8

الشكل (23) تعيين اتجاه التوزيع

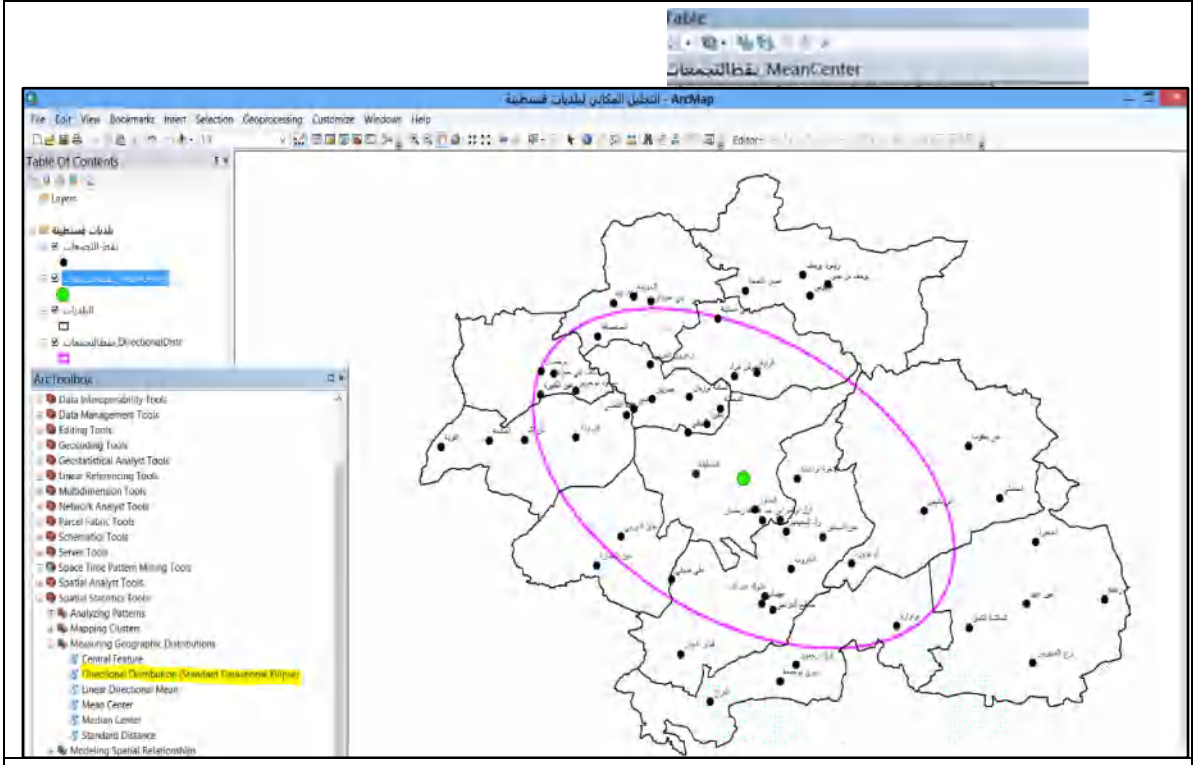

المصدر: عمل الباحثة على برنامج أرك جيس 10.8

ج- أسلوب معامل الجار الأقرب أو تحليل صلة الجوار:

يستعمل هذه الأسلوب الإحصائي في دراسة نمط انتشار ظاهرة معينة كالتجمعات الحضرية جغرافيا وذلك من خلال مقارنة التوزيع الفعلي للظاهرة مع التوزيع النظري (المتباعد، المتجمع والعشوائي) كما يبينه الشكل (24)، حيث يهدف إلى قياس تشتت نقاط الظاهرة بالاعتماد على معيار المسافة بين كل نقطة وأقرب نقطة مجاورة لها، ويكون مدلوله أقرب للصحيح إذا تجاوز عدد النقاط الممثلة 30 نقطة (داوود، 2012، ص 168).

الشكل (24) أنماط التوزيع المكاني

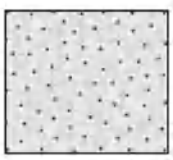	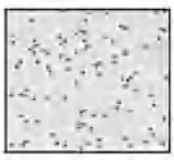	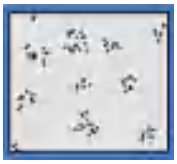
المتباعد المنتظم	**المتقارب المتجمع**	**العشوائي**

المصدر: برنامج أرك جيس 10.8

ولمعرفة إذا كان هذا التوزيع يخضع لمبدأ الصدفة أم لا، يخضع هذا المؤشر إلى الاختبار بحساب الدرجات z (Z scores) وهي مؤشر الثقة تدل على مدى صدق معامل صلة الجوار. فإذا كانت قيمة z

موجبة فإن التوزيع مبعثرا، أما إذا كانت سالبة تعني الاتجاه نحو التكتل (محاضرات الدكتور الكيلاني https://www.muthar-alomar.com/؟page_id= 51).

وتتراوح قيمة معامل صلة الجوار بين 0 و2،15 تتحدد على أساسها نمط توزيع التجمعات الحضرية كما يوضحه الجدول (17) التالي:

الجدول (17): معاملات صلة الجوار وعلاقتها بنمط التوزيع

النمط	قيمة معامل صلة الجوار	النمط الفرعي	قيمة معامل صلة الجوار
المتقارب المتجمع	0 ≤ R<1	مجتمع تماما	0
		متقارب لكن غير منتظم	من 0 إلى 0،5
		متقارب يتجه نحو العشوائية	0،5 إلى 1
العشوائي	1=R	عشوائي	/
المتباعد المنتظم	1< R< 2,15	متباعد المسافات	من 1 إلى 2،5
		المنتظم الشكل المربع	2،5
		المنتظم الشكل السداسي	أكبر من 2،5

المصدر: (داوود، 2012) بتصرف

ولتطبيق هذا المعامل تم الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية في توقيع التجمعات الحضرية بدقة وتقدير المسافات بينها وحساب المساحة الكلية للولاية، ثم إجراء تحليل صلة الجوار باستخدام أدوات التحليل المكاني (Spatial Analyst Tools) واعتماد أداة متوسط الجار الأقرب (Average Nearest Neighbor) من قائمة تحليل الأنماط (Analysing Patterns) (الشكل 25).

الشكل (25) تحديد معامل صلة الجوار

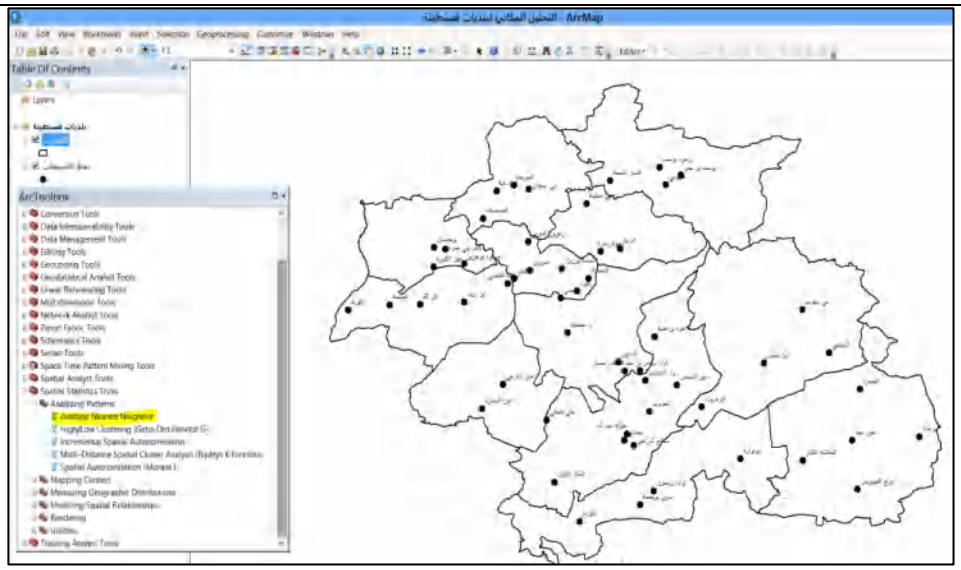

المصدر: عمل الباحثة على برنامج أرك جيس 10.8

لتظهر النتيجة بعد التحليل على شكل منحى بياني يحدد بدقة قيمة المعامل وقيمة مؤشر الثقة (الشكل 26).

الشكل (26) نتائج معامل صلة الجوار

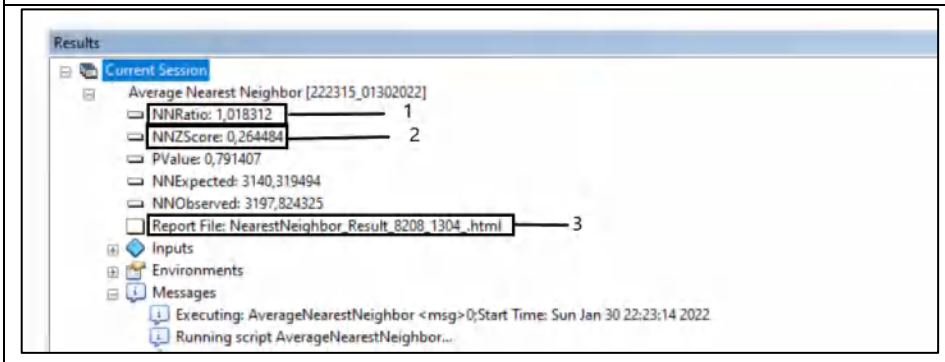

1- معامل صلة الجوار

2- مؤشر الثقة

3- رابط لفتح المخطط البياني لنتائج صلة الجوار

المصدر: عمل الباحثة على برنامج أرك جيس 10.8

د- تحليل نتائج تطبيق هذه الأساليب:

❖ قاعدة الرتبة والحجم:

استنادا إلى نتائج قاعد زيف وحسب الشكل (27) (الجدول في الملحق) تبين أن نظام الحضري القائم في ولاية قسنطينة غير متوازن في الرتبة والحجم ولا ينطبق إلا في مدينة قسنطينة فقط، مع مدينتين (فقط فوق الخط النظري) يتعدى حجمها السكاني الحقيقي الحجم النظري الذي يجب أن تكون عليه. أما باقي التجمعات الحضرية (54 تجمع) فهي دون الحجم النظري بكثير مما يدل على تركز السكان في بشكل أساسي في مدينة قسنطينة وتليها مدينة علي منجلي والخروب وهذا يفسر عدم وجود توازن وهرمية في توزيع التجمعات الحضرية.

الشكل (27): العلاقة بين رتبة المدن وحجمها

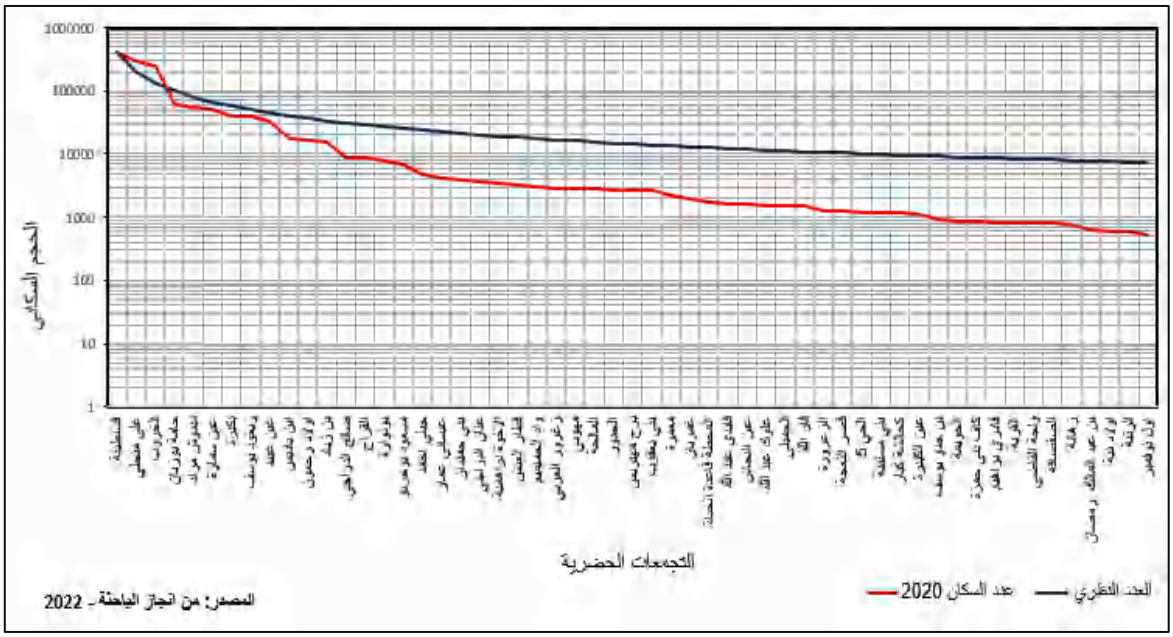

❖ **المتوسط المكاني واتجاه التوزيع:**

بتطبيق هذين الأسلوبين تبين أن:

- المتوسط المكاني يتركز في مدينة قسنطينة، مما يدل على قوة الجذب التي تمارسها مدينة قسنطينة وارتباط هذه التجمعات بها؛
- شكل التوزيع بيضوي متطاول في الاتجاه شمال غرب– جنوب شرق بزاوية انحراف عن الشمال الجغرافي بمقدار 116 °، يتوسطه مدينة قسنطينة؛
- كبر الشكل البيضوي الذي يحتل معظم مجال الولاية يدل على أن التجمعات الحضرية متوزعة بطريقة مبعثرة على كامل المجال وليست مركزة؛ إذ تمثل مساحته 41.22 ٪ من مساحة الولاية (الخريطة (7))؛
- اتجاه هذا التوسع في الاتجاه شمال غرب– جنوب شرق عن المركز المتمثل في مدينة قسنطينة يتوافق مع السياسات السابقة المتمثلة في تنمية المراكز الصغيرة لا سيما ذات الوجهة الريفية والتي ارتقت إلى تجمعات حضرية.

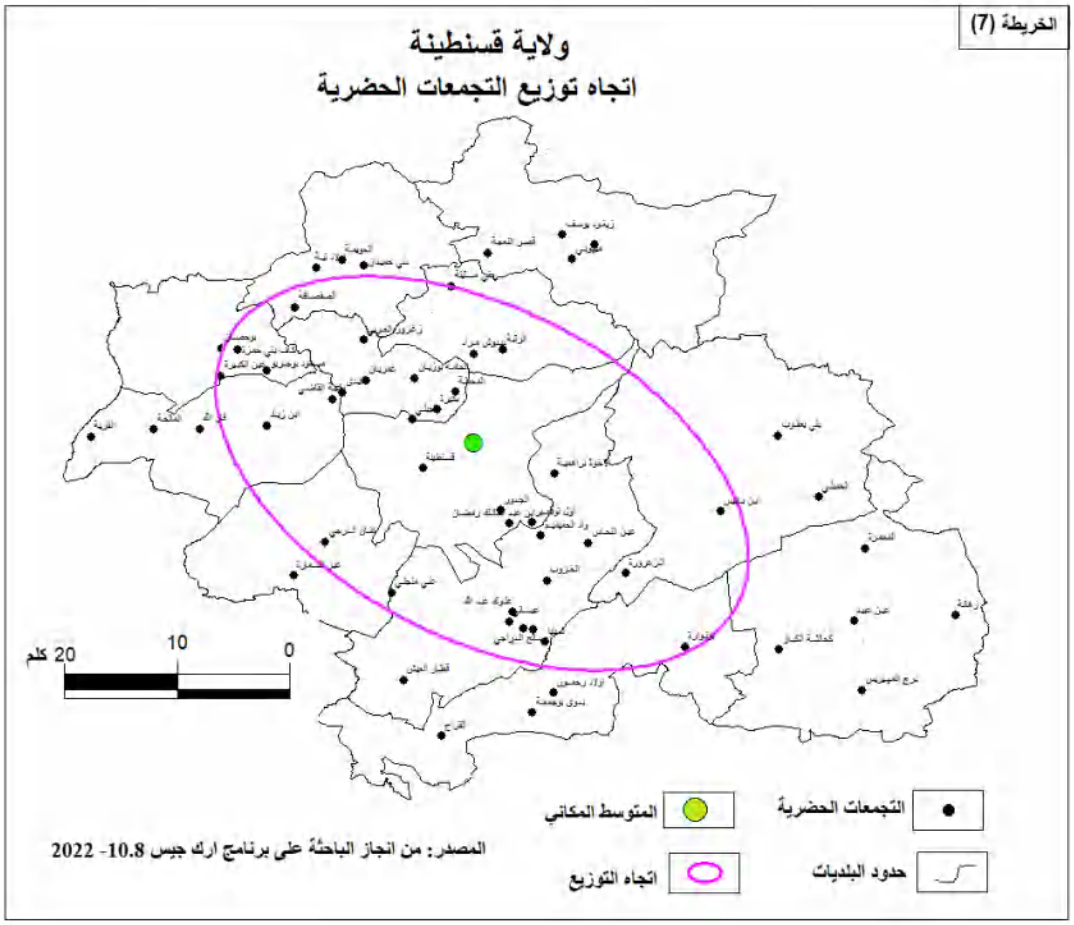

❖ **صلة الجوار**

بين تطبيق هذا الأسلوب النتائج التالية:

بلغت قيمة معامل الجوار 1.01 وهذا يدل على أن نمط توزيع عشوائي كما يوضحه الشكل (28) حيث نجد بعض التجمعات الحضرية متجمعة وقريبة من بعضها على مساحات صغيرة في حين هناك تجمعات أقل منها عددا تنتشر على مساحات كبيرة والمسافة بينها كبيرة. أما معامل الثقة z فهو 0.26 وموجب مما يدل على أن التوزيع مبعثر.

الشكل (28): تحليل معامل الجوار على برنامج أرك جيس

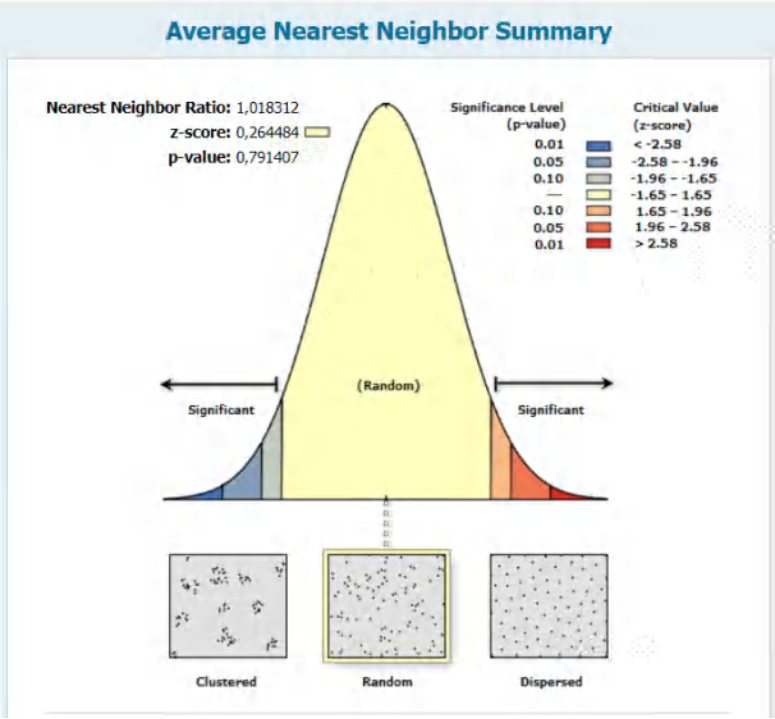

المصدر: معالجة الباحثة (2022)

أما من ناحية توزيع نسبة التحضر على البلديات المكونة للإقليم الولائي، نجد أن هذا الإقليم مقسم إلى ثلاث وحدات كبرى تتمثل في الجزء المركزي الذي يمثل التجمع القسنطيني ببلدياته الخمس التي تشكل مدن التوابع لمدينة قسنطينة وهي الخروب، عين سمارة، ديدوش مراد وحامة بوزيان، حيث تتعدى فيها نسبة التحضر 65.21 ٪ من مجموع الولاية وتتجسد فيها كل مظاهر الحياة الحضرية ولا تزال تشكل وعاء حاضن لمدينة قسنطينة بدليل برمجة خمس أقطاب حضرية على ترابها.

أما الجزء الشمالي فإن نسبة التحضر فيه لا تتعدى 5.90 ٪ مما يعكس طبيعتها الفلاحية ويطغى عليها النشاط الفلاحي نظرا لمردودية أراضيها المرتفعة وهي تشكل المورد الغذائي للولاية وتتمثل في كل من

بلدية بني حميدان، ابن زياد، مسعود بوجريو، وزيغود يوسف، وقد استبعد هذا الجزء في برمجة التوسعات الجديدة لمدينة قسنطينة حفاظا على قيمة الأراضي الفلاحية.

أما الجزء الثالث فهو الجزء الواقع في الجنوب لا تتعدى فيه نسبة التحضر 28.89 ٪ ويضم بلديات ذات وجهة مختلطة لكن معظم أراضيها ذات مردود متوسط إلى ضعيف وهي بمثابة المخزون العقاري للتوسع المستقبلي لمدينة قسنطينة لما تتوفر عليه من أراضي قابلة للتعمير بدليل برمجة القطب الحضري عين عبيد. ويضم هذا الجزء كل من بلدية عين عبيد، ابن باديس، أولاد رحمون.

من النتائج العامة التي توصلنا إليها من تطبيق هذه الأساليب الإحصائية ما يلي:

- لا تزال مدينة قسنطينة تشكل قطب جذب بامتياز في إقليمها الولائي؛
- بلغ عدد سكان الولاية 1376264 نسمة سنة 2020 حيث 69.36 ٪ منها تمثل المدن الرئيسية الثلاث المتمثلة في مدينة قسنطينة المهيمنة بحجم سكاني يقدر بـ 404146 نسمة ومدينة على منجلي بحجم 303295 نسمة ومدينة الخروب بـ 247138 نسمة حيث تستمر هذه المدن في استقبال الكثير من السكان نتيجة النمو المستمر لمدينة قسنطينة وتوفر العقار الحضري فيهما؛
- تتكون الشبكة الحضرية لولاية قسنطينة من مجموعة من التجمعات الحضرية تختلف من حيث نموها وحجمها السكاني تتدرج من تجمعات حضرية صغيرة إلى مدنكم متروبولية؛
- تتركز التجمعات الحضرية في المحيط المباشر لمدينة قسنطينة على مجال البلديات التوابع لها، في حين تتناقص كلما ابتعدنا عنها؛
- المراكز الحضرية الصغيرة وبفعل البرامج التنموية قد ترتقي إلى رتب أعلى مما سيغير من تركيبة الشبكة الحضرية.
- يفضل سكان الولاية العيش في التجمعات الحضرية الكبرى لتوفر التجهيزات والمرافق الأساسية بشكل خاص حيث تبقى معدلات التحضر عالية مقارنة مع معدلات النمو الطبيعية؛
- نلاحظ ترابط كبير بين سكان مدينة قسنطينة وسكان المراكز الحضرية الأخرى، لأن السكان هم في الأصل الوافدين من قسنطينة الذين يشعرن بالانتماء والتبعية للمدينة الأم؛

3. الأقطاب الحضرية الجديدة كنتيجة للديناميكية الحضرية لهذا المجال الولائي

تتخذ الأقطاب الحضرية في ولاية قسنطينة ثلاث أشكال رئيسية، إما مدن منفصلة عن المدينة الرئيسية كالقطب الحضري عين نحاس أو متاخمة لحدود المدينة الأصلية كالتوسعتين الجنوبية والغربية لمدينة على منجلي والقطب الحضري عين عبيد أو قريبة من المدينة الأم كالقطب الحضري الرتبة كما وضحته الخريطة (6) المذكورة سابقا. وهي في الأصل تجمعات لا يتعدى عدد السكان بها 5000 نسمة

ذات طابع ريفي أكثر منه حضري، لكن بدأت تعرف ملامح الحياة الحضرية بعد توجيه المشاريع السكنية نحوها والمتمثلة بالخصوص في السكن الجماعي المخالف للبيئة الريفية وبعدها حظيت بمشاريع حضرية كبرى، كمشاريع السكن بمختلف صيغه والتجهيزات المتنوعة والبنى التحتية المختلفة على غرار البرامج التي تمت في كل من تجمع عين النحاس، الرتبة وعين عبيد.

ويوضح الجدول (18) موقع هذه الأقطاب وقدرتها الاستيعابية ورتبتها المستقبلية.

الجدول (18): رتبة الأقطاب الحضرية في ولاية قسنطينة

القطب	الموقع	المساحة (هكتار)	الطاقة الاستيعابية (مسكن)	السكان في 2030 (نسمة)	الرتبة المستقبلية
التوسعة الغربية	مدينة علي منجلي	4 38	424 15	130000	مدينة كبيرة
التوسعة الجنوبية	مدينة علي منجلي	7 28	600 12	63000	مدينة متوسطة
الرتبة	بلدية ديدوش مراد	7 39	800 19	99000	مدينة متوسطة
عين عبيد	بلدية ين عبيد	7 18	74 85	42870	مدينة صغيرة
عين نحاس	بلدية الخروب	0 15	00 66	38000	مدينة صغيرة

المصدر: مديرية التعمير، الهندسة المعمارية والبناء 2020

نستنتج من هذا الجدول أن هذه الأقطاب سيكون لها مكانة مهمة في الشبكة لما ستستقبله من سكان في الأمد المتوسط والبعيد. وبهذا تصبح الشبكة الحضرية لولاية قسنطينة على المدى 2030 متكونة من 62 تجمع حضري موزعة كما يظهره هذا الجدول (19):

الجدول (19) تصنيف ورتبة التجمعات الحضرية بولاية قسنطينة

الرتبة	الصنف	عدد التجمعات	٪ التجمعات
1	مدينة متربولية	1	1.61
2	مدن كبرى	3	4.84
3	مدن متوسطة	4	6.45
4	مدن صغرى	6	9.68
5	تجمعات حضرية كبيرة	3	4.84
6	تجمعات حضرية متوسطة	5	8.06
7	تجمعات حضرية صغرى	40	64.52
المجموع		62	100

المصدر: مراجعة المخطط لتوجيهي للتهيئة والتعمير– المرحلة 3–2020 مع معالجة الباحثة (2022)

من خلال هذين الجدولين (18–19) وباعتماد تقديرات الديوان الوطني للإحصاء (2020) وجدنا أن عدد التجمعات الحضرية ارتفع إلى 62 تجمع موزعة على الإقليم، كما تبينه الخريطة (8)، حيث سيصبح أحد هذه الأقطاب مدينة كبيرة تتمثل في التوسعة الغربية بحجم سكاني يفوق 130،000 نسمة، وظهور مدينتين برتبة المدن المتوسطة تتمثل في كل من التوسعة الجنوبية والقطب الحضري الرتبة إلى جانب إضافة مدينتين صغيرتين تتمثلان في القطب الحضري عين النحاس والقطب الحضري عين عبيد. والملاحظ أيضا أن كلا القطبين التوسعة الجنوبية والتوسعة الغربية واللتان في الأصل تشكلان امتداد طبيعي لمدينة علي منجلي قد يجعلا منها مدينة متروبولية تنافس مدينة قسنطينة من حيث عدد السكان والتجهيزات والخدمات المقدمة. كما أن عدد التجمعات الصغرى لم يتغير مما يدل على اعتماد سياسة خلق أقطاب جديدة للتركز السكاني بدل تنمية التجمعات الموجودة.

الخريطة (8) ولاية قسنطينة– توزيع التجمعات الحضرية حسب رتبتها.

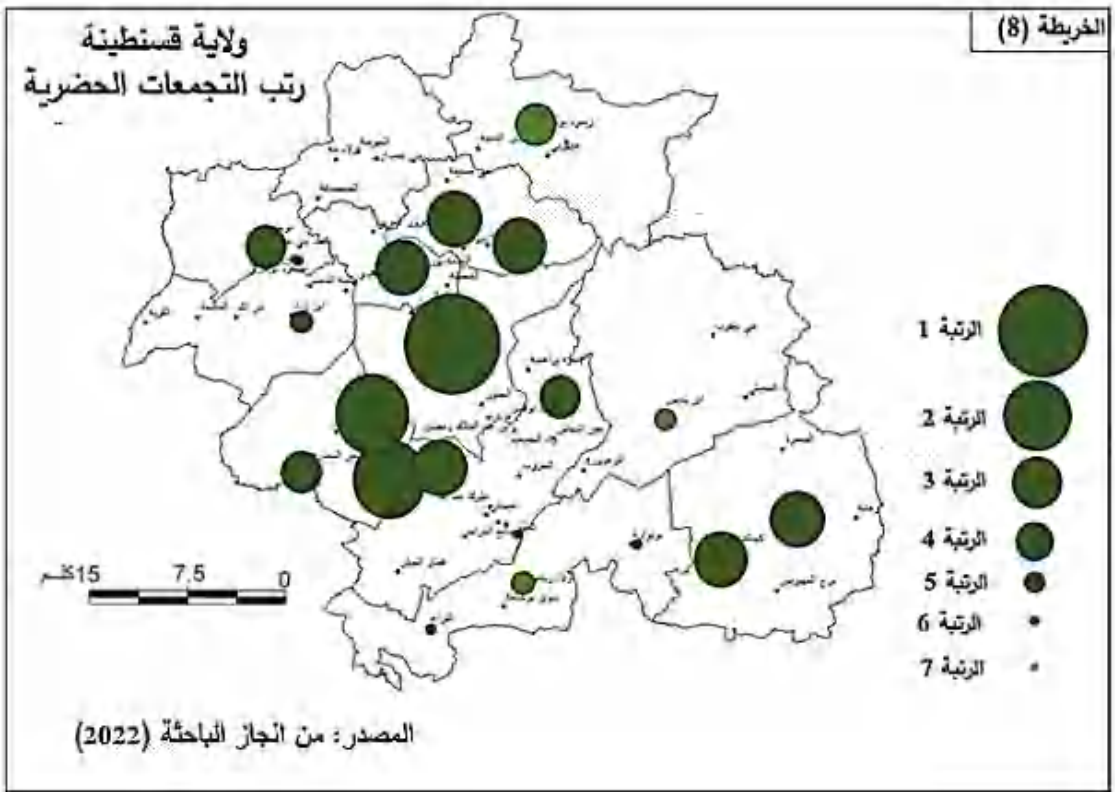

ونستنتج من هذا التوزيع (الخريطة (8)) أن كل المدن الكبرى والمتوسطة (ذات الرتبة 2 و3) واقعة في المحيط المباشر لمدينة قسنطينة وتمثل المدن التوابع لها التي تتأثر بالتطورات التي تحدث فيها مما يدل على ارتباطها المستمر بالمدينة الأم ما عدى مدينة عين سمارة. أما المدن الصغرى والتجمعات الحضرية المختلفة ذات الرتب من 4 إلى 7 فهي تأتي خلف المحيط المباشر للمدينة الأم موزعة بشكل غير متوازن على مجال الولاية بسبب ضعف التنمية فيها.

ثالثا: الفاعلون في إرساء سياسة الأقطاب الحضرية وتحقيق التنمية المستدامة في ولاية قسنطينة

تحقيق التنمية المستدامة هو عملية شاملة تتطلب جهودًا مشتركة من جميع الفاعلين، الذين يمكن أن يلعبوا دورًا أساسيا في إرساء مبادئ التنمية المستدامة، وذلك من خلال التزامهم بتحقيق أهدافها وتطبيق مبادئها. ويتمثل هؤلاء الفاعلون عموما في الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني.

وعليه نريد من خلال هذا العنصر إبراز مشاركة مختلف الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية) والفاعلين العموميين والخواص (مختلف المؤسسات والمديريات العامة ومكاتب الدراسات والإنجاز)، في إرساء سياسة الأقطاب الحضرية وما مدى مشاركة هؤلاء المتدخلين في تحقيق التنمية المستدامة في ولاية قسنطينة، من منطلق أن أحد أبعاد التنمية الحضرية المستدامة قائم على أساس مشاركة مختلف الفاعلين، أين تتضافر كل جهودهم من مرحلة التخطيط، إلى التنفيذ إلى مرحلة التسيير، بما يتماشى مع مبادئ تنظيم الاستخدام الرشيد للأرضي.

1- الفاعلون والتنمية المستدامة

1-1 الجماعات المحلية والتنمية المستدامة

يعود الدور الأساسي في تطبيق مشاريع التنمية المختلفة إلى الجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية، فهي الركيزة الأساسية والقاعدة الأولى لتحقيق التنمية، وأداة الدولة لتحقيق أهدافها وتوجيهاتها بالإضافة إلى كونها وسيطًا بين المواطن والإدارة المركزية (الدولة) لتحقيق أهداف المجتمع. ففي ظل قانون 10-02 المؤرخ في 29 جويلية 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة لإقليم "تعتبر الولاية فضاء استراتيجيا وسيطا بين المدينة والريف وبين المواطن والإدارة المركزية". أما البلدية فهي "الوحدة القاعدية لتهيئة وتنمية الإقليم، ولأجل ذلك، يتعين تطوير الوسائل والكفاءات البلدية في هذا الميدان" (الجريدة الرسمية رقم 61،2010)، وقد منحت الجماعات المحلية في ظل قانون الولاية رقم 12-07 2012 (الجريدة الرسمية رقم 12،2012) وقانون البلدية رقم 11-10 (الجريدة الرسمية رقم 37،2011)، صلاحيات واسعة باعتبارها مؤسسات لتحقيق التنمية بكل أبعادها.

تمثلت مشاريع التنمية التي برمجت خلال الخماسي الأخير (2015-2019) وبرنامج النموذج الجديد للنمو (2016-2023) لولاية قسنطينة، في تدعيم المشاريع الجوارية سواء في الوسط الريفي أو الحضري وإعطاء الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، والربط بمختلف الشبكات من أجل تحقيق تنمية أفضل سواء ببرمجة مشاريع جديدة أو استكمال البرامج

السابقة والتي من بينها الأقطاب الحضرية الخمسة السالفة الذكر. وكان لهذه البرامج الوقع الأكبر في تغيير الشبكة الحضرية للولاية كما سبق توضيحه، وترقية بعض التجمعات الثانوية من ريفية إلى حضرية.

ولمعرفة دور الولاية وكل من بلديات الخروب وديدوش مراد وعين عبيد في الأقطاب الحضرية قمنا بمقابلة المسؤولين القائمين بالعمران كما سيتم ذكره لاحقا.

1-2- المصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية.

تلعب هذه المصالح دورا هاما في تنفيذ السياسة التنموية، عن طريق تقديم الدراسات والقيام بإنجاز المشاريع وتتبع مراحل إنجازها، وتسيير مشاريع السكن والتجهيزات. وتتمثل هذه الهيئات والمؤسسات في كل من مديريات الولاية (مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، مديرية السكن، مديرية التجهيزات العمومية) إلى جانب ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) والوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL). ولفهم أكثر دور هذه المصالح نذكر بمهامها والمتمثل في:

- **مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء:** حددت مهام هذه المديرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-13 المؤرخ في 15 جانفي 2013 في مادته الثالثة حيث تتولى اعداد وتطبيق محتوى أدوات التهيئة والتعمير، ومراقبتها ومتابعتها، وتطبيق قواعدها وضمان التحكم في الاشغال بصفة صاحب المشروع مفوض لبرامج التهيئة الحضرية، المحافظة على المواقع والمناطق ذات الطابع الخاص كالمناطق التاريخية والثقافية والطبيعية، وتنظيم تدخلات إعادة تنشيط الأنسجة الحضرية الموجودة قصد تحسين وترقية الإطار المبني بشكل متناسق يتماشى مع الخصائص الجغرافية والمناخية والاجتماعية المحلية، وتوفير العقار القابل للتعمير (الجريدة الرسمية رقم 03،2013).

- **مديرية السكن:** تتكفل هذه المديرية في إطار المرسوم التنفيذي السالف الذكر بتنفيذ السياسة المتعلقة بالسكن على المستوى المحلي حيث تقوم باقتراح برامج السكن ومتابعة حالة تقدمها بصفة صاحب مشروع، المشاركة في مراقبة النوعية التقنية الخاصة بإنجازات القطاع وتنسيق النشاطات من أجل تطوير برامج الترقية العقارية، متابعة ومراقبة النشاط العقاري الممارس من طرف الوكلاء والمرقين والمقاولين العقاريين، كما تسهر على تنفيذ ومراقبة الإعانات العمومية وضمان متابعة البطاقية المحلية في مجال توزيع السكن بالاتصال مع الجماعات المحلية والهيئات المعنية (الجريدة الرسمية رقم 03،2013).

- **مديرية التجهيزات العمومية:** أوكلت لهذه المديرية إنجاز التجهيزات العمومية، وتكفل بها بصفتها صاحب المشروع مفوض لبرامج التجهيزات العمومية والتي تحددها بالتوافق مع برامج السكنات، و

ضمان متابعة وتقييم مشاريع وبرامج التجهيزات العمومية، إلى جانب المساهمة في تحديد إجراءات حماية الإطار المبني والقيام بتحديد النسيج الحضري الموجود واقتراح عمليات لتكييفه، بالتشاور والتعاون مع الهيئات المعنية (الجريدة الرسمية رقم 03،2013).

- **الديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI):** هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تخضع في معاملاتها إلى القانون التجاري (كما سبق الإشارة إليه في الفصل الأول)، تتولى حسب المادتين 5 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم 91-147 المؤرخ في 12 ماي 1991 تجسيد سياسة الدولة في مجال توفير السكن اللائق للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا، كما تتكفل بترقية البنايات والعقار، وترميم الأملاك العقارية وإعادة الاعتبار إليها وصيانتها، كما يخول لها تسييرها من تأجير وبيع أو تنازل سواء للاستعمال السكني أو المهني، كما تسهر على بتنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الأمثل للمجمعات العقارية إلى تسيرها (الجريدة الرسمية رقم 25،1991).

- **الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL):** هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وهي تخضع في معاملاتها للقانون التجاري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-148 المؤرخ في 12 ماي 1991 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 14-298 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 (الجريدة الرسمية رقم 63،2014) ومن مهام هذه الوكالة تطوير السوق العقارية، المساهمة في القضاء على السكن غير الصحي وتحديث الأنسجة القديمة وإنشاء المدن الجديدة، إلى جانب استحداث أساليب بناء جديدة وتعميم استخدامها كما تسعى إلى تطوير السكن من خلال إدارة مشاريع السكن والتجهيزات.

نستنتج من تعريف هذه المصالح أن لها دخل مباشر في تحقيق التنمية الحضرية والسهر على تطبيقها بالتعاون مع هيئات أخرى معنية ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما نريد إثباته أو نفيه على مصالح ولاية قسنطينة ومدى سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الأقطاب الحضرية من خلال المقابلة التي أجريناها معها.

2- إعداد المقابلة

تعد المقابلة أحد أهم أدوات البحث العلمي التي تساعد في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة في الأبحاث العلمية، حيث توفر مجموعة واسعة من المعلومات الدقيقة والعملية التي قد لا تتمكن أدوات البحث الأخرى من توفيرها.

قد تم اعتماد هذه الأداة في هذا الجزء من الدراسة للتعرف على كيفية ومدى تدخل الفاعلين في جميع مراحل تجسيد سياسة الأقطاب الحضرية من أجل إرساء مبادئ التنمية المستدامة، حيث أجرينا المقابلة مع

مختلف المسؤولين في شؤون العمران والتنمية المحلية، إذ تم استجواب 10 مسؤولين، منهم 05 ممثلين عن الجماعات المحلية وهم: مسؤول ديوان الوالي المختص في العمران، وممثل الوالي المنتدب للمدينة على منجلي المنتخبين المحليين المختصين في العمران لبلدية الخروب، بلدية عين عبيد وبلدية ديدوش مراد. و05 ممثلين من المصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية وهم رؤساء مصالح كل من مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، مديرية السكن، مديرية التجهيزات العمومية، ديوان الترقية والتسيير العقاري والوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره.

وقد تم الاعتماد في دراستنا على المقابلة المنظمة مع أفراد تم اختيارهم (عينة مقصودة)، بعد أن تم اختبارها على عدد من الأشخاص ذوي خبرة في ميدان العمران والبناء، وتعديل محتواها والتركيز على الأسئلة التي تخدم أكثر هذا الجزء من الدراسة، وتحديد بدقة الفاعلين الأكثر تأثيرا في سياسة الأقطاب الحضرية واستبعاد الفاعلين الذين تتداخل وظائفهم أو تتكامل مع الفاعلين الذين تم اختيارهم.

وقد تم اطلاع الأفراد المعنيين بالاستجواب على الأسئلة بيومين قبل إجراء المقابلة الفعلية التي تمت على مدار شهر من 05 سبتمبر إلى 05 نوفمبر 2022 في مكاتب المستجوبين وكانت معظمها من 09:00 إلى 11:45 صباحا حسب ما تقتضيه ظروف عملهم.

أما الأسئلة فقد كانت مفتوحة بعدد تسع أسئلة موجهة إلى الجماعات المحلية وسبع أسئلة موجهة إلى المصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية (مختلف المديريات الولاية).

تتمثل هذه الأسئلة في:

أ- بالنسبة للجماعات المحلية:

- السؤال الأول: كيف جاءت فكرة الأقطاب الحضرية؟ وما هي علاقتها بالتنمية المستدامة؟
- السؤال الثاني: في أي إطار تنموي تندرج؟
- السؤال الثالث: ما هي شروط قيام قطب حضري؟
- السؤال الرابع: كيف تم اختيار مواقعها؟
- السؤال الخامس: ما هي مصادر تمويل المشاريع المبرمجة؟
- السؤال السادس: هل كانت هناك متابعة من طرفكم أثناء إعداد الدراسة والإنجاز؟
- السؤال السابع: متى بدأ ترحيل السكان إليها؟
- السؤال الثامن: هل تم إشراك المواطنين المعنيين بالسكن فيها في عملية التخطيط؟

- السؤال التاسع: في رأيكم هذه الأقطاب ببرامجها ومشاريعها التنموية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل؟

ب- بالنسبة للمصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية:

- السؤال الأول: كيف تم اطلاعكم بتبني فكرة الأقطاب الحضرية في ولاية قسنطينة؟
- السؤال الثاني: هل شاركتم في اختيار مواقعها؟
- السؤال الثالث: هل خصصتم لها دارسات مسبقة قبل الانطلاق في تجسيدها؟
- السؤال الرابع: ما هي وضعية الأقطاب حاليا؟
- السؤال الخامس: ما هي أنواع المشاريع المبرمجة في الأقطاب الحضرية؟ وهل هناك تخصص في الأقطاب؟
- السؤال السادس: من خلال تجاربكم الطويلة في ميدان التهيئة والتعمير هل يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في هذه الأقطاب من خلال البرامج التي تضمها؟

تم تسجيل المقابلة باستعمال أسلوبين الأول بتدوين أهم الأفكار كتابة على أوراق المقابلة أعدت مسبقا لكل مجيب والثاني بالاستعانة بجهاز التسجيل (مسجل الهاتف النقال) الذي سمح بتكرار استماع المقابلة عدة مرات وتفريغ محتواها والاستفادة من التوضيحات الكثيرة التي لا تطيق الورقة استيعابها واستخراج النتائج لتحليلها لاحقا. ونشير إلى أن معظم المجيبين رفضوا إظهار أسمائهم واكتفوا بالمناصب المشغولة فقط. لذا تم إعطاء كل ممثل رقم حسب المؤسسة التي ينتمي إليها لتسهيل التحليل.

3- نتائج المقابلة:

بعد مقابلة كل من الجماعات المحلية والمصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية، تم تجميع الإجابات كالتالي:

3-1 الجماعات المحلية:

- **السؤال الأول: كيف جاءت فكرة الأقطاب الحضرية؟ وما هي علاقتها بالتنمية المستدامة؟**

عند طرح هذا السؤال على مختلف ممثلي الجماعات المحلية تباينت أجوبتهم فكانت عند المجيب 1 والمجيب 2 أن هذه الفكرة جاءت امتثالا لتوجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المصادق عليه في 2010، للاستجابة لازمة السكن وتشبع المدن الكبرى. وتطبيقا للتعليمة الوزارية رقم 1221 المؤرخة في 07 أوت 2013 المتعلقة بشروط إنشاء أقطاب حضرية جديدة ومتابعة مشاريعها الموجهة لاستقبال برامج مهمة من

السكنات والتجهيزات المرافقة (الملحق (1)) إضافة إلى تدعيم سياسة المدن الجديدة في توفير إطار الحياة الكريمة والأمن والاستقرار للجميع في إطار تبني نهج التنمية المستدامة.

أما المجيبين 3،4،5 فهي مجرد مصطلح يتعاملون به ويفضلون استعمال توسع عمراني على كلمة قطب وليس لديهم أي خلفية على كيفية ظهورها أو اعتمادها كسياسة أو حتى عن علاقتها بالتنمية المستدامة حيث أكدوا على عدم وضوح هذا المصطلح لديهم.

- **السؤال الثاني: في أي إطار تنموي تندرج؟**

أما عن الإطار التنموي الذي تندرج تحته سياسة الأقطاب الحضري فقد أكد المجيب 1 "أن الأقطاب الحضرية شأنها شأن المدن الجديدة جاءت في إطار تجسيد عزم الدولة في جعلها مدن نموذجية، توفر للسكان أحسن الظروف المعيشية والرفاهية المطلوبة". إلا أن إطارها القانوني لا يزال غائب، رغم أن القطب الحضري عين النحاس قد أوكلت مهمة تسييره إلى مؤسسة تهيئة مدينتي عين النحاس وعلي منجلي حسب المرسوم التنفيذي رقم 14-118 المؤرخ في 24 مارس 2014. أما بقية الأقطاب قلا تزال تعتبر امتدادات عمرانية للتجمعات الرئيسية لبلدياتها (عين عبيد والرتبة) رغم التسمية التي تطلق عليها إداريا. لذا فإن إطارها التنموي أبعد من أن يكون توفير السكن فقط بل تأمين المسكن اللائق للفئات المحرومة ومتوسطة الدخل في إطار التنمية المستدامة.

المجيب 2: تندرج في إطار توفير السكن والتجهيزات وتخفيف الضغط على المدينة الجديدة على منجلي.

المجيب 3،4 و5 على حسب رأيهم فهو لتوفير السكن بالدرجة الأولى للفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة والمساهمة في القضاء على السكن الهش في بلدياتنا.

- **السؤال الثالث: ماهي شروط قيام قطب حضري؟**

وحول الشروط التي يجب أن تتوفر حتى يقوم القطب الحضري فقد اكتفى المجيب 2 بعدم الرد، أما المجيب 1 فقد اعتمد في رده على نص المذكرة السابقة التي تحدد حالتين يمكن أن يقوم فيهما القطب وهما: الحالة الأولى عندما يكون توسع حضري كالأقطاب الرتبة، عين عبيد والتوسعتين الجنوبية والغربية لمدينة علي منجلي حيث تم تغطيتها بمخططات شغل الأراضي تتوافق مع أحكام القانون 90-29 وتوجيهات مخططات التهيئة والتعمير للبلديات التي تنتمي إليها. أما الحالة الثانية فهي اختيار مواقع منعزلة في قطاعات التعمير التي يحددها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كالقطب الحضري عين النحاس، إذ تخضع تهيئتها إلى إعداد دراسة مسبقة تحدد مدى ملاءمة إنشاء هذه الأقطاب مع تحديد برنامجها وجملة من الاعتبارات المهمة. إلا أن هذا القطب لم يحظى بدراسة مسبقة واكتفى بتغطيته بمخطط شغل الأراضي.

أما المجيبين 3،4 و5 فاكتفوا بالرد على أن السؤال من اختصاص مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء ومديرية السكن التين تحددان الشروط وما عليهم إلا تبني مقترحاتهما.

- **السؤال الرابع: كيف تم اختيار مواقعها؟**

أما بالنسبة لطريقة اختيار مواقعها فقد أجمع المجيبين على أنها كانت توسعات في إطار دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص بالتجمع القسنطيني لكل من بلدية الخروب وديدوش مراد والمدينة الجديدة، إضافة إلى المخطط التوجيهي لبلدية عين عبيد.

- **السؤال الخامس: ما هي مصادر تمويل المشاريع المبرمجة؟**

اجمع المجيبين على هذا السؤال بأن مصادر تمويل الأقطاب الحضرية هي أموال عمومية بحكم أن معظم المشاريع المبرمجة ذات صبغة عمومية ويقوم بها المرقين العموميين كديوان الترقية والتسيير العقاري قسنطينة (OPGI) الذي أوكلت له مهمة إنشاء السكن العمومي الإيجاري والتجهيزات المدمجة كالتجهيزات التعليمية والتجهيزات الأمنية في كل من القطب الحضري عين نحاس، عين عبيد والتوسعة الغربية للمدينة الجديدة ووكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL) التي تقوم بإنجاز سكنات عمومية ترقوية في كل الأقطاب الحضرية مع إنجاز وتمويل التجهيزات المدمجة. كما يساهم المرقين الخواص أيضا في التمويل عن طريق مشاريع السكن الترقوي.

- **السؤال السادس: هل كانت هناك متابعة من طرفكم أثناء إعداد دراسة وإنجاز الأقطاب الحضرية؟**

بخصوص هذا السؤال كانت إجابة المجيب 1 بأن مسؤولياته لا تتعلق بالجانب التقني للدراسة والإنجاز لكنها محددة في تسيير الجانب المالي والفصل في النزاعات كما يمثل السلطة الرقابية على المصادقة وتطبيق المشاريع التنموية في إقليم الولاية والتي من بينها الأقطاب الحضرية. أما المجيب 2 فقد اقتصرت أجابته على أن اختيار الأقطاب ودراستها وان عمليات الإنجاز كانت تحت إشراف ومتابعة مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء وجاءت هذه الأقطاب الحضرية قبل تعيين المدينة الجديدة على منجلي كولاية منتدبة ولا تزال المتابعة إلى يومنا من طرف المديريات الولائية المعنية.

أما باقي المجيبين فقد اكتفوا بالرد على السؤال بأن لديهم ممثلين معينين من طرفهم كانوا قد تابعوا دراسة المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير لبلدياتهم سابقا. أما الإنجاز ومتابعة تقدم الأشغال فهم ينتمون إلى لجان خاصة بمتابعة المشاريع السكنية لكن كل في اختصاصه بمشاركة أطراف وفاعلين آخرين ولهم الحق في إبداء آراءهم واقتراحاتهم.

- **السؤال السابع: متى بدأ عملية الإسكان فيها؟**

بالنسبة لهذا السؤال كانت إجابة المجيب 01 أن الولاية بالتعاون مع الدائرة هي من حددت تواريخ ترحيل السكان بناء على التقارير التي تصلها تباعا من المصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية والاجتماعات التي تعقدها دوريا مع مختلف الفاعلين والتي ركزت أساسا على توفير السكن والمرافق التعليمية دون التركيز كثيرا على التهيئة الخارجية حيث إن نشر قائمة وعدد المستفيدين مرتبط أساسا بمدى تقدم أشغال التهيئة الخارجية (VRD) على مستوى مختلف المشاريع وان كانت غير مكتملة نظرا للضغط الذي مارسه السكان على السلطات من أجل الحصول على السكن في الخمس سنوات الأخيرة. وكانت الانطلاقة الأولى لترحيل السكان لهذه الأقطاب في 2019 بالنسبة للقطب الحضري عين النحاس بعدد 4900 وحدة سكنية والتوسعة الجنوبية بعدد 3000 وحدة سكنية وتم تسليم 4000 وحدة سكنية بصيغة الترقوي المدعم في التوسعة الغربية و3127 مسكن لمكتتبي "عدل" من مجموع 6000 مسكن في القطب الحضري الرتبة سنة 2020 أما القطب الحضري عين عبيد فقد شهد أولى عمليات الترحيل في جويلية 2022 بعدد 580 وحدة سكنية.

أما المجيب 2،3،4 و5 فقد كانت إجابتهم على بداية انطلاق الترحيل بأنها كانت متعلقة بالدرجة الأولى بالتعليمات الصادرة عن الولاية كانت مشاركتهم مقتصرة على تبليغ قوائم المستفيدين والمساهمة بالوسائل المادية والبشرية في عملية الترحيل لا سيما بالنسبة لسكان البيوت الهشة.

- **السؤال الثامن: هل تم اشراك المواطنين المعنيين بالسكن في الأقطاب في عملية التخطيط؟**

أجمع المجيبين على أن عملية تخطيط الأقطاب من مرحلة الدراسة إلى الإنجاز لم يكن للسكان أي مشاركة فيها بل كانت بعيدة تماما عليهم ولا علاقة لهم بهذه المشاريع لأن هذه الأقطاب تمت في أماكن شاغرة وتمت برمجت مشاريعها دون تحديد مسبق للسكان الذين سيقطنونها ولم يتم إشراكهم فيها وإنما أوتي بهم للسكن والإقامة فقط.

- **السؤال التاسع: هل هذه الأقطاب ببرامجها ومشاريعها التنموية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة على مدى طويل؟**

كانت إجابة المجيب 1 أن هذه الأقطاب قادرة بمشاريعها ومكانتها العمرانية أن تحقق التنمية المستدامة بكل أبعادها خاصة وأنها تدخل ضمن أولويات الدولة وقد خصصت لها تمويل خاص ولجان خاصة بمتابعة مختلف المشاريع فيها لا سيما من ناحية التهيئة والربط بمختلف الشبكات وإنجاز المرافق الضرورية وضمان النقل الحضري بها وتخصيص المساحات الخضراء اللازمة لترتقي إلى مصاف المدن المستدامة، وهذا بمساهمة المتعاملين الاقتصاديين وإشراكهم في عمليات الإنجاز، لا سيما تحرير السوق العقارية بها.

أما المجيب 2 كان رده إذا تم احترام ما جاء في المخططات التنظيمية المصادق عليها واضطلاع كل فاعل بمسؤولياته وتحقيق مبدأ التنسيق بين مختلف القطاعات ومشاركة السكان مستقبلا في أي عملية تنمية في هذه الأقطاب فقد تتحقق هذه التنمية.

أما المجيبين 3، 4 و5 فإنهم اكتفوا بالرد على أن مفهوم التنمية المستدامة لا يزال مصطلح غامض وان آليات تحقيقها غير واضحة، لذلك لا يمكن الحكم بديمومة هذه الأقطاب وما هي إلا سياسة إسكانية كبقية السياسات الأخرى جاءت للاستجابة لازمة السكن لا أكثر بدليل أنه تم الإسكان دون توفير التجهيزات اللازمة الأخرى لا سيما الصحية والترفيهية وغياب تام للمساحات الخضراء.

3-2. المصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية:

- **السؤال الأول: كيف تم اطلاعكم بتبني فكرة الأقطاب الحضرية في ولاية قسنطينة؟**

كانت إجابة كل من المجيب 1 عن طريق مراسلة وزارة السكن رقم 1221 المؤرخة في 07 أوت 2013 أما المجيب 2،3 و4 عندما تم تحديد مشاريع البناء والتجهيزات العمومية الجوارية المدمجة في هذه الأقطاب بعد صدور تعليمة وزارية رقم 04 المؤرخة في 14 أوت 2013 (ملحق (2)) أما المجيب 05 و06 عن طريق اجتماع تنسيقي مع الوالي ومديرية التعمير والبناء ومديرية التجهيزات والسكن في سبتمبر 2013.

- **السؤال الثاني: هل شاركتم وفي اختيار مواقعها؟**

حول هذا السؤال كانت إجابة المجيب 1 بأن هذه الأقطاب في الحقيقة هي نتاج دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع القسنطيني، الذي في مرحلته الثانية حدد مناطق للتوسع.

ولم تكن هذه الأقطاب بقرار خاص كما هو الشأن في المدينة الجديدة على منجلي. ثم تم تغطيتها لاحقا بمخططات شغل الأراضي لتوقيع المشاريع السكنية والتجهيزات العمومية التي تتماشى مع التعليمات الوزارية حول الأقطاب الحضرية ومشاريع الإسكان والتجهيزات الواجب توفرها.

أما المجيبين 2،3، و4 فقد كانت مشاركتهم في تحديد مناطق التوسع في المخططات التوجيهية للبلديات المعنية دون إعطائها طابع قطب حضري ضمن اللجنة الخاصة بدراسة أدوات التهيئة والتعمير كما ينص عليه القانون 90-29. أما المجيب 5 فقد اكتفى بالإشارة إلى أن هذا السؤال بعيد عن مهامه.

- **السؤال الثالث: هل خصصتم لها دارسات مسبقة قبل الانطلاق في تجسيدها؟**

كانت إجابة المجيب 1 أنه لم تخصص دراسات مسبقة لها ولكن كانت توسعات في إطار المخططات التوجيهية وتم دراستها لاحقا في إطار مخططات شغل الأراضي من طرف مكاتب دراسات منها (URBACO) التي قامت بدراسة مخططات القطبين الحضريين للتوسعة الجنوبية والغربية للمدينة الجديدة (م ش ا رقم

10-11-12) والقطب الحضري عين النحاس ومكتب الدراسات (URBA-SETIF) الذي قام بدراسة مخططات شغل الأراضي ب 7 وب 8 وب 9 للقطب الحضري الرتبة ومكتب العمران قطيش الذي درس مخططي 2 ب و2 س للقطب الحضري عين عبيد.

أما المجيبين 2 و3 فقد كانت مشاركتهم في دراسة مخططات شغل الأراضي باعتبارهم أعضاء في لجنة دراسة أدوات التهيئة والتعمير كما ينص عليه القانون 90-29 فقط.

أما المجيب 4 فقد كلف هو بدراسة مخططات شغل الأراضي للأقطاب الحضرية عين النحاس والتوسعتين الغربية والجنوبية للمدينة الجديدة. أما المجيب 5 فلم يكن على علم بذلك وليس من مهامه هذه الدراسات.

السؤال الرابع: ما هي وضعية الأقطاب حاليا؟

أجمع المجيبين أن الأقطاب الحضرية لها مخططات تنظيمية مصادق عليها وقد بدأ العمل على تجسيدها منذ 2015 إلا ان بعض المخططات تعرضت للتعديل كمخطط عين النحاس إذا قام ديوان الترقية والتسيير العقاري المكلف بإنجاز السكن العمومي الإيجاري بتعديل المخطط التنظيمي لمشروع 3200 مسكن. مما يدل أن هناك مرونة في التعامل مع المخططات التنظيمية وذلك لتكييفها مع الاحتياجات من السكن ومتطلبات الموقع. كما أن كل الأقطاب لا تزال ورشات مفتوحة لعدم اكتمال الأشغال بها.

- **السؤال الخامس: ما هي أنواع المشاريع المبرمجة في الأقطاب الحضرية؟ وهل هناك تخصص في الأقطاب؟**

حول هذا السؤال كانت إجابة المجيب 1 بأن أنواع المشاريع المقترحة في المخططات التنظيمية للأقطاب تتماشى مع احتياجات المدينة الأم قسنطينة والبلديات المعنية من السكن والتجهيزات وركز بالدرجة الأولى على السكن العمومي الإيجاري الموجه للفئة المحرومة والضعيفة اجتماعيا التي احتلت نسبة كبيرة من المشاريع السكنية، أما صيغ الأخرى كالسكن الترقوي المدعم والسكن الترقوي فقد كان لهم نصيبا أيضا بهدف خلق تنوع في الطبقات الاجتماعية أما التجهيزات فقد تم برمجت تجهيزات جوارية ومدمجة مع الوظيفة السكنية لتفادي مشاكل التجمعات الكبرى. أما عن تخصصها فهي أقطاب سكنية بالدرجة الأولى.

أما المجيب 2 فكانت أجابته أن المشاريع السكنية المبرمجة والتي هي تحت مراقبته ومتابعته فهي بالخصوص السكن الإيجاري المدعم والترقوي المدعم.

وبخصوص المجيب 3 فإن علاقته بالتجهيزات فقط، حيث أكد أن هناك دعم كبير للتجهيزات الجوارية والمدمجة مع المشاريع السكنية من طرف الدولة. وأشار إلى أن اختصاصه متابعة كل التجهيزات التي يتم إنشاؤها.

أما المجيب 4 فكانت أجابته بأن السكن العمومي الإيجاري يحتل مكانة مهمة من جملة الصيغ المقترحة في إطار تحقيق سياسة الدولة الهادفة إلى ترقية الخدمة العمومية في مجال السكن الموجه إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً للحصول على سكن لائق. والجديد في هذه الأقطاب هو مواكبة بناء التجهيزات مع السكن.

في نفس الوقت أكد المجيب 5 أنه هو مسؤول على صيغة السكن العمومي الترقوي الموجه للفئة المتوسطة والجيدة الدخل وبدأ في إنجاز العديد من السكنات أهمها 6000 مسكن ترقوي بالقطب الحضري الرتبة.

- **السؤال السادس: من خلال تجاربكم الطويلة في ميدان التهيئة والتعمير هل يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في هذه الأقطاب من خلال البرامج التي تضمها؟**

كانت إجابة كل المجيبين بتحفظ حول المفهوم الحقيقي للتنمية المستدامة وكيفية تجسيدها على أرض الواقع وما هي الآليات الحقيقية لبلوغ أهدافها ونحن لا نزال نتبع النهج التقليدي في كل عمليات التخطيط من تسجيل الدراسات والبرامج إلى تجسيدها في الميدان. إلى جانب الغياب الشبه الكلي لطبقة المجتمع المعني بهذه المشاريع والتنسيق بين جميع القطاعا+ت. أما عن الأقطاب الحضرية فهي لا تعدوا أن تكون تجمعات بشرية كبيرة يغزوها الأسمنت، يغلب عليها الطابع السكني خالية من كل عناصر الحداثة والعصرنة، كما تغيب فيها المشاريع التي تخلق مناصب الشغل وتنهض باقتصاد المنطقة.

4- مناقشة نتائج المقابلة

بعد تسجيل نتائج المقابلة مع كل من الجماعات المحلية والمصالح اللامركزية سنتناول مناقشة وجهات نظرهم حسب كل سؤال حتى نتمكن من الخروج بمجموعة من التوصيات التي سندرجها في الفصل اللاحق.

فبالنسبة للجماعات المحلية كانت النتائج بالنسبة لكل سؤال كما يلي:

- **السؤال الأول: كيف جاءت فكرة الأقطاب الحضرية؟ وما هي علاقتها بالتنمية المستدامة؟**

تباين في كيفية تبني فكرة الأقطاب إذ نسجل رأيين:

- ✓ تطبيق استراتيجية الدولة من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المعمول به منذ 2010 وبداية تجسيدها في 2013 بالتأكيد على المشاريع السكنية والتجهيزات المرافقة في إطار الحياة الكريمة والأمن والاستقرار للجميع.
- ✓ الأقطاب الحضرية ما هي إلا تجمعات حضرية معظمها عبارة عن توسعات عمرانية.

أما عن التنمية المستدامة نستنتج وجود معلومات ضعيفة ومبهمة حول هذا المصطلح لدى معظم المجيبين.

إذا ليست هناك فكرة موحدة لدى الجماعات المحلية حول تبني فكرة أو مصطلح الأقطاب الحضرية، لكن من وجهة نظري الخاصة وبالرجوع إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم نجد أنه أشار إلى الأقطاب الحضرية والتنمية المستدامة أيضا في برنامج العمل الإقليمي 12 (PAT 12) إلى "ضرورة إقامة أقطاب حضرية قادرة على تأهيل وعصرنة مدينة قسنطينة كإحدى المدن المتوسطية الثلاث والمدينة الكبرى الوحيدة الداخلية التي تجعل منها مدينة للتوازن والربط بين التل والهضاب العليا" (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ص 84). وفي برنامج العمل الإقليمي 18 (PAT 18) فهو يهدف "إلى إقامة مدينة جذابة ومستدامة قادرة على الاستجابة لحاجيات سكانها والتحولات المنتجة وكذا المساهمة في ثقافة حقيقية وهوية حضرية" (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ص 96) عن طريق وضع مجموعة من الاستراتيجيات.

أما عن التنمية المستدامة فرغم صدور القوانين المتعلقة بها منذ 2001 كما تم الإشارة إليه في الفصل الثاني إلا أن هؤلاء المتدخلين ولا سيما المنتخبين المحليين المكلفين بالتعمير بحاجة إلى توعية ومرافقة منهجية من أجل أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية المحلية (مجلس المحاسبة، 2018)

- **السؤال الثاني: في أي إطار تنموي تندرج؟**

ظهرت وجهتي نظر مختلفة بالنسبة للإطار التنموي الذي تندرج تحته سياسة الأقطاب الحضرية أو التوسعات العمرانية:

– تجسيد عزم الدولة في جعلها مدن نموذجية، توفر للسكان أحسن الظروف المعيشية والرفاهية المطلوبة في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

– تندرج في إطار توفير السكن والتجهيزات لا سيما للفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة والمساهمة في القضاء على أزمة السكن والسكن الهش.

من هاتين الوجهتين يمكن القول إن الأقطاب الحضرية يمكن أن تكون توسعات عمرانية يرجى منها وضع حد للازمة الحضرية التي تعيشها مدينة قسنطينة من جهة وفرصة لتحقيق سبل الحياة الكريمة للسكان في إطار تحقيق التنمية المستدامة كما سبق التطرق إليه في الفقرة السابقة.

- **السؤال الثالث: ما هي شروط قيام قطب حضري؟ والسؤال الرابع كيف تم اختيار مواقعها؟**

ظهر رأي واحد يتمثل في مجموعة الشروط المبينة في المذكرة الوزارية بشكل واضح. لكن بالنسبة لاختيار الموقع هناك إجماع على أنه لم يتم اختيارها بناء على خرجات ميدانية أو دراسات مسبقة بل تم اعتماد التوسعات المستقبلية التي أفرزتها دراسة المخططات التوجيهية للبلديات المعنية التي تسهر على إعدادها مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية قسنطينة.

أما من وجهة نظري نجد أن مواقع هذه الأقطاب لم تحدد مسبقا وجاءت قبل تبني هذه السياسة. ومن أجل تجسيدها كان لزاما على الجماعات المحلية اختيار أسرع حل يستجيب لسياسة الدول والمتمثل في التوسعات العمرانية التي نتجت عن دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع القسنطيني (1998) والمخطط التوجيهي لبلدية عين عبيد (2012) وتغطيتها بمخططات شغل الأراضي هذا ما تم تأكيده في السؤال الرابع.

- **السؤال الخامس: ما هي مصادر تمويل المشاريع المبرمجة؟**

أما عن مصادر التمويل فهناك رد مشترك بأنها مشتركة عمومية وخاصة مع الحصة الأكبر للتمويل العمومي نظرا لطبيعة المشاريع العمومية الغالبة على كل الأقطاب.

إذا نستنتج أن هناك إشراك الخواص في عملية البناء وتمويل مشترك للمشاريع بين القطاعين العام والخاص إلا أن الملاحظ أن المشاريع الممنوحة للخواص تتركز أساسا في إقامة المشاريع السكنية الترقوية في كل الأقطاب دون التجهيزات.

- **السؤال السادس: هل كانت هناك متابعة من طرفكم أثناء إعداد الدراسة والإنجاز؟**

أما عن المتابعة في الدراسة والإنجاز فقد اشترك المجيبين في إجابتهم على أن هناك متابعة في الدراسة والإنجاز، إلا أن تنسيق بين الفاعلين كان غائبا أو محتشما.

وعليه نستنتج غياب عنصر التنسيق بين مختلف الفاعلين.

- **السؤال السابع: متى بدا عملية الإسكان فيها؟**

فمن حيث الإجابة على هذا السؤال نستنتج أن هناك تكامل في الإجابات إذ إن مصالح الولاية هي من قامت بإصدار تعليمات حددت فيها تاريخ الترحيل والإسكان والفاعلين الآخرين قاموا بتنفيذ هذه التعليمات.

وعليه نستنتج أن هناك مركزية اتخاذ قرار الترحيل والإسكان من طرف المصالح الولائية بعد المشاورة.

- **السؤال الثامن: هل تم إشراك المواطنين المعنيين بالسكن في الأقطاب في عملية التخطيط؟**

من إجابة المستجوبين نلاحظ غياب تام لمشاركة السكان في عملية التخطيط حيث لم يكن لهم أية مشاركة فيها بل كانت بعيدة تماما عليهم ولا علاقة لهم بهذه المشاريع، وعلاقتهم الوحيدة بهذه الأقطاب هي السكن فقط.

وعليه نستنتج غياب المشاركة الشعبية في اتخاذ قرار إنشاء الأقطاب الحضرية.

- **السؤال التاسع: هل هذه الأقطاب ببرامجها ومشاريعها التنموية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة على مدى طويل؟**

اختلف المجيبين إذ تراوحت إجابتهم بين المؤيد لقدرة هذه الأقطاب على تحقيق التنمية المستدامة وبين ما هي إلا كسابقتها من السياسات السابقة جاءت استجابة لازمة السكن لا أكثر.

وعليه نستنتج أن عدم وضوح مفهوم الأقطاب الحضرية والتنمية المستدامة لدى الفاعلون هو السبب في عدم القدرة على الحكم على أهمية هذه المشاريع التنموية في تحقيق تنمية مستدامة. وحسب وجهة نظرنا نرى أن الكم الهائل من المشاريع الموجهة لهذه الأقطاب والتجهيزات التي برمجت قادرة على تحقيق التنمية المستدامة بهذه الأقطاب لكن بشرط تدعيمها بالعناصر الأخرى الغائبة كالبنية التحتية الخضراء واستعمال التكنولوجيا الحديثة على أوسع نطاق وتوفير الطاقة البديلة والصديقة للبيئة، وتسيير النفايات، ...

أما بالنسبة للمصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية كانت النتائج بالنسبة لكل سؤال كما يلي:

- **السؤال الأول: كيف تم اطلاعكم بتبني فكرة الأقطاب الحضرية في ولاية قسنطينة؟**

أظهرت الإجابة على هذا السؤال تباين طريقة الإعلان عن تبني فكرة الأقطاب الحضرية فمنه من كانت مباشرة من الوزارة الوصية ومنه من كانت عن طريق اجتماعات تنسيقية مع الولاية.

وعليه نستنتج أن هناك مسارات مختلفة تم الإعلان فيها عن تبني فكرة الأقطاب تتدرج من الهيئة الوصية (الوزارة)، إلى الجماعات المحلية ثم إلى المديريات والهيئات المتخصصة.

- **السؤال الثاني: هل شاركتم في اختيار مواقعها؟**

من حيث الإجابة على هذا السؤال أكد المجيبين أن هذه المواقع قد تم تحديدها في دراسة المخططات التوجيهية ولما جاءت فكرة الأقطاب الحضرية عن طريق المذكرة الوزارية كانت هذه المواقع جاهزة لاستقبالها وتنفيذ برمجها.

إذا نستنتج أن اختيار المواقع كان في إطار اختيار التوسعات المستقبلية وتم إعدادها لاحقا لأن تكون أقطاب حضرية بالمشاريع الحضرية والتجهيزات المناسبة.

- **السؤال الثالث: هل خصصتم لها دارسات مسبقة قبل الانطلاق في تجسيدها؟**

أما عن هذا السؤال، توافقت الإجابات على أن هذه الأقطاب لم تخصص لها دراسات مسبقة كما جاء في المذكرة الوزارية وإنما درست في إطار مخططات شغل الأراضي.

إذا نستنتج أن هذه الأقطاب لم تحظى بدراسات مسبقة لمعرفة مدى ملاءمة البيئة التي وجدت فيها من تحقيق التنمية المستدامة.

- **السؤال الرابع: ما هي وضعية الأقطاب حاليا؟**

اجمع المجيبين أن المخططات التنظيمية للأقطاب الحضرية بدأ العمل بها وان بعضها قد تم تعديله بما يتطلبه الموضع وهي حاليا ورشات مفتوحة رغم أنه تم الإسكان فيها.

نستنتج أن هذه الأقطاب لا تزال غير مهيئة في بعض أجزائها وان مخططاتها مرنة يمكن تعديلها بما يتوافق مع معطيات الموضع.

- **السؤال الخامس: ما هي أنواع المشاريع المبرمجة في الأقطاب الحضرية؟ وهل هناك تخصص في الأقطاب؟**

اجمع المجيبين أن معظم المشاريع السكنية ذات طابع اجتماعي ومخصصة للسكن فقط.

نستنتج أن هذه الأقطاب جاءت بمشاريع تحقق مبدأ السكن اللائق للفئات الفقير وهو أحد أهداف التنمية المستدامة مع توفير التجهيزات كحق توفير الخدمات للجميع.

- **السؤال السادس: من خلال تجاربكم الطويلة في ميدان التهيئة والتعمير هل يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في هذه الأقطاب من خلال البرامج التي تضمها؟**

اختلف المجيبين إذ تراوحت إجابتهم بين المؤيد لقدرة هذه الأقطاب على تحقيق التنمية المستدامة وبين ما هي إلا كسابقتها من السياسات السابقة جاءت استجابة لأزمة السكن لا أكثر.

وعليه نستنتج أن عدم وضوح مفهوم الأقطاب الحضرية والتنمية المستدامة لدى الفاعلون هو السبب في عدم القدرة على الحكم على أهمية هذه المشاريع التنموية في تحقيق تنمية مستدامة. وحسب وجهة نظرنا نرى أن الكم الهائل من المشاريع الموجهة لهذه الأقطاب والتجهيزات التي برمجت قادرة على تحقيق التنمية المستدامة بهذه الأقطاب لكن بشرط تدعيمها بالعناصر الأخرى الغائبة كالبنية التحتية الخضراء واستعمال التكنولوجيا الحديثة على أوسع نطاق وتوفير الطاقة البديلة والصديقة للبيئة، واعتماد تقنيات متطورة لتسيير النفايات بمختلف أنواعها، ...

خلاصة

من خلال تحليل التطور العمراني لمدينة قسنطينة والتحولات التي شهدتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نستنتج أن التحولات هي في الغالب مسايرة للسياسات التي مرت بها البلاد، منذ أول توجه نحو التجمعات الكبرى إلى خلق مدن توابع إلى مدن جديدة، فالأقطاب الحضرية؛ وكانت كلها تهدف إلى جعل مدينة قسنطينة أكثر استقرارا. فموقعها الإقليمي ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية وأهميتها الثقافية جعلها مجالا مستقطبا لسكان المناطق القريبة على الرغم من عمليات التنمية التي مست التجمعات الحضرية المحيطة والتي تشهد ديناميكية متسارعة نتيجة توجيه الفائض السكاني نحوها.

وكما نستخلص أن لهذه التنمية الأثر الكبير في ارتقاء بعض التجمعات الريفية إلى تجمعات حضرية، تهدف إلى تثبيت سكان المناطق الريفية وتوفير كل ما يحتاجه سكانها من سكن ووظائف، وتحسين إطار الحياة فيها وتطوير البنية التحتية ومختلف الشبكات، مما يجعلها مراكز دعم للمدن المحيطة بها. إلا ن هذه التجمعات مختلفة في الأحجام وتتوزع في إقليم الولاية بطريقة عشوائية، جعلت الشبكة الحضرية تتميز بالتشتت، وعدم التوازن.

كما نستنتج أن هذه التنمية أنتجت أشكال حضرية جديدة تتمثل في الأقطاب الحضرية تتوفر على إمكانات عقارية ومميزات التعمير المستدام قادرة على تحقيق مبادئ التنمية المستدامة تهدف إلى خلق التوازن داخل المجال العمراني الكبير الذي تسيطر عليه مدينة قسنطينة لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

وفي إطار معرفة دور مختلف الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية) والفاعلين العموميين والخواص (مختلف المؤسسات والمديريات العامة ومكاتب الدراسات والإنجاز) في إنشاء الأقطاب الحضرية وتحقيق مبادئ التنمية المستدامة بينت نتائج المقابلة أن مفهوم الأقطاب والتنمية المستدامة لم يتحقق بعد ولا يزال ينظر لهذه الأقطاب كمجرد توسعات أما التنمية المستدامة لا يزال مفهومها مبهم وواسع نتيجة غياب آليات تحقيقها عند الكثير من الفاعلين. كما أن هذه المفاهيم بعيدة عن اهتماماتهم وغير مدرجة في مشاريعهم التنموية لا سيما عند المنتخبين المحليين.

فإلى أي مدى تستطيع هذه الأقطاب تحقيق تنمية حضرية مستدامة حاليا ومستقبلا؟

الفصـل الرابع

المشاريع الحضرية ومبادئ التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية

تمهيد

أولا: الأقطاب الحضرية وخصائصها العامة

ثانيا: مقومات التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية

ثالثا: أسس التهيئة وعناصر التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية

خلاصة

تمهيد:

بعد دراسة مراحل تطور مدينة قسنطينة والسياسات العمرانية التي انتهجتها لتلبية احتياجات السكان ومواجهة أزمة الإسكان، وكيف تم التدرج فيها من التجمعات الحضرية الكبرى إلى المدن التوابع ثم المدن الجديدة، لجأت منذ أكثر من ثماني سنوات إلى سياسة الأقطاب الحضرية، حيث حظيت المدينة بخمسة أقطاب اثنين منها وجهت لمدينة على منجلي ويتمثلان في التوسعة الغربية والتوسعة الجنوبية، بينما يتوزع الثلاثة الآخرين على إقليمها وهم القطب الحضري عين النحاس المتواجد في بلديه الخروب والقطب الحضري الرتبة في بلديه ديدوش مراد وقطب عين عبيد الكائن ببلدية عين عبيد، كما سبق الإشارة إليها في الفصل السابق.

تتمحور فكرة القطب الحضري حول إنشاء مشاريع حضرية كبيرة، تتميز بمجموعة من الأسس التي على ضوئها يمكن استخراج معايير الاستدامة. ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا بالبحث عن مقومات التنمية المستدامة كمقومات الحيز الذي يشغله القطب من موقع وموضع ومميزات الطبيعية لما لها أثر في إيجاد الوعاء الذي تتجسد فيه التنمية وتحقيق العلاقة بين البيئة والمجتمع. ومقومات اجتماعية تتعلق بتطور ونشأة هذه المجتمعات وأسلوب تعايشها، وكيفية شغلها هذا الوسط لتحديد سبل تنميتها بما يتماشى مع احتياجاتها وتطلعات سكانها، من حيث توفير السكن والعمل والترفيه والخدمات التي تحققها جملة من المرافق وبنى تحتية على المدى الطويل تستجيب لمعايير وأسس التنمية المستدامة. كما تسعى إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال السكن وتوفير مجالات جديدة لاستقبال التجهيزات، وتوفير الأوعية العقارية للمشاريع السكنية والمرافق الجوارية.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالأقطاب الحضرية نماذج دراستنا والمتمثلة في القطب الحضري عين النحاس والقطب الحضري الرتبة والقطب الحضري عين عبيد، وتحليل المشاريع التي حظيت بها من أجل استخراج أسس التهيئة وتحديد معايير الاستدامة حتى نستطيع على ضوئها تقييم التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية (نماذج الدراسة).

أولا: الأقطاب الحضرية وخصائصها العامة

تعتبر الخصائص العامة للأقطاب الحضرية عاملا مهما في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تؤثر على استخدامات الأرض ونمط الحياة والوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية، وبالتالي يمكن أن يؤثر على نوعية الحياة في المنطقة. وللوصول إلى تحقيق موقع مستدام يجب أن تتضمن الموقع تخطيطا متكاملا وشاملا للاستخدامات المختلطة للأراضي، والتي تشمل السكن والعمل والترفيه، ...

1- موقع استراتيجي وموضع مؤهل للتعمير

يمثل الموقع الجيد أحد مؤشرات التنمية المستدامة لما يحققه من ربط وسهولة الوصول وتسهيل التنقل كما أن للموضع أهمية كبيرة في التعمير إذ "يتحكم في شكل البناء وطبيعة التوسع (أفقيا أو عموديا) وترتبط به طريقة توزيع استعمالات الأرض المختلفة " (الدليمي، 2002، ص 95)، إذ يسمح بتهيئة تتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة من توزيع المشاريع وتنويع استخدامات الأرض وإدخال العنصر الأخضر ومجالات السير.

لذا سنتطرق بالتحليل إلى موقع مجالات الدراسة ومؤهلاتها للتعمير من أجل الوصول إلى عناصر التنمية المستدامة المتوفرة فيها.

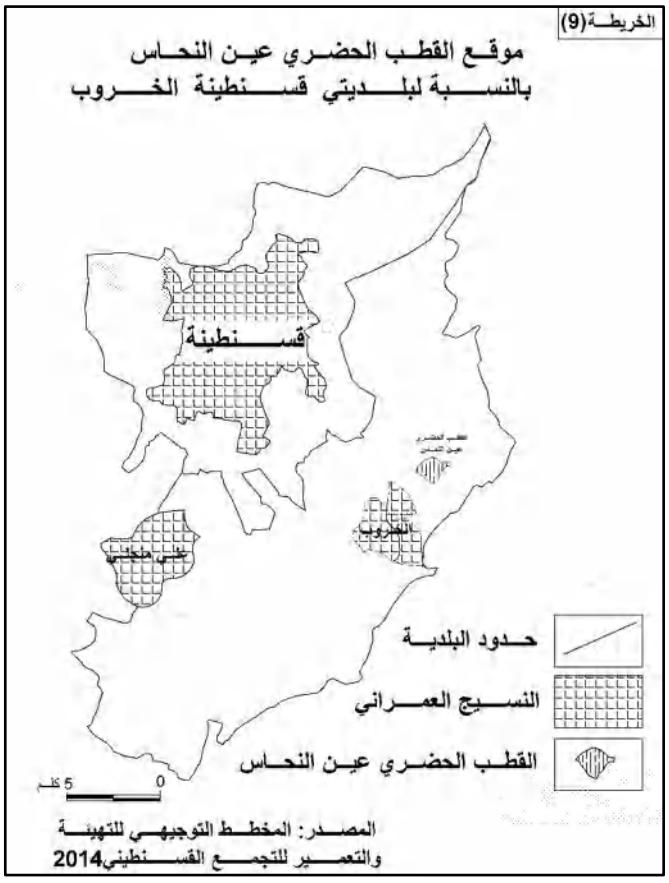

1-1 القطب الحضري عين نحاس

يقع القطب الحضري عين نحاس في الجهة الشمالية الشرقية لبلدية الخروب، على مسافة 05 كلم من مركزها وبـ 16 كلم من مركز مدينة قسنطينة، بين مفترق الطريقين الولائيين 05 و14 كما تبينه الخريطة (9). يحده من الشمال دروب وأراض زراعية، والطريق الولائي رقم 14 ومن الشرق والجنوب الشرقي أراض زراعية، قرية فنتريا والطريق الولائي رقم 05، من الغرب والجنوب واد النحاس الذي يمر به. إلا أن الوصولية لهذا القطب تتم من خلال منفذ واحد وهو الطريق الولائي 14 من مفترق طرق وادي الحميميم وصولا إلى القطب أين تتفرع منه الطريق الولائي 05.

للقطب شكل مورفولوجي مميز يتمثل في تلة منفصلة تدعى كاف برج بلكواش كما يوضحه المقطع الطبوغرافي (شكل 29). يتراوح ارتفاعها ما بين 520 م و738 م، وتمتد على مساحة 150.06 هكتارا.

الشكل (29) مقطع طبوغرافي شرق– غرب للقطب الحضري عين النحاس

المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على قوقل إرث (2022)

تتميز المنطقة بتشكيلة صخرية متنوعة تتمثل في تكوينات من طين ممزوج بالرمل والحجر الرملي، ذات لون بني إلى أصفر وتمثل نسبة 85.04 ٪ تليها تشكيلة من الحجر الرملي (Grés) تشكل الأجزاء الصخرية الموزعة في الموقع؛ بنسبة 5.65 ٪ كما نجد ترسبات نهرية على حواف الشعاب بنسبة 9.30 ٪ الخريطة (10). وتتراوح الانحدارات في هذه المنطقة بين 0 ٪ إلى أكثر من 25 ٪ في أربع فئات توضحها الخريطة (11).

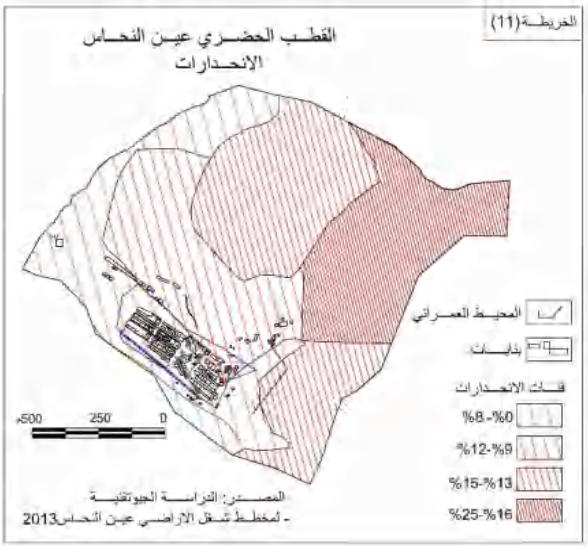

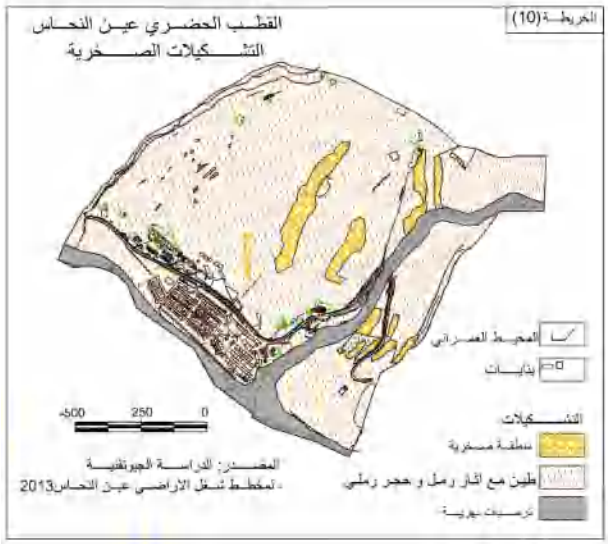

وهي تتوزع في القطب حسب ما يبينه الجدول (20) التالي:

الجدول (20): الانحدارات في القطب الحضري عين النحاس

الفئة	الموقع	المساحة (هكتارا)	النسبة
0٪- 8 ٪	الشمال، الغرب والجنوب الغربي	38.60	٪ 25.63
9٪- 12 ٪	الجزء الغربي	32.20	٪ 21.38
13٪- 15 ٪	الوسط والجنوب	47.82	٪ 31.75
16٪- 25 ٪	الجزء الشرقي	31.98	٪ 21.23
المجموع		150.6	٪ 100

المصدر: مخطط شغل الأراضي عين النحاس 2013 مع معالجة الطالبة

وبتركيب الانحدارات والتشكيلة الصخرية نتحصل على المناطق التي تتحمل المنشآت كالمشاريع السكنية والمرافق وتحتل نسبة 63 ٪من المساحة الإجمالية والمناطق التي يمكن استغلالها ة هي أقل تحملا من الأولى في إقامة مرافق أخرى كالمساحات الخضراء ومواقف السيارات وغيرها بنسبة 37 ٪ كما تبينه الخريطة (12).

ويمر على المنطقة وادي النحاس المعروف بوادي فنتريا من الجهة الغربية والجنوبية ذو جريان دائم، وهو فرع من وادي الحميميم، تسبب في تعرية الحواف التي أدت إلى تراكم الحصى عند سفح التلة في الشمال، إذ تبين الخريطة (13) تجمع المياه السطحية في المناطق المنخفضة في الجنوب مشكلة مناطق معرضة للفيضانات نظرا لطبيعة التكوينات الصخرية وعامل الانحدار.

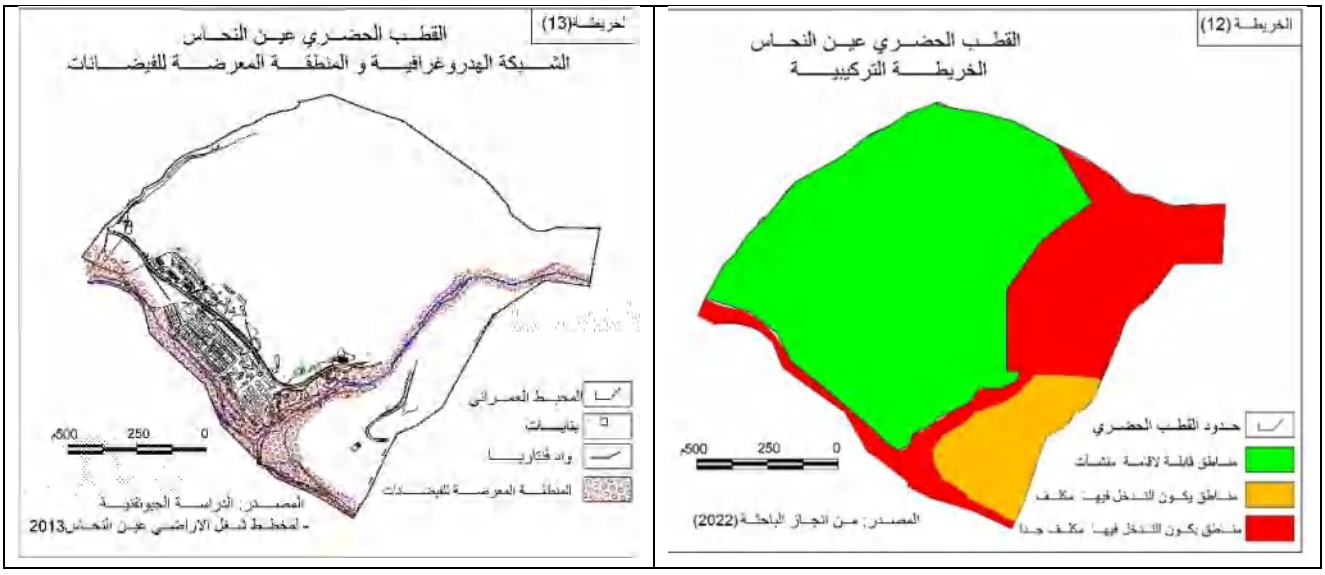

يحد القطب الحضري، أراضي زراعية ذات مردود فلاحي متوسط إلى ضعيف، تشكل احتياطات عقارية، إذ إن 84 ٪ منه تابع لأملاك الدولة (المديرية الجهوية لمسح الأراضي، 2022) وهو عامل محفز للتعمير المستقبلي في حالة التوسع. وتقطع المنطقة عدة ارتفاقات طبيعية وأخرى تكنولوجية تتمثل في:

الجدول (21): الارتفاقات في القطب الحضري عين نحاس

طبيعة الارتفاقات	نوع الارتفاق	موقع الارتفاق	مساحة الارتفاق (هكتار)	نسبة الارتفاق بالنسبة للمساحة الكلية
طبيعية	وادي النحاس	الجنوب والغرب	15.34	٪ 10.18
تكنولوجية	الطريق الولائي 05	الجنوب والغرب	13.66	٪ 9.07
	خط كهربائي المتوسط الضغط	الجنوب الشرقي	5.84	٪ 3.87
	قناة مياه الشروب الرئيسية	الجنوب الشرقي	0.47	٪ 0.31
	أربع خزانات الماء	الشرق	0.46	٪ 0.30
المجموع			**35.77**	**٪ 23.73**

الصدر: مخطط شغل الأراضي عين نحاس 2010 مع معالجة الباحثة

إذ يبين الجدول (21) أن وادي النحاس يشغل أكبر مساحة من الارتفاق مقارنة مع الارتفاقات الأخرى بنسبة 10.18 ٪ من المساحة الإجمالية وهو بذلك يشكل أكبر عائقا للتعمير ويليها ارتفاق الطريق الوطني رقم 05 الذي تستحوذ على 13.66 هكتارا أي ما يعادل 9.10 ٪ من الارتفاقات، ثم تليها الارتفاقات الأخرى كالخط الكهربائي المتوسط الضغط بنسبة 3.88 ٪، أما القناة الرئيسية للمياه الشروب والخزانات المائية فهي تمثل نسبا قليلة مقارنة مع الارتفاقات الأخرى. وبذلك تمثل مساحة الارتفاق التي يجب تجنبها في التعمير نسبة 23.73 ٪ من المساحة الإجمالية، لكن يمكن استغلالها في إقامة مساحات خضراء متنوعة.

من هذا التحليل نستنتج أن للقطب الحضري عين النحاس مميزات تؤهل هذا القطب بأن يصبح مدينة مستقلة بذاتها تتمثل في:

- **توفره على مساحة عقارية كبيرة تقدر بـ 114.83 هكتارا، ذات ملكية عمومية وخالية من العوائق الطبيعية وتكنولوجية، قابلة للتعمير ومؤهلة لإقامة مشاريع مختلفة؛**
- **سهولة النفوذ إليه لقربه من شبكة طرق ذات مستوى وطني وولائي؛**
- **قربه من تجمعات عمرانية كبيرة تتمثل في قسنطينة، الخروب والمدينة الجديدة ماسينيسا.**

2.1 القطب الحضري الرتبة:

يقع القطب الحضري الرتبة شمال مدينة قسنطينة بمسافة 9.50 كلم، وشرق مدينة ديدوش مراد، بحيث لا يفصله عنها سوى شريط من الأرض لا يتعدى 250 مترا.

يحده من الشمال التجمع الثانوي الرتبة وأراض زراعية شاسعة، ومن الشرق والجنوب الطريق السيار شرق- غرب ومن الغرب التجمع الرئيسي ديدوش مراد. يمتد القطب على مساحة إجمالية تقدر بـ 397 هكتارا تعود ملكيتها إلى الأملاك العامة (انظر خريطة (14)).

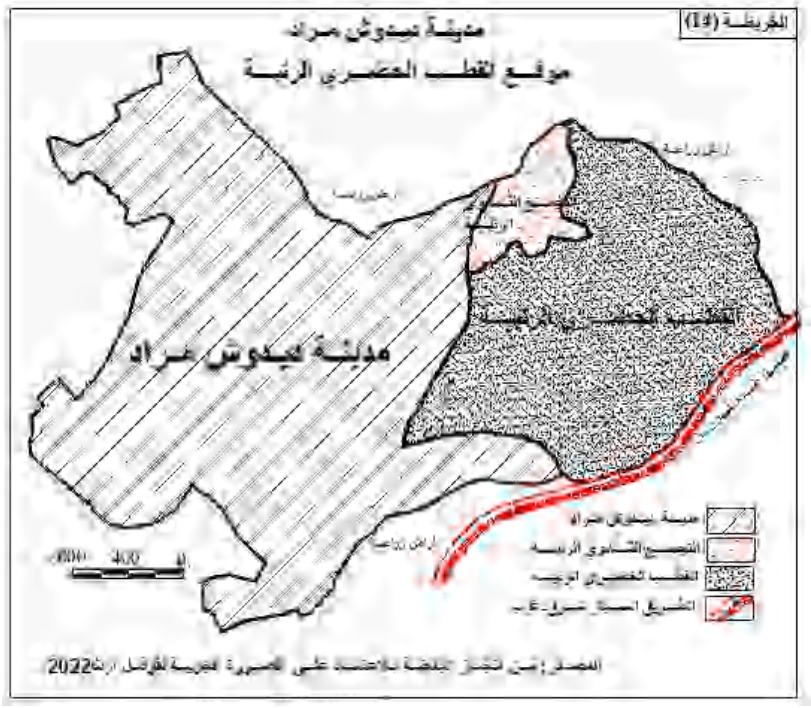

تتميز المنطقة بتشكيلة صخرية متنوعة كما تبينه الخريطة (15) تتكون من كلس مارني، طين ومارن تغطي السطح بنسب متفاوتة، حيث تمثل تشكيلة الطين والكلس والمارن نسبة 46.15 ٪ تتركز في وسط وشمال القطب ثم تليها طبقة من الطين على مساحة 133.20هكتارا أي ما يعادل نسبة 33.55٪ في الشرق والغرب وفي الجنوب توجد تشكيلة من الكلس المارني يمثل نسبة 20.30 ٪ من المساحة الإجمالية.

أما من ناحية الانحدارات فهي تتراوح بين أقل من 8 ٪ إلى أكثر من 25 ٪، حيث نتميز أربع فئات تتوزع في المنطقة كما تبينه الخريطة (16)، حيث تغلب على السطح الفئة (9٪- 12 ٪) حيث تغطي 72.12٪ من المساحة الكلية وتليها فئة (0٪- 8 ٪) بنسبة 11.04 ٪ متفرقة على المجال. أما الفئتان (13٪- 15 ٪) و (16٪- 25 ٪) فهي تتركز أساسا في الجهة الجنوبية بنسبة 8.46 ٪ و8.38 ٪ على الترتيب.

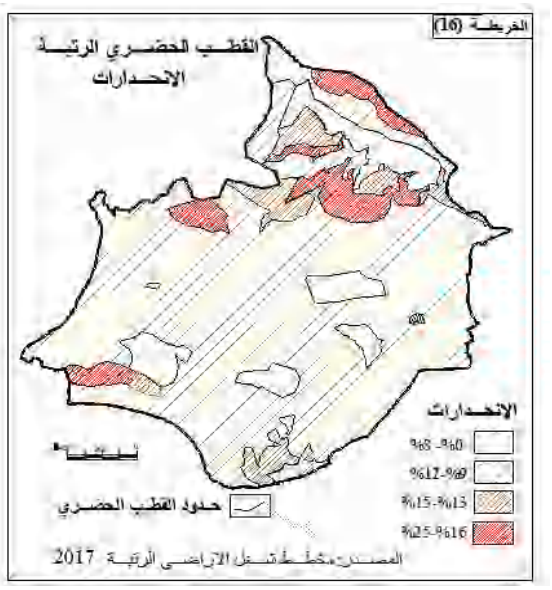

وبتركيب هاتين الخريطتين نتحصل على المناطق التي تتحمل المنشآت كالمشاريع السكنية والمرافق وهي تحتل نسبة 61 ٪ من المساحة الإجمالية والمناطق التي يمكن استغلالها في إقامة مرافق أخرى كالمساحات الخضراء ومواقف السيارات وغيرها بنسبة 39٪ كما تبينه الخريطة (17).

وبسبب قلة الانحدار وطبيعة التركيبة الصخرية للمنطقة تمر بالقطب وادي الحجر وبعض الشعاب مختلفة العمق كما تبينه الخريطة (18) تتركز في الجنوب على سفوح المناطق المنحدرة وكذلك في الشمال.

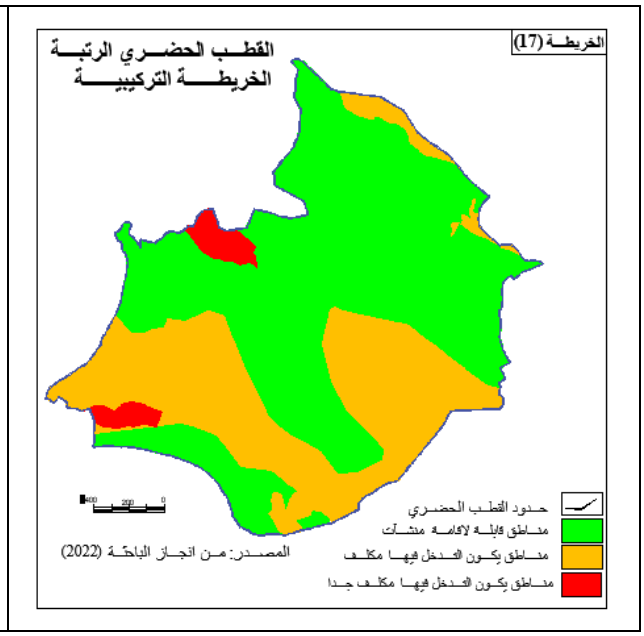

كما يقطع المجال بعض الارتفاقات الطبيعية والتكنولوجية يلخصها الجدول (22) التالي:

الجدول (22): الارتفاقات في القطب الحضري الرتبة

طبيعة الارتفاقات	نوع الارتفاق	موقع الارتفاق	مساحة الارتفاق (هكتار)	نسبة الارتفاق بالنسبة للمساحة الكلية
طبيعية	وادي الحجر وشعاب	شمال– شرق وجنوب– غرب	10	٪ 2.52
تكنولوجية	خط كهربائي عالي الضغط	شمال وجنوب	19.36	٪ 4.88
	خط كهربائي متوسط الضغط	الجنوب والجنوب الغربي	2.69	٪ 0.68
المجموع			**32.05**	**٪ 8.08**

المصدر: مخطط شغل الأراضي الرتبة (2017) مع معالجة الباحثة

نلاحظ أن ارتفاق خط الكهرباء عالي الضغط يمثل أعلى نسبة وتقدر 4.88 ٪ من مجموع الارتفاقات ويليها ارتفاق الوادي والشعاب إذ تحتل نسبة 2.52 ٪ ثم ارتفاق خط الكهرباء المتوسط الضغط بنسبة قليلة تمثل 0.68 ٪، وتعتبر النسبة العامة للارتفاقات قليلة مع المساحة الكلية للقطب ومقارنة مع القطب الحضري عين النحاس.

أما طبيعة الملكية العقارية لهذه الأراضي فهي في الأصل أراض فلاحية تابعة لأملاك الدولة ما عدى 211.41 هكتارا كانت مستثمرات فلاحية فردية وجماعية إلا أن مردودها حسب مديرية الفلاحة يتراوح ما بين متوسط إلى ضعيف. وقد تم إلغاء تصنيفها لصالح إنجاز القطب الحضري الرتبة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11–237 مؤرّخ 9 يوليو سنة2011 ، يتضمن إلغاء تصنيف قطع أراض فلاحية وتخصيصها لإنجاز سكنات ومرافق عمومية في بعض الولايات والمرسوم التنفيذي رقم 11–239 مؤرّخ يوليو سنة2011 ، يتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز سكنات ومرافق عمومية في بعض الولايات.

نستنتج مما سبق أن القطب الحضري الرتبة هو أيضا له مؤهلات ممتازة تساهم في إقامة مشاريع مختلفة تتمثل في:

- **وقوعه على أراض شاغرة ذات مردود فلاحي ضعيف ملك للدولة؛**
- **توفره على مساحة عقارية كبيرة تقدر بـ 364.95 هـ خالية من العوائق الطبيعية والتكنولوجية؛**
- **قربه من التجمع الرئيسي ديدوش مراد؛**
- **قربه من الطريق السيار شرق– غرب التي تسهل الوصول إلى المنطقة.**

3-1 القطب الحضري عين عبيد:

يقع القطب الحضري عين عبيد جنوب مدينة قسنطينة على مسافة 31 كلم في منطقة "أولاد جبنون" التي تشكل الامتداد الطبيعي لمدينة عين عبيد في جزئها الغربي كما توضحه الخريطة (19). يحده من الشمال "جبل مازلا"، ومن الشرق مدينة عين عبيد من الجنوب والغرب أراض فلاحية واسعة. يمتد القطب على مساحة إجمالية تقدر بـ 183.38 هكتارا. يقطعه الطريق الوطني رقم 05 والسكة الحديدية المعطلة والرابطة بين ولاية قسنطينة وولاية قالمة والمعروف بخط الخروب- بوشقوف والذي هو حاليا في طور الدراسة من أجل إعادة تشغيله من جديد.

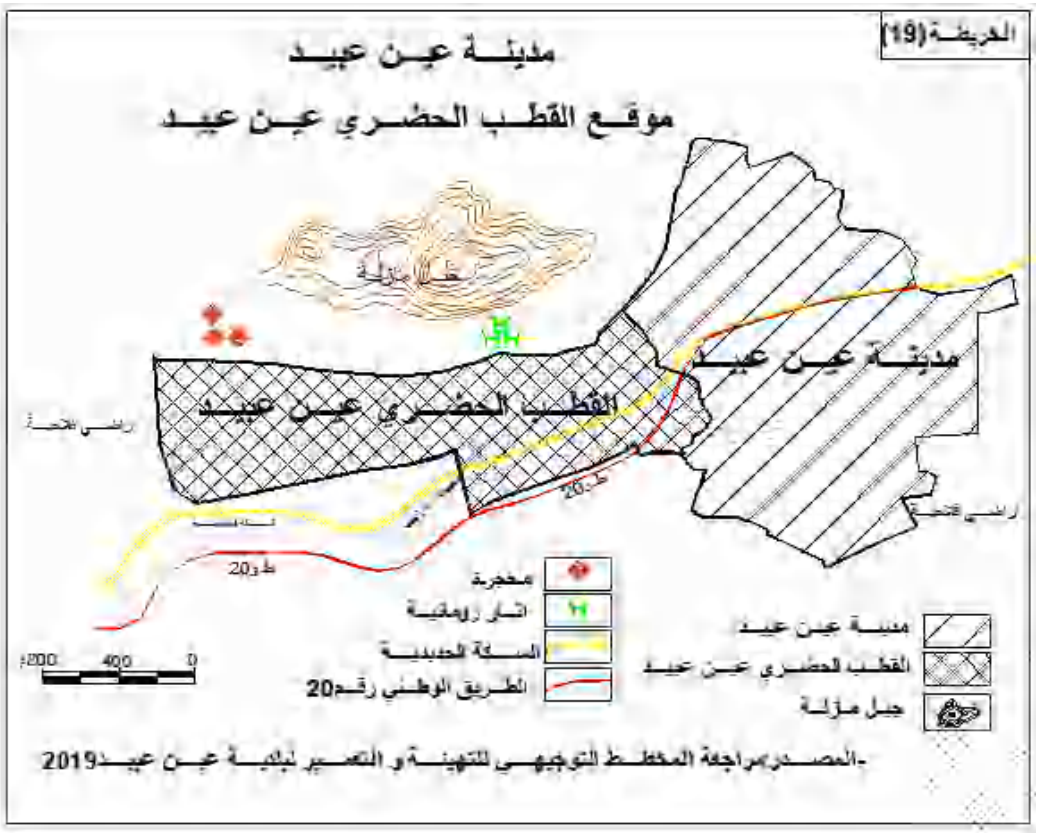

تتميز المنطقة بتشكيلة صخرية متنوعة تتمثل في تكوينات كلسية التي تغطي نسبة 54.68 ٪ تمتد على شريط من الشرق إلى الغرب على مساحة 100.26 هكتار كانت سببا في ظهور محاجر تحيط بمجال الدراسة، تليها تشكيلة من الكونغلوميرا وحجر رملي بنسبة 25.38 ٪، تتخللها ترسبات نهرية لوجود شعاب على مساحة 4.97 هكتارا في الجنوب. وأقصى الغرب. كما نجد تشكيلة من الكونغلوميرا وطمي في الشرق، تغطي نسبة 15 ٪ من المساحة الإجمالية كما تبينه الخريطة (20).

الخريطة (20) القطب الحضري عين عبيد التركيبة الصخرية

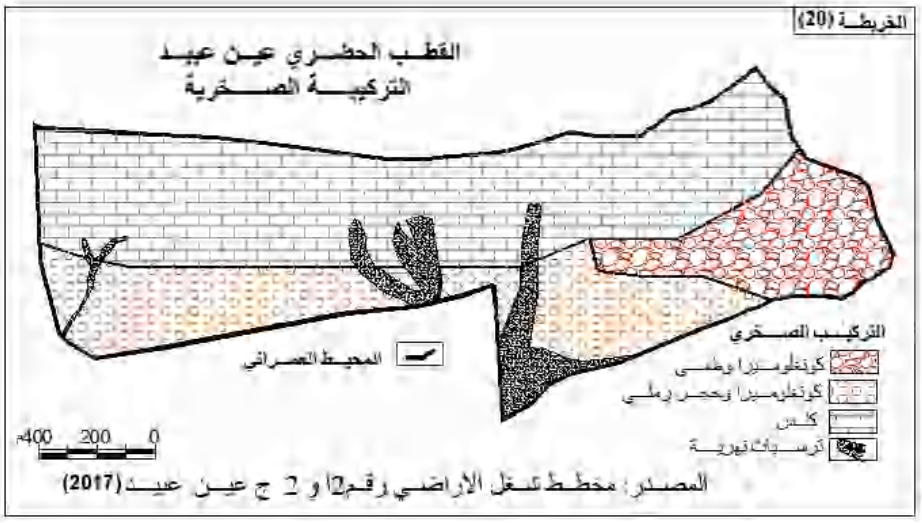

أما من ناحية الانحدارات تتميز المنطقة بسطح متباين، إذ أمكن تمييز أربع فئات تمثلها الخريطة (21)، حيث يغلب على المنطقة الفئة التي تتراوح ما بين (9 ٪ إلى 12 ٪) بنسبة 60.48 ٪ من المساحة الكلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتليها فئة من (0 ٪– 8 ٪) بنسبة 21.75 ٪ تتركز في الجنوب الغربي والجنوب. أما فئة (13 ٪– 15 ٪) فتحتل مساحة 24.77 هكتارا أي ما يمثل نسبة 13.51 ٪ تتركز في الشمال وبعض الأجزاء في الوسط والجنوب أما الفئة أكثر من 15 ٪ فهي تتمثل في كتلتين إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب.

الخريطة (21) القطب الحضري عين عبيد الانحدارات

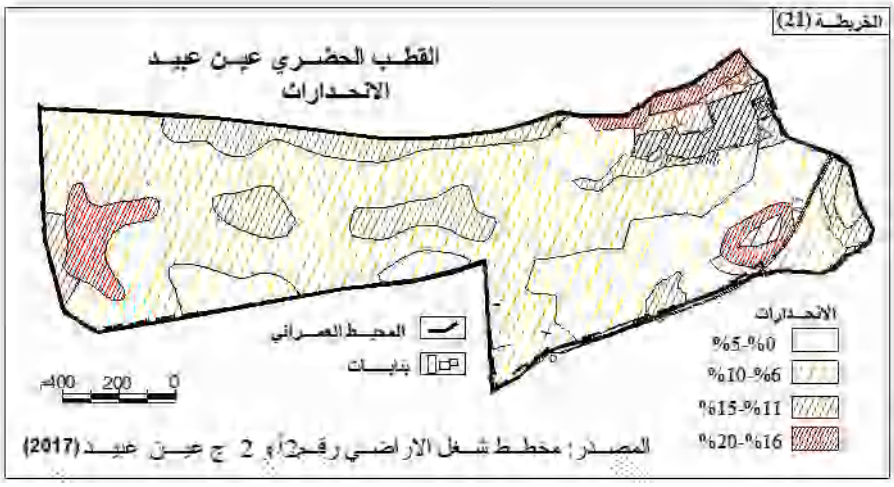

وبتركيب الانحدارات والتشكيلة الصخرية نتحصل على المناطق التي تتحمل المنشآت كالمشاريع السكنية والمرافق وتحتل نسبة 76٪ من المساحة الإجمالية والمناطق التي يمكن استغلالها في إقامة مرافق أخرى كالمساحات الخضراء ومواقف السيارات وغيرها بنسبة 24٪ كما تبينه الخريطة (22).

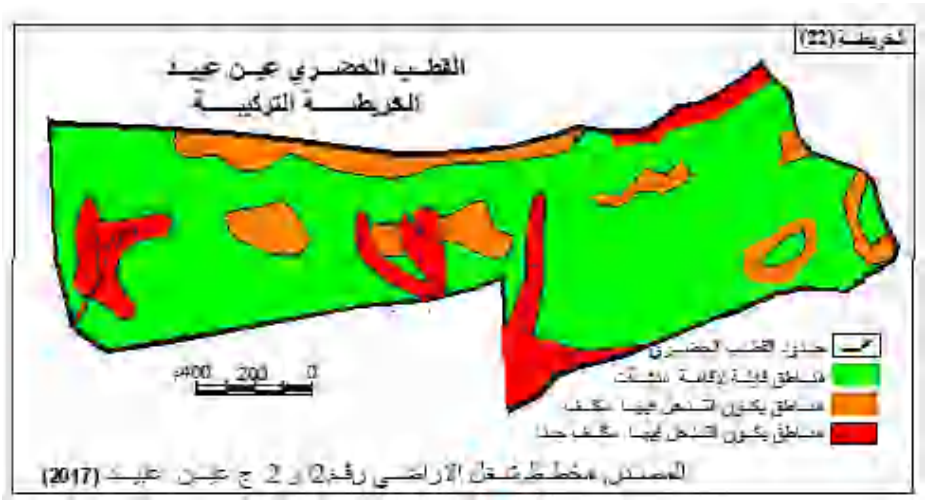

وتمر بالقطب شبكة هيدروغرافية غير متطورة نتيجة طبيعة المنطقة الصلبة، تتمثل في شعاب تتركز في وسط وغرب القطب تتصل بوادي الباردة الذي يتفرع عن وادي بومرزوق ويمر بموازاته ليتصل بوادي وادي زناتي بعيد عنه من جهة الشرق وهو ذو جريان مؤقت.

أما عن القيمة الفلاحية للأراضي فنجد أن معظم أراضي القطب ذات قيمة فلاحية ضعيفة ماعدا في الجزء الشرقي المجاور للمدينة فهو ذو مردود فلاحي متوسط. وتقسم ملكية هذه الأراضي بين أملاك الدولة تابعة لمستثمرات فلاحية جماعية "قروج" والخواص، كما نشير إلى أنه تم اقتطاع 58.88 هكتارا من أراضي الخواص سنة 2011 من أجل المنفعة العمومية لإقامة برامج سكنية وتجهيزات ومرافق عمومية في إطار تجسيد مشاريع المخطط الخماسي 2009-2014 (المرسوم التنفيذي رقم 11-2011،293).

ويبين الشكل (30) التالي أن نسبة الأراضي التابعة لأملاك الدولة والمنزوعة من أجل المنفعة العامة تمثل أكبر نسبة من المساحة وتقدر 77 ٪ مما يشجع عملية التعمير في هذه المنطقة.

الشكل (30): القطب الحضري عين عبيد توزيع المساحات بالهكتار حسب طبيعتها العقارية

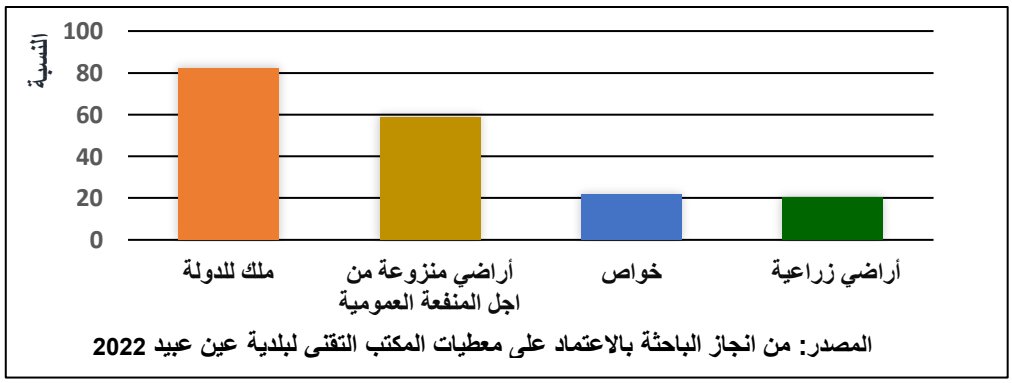

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على معطيات المكتب التقني لبلدية عين عبيد 2022

كما يقطع القطب الحضري عدة ارتفاقات طبيعية وتكنولوجية يلخصها الجدول (23) التالي:

الجدول (23): الارتفاقات في القطب الحضري عين عبيد

الارتفاقات	نوع الارتفاق	موقع الارتفاق	مساحة الارتفاق (هكتار)	نسبة الارتفاق بالنسبة للمساحة الكلية
طبيعية	شعاب	الجنوب والغرب	2.02	٪ 1.10
تكنولوجية	محجرة	الغرب	36.26	٪ 19.77
	منطقة أثرية	الوسط	8.07	٪ 4.40
	خط السكة الحديدية	الشرق	6.63	٪ 3.61
	الطريق الوطني 20	الشرق	3.22	٪ 1.75
	قناة مياه الشروب الرئيسية	الشرق	1.66	٪ 0.90
	خط كهربائي المتوسط الضغط	الشرق	0.32	٪ 0.17
	قناة الصرف الصحي الرئيسية	الشرق	0.9	٪ 0.49
المجموع			**56.08**	**٪ 32.19**

المصدر: مخططي شغل الأراضي رقم 2 أ و2 ب مع تحقيق ميداني (مارس 2022)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معظم الارتفاقات تتركز في الجزء الشرقي؛ تغلب عليها الارتفاقات التكنولوجية كمحجرة التي توجد على بعد 90 مترا وتدخل مساحة ارتفاقها ضمن محيط القطب، بمساحة 36.26 هكتارا من مجموع الارتفاقات، وهي نسبة كبيرة مقارنة مع مساحة الارتفاقات الأخرى. يليها ارتفاق المنطقة الأثرية الواقعة ضمن حدود القطب إذ شغلت مساحة 8.07 هكتارا أي ما يعادل 4.40 ٪ من مساحة الارتفاقات. كما أن السكة الحديدية القديمة التي تقطع القطب تركت لها مساحة أمان تقدر بـ 6.36 هكتارا. وبناء على توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين عبيد فقد تمت برمجة (خط الخروب– بوشقوف) لإعادة تشغيلها من جديد للربط بين ولايتي قسنطينة وقالمة. كما توجد ارتفاقات أخرى كارتفاق الطريق الوطني رقم 20 وقناتي المياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي والخط الكهربائي المتوسط الضغط، تشكل كلها انقطاعات مجالية تعيق التعمير المستمر للقطب لكن يمكن استغلالها في إقامة مساحات خضراء متنوعة.

وكنتيجة لهذا التحليل نجد أن القطب الحضري عين عبيد يكتسي مميزات نجمعها في:

- **يقع القطب على أراض ذات مردود فلاحي من ضعيف إلى متوسط؛**
- **يتوفر على أراض شاغرة صالحة للتعمير على مساحة 127.3 هكتارا تابعة للدولة؛**
- **تمر عليه شبكة طرق مهمة كالطريق الوطني 20 والطريق الولائي 133 تسهل النفود إليه؛**
- **قربه من التجمع الرئيسي عين عبيد الذي يسهل ربطه بمختلف الشبكات؛**

2- 2- استعمالات الأرض وأشكال التنمية في الأقطاب الحضرية

1.2 القطب الحضري عين نحاس:

يعتبر القطب الحضري عين نحاس جزء من التجمع الثانوي عين النحاس الذي شهد تطورا في مساحته وعدد سكانه ومساكنه، حيث يمكن أن نميزه ثلاث فترات أساسية. أولاهما فترة ما قبل تصنيف المنطقة كتجمع ثانوي (قبل 2008) حيث كانت المنطقة تقع ضمن المنطقة الريفية لبلدية الخروب، محصورة في بعض المزارع المنتشرة، تضم حقولا واسعة لزراعة القمح إلى جانب تربية الماشية مع انتشار سكنات فردية ووجود قرية فنتريا الواقعة شرق وادي النحاس كما توضحه الصورة (1).

وبدأت تعرف أولى بوادر التعمير منذ 1995 حين تم اختيار الجزء الجنوبي منها لبناء 90 مسكنا فرديا في إطار البناء الريفي المدعم من طرف الدولة في إطار تحسين معيشة السكان الذين يسكنون البيوت الهشة. وتلاها مشروع 180 مسكنا تطوريا لفائدة تعاونيات وتعاضديات مختلفة وبعض سكان مدينة قسنطينة المتضررين من انزلاقات حي عوينة الفول، وبذلك أصبحت المنطقة تضم حسب إحصاء 1998، 300 نسمة ولم تكن حينها منطقة عين نحاس مصنفة كتجمع ثانوي كما تبينه الصورة (2).

الصورة (1): منطقة عين النحاس منطقة شاغرة (1985)	الصورة (2) منطقة عين النحاس مشاريع سكنية (2002)
المصدر: إنجاز الباحثة بالاعتماد على قوقل إرث (2022)	

ثم تلتها فترة ارتقائها إلى تجمع ثانوي في 2008 حيث شهدت عين نحاس ارتفاع في عدد السكان قدر بـ 1197 نسمة (تعداد 2008) و270 مسكنا بنسبة زيادة قدرت بـ 0.15 ٪، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع مدينة قسنطينة لنفس الفترة، بعد أن ارتقت المنطقة إلى تجمع ثانوي وإقامة أولى مشاريع التعمير والاستقرار بها، المتمثلة في مسجد "عمار بن ياسر" وقاعة علاج، (الصورتين 3-4)، إلى جانب فتح مقاه

ومحالّ تجارية للمواد الغذائية في الطابق الأرضي للبنايات ومدها بالغاز والكهرباء وربطها بمختلف الشبكات في إطار تنمية المناطق المهمشة التي حظيت بها التجمعات الثانوية خلال الخماسي الأول (2005-2009).

الصورة (3): مسجد عمار بن ياسر	الصورة (4): قاعة علاج
المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري عين النحاس أخذت بتاريخ 26-03-2022	

وأصبح لهذا التجمع محيط عمراني يمتد على مساحة إجمالية تقدر بـ 18.8 هكتارا كما تبينه الخريطة (23).

وفي إطار مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع القسنطيني وتصنيف التجمع الثانوي عين نحاس كقطب حضري في 2013؛ تمت تغطية المنطقة بمخطط شغل الأراضي صودق عليه عام بنفس السنة. وقد شهد إنجاز مشروع 3200 مسكن عمومي إيجاري (LPL) ومشروع 1300 مسكن عمومي مدعم (LPA). كما شهدت نفس الفترة انتشار 86 مسكنا صلبا فوضويا بمحاذاة السكن الفردي التطوري. ومن خلال الخرجة الميدانية التي تمت في شهر مارس 2022 تبين أن الأصول الجغرافية لهؤلاء السكان مختلفة منهم 30 عائلة قدموا من مدينة الحروش- ولاية سكيكدة- في منتصف التسعينيات بعد أن تركوا مساكنهم الموجودة في الأرياف، و12 عائلة قدمت من حي القماص ما بين 2008-2010 والباقي من الخروب وعين النحاس طمعا في الحصول على مساكن اجتماعية بالمنطقة كما تبينه الصور (5،6،7).

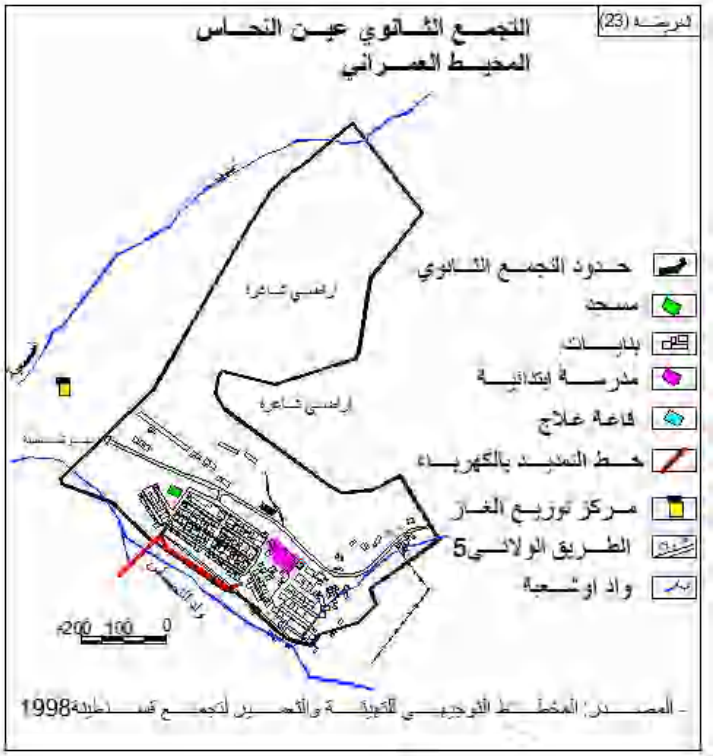

الصورة (5): سكنات جماعية	الصورة (6): مسكن تطوري	الصورة (7): بناء فوضوي

المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري عين النحاس أخذت بتاريخ 26-03-2022

بعد توزيع السكنات على المستفيدين من مدينة قسنطينة ومدينة الخروب، ارتفع عدد السكان إلى 1578 نسمة (حسب تقديرات 2020)، وأصبحت مساحة القطب 150.6 هكتارا تضم إلى جانب السكنات، تجهيزات جديدة تتمثل في مدرسة ابتدائية (المجاهد معاوي عمار)، متوسطة (بوطمين جودي)، ثانوية (محمد الطاهر بودربالة)، مبنية بهندسة عصرية مميزة (الصور 10،9،8)

الصورة (8): المدرسة الابتدائية معاوي	الصورة (9): متوسطة بوطمين	الصورة (10): ثانوية بودربالة

المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري عين النحاس أخذت بتاريخ 26-03-2022

كما نجد ثلاث خزانات للمياه الصالحة للشرب بسعات مختلفة (صورة 11)، مسجدا ومقرا للأمن الوطني في طور البناء مع انتشار قليل للتجارة المتمثلة في 03 محالّ كبيرة للمواد الغذائية والمواد المختلفة (Superettes)، محل للمرطبات والحلويات، محلين للمواد الحديدية والخردوات، محل للأواني المنزلية ومحل للمواد التجميلية إلى جانب عيادة طبية خاصة. كما لاحظنا في القطب انتشارا لبعض مظاهر التجارة الفوضوية في شكل أكشاك متفرقة لبيع الخضر والفواكه بسبب انعدام هذه التجارة بالقطب (الصور من 12).

الصورة (11): خزان مائي	الصورة (12): مظاهر التجارة الفوضوية
المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري عين النحاس أخذت بتاريخ 26-03-2022	

أما بالنسبة لمختلف الشبكات نجد أنه تم إنشاء شبكة الطرق بنوعيها الرئيسية والثانوية بنسبة 68٪ من المخطط الإجمالي، حيث تتبع شكل خطوط شبه دائرية، وتم مد السكنات المشغولة والتجهيزات الموجودة بشبكات الغاز والكهرباء حيث بلغت نسبة التغطية 60 ٪ (شركة توزيع الكهرباء والغاز، 2023). وتجدر الإشارة أن أشغال البناء لا تزال متواصلة في القطب. ويلخص الشكل (31) استعمال الأرض بالقطب الحضري عين النحاس.

الشكل (31): استخدامات في القطب الحضري عين النحاس

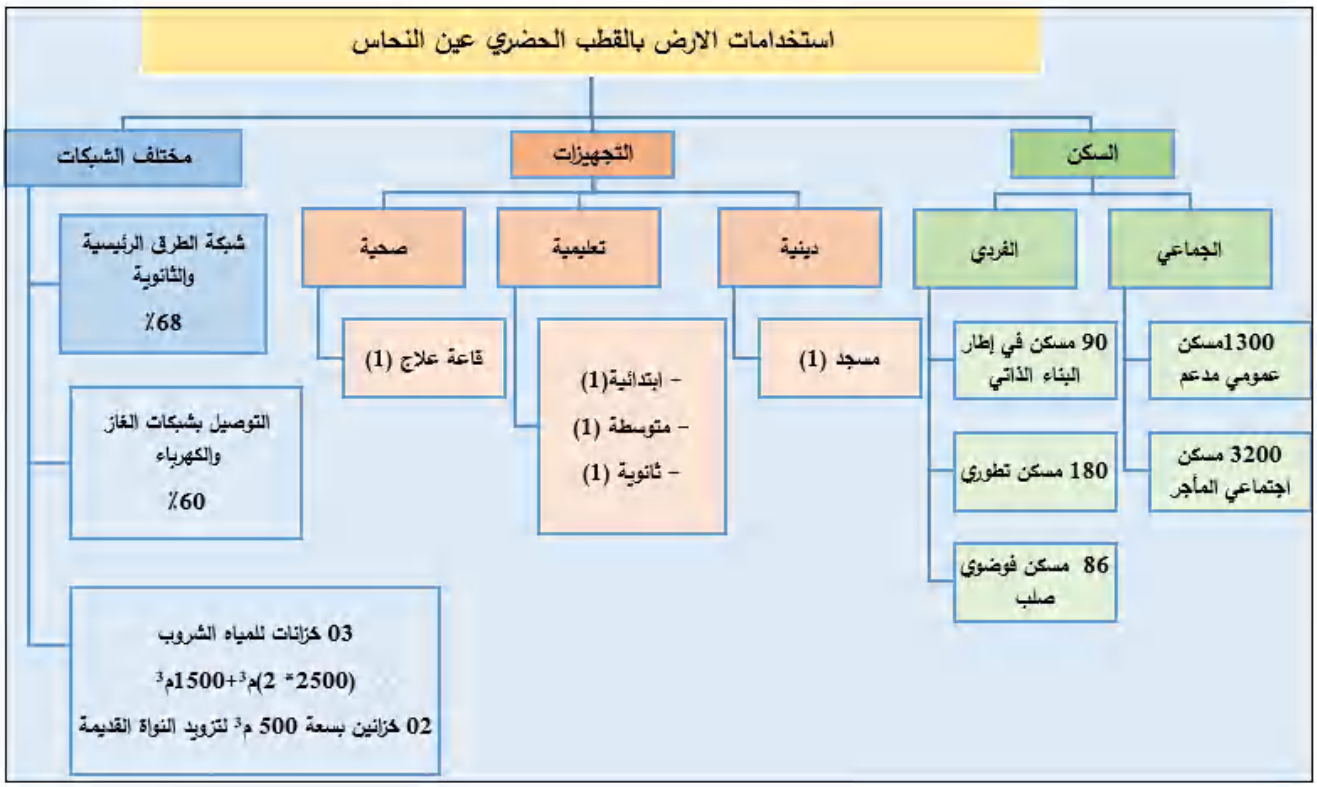

المصدر: معطيات مختلف الإدارات 2022 مع معاينة ميدانية (26 مارس 2022)

2.2 القطب الحضري الرتبة:

إن فكرة اختيار منطقة الرتبة لإقامة قطب حضري كانت وليدة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع القسنطيني المصادق عليه في 1998 والذي أشار في توجيهاته إلى ضرورة فك الضغط على مدينة قسنطينة ومدينة ديدوش مراد من جهة الشمال بإيجاد مناطق للتوسع، حيث كانت منطقة الرتبة من أصلح الأراضي لذلك. لم ينطلق هذا القطب من نواة أصلية التي تشكل التجمع الثانوي الرتبة كما هو الحال في القطب الحضري عين نحاس إلا أنه حاد عنها في جهة الغرب ليكون ملاصقا لمدينة ديدوش مراد في جزئها الشرقي، حيث أقيم على أراض شاغرة على مساحة إجمالية تقدر بـ 397 هكتارا. حيث قسم إلى ثلاثة أجزاء مغطاة بمخططات شغل الأراضي (ب 7، ب 8 وب 9) كما يبينه الجدول (24). حيث شرع في إنجاز مخطط شغل الأراضي رقم ب 7 الذي يمتد على مساحة 124 هكتارا، وبعض أجزاء من مخطط شغل الأراضي رقم ب 8.

الجدول (24) مخططات شغل الأراضي (ب 7، ب 8 وب 9) ونسبة إنجازها

مخطط شغل الأراضي	المساحة	الأمد	نسبة التقدم في الإنجاز
ب 7	12 4 هـ	القصير (2017-2022)	**80٪**
ب 8	13 4 هـ	المتوسط (2017-2027)	**5٪**
ب 9	12 7 هـ	الطويل (2017-2037)	**0٪**

المصدر: مديرية السكن لولاية قسنطينة 2022

وقد تم إنجاز على مستوى القطب 6000 مسكن بصيغة البيع بالإيجار، حيث انطلقت الأشغال به سنة 2015 بيد عاملة صينية، وتم الانطلاق في إنجاز 2200 مسكن ترقوي مدعم (LPA).

الصورة (13): مدخل حي 6000 مسكن عدل	الصورة (14): سكن جماعي	الصورة (15): أماكن للتسلية مهيئة

المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري الرتبة أخذت بتاريخ 26-03-2022

إلى جانب مجموعة من التجهيزات تتمثل في مدرسة ابتدائية (عبد الكريم شروانة)، متوسطة (تيفوس رابح)، ثانوية (علي كافي)، ثلاثة محال كبيرة للمواد الغذائية والمواد المختلفة (Superettes)، وبعض التجهيزات في طور الإنجاز كمدارس ابتدائية ومساجد ومقر الأمن الحضري.

بعض الصور الميدانية للقطب الحضري الرتبة

الصورة (16): مدرسة ابتدائية (عبد الكريم شروانة)	الصورة (17): متوسطة (تيفوس)	الصورة (18): ثانوية علي كافي
		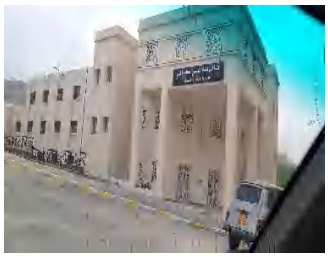
الصورة (19): محال تجارية	الصورة (20): مسجد مبرمج	الصورة (21): مدرسة في طور الإنجاز
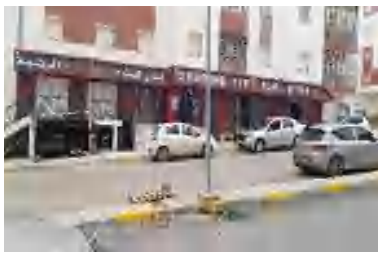		
المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري الرتبة أخذت بتاريخ 26-03-2022		

تهيكل هذا الجزء من القطب شبكة من الطرق متعامدة نتج عنها 50 حصة مستطيلة الشكل ذات أبعاد مختلفة، إذ نجد 36 حصة مهيئة، مشغولة بسكنات جماعية على شكل عمارات أو تجهيزات و14 حصة شاغرة، كما أن هذا الجزء مزود بمختلف الشبكات بنسبة 70 ٪ نظرا لعدم اكتمال المشاريع سواء كانت سكنات أو تجهيزات.

3.2 القطب الحضري عين عبيد:

جاءت فكرة إنشاء القطب الحضري عين عبيد في 2006 بعد دراسة الخبرة التي تمت على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع القسنطيني (قسنطينة، الخروب، عين السمارة، حامة بوزيان وديدوش مراد) المصادق عليه في 1998 من أجل مراجعته، التي أكدت على ضرورة توفير احتياجات التجمع المستقبلية من عقار وسكنات وتجهيزات بحلول عام 2025 لكن خارج حدود هذا التجمع، والتي لا يمكن تلبيتها إلا بتعزيز الولاية بقطب ثاني موازي للمدينة الجديدة علي منجلي التي هي في طور التشبع.

يمتد هذا القطب على مساحة إجمالية تقدر بـ 183.38 هكتارا وقد بدأ تجسيده فعليا بإقامة 4000 مسكن عمومي إيجاري (LPL) والمنطقة الصناعية المتخصصة في البناء والأشغال العمومية وهو مغطى حاليا بمخططي شغل الأراضي 2 ب و2ج المصادق عليهما في 2017.

يمثل هذا القطب منطقة توسع للتجمع الرئيسي وهي شبه معمرة، تهيكلها مجموعة من الطرقات والمباني إذ نميز كتلتين عمرانيتين متمايزتين.

الكتلة الأولى تشكل النواة الأولى للقطب تمتد على مساحة 14.7 هكتارا، ظهرت في بداية التسعينيات. تتشكل من سكنات جماعية تتمثل في عمارتين للسكن الاجتماعي بـ 40 مسكنا وتحصيص الزعرورة الذي يتكون من 168 حصة بسكناته الفردية ذات النمط العصري. كما لا تخلو المنطقة من السكنات الفوضوية المنتشرة بشكل عشوائي تقدر بـ 37 مسكنا. ومنازل ذات طابع الريفي أما بالنسبة للتجهيزات فتتمثل في مدرسة ابتدائية واحدة (عقون عبد الله) ومسجد واحد (مسجد التقوى).

الصورة (22): النواة الأولى للقطب الحضري عين عبيد

الصورة (23): سكن جماعي	الصورة (24): مسكن فردي	الصورة (25): بناء فوضوي

الصورة (26): مسجد التقوى	الصورة (27): المدرسة الابتدائية عقون عبد الله

المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري عين عبيد أخذت بتاريخ 12-02-2023

أما الكتلة الثانية فتتمثل في مشروع 4000 مسكن عمومي إيجاري (LPL) على مساحة 44 هكتارا. انطلقت الأشغال به سنة 2015 بيد عاملة صينية التي تكفلت بإنجاز الوحدات السكنية فقط في مدة ثلاث سنوات أما التجهيزات والتهيئة الخارجية له فقد أوكلت إلى مقاولين محليين حيث لا تزال الأشغال قائمة. كما نجد أيضا أساسات لمشروع 2100 مسكن ترقوي لكن متوقفا لأسباب إدارية.

تنظم هذا الجزء شبكة طرق شطرنجية نتج عنها 41 حصة منها 37 حصة مهيئة، مشغولة بسكنات جماعية على شكل عمارات و03 حصص تضم مدرسة ابتدائية ومدرسة ابتدائية مع ملحقة للطور المتوسط مقر للأمن، و04 حصص شاغرة تماما. وهذا الجزء مزود بالكامل بالطرقات والشبكات المختلفة التي تغطي القطب نسبة 100 ٪.

الصورة (28): منظر عام لمشروع 4000 مسكن جماعي

الصورة (29): سكن جماعي	الصورة (30): أساسات مشروع 2100 مسكن

الصورة (31): مدرسة جليلي فرحات	الصورة (32): مدرسة وملحقة مشري بوجمعة	الصورة (33): مركز للأمن الحضري

المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري عين عبيد أخذت بتاريخ 12-02-2023

ثانيا: مقومات التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية

يعتبر البحث عن مقومات التنمية المستدامة من أولويات تطور المجتمعات وأساسا في تقييمها، حيث تتجلى هذه المقومات في مقومات الوسط الطبيعية وتتعلق بالحيز الذي يشغله المجتمع من موقع وموضع ومميزات الطبيعية لما لها أثر في إيجاد الوعاء الذي تتجسد فيه التنمية وتحقيق العلاقة بين البيئة والمجتمع.

ومقومات تتعلق بتطور ونشأة هذه المجتمعات، وكيفية شغلها هذا الوسط لتحديد سبل تنميتها بما يتماشى مع احتياجاتها وما يوفره موضعها. لذا فبعد تحليل المقومات الطبيعية في الأقطاب الحضرية سنتطرق إلى تحديد عناصر التقييم لكل مقوم ثم نحاول إسقاطها للوصول إلى تقييم التنمية هذه الأقطاب.

1- مقومات الوسط الطبيعي بين التقييم وتحقيق التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية

جاءت فكرة تقييم مقومات الوسط الطبيعي من فكرة تقييم الأداء الوظيفي الذي غالبا ما يعتمد عليها في تحديد مدى كفاءة العامل أو التجهيز بالنسبة للوظيفة التي يقدمها. "وتكمن أهمية التقييم من كون نتائجه تؤثر على الوظائف الأخرى وتحدد العلاقات بينها، فمن خلاله يمكن معرفة مستوى أداء العاملين ومن ثم مستوى أداء المؤسسة وهذا يساعدنا في تحديد موقعها التنافسي وتقدير مدى إمكانية استمرارها أو فشلها وتراجع أدائها، فنتائجها تحدد نقاط القوة والضعف فيها ومن ثم فهي تساعد في وضع خطط واستراتيجيات لتحسين هذا الأداء مستقبلا" (لعلى، 2010). ويعتمد هذا التقييم على عدة طرق قائمة على مجموعة من الصفات أو المهارات أو السلوكيات تتدخل مباشرة في تحديد مستوى هذا الأداء مقارنة بمعايير معينة أو بالأداء النموذجي المطلوب أو المتوقع.

وسيتم الاعتماد في تقييم عناصر الوسط الطبيعي على عدة الطرق حسب طبيعة المقومات كطريقة التقييم البياني القائمة على المقياس الوصفي الذي يعطي فكرة واضحة عن مدى توفر الصفات أو المقومات في المجال بالإضافة إلى سهولة فهمها، وتحديد مدى فاعليتها في خلق مجال قادر على استقبال المشاريع التنموية المختلفة المساهمة في إحداث التنمية حاليا ومستقبلا. وقد تم احتساب نسبتها اعتمادا على الخبرة الميدانية لمختلف الفاعلين الذين تم استجوابهم سابقا.

حيث سنقوم بتقييمها معتمدين على عناصر التقويم (ممتاز، جيد، حسن، مقبول، ضعيف) حيث تسند لكل مقوم حسب درجة أهميته ونسبته في المجال حسب السلم التالي:

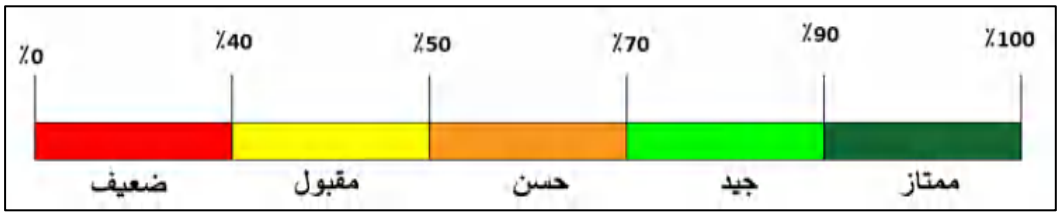

إلا أن هذا التقويم لا يكون بنفس الدرجة في كل المقومات، إذ نجد مقومات يمكن الحكم عليها بشكل فردي بينما هناك مقومات لا يتم الحكم عليها إلا إذ اقترنت أو ركبت مع عناصر أخرى.

1-1 تحديد عناصر تقويم الوصولية والقرب من التجمعات:

تم تحديد عناصر تقييم الوصولية انطلاقا من سهولة الوصول إلى الموقع والنفاذ إليه وإمكانية ربطه مع المحيط المجاور له. وسيتم تقييم هذا العنصر وفقا للجدول (24) التالي:

الجدول (25) تقييم البعد بالنسبة للتجمعات القريبة والوصولية

البعد	القرب/ البعد عن التجمعات		الوصولية أو المنفذ		التقييم
	قريب	بعيد	عدة منافذ	منفذ واحد	
أقل من 1.5 كلم	+		+		ممتاز
	+			–	حسن
		–	+		حسن
		–		–	ضعيف
من 1.5 إلى 5 كلم	+		+		جيد
	+			–	مقبول
		–	+		حسن
		–		–	ضعيف
أكثر من 5 كلم	+		+		حسن
		–		–	ضعيف

المصدر: من إنجاز الباحثة (2022)

ملاحظة:

+ قريب من التجمعات	+ عدة منافذ
– بعيد عن التجمعات	– منفذ واحد

2-1 تحديد عناصر تقويم الطبوغرافيا والتركيب الصخري:

يعتمد هذا التقويم على الخريطة التركيبية بين الانحدار والتركيب الصخري في منطقة الدراسة والتي يجب أن تكون فيها الانحدار محصورا بين 0.5-12 ٪ لضمان تصريف جيد لمياه الأمطار والصرف الصحي وتجنب ركودها مع توفر أرضية صلبة غير نفوذه. ويوضح الشكل (32) نسبة تقييم عنصر الانحدار.

الشكل (32) تقييم نسبة الانحدار (0.5 ٪- 12 ٪) مع أرضية صلبة في المنطقة المدروسة

وإذا ارتفعت النسبة على هذا الحد أي أكبر من 12 ٪ فإن التعمير يكون مقرونا بشكل كبير بالتركيب الصخري ويكون مكلفا ماديا ويتطلب استعمال أساليب حديثة في البناء وبالتالي يشكل تحديا أمام نجاح

المشاريع العمرانية وتحقيق التنمية المنشودة لا سيما في المناطق ذات الموارد المحدودة. ويعتمد في تقييم هذا العنصر على الخريطة التركيبية بين الانحدار والتركيب الصخري ونسبة المساحة التي يحتلها:

- فإذا كانت نسبة المساحة التي انحدارها من 13٪ إلى 25 ٪ أكثر من 30 ٪ من المساحة الإجمالية يمكن لهذا العنصر أن يؤثر في التدخل على المجال من الناحية المادية ويؤخذ في الاعتبار أثناء عملية التنمية ويطبق عليه الجدول التقييمي (25).
- أما إذا كانت أقل من ذلك فإن التدخل يكون نقطيا ويكون تأثيره على التنمية محدودا.

الجدول (26) تقييم الانحدارات الأكبر من 13 ٪.

الانحدار	درجة الصلابة			التكلفة	التقييم
	صلة	متوسطة	هشة		
من ٪ 13 إلى 15 ٪	+			مكلف	جيد
		+		مكلف	حسن
			+	غير مستقر	ضعيف
من 16 ٪إلى 25 ٪	+			مكلف جدا	مقبول
		+		غير مستقر	ضعيف
			+	غير مستقر	ضعيف
أكبر من 25 ٪	+			مكلف جدا	مقبول
		+	+	غير مستقر	ضعيف

المصدر: من إنجاز الباحثة (2022)

أما الانحدارات المعدومة 0 ٪ والأكثر 25 ٪ فغالبا ما يتم تجنبها لعدم صلاحية مواضعها وتستغل غالبا في التشجير أو إنشاء المساحات الخضراء.

3-1 تحديد عناصر تقييم الهيدروغرافية:

تتوقف أهمية هذا العنصر على كثافة الشبكة الهيدروغرافية ونوع الأودية الموجودة في المنطقة الحضرية يتم تقييم هذا العنصر بتركيبه مع عنصر الانحدار والتركيب الصخري:

- إذا كانت الشبكة غير كثيفة فهذا يجعل المساحة المعرضة لأخطار الفيضان قليلة في المنطقة وتقيم هذه الحالة بالنظر إلى عنصر الانحدار التركيب الصخري، ويتراوح من ممتاز إلى حسن.
- وإذا كانت الشبكة كثيفة فهذا يعني أن المساحة المعرضة للفيضان كبيرة، إذ يجب تجنبها والتدخل عليها من أجل الوقاية من خطر الفيضان، كما يمكن استغلال هذه المساحة في إقامة تجهيزات ترفيهية كالملاعب أو مساحات خضراء، وعليه فالموقع من جيد إلى متوسط حسب حجم التدخل ودرجة إدماج هذا العنصر في البيئة الحضرية.

4-1 تحديد عناصر تقييم الملكية العقارية:

يعتبر هذا العنصر مهما في عمليات التنمية لأنه كلما كانت الملكية تابعة للأملاك العمومية كانت عمليات التنمية واستغلال المجال بشكل أسهل وغير مكلف أما إذا كانت الملكية تابعة للخواص فإنه يستلزم في كثير من الأحيان اللجوء إلى شراء هذه العقارات وهو أمر مكلف ويشكل تحديا أمام التنمية.

يكون تقييم هذا العنصر مبني على نسبة الملكية العامة الى الخاصة كما يمثله الشكل (33)

الشكل (33): تقييم نسبة الملكية العمومية بالنسبة للملكية الخاصة في موقع الدراسة.

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

5-1 تحديد عناصر تقييم العوائق:

تلعب الارتفاقات دورا مهما في النمو والتطور العمراني من حيث الحجم والشكل، حيث يمكن لها تقليص المساحة المبرمجة للبناء عندما تكون هذه الارتفاقات غير قابلة للإزالة أو التحويل أو التغيير، لكن في نفس الوقت تساهم في خلق مساحات خضراء أو أماكن للتشجير حسب نوعية الارتفاق.

وقد تكون هذه الارتفاقات طبيعية كالانحدارات الشديدة الأودية والشعاب، وقد تكون اصطناعية كخطوط الكهرباء العالية والمتوسطة الضغط، الطرق الوطنية والولائية، خطوط السكة الحديدية..... إلخ. وهي في جميع الحالات عنصرا إيجابيا يمكن استغلاله. يتراوح تقييمه من ممتاز إلى حسن حسب أهمية الارتفاق وتعدده في المجال.

6-1 تقييم مقومات الوسط الطبيعي للأقطاب الحضرية

اعتمادا على نتائج تحليل عناصر مقومات الموضع لكل قطب يمكن تطبيق عناصر تقييم الوسط الطبيعي على هذه الأقطاب الحضرية وذلك بالاعتماد على نتائج الاستجواب الذي تم مع مختلف المتعاملين في ميدان التهيئة والتعمير حيث تم تحديد نسب تقريبية لكل عنصر وبتجميعها وحساب متوسطها يمكن تقييم درجة القطب وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة فيه.

فبالنسبة للقطب الحضري عين النحاس كان التقييم كما يبينه الشكل (34):

الشكل (34): تقييم عناصر الوسط الطبيعي في القطب الحضري عين النحاس.

الموقع	٪60
الوصولية	٪20
الطبوغرافيا	٪45
التركيب الصخري	٪72.5
الهيدروغرافية	٪75
طبيعة الملكية	٪85
العوائق	٪85
التقييم العام للقطب الحضري	٪ 63.21

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

من خلال هذا الشكل تبين أن لكل عنصر سلوك معين اتجاه المجال، وبناء عليه يمكن تقييم القطب بحساب متوسط النسب. حيث تحصل القطب على نسبة 63.21 ٪ ما يوافق درجة حسن مما يدل على أن له مؤهلات الطبيعية يجب تدعيمها أكثر ليكون وعاء قابلا لتحقيق التنمية المستدامة.

أما القطب الحضري الرتبة فكانت النتائج كما هي موضحة في الشكل (35) التالي:

الشكل (35): تقييم عناصر الوسط الطبيعي في القطب الحضري الرتبة.

الموقع	٪95
الوصولية	٪75
الطبوغرافيا	٪80
التركيب الصخري	٪75
الهيدروغرافية	٪60
طبيعة الملكية	٪100
العوائق	٪ 90
التقييم العام للقطب الحضري	٪ 82.14

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

من خلال هذا الشكل تبين أن كل عناصر القطب تقع ضمن التقييم من ممتاز إلى حسن إذ تحصل القطب على تقييم جيد من حيث مؤهلاته الطبيعية وقابل بأن يكون وعاء مناسبا لتحقيق التنمية المستدامة.

أما بالنسبة للقطب الحضري عين عبيد فقد أظهر التقييم ان معظم عناصره ما بين جيدة الى ممتازة كما يوضحه الشكل (36) التالي:

الشكل (36): تقييم عناصر الوسط الطبيعي في القطب الحضري عين عبيد.

الموقع	٪85
الوصولية	٪75
الطبوغرافيا	٪82,5
التركيب الصخري	٪85
الهيدروغرافية	٪92
طبيعة الملكية	٪100
العوائق	٪ 90
التقييم العام للقطب الحضري	٪ 80,64

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

من خلال هذا الشكل تبين أن القطب تحصل هو الآخر على تقييم جيد مما يدل على توفره على مؤهلات طبيعية جيدة وقابل بأن يكون وعاء جيدا لتحقيق التنمية المستدامة لكن مع تجاوز عنصر العوائق وإدماجه في التنمية.

كخلاصة لهذا العنصر نستنتج أن **الأقطاب الثلاثة- نماذج الدراسة- لها من المميزات ما يجعلها أماكن جذب بامتياز، بحيث تتمتع بمواقع استراتيجية قريبة من التجمعات الحضرية الرئيسية ومربوطة بشبكة مواصلات المهمة (طريق السيار، طرق وطنية ولائية) أو قريبة منها مما يسهل النفوذ إليها، ومقومات طبيعية جعلت منها مواضع قابلة للتعمير نظرا لتوفر الوعاء العقاري، وقلة العوائق التي يمكن أن تتكيف معها المشاريع المختلفة كما تتمتع بمنظر طبيعي نظيف وخلاب. ويتراوح التقييم عوامل الموضع الطبيعي بين الأقطاب الثلاث من جيد في القطبين الحضريين الرتبة وعين عبيد إلى حسن في القطب الحضري عين النحاس.**

2- مقارنة عناصر النشأة واستعمالات الأرض في الأقطاب نماذج الدراسة:

بعد تحليل كل قطب على حدة سنقوم بالمقارنة بين الأقطاب الثلاثة من حيث العناصر مشتركة وهي:

2-1 فكرة إقامة القطب:

اختلفت فكرة إقامة الأقطاب الحضرية نماذج الدراسة، فمنها ما كان مقررا في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع القسنطيني المصادق عليه في 1998 كتوسع للمدينة الرئيسية التي يدخل ضمن مجالها كنموذج القطب الحضري الرتبة. ومنها ما كان ظهوره مقرونا بخلق التوازن في الشبكة الحضرية للولاية باستحداث منطقة موازية للمدينة الجديدة، لتحمل الفائض من السكان والتجهيزات في 2006، كحل استباقي لتدارك العجز الذي قد يحصل فيها على المدى الطويل كنموذج القطب الحضري عين عبيد. ولم يحملا صفة القطب إلا بعد إصدار مذكرة وزير السكن والعمران رقم 1221 المؤرخة في 07 أوت 2013، نظرا لأهمية المشاريع المبرمجة فيهما حيث تتوافق مع ما جاء في مفهوم الأقطاب المحدد فيها. أما القطب الحضري عين النحاس فقد برمج منذ الأول سنة 2011 كقطب حضري.

2-2 أول ظهور للأقطاب مجاليا:

كان ظهور الأقطاب على المجال في فترات قريبة حيث انطلق القطب الحضري عين النحاس في 2013 وتلاه القطبان الحضريان الرتبة وعين عبيد مباشرة في 2015، وبدأت الانطلاقة بمشاريع سكنية كبيرة وتجهيزات تعليمية للطور الأول والثاني التي كان تخطيطها ملازما للسكن ولم تعرف الأقطاب إقامة تجهيزات أخرى إلا عندما تعدت نسبة إنجاز المشاريع السكنية 50 ٪ والتي لا تزال في طور الإنشاء كمقرات الأمن الحضري، فروع إدارية (بلدية، البريد والاتصالات)، مساجد، ...

الصورة (34) بوادر ظهور الأقطاب الحضرية مجاليا

القطب الحضري عين النحاس (2013)	القطب الحضري الرتبة (2015)	القطب الحضري عين عبيد (2015)
		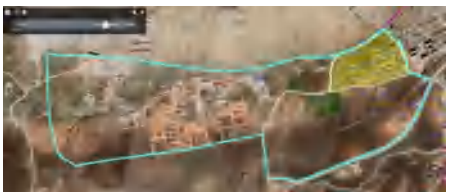

المصدر: من إنجاز الباحثة على قوقل إرث (2023)

2-3 وجود نواة أصلية:

لكل قطب منطلق بدا منه، فالقطب الحضري عين نحاس انطلق تخطيطه من التجمع الثانوي عين النحاس الواقع في أسفل الهضبة والذي أصبح جزءا من مخططه بسكناته الفردية (بناء تطوي في الأصل) ثم توسع في شكل حلقات شبه دائرية نحو أعلى الهضبة. أما القطب الحضري الرتبة فإنه ابتعد عن النواة القديمة المشكلة للتجمع الثانوي الرتبة والتحم مع التجمع الرئيسي لمدينة ديدوش مشكلا توسعا طبيعيا لها. أما القطب الحضري عين عبيد فقد شمل في مخططه حي الزعرورة الذي يشكل النواة الأولى للقطب إلا أنه توسعا بعيدا عنها. ويمثل الشكل (37) الحالات الثلاث لنماذج الدراسة.

الشكل (37) موقع النواة الأصلية بالنسبة للأقطاب الحضرية

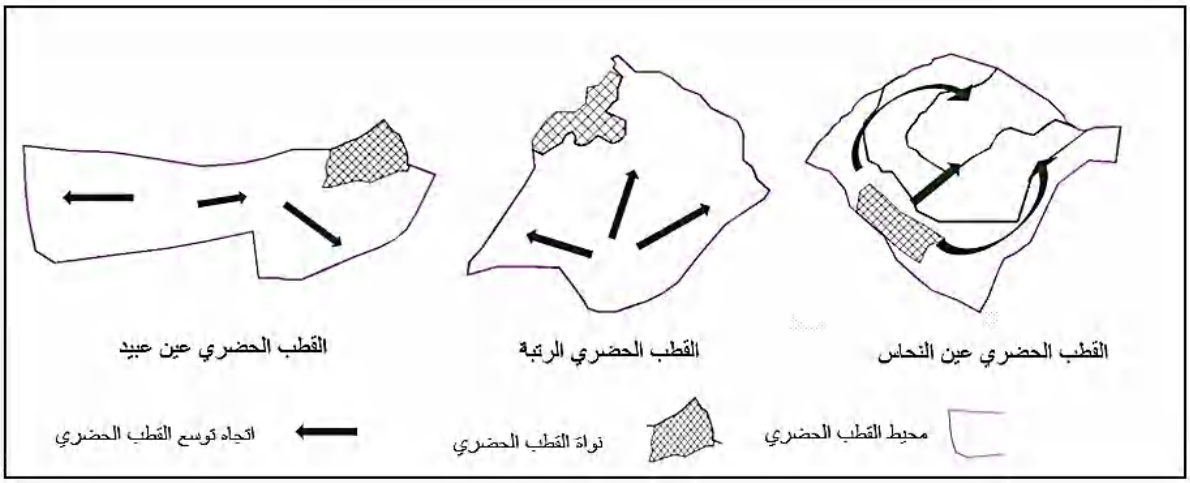

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

2-4 استخدامات الأرض داخل الأقطاب الحضرية

تتشابه الأقطاب الحضرية نماذج الدراسة من حيث استخدامات الأرض، حيث انطلقت جميعها من مبدأ توفير السكن اللائق للفئات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة من خلال مشاريع سكنية كبيرة وما تتطلبه من تجهيزات ضرورية كالتعليم بأطواره الثلاث (ابتدائي، متوسط وثانوي) إلى جانب بعض التجارة التي يحتاجها السكان يوميا.

كما تختلف الكتلة المبنية من مجموع المساحة الكلية من قطب لآخر كما تبينه الصورة (38)، حيث سجل القطب الحضري عين النحاس أعلى قيمة بنسبة 48٪، وتلاها القطب الحضري عين عبيد بنسبة 24 ٪، ثم القطب الحضري الرتبة بأضعف نسبة تقدر بـ 19 ٪، وباقي المساحة في طور أشغال التهيئة الخارجية.

الصورة (35) مقارنة المساحة المبنية في الأقطاب الحضرية

القطب الحضري عين النحاس	القطب الحضري الرتبة	القطب الحضري عين عبيد

المصدر: من إنجاز الباحثة على قوقل إرث (2023)

أما نمط السكن الغالب في هذه الأقطاب الثلاث، فهو السكن الجماعي طبقا لمحتوى الأقطاب الحضرية القائمة على مبدأ تكثيف النسيج للتقليل من مسافات التنقل وتوفير كل الاحتياجات أمام السكن لتشجيع المشي وبالتالي التقليل من استعمال وسائل النقل وهو من أهم مبادئ التنمية الحضرية المستدامة.

أما فيما يخص الطرق ومختلف الشبكات الأخرى من مياه، كهرباء، غاز واتصالات فإن نسبة إنجازها في الجزء المبني من الأقطاب تعدت النصف حيث احتل القطب الحضري عين عبيد نسبة 100 ٪، ويليها القطب الحضري عين نحاس بنسبة 64 ٪ ثم الرتبة بنسبة 51 ٪.

ثالثا– أسس التهيئة وعناصر التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية

تخضع التهيئة إلى مجموعة من الأسس العلمية حتى تكون هناك فعالية في البرامج والمشاريع التخطيطية وتتمثل هذه الأسس كما ذكرناها في الفصل الأول في الواقعية الشمولية، التكامل، المرونة، الاستمرارية، المشاركة والتنسيق والتي على ضوئها يمكن استخراج معايير الاستدامة المتمثلة في العناصر الخضراء، البنية التحتية للتنقل واستعمالات الأرض المختلطة، وبالتالي تطبيق مجموعة المؤشرات التي تم الوصول إليها في الفصل الأول.

فبعد تقييم مقومات الموضع الطبيعية واستعمالات الأرض والاستنتاجات التي تحصلنا عليها من مقارنة الأقطاب نماذج الدراسة في الوقت الراهن، سنقوم في هذا الجزء بدراسة المخططات التنظيمية المصادق عليها للأقطاب الحضرية (أي كيف ستكون مستقبلا) مع الإشارة إلى ما تم إنجازه حاليا، من أجل استخراج الأسس التي ستقوم عليها التهيئة في هذه الأقطاب والتي على أساسها سنستخرج مؤشرات التنمية التي سنعتمدها لاحقا.

ولاستخراج هذه أسس التهيئة، ولكي نصل إلى تقييم أقرب للواقع تم الاعتماد على ملاحظات وتقييمات المختصين في الهيئة والتعمير الذين تم استجوابهم سابقا وتقييم مدى ونسبة تحققها، حيث تم اعتماد مؤشرات كيفية لقياسها تتمثل في:

- نسبة التحقق ممتازة (100٪- 90 ٪): تشير إلى تحقق الأساس كليا؛
- نسبة التحقق جيدة (89٪- 70 ٪): تشير إلى تحقق الأساس لكنه تعذر في بعض جوانبه؛
- نسبة التحقق حسنة (69٪- 50 ٪): تشير إلى تحقق الأساس لكنه تعذر في بعض جوانبه؛
- نسبة التحقق مقبولة (49-40 ٪): تشير إلى عدم تحقق الأساس في معظم جوانبه؛
- نسبة تحقق ضعيفة (أقل من 40 ٪): تشير إلى عدم تحقق الأساس كليا.

وقد تم إسناد الألوان التالية حسب نسبة التحقق لسهولة القراءة.

1- المخطط التنظيمي للقطب الحضري عين النحاس

1-1 التوزيع العام لاستخدامات الأرض بالقطب الحضري

بالاعتماد على المخطط التنظيمي للقطب الحضري المصادق عليه في 2012 والخرجات الميدانية تتوزع استخدامات الأرض المبرمجة في مشروع القطب الحضري في شكل حلقات تتوافق مع شكل المورفولوجي للموضع (هواري، 2021) بحيث تنطلق من القمة إلى السفح بمحاذاة وادي فنتريا في شكل انسيابي متجانس. تتكون هذه الحلقات من سكن جماعي وتجهيزات ماعدا في الحلقة الأخيرة التي تضم النواة الأولى للقطب والمتكونة من سكن فردي كما توضحه الخريطة (24) وتتمثل هذه الحلقات في:

- **حلقة أولى:** مركزية تتربع على مساحة 6.71 هكتار [1]، تحتلها التجهيزات بنسبة 100 ٪، تم برمجت فيها مسجدا جامعا في الوسط وتدور حوله التجهيزات التالية: حديقة كبيرة، مركز تجاري ومركز إداري.
- **حلقة ثانية:** تحيط بالأولى على مساحة 26.81 هكتارا، يحتل السكن الجماعي وملحقاته من مساحات خضراء وطرق نسبة 82 ٪، أما التجهيزات فهي تمثل نسبة 18 ٪ وتتمثل في ثانوية، ساحة للمعارض وتسويق المنتوجات والتكوين تمتد على الحلقتين الثانية والثالثة، مكتبة، أمن حضري، قاعة متعددة الرياضات، مركز للبريد والاتصالات، عيادة متعددة الخدمات ومركز تجاري.

1. تم حساب المساحات من المخطط التنظيمي للقطب الحضري عين النحاس بالاستعانة ببرنامج الاتوكاد (Autocad version 2019).

- **حلقة ثالثة:** تمتد على مساحة 54.5 هكتارا وتضم سكنا جماعيا وملحقاته بنسبة 83.52 ٪، ومنطقة مخصصة للنشاط التجاري على مساحة 1.1 هكتار بنسبة ضئيلة تمثل 0.9 ٪ (لم يخصص نوع النشاط التجاري بها) أما التجهيزات فتمثل نسبة 16.42 ٪ وتتمثل هذه التجهيزات في: ثلاث مدارس ابتدائية، متوسطتين، دار الشباب، مركز ثقافي، حضانة، مديرية فرعية البريد والاتصالات ومركز تابع لها، دار الشباب فرع بلدي، قاعة علاج، مركز تجاري، فندق والحماية المدنية.

- **الحلقة الرابعة:** تحتل مساحة إجمالية تقدر بـ 62.58 هكتارا توجد بها النواة الأولى للتجمع الثانوي على مساحة 9.56 هكتار (الجزء المبني فقط) ويضم سكنات فردية قائمة ومسجدا، وتمت

برمجة ابتدائية ومركز التكوين المهني وحديقة عمومية بموازاة وادي فنتريا.

لكن بمقارنة المخطط التنظيمي المصادق عليه وما تم إنجازه لغاية فيفري 2023 نجد أن هناك بعض التغيرات في تجسيد المخطط يبينها الجدول (27) تتمثل في:

الجدول (27) مقارنة المخطط التنظيمي مع ما تم إنجازه على أرض الواقع

الحلقات	على المخطط	على الواقع
الحلقة الأولى	الحديقة وجزء من المركز التجاري	- متوسطة بوطمين جودي
الحلقة الثانية	قاعة متعددة الرياضات	- المدرسة الابتدائية معاوي عمار - خزانان من الماء
الحلقة الثالثة	وضعية العمارات وتوزيع الفضاءات الخارجية	تغييرات على مستوى التهيئة الخارجية مع الحفاظ على مميزات المشروع.
الحلقة الرابعة		

المصدر: خرجه ميدانية بتاريخ 13 فيفري 2023

وجاءت هذه التغييرات حسب مسؤول ديوان الترقية والتسيير العقاري قسنطينة (OPGI) بسبب الحاجة الملحة لإقامة هذه التجهيزات الضرورية نتيجة عمليات الإسكان التي شهدها القطب في جزئه المبني والذي هو بنفسه شهد تأقلم مع المجال على مستوى التهيئة الخارجية بسبب بعض العوائق الجيوتقنية التي صادفها المشروع. **إذا هناك مرونة في التعامل مع المخطط التنظيمي.**

2-1 مكونات المشرع الحضري في القطب عين النحاس

يضم المشروع الحضري للقطب عين النحاس وحدات سكنية من النمط الجماعي، مرافق عمومية ذات خدمات عالية وبنى تحتية متنوعة، تتمثل هذه المكونات:

أ- **المشاريع السكنية:** تضم 7200 وحدة بصيغها الثلاث، تتربع على مساحة عقارية تقدر بـ 67.43 هكتارا أي بنسبة 45 ٪ من المساحة الإجمالية للقطب بكثافة سكنية تقدر بـ 107 مسكنا/ هـ وهي تتوزع كما يبينه الجدول (28) التالي:

الجدول (28) المشاريع السكنية المبرمجة في القطب الحضري عين النحاس

صيغة المسكن	وحدة سكنية مبرمجة	المساحة (هكتار)	مشروع اسند للمقاولين	سنة انطلاق المشروع	نسبة تقدم الاشغال	ملاحظة
السكن العمومي الايجاري (LPL)	3200	46.45	3200	2011	٪100	المقاول العمومي الوحيد (OPGI)
السكن الترقوي العمومي (LPA)	1800	3.82	500	2015	٪40	ثلاثة مقاولين خواص
السكن الترقوي المدعم (LPP)	2200	17.16	200	لم ينطلق	٪00	مقاول واحد خاص
المجموع	7200	67.43	-	-	-	-

المصدر: مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء ومديرية السكن 2023

نلاحظ من هذا الجدول هناك تعدد في الفاعلين المتدخلين في إنجاز المشاريع الحضرية في القطب الحضري بين العموميين المتمثل في ديوان الترقية والتسيير العقاري قسنطينة (OPGI) بمشروع 3200 مسكن وتم إنجازها كليا، والمتعاملين الخواص حيث يقدر عددهم حاليا بثلاثة مقاولين بمشروع 500 مسكن من 1800 مسكن مبرمج، كما أنه تم إنجاز صيغتين من السكن (العمومي الإيجاري والترقوي العمومي) بهدف إسكان أكبر قدرا ممكنا من السكان من المستوى الاجتماعي الضعيف إلى المتوسط. كما أن سنة انطلاق المشاريع ومساحتها لم تكن موحدة وذلك تماشيا مع الغلاف المالي المقرر من الوزارة الوصية.

ب- **التجهيزات والمرافق العمومية:** تمت برمجة مجموعة من التجهيزات تتماشى مع العصرنة والحداثة، ذات مستوى خدماتي رفيع، تساهم في ديناميكية المجال وتطوره الحضري، تستحوذ على مساحة 19.61 هكتارا، أي ما يمثل 13.42 ٪ من المساحة الإجمالية للقطب، فيها ما تم إنجازه كالمؤسسات التعليمية لمختلف الأطوار ومنها ما لم يتم إنجازها بعد وتشغل هذه التجهيزات مساحات متباينة على حسب وظيفتها كما يوضحه الشكل (38) التالي:

الشكل (38) القطب الحضري عين النحاس: توزيع التجهيزات حسب استحواذها على الأرض

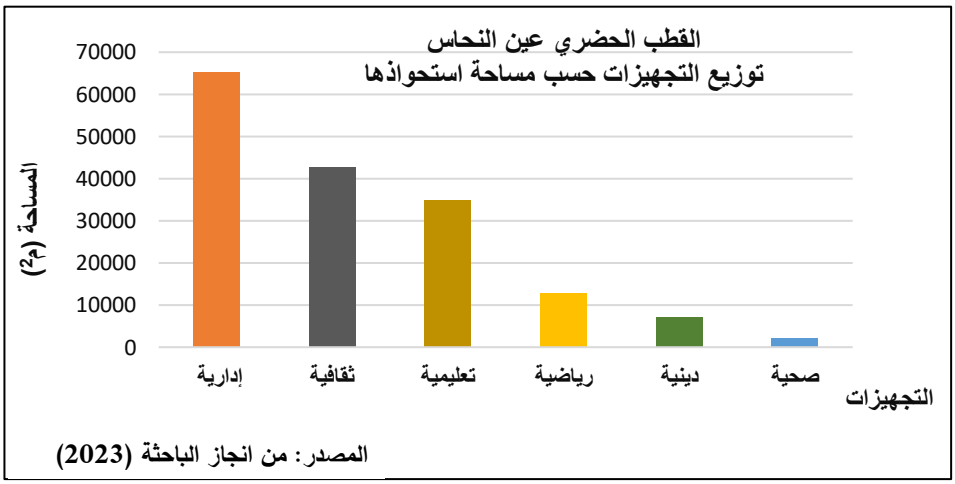

المصدر: من انجاز الباحثة (2023)

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الاستخدامات الإدارية تحتل أكبر مساحة من استخدامات الأرض بنسبة 48.60 ٪ وهو ما يساعد في تغطية احتياجات السكان مستقبلا، تليها التجهيزات الثقافية بنسبة استحواذ 22.49٪، ثم التعليمية بنسبة 17.79 ٪. إلا أن الملاحظ أن التجهيزات الرياضية والدينية والصحية التي لها مكانة أساسية في المجتمع لا سيما الدينية والصحية منها احتلت مساحات ضئيلة مما قد يؤثر سلبا على توازن القطب من حيث الوظائف. وعليه نستنتج أن هناك عدم توازن في توزيع التجهيزات من حيث وظائفها على المجال وهيمنة الوظيفة الإدارية على باقي الوظائف.

ج- **البنى التحتية:** وتتمثل في الطرق والشبكات المختلفة التي تهيكل وتخدم القطب:

- **الطرق:** تغطي القطب شبكة من الطرقات تربط بين كل أجزائه، تتفرع أساسا من الطريق الولائي رقم 05، على شكل حلقات شبه دائرية، متبعة الشكل المورفولوجي للموضع، تتكون من طرق أولية، ثانوية وثالثية.

حيث تشكل 16.74 ٪ من المساحة الإجمالية للقطب وقد تم تجسيدها على الموقع حيث تتوزع حسب ما يوضحه الجدول (29) التالي:

الجدول (29) توزيع شبكة الطرق داخل القطب الحضري عين النحاس

الطرق	المساحة		حالتها
	الهكتار	٪	
أولية	12.90	8.56	تم إنشاء كل الطرق الأولية ومعظم الطرق الثانوي وبعض الطرق الثالثية نظرا لعدم إنجاز كل المشاريع المبرمجة.
ثانوية	7.47	4.96	
ثالثية	4.84	3.22	
المجموع	25.21	16.74	

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على المخطط التنظيمي للقطب الحضري عين النحاس

- **شبكة مياه الشرب والصرف الصحي:** تم تزويد القطب بالمياه الصالحة للشرب من أربع خزانات بسعة 2500 م ^{3} و1500 م ^{3}، منها أثناء دخلت حيز الخدمة واثنين لا يزالان في طور الإنجاز إلى جانب وجود خزانين قديمين لا يزالان يستعملان في تزويد النواة القديمة بسعة 500 م ^{3}. تتفرع من هذه الخزانات شبكة بأقطار مختلفة (40 ملم– 400 ملم) لتغذية كل أجزاء القطب. أما بالنسبة للصرف الصحي، فهو بنظام أحادي تؤمنه شبكة تغطي كل المجال (300 ملم– 1800 ملم) تتوافق مع متطلبات الصحة العامة والبيئة، بحيث تجمع مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي في قناة تجميعية ذات قطر 800 ملم، ليكون الرمي موجها خارج القطب نحو محطة التصفية الخروب المبرمجة.

الصورة (36) توزيع الخزانات المائية في القطب الحضري عين النحاس

المصدر: الاعتماد على الصور الميدانية (12-02-2023) وقوقل ارث

- **الكهرباء والغاز والإنترنت:** وهي عناصر أساسية للحياة داخل القطب؛ فعلى مستوى شبكة الكهرباء فقد تم إنشاء محطة لتحويل الكهرباء تقع في الجنوب الشرقي للقطب بطاقة 60-30 كيلو فولط لتغطية احتياجات القطب ومدينة ماسينيسا والمنطقة الصناعية واد الحميميم وبعض التجمعات الثانوية القريبة، وقد بدأ العمل في نوفمبر 2022 (الصورة (39)) إلى جانب محولات كهربائية للضغط المنخفض تنشر على المجال لتغذية كل جزء منه بمعدل محول لكل 100 مسكن انطلاقا من محطة تحويل الكهرباء. أما غاز المدينة فإن المنطقة تتوفر على محطة توزيع الغاز (الصورة (40)) تقع في مدخل المدينة في جزئها الغربي، مما يسهل ربطه به حاليا ومستقبلا (المديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز، 2023). وعلى مستوى خدمات الاتصال فقد برمجت شركة اتصالات الجزائر تغطية المنطقة بشبكة الألياف البصرية وفقا لبرنامجها.

الصورة (37) محطة تحويل الكهرباء	الصورة (38) محطة تحويل عاز المدينة

المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري عين نحاس أخذت بتاريخ 12-02-2023

د-المساحات الخضراء: وهي العنصر المهيكل والأساسي للمجال الحضري، تتنوع حسب مكوناته من مساحات تجميلية بين العمارات إلى مثبتات الحواف في المنحدرات. وقد تم توزيعها داخل المجال بشكل متناسق، إضافة إلى برمجة حديقة للتسلية تقع في الجنوب الشرقي تتربع على مساحة 1.21 هكتار.

الصورة (39) المساحات الخضراء لتثبيت الحواف	الصورة (40) المساحات الخضراء بين العمارات

المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري عين نحاس أخذت بتاريخ 12-02-2023

3-1 أسس التهيئة الحضرية المستدامة في القطب الحضري عين النحاس

بعد تحليل المخطط التنظيمي وقراءة مكوناته يمكن تطبيق أسس التهيئة للوصول إلى تقييم مدى تحققها حيث تبين أن مدى تحقق هذه الأسس يختلف من أساس إلى آخر كما يبينه الجدول (30) وذلك بالاستعانة بالفاعلين المباشرين في الأقطاب الحضرية الذين تم استجوابهم.

الجدول (30) مدى تحقق أسس التهيئة في القطب الحضري عين النحاس

أسس التهيئة المستدامة	مدى تحقيق الأساس	نسبية التحقق
الواقعية	محقق	٪70
الشمولية	محقق	٪55
التكامل	محقق	٪80
المرونة	محقق	٪85
الاستمرارية	محقق	٪40
النتيجة العامة	**تحقق أسس التهيئة بنسبة حسنة على كامل القطب**	**٪66**

المصدر من إنجاز الباحثة 2022

من قراءة هذا الجدول نستنتج أن نسبة تحقيق أسس التهيئة على كامل القطب تقدر بـ 66 ٪ وهي تختلف من عنصر إلى آخر، بحيث نجد أن:

- **الواقعية:** وتتمثل في كمية المشاريع السكنية بمختلف الصيغ والتجهيزات المتنوعة التي تتعدى مستوى القطب كما تظهر جلية في الانطلاقة الفعلية في تنفيذ المشاريع المبرمجة والتي بدأت بالمشاريع السكنية والتجهيزات الأساسية المرافقة لها والتي خصصت لها موارد مالية كبيرة وبشرية (مختلف المقاولين عموميين وخواص)، بما يتفق مع الاحتياجات والإمكانيات الفعلية لسكان مدينتي قسنطينة والخروب. إلا أن المشاريع بدأت بالسكن دون التجهيزات مما صعب حاليا الحياة على السكان الذين يقيمون حاليا في القطب، لكن الأمر سيكون أكثر سهولة بعد تنفيذ كل ما تم التخطيط له.

- **الشمولية:** من المخطط نستخلص تدخل قطاعات كثيرة منها السكن، التعليم، الصحة، الري، النقل، البيئة، الطاقة، الثقافة،... التي تتداخل معا من أجل إيجاد وحدة عمرانية متكاملة وبالاتصال بمختلف الهيئات وجدنا أن كل قطاع ساهم في إعداد وتنفيذ هذه المشاريع بما يتماشى مع مخططاته التوجيهية، إلا أن توزيعها متمركز في الوسط.

- **التكامل:** تحقق هذا العنصر من خلال الرؤية تكاملية لمخلف القطاعات في وضع وحدة عمرانية متجانسة في مخطط يترجم الواقع المراد الوصول إليه في ظل الترابط الوظيفي بين مختلف القطاعات (تعليم، سكن، صحة،...) والترابط المكاني عن طريق توقيع مختلف التجهيزات.
- **المرونة:** تجلى هذا العنصر بالخصوص في تغيير بعض المشاريع المبرمجة مع ما تم إنجازه في أرض الواقع (انظر الجدول (29) السابق ذكره) حيث يدل على مرونة اتخاذ القرار والتنفيذ دون الإخلال بالهدف الرئيسي الذي يسعى المخطط لتحقيقه.

- **الاستمرارية:** وتشمل الاستمرارية في مراحل التخطيط من مرحلة الإعداد وجمع البيانات إلى مرحلة التنفيذ. حيث تمت مرحلة الإعداد والدراسة من طرف مكتب الدراسات (URBACO) باستشارة مختلف القطاعات من أجل الوصول إلى إطار مبني مقبول وممتع من خلال تنويع المشاريع السكنية وتوزيع المرافق على كل أجزاء القطب. إلا أن التنفيذ على أرض الواقع والمتابعة لا تزال محصورة في بعض الفاعلين كمديرية السكن وديوان الترقية والتسيير العقاري، وبعض المقاولين الخواص دون وجود جهاز مشترك تتوحد فيه كل القطاعات وهذا ما يعيق تحقيق هذا الأساس.

ولمعرفة ما مدى توفر عناصر الاستدامة في المخطط التنظيمي الذي سيكون عليه مستقبل المجال الحضري للقطب عين النحاس سنتطرق إلى استخراج معايير التي تساعد في توجيه وضبط عملية التنمية الحضرية المستدامة بصورة تمكنها من تحقيق أهدافها فيه وتتمثل في:

- **المساحات الخضراء:** يظهر هذا العنصر في المخطط التنظيمي بشكل كبير حيث يحتل نسبة 37.26 ٪، وذلك لمكافحة صلابة الخرسانة والظروف المناخية الطبيعية المحيطة، من خلال توفير مساحات مفتوحة للترفيه كالحديقة المبرمجة في الجنوب الشرقي وترك مساحات خضراء كافية بين العمارات.
- **البنية التحتية للتنقل:** يوفر المخطط التنظيمي شبكة طرق متكاملة وهرمية من الأولية إلى الثالثية تتخذ شكلا حلقيا في انسجام كبير مع طبيعة الموضع، ذات أبعاد مناسبة حيث تم برمجت عرض الطرق الأولية بـ 19 مترا ذات اتجاهين مع فاصل أرضي بـ 1.5 م ورصيفين بعرض 2 م للواحد. أما الطرق الثانوية فقد برمجت بعرض 11 م ورصيفين بعرض 2 م. أما الثالثية فهي بعرض أقل من 5 إلى 7 م. وهذا التنظيم يسمح بالتنقل السهل والسلس بين مختلف مكونات البيئة الحضرية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير وسائل النقل الحضرية الكفؤة.
- **استعمالات الأرض المختلط:** يحقق المخطط التنظيمي هذا المعيار بشكل نسبيا حيث نلاحظ تركز المرافق العامة في الحلقة الأولى والثانية بشكل مكثف بينما تقل في الحلقتين الثالثة والرابعة، مما يجعل توزيع التجهيزات والمرافق على المجال بشكل غير عادل لا سيما مناطق تركز السكن مما يعيق سهولة التنقل بين مختلف الأنشطة (سكن، عمل، ترفيه). ولا يشجع على المشي وتقصير المسافات.

وكنتيجة عامة على القطب عين النحاس يمكن الحكم على أنه يشمل في تخطيطه معظم الأسس والعناصر إلا أنها بحاجة إلى تدعيم أكثر حتى تساهم في خلق مجال حضري مستدام.

2- المخطط التنظيمي للقطب الحضري الرتبة

2-1 التوزيع العام لاستخدامات الأرض في القطب الحضري الرتبة

بالاعتماد على المخطط التنظيمي للقطب الحضري الموافق عليه في 2017 والخرجات الميدانية يتميز الشكل العام لمخطط القطب الحضري الرتبة بشكل شطرنجي نتجت عنه حصص ذات أشكال هندسية منتظمة تتوافق مع شكل الموضع المنبسط. ومن خلال قراءة المخطط التنظيمي العام (انظر الخريطة (25)) يمكن استخراج ثلاثة أجزاء متباينة:

- **الجزء الأول:** يتمثل في الجزء المغطى بمخطط شغل الراضي رقم 7 ب، يمتد على مساحة 124 هكتارا. نميز فيه الجزء المبني حيث كل أشغال التهيئة به منتهية حاليا والذي يتكون من 6000 مسكن عمومي إيجاري ويدعى حي المجاهد عبد الرزاق بوحارة، على مساحة 71 هكتارا. يتكون هذا الجزء من 61 ٪ سكنات جماعية ذات 14 طابقا منها ما هو للاستعمال السكني ومنها ما خصص طابقها الأرضي للتجارة. وحصص خصصت للتجهيزات الأولية تتمثل في مدارس ابتدائية، متوسطة وثانوية بنسبة 39 ٪ وشبكة من الطرق المتعامدة يتوسطها محوران رئيسيان متعامدين في منتصف الحي عند محور دوران كبير مركزي حيث أنتج تناظرا بين أرجائه الأربعة. بمحاذاته الجزء الذي هو في طور البناء والمتكون من 25 حصة منها 15 حصة معدة للتجهيزات والباقي للسكن الجماعي حيث شرع في إنجاز 07 حصص بلغت الأشغال بها نسبة 20 ٪ حسب مديرية السكن الولائية (2023).
- **الجزء الثاني:** يشمل الجزء المغطى بمخطط شغل الأراضي رقم 8 ب، يحتل مساحة 134 هكتارا ويتكون من 65 حصة مستطيلة متقاربة الأبعاد، ذات استعمالات مختلطة بين السكن الجماعي على شكل عمارات ذات 14 طابقا بنسبة 75 ٪ وتجهيزات مختلفة بنسبة 25 ٪، إلى جانب مساحة خضراء كبيرة على مساحة 45 هكتارا. وقد شرع في بناء 4 حصص مخصصة للسكن تقدر نسبة تقدم الأشغال بها . 5 ٪ (مديرية السكن، 2023)
- **الجزء الثالث:** يضم مخطط شغل الأراضي رقم 9 ب على مساحة 127 هكتارا. يتكون من 46 حصة ذات شكل هندسي رباعي منتظم. يتميز باستعمال مختلط حيث يمثل السكن الجماعي 61 ٪ والتجهيزات 39 ٪ إلى جانب مساحة خضراء ومقبرة على مساحة 13.8 هكتارا.

من هذا التحليل وبمقارنة المخطط التنظيمي مع ما تم إنجازه على المجال نستنتج أن هناك مطابقة تامة مع ما تم التخطيط له.

2-2 مكونات المشرع الحضري في القطب الحضري الرتبة

يتكون المشروع الحضري لقطب الرتبة من مشاريع سكنية بمختلف الصيغ موجهة لمختلف فئات المجتمع وتجهيزات متنوعة من مستوى الحي إلى مستوى المدينة وبنية تحتية متطورة من طرق وشبكات مختلفة.

أ- **المشاريع السكنية:** يضم مشروع القطب الحضري 19700 وحدة سكنية بصيغها الثلاث، تتربع على مساحة عقارية تقدر بـ 164.62 هكتارا أي بنسبة 41.47٪ من المساحة الإجمالية للقطب تتوزع كما يوضحه الجدول (31) حسب نوع المشروع كالتالي:

الجدول (31): المشاريع السكنية المبرمجة في القطب الحضري الرتبة

صيغة المسكن	وحدة سكنية مبرمجة	المساحة (هكتار)	مشروع أسند للمقاولين	سنة انطلاق المشروع	نسبة تقدم الاشغال	ملاحظة
السكن البيع بالإيجار (AADL) (LV)	6000	26.11	6000	2015	٪ 100	التهيئة الخارجية ٪ 100
السكن الترقوي المدعم (LPA)	3200	34.1	2200	2015	٪ 60 -٪30	تم تقسيم المشروع على 22 مقاولا
السكن الترقوي العمومي (LPP) تابع (ENPI)	10500	35.79		-	لم تنطلق بعد	-
المجموع	19700	96	19700	-	-	

المصدر: مديرية السكن الولائية، الديوان الوطني OPGI مع حساب المساحات من طرف الباحثة من المخطط التنظيمي للقطب الحضري الرتبة (2022)

نلاحظ من هذا الجدول أن هناك نوعا من التخصيص لهذا القطب إذ نلاحظ أن كل الصيغ السكنية المبرمجة تخص الفئة ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع بخلاف القطب الحضري عين النحاس الذي يضم صيغة السكن العمومي الإيجاري الموجه للفئة المحرومة. كما نلاحظ تعددا في الفاعلين المتدخلين في إنجاز المشاريع الحضرية في القطب الحضري بين العموميين المتمثل في الوكالة الوطنية لتطوير وترقية السكن (AADL) بمشروع 6000 مسكن منته، و22 مقاولا كلفوا بإنجاز مشروع 2200 مسكن ترقوي مدعم حيث لكل مقاول عدد معين من الوحدات السكنية حيث نسبة تقدم الأشغال بها تختلف من مقاول إلى آخر حسب عدد الوحدات وإمكانياته المادية والبشرية. كما أن سنة انطلاق المشاريع ومساحتها كانت متقاربة.

ب- التجهيزات والمرافق العمومية: تمت برمجة مجموعة من التجهيزات تتماشى مع حجم المشاريع السكنية المقترحة وهي ذات مستوى خدماتي محلي، تساهم في ديناميكية المجال وتطوره الحضري، تستحوذ على مساحة 52.66 هكتارا، أي ما يمثل 13.26٪ من المساحة الإجمالية للقطب، فيها ما تم إنجازه كالمؤسسات التعليمية لمختلف الأطوار والأمن الحضري ومنها ما لم يتم إنجازها بعد، وتتوزع حسب وظيفتها والمساحة التي تستحوذ عليها كما يوضحه الشكل (39) التالي:

الشكل (39) القطب الحضري الرتبة: توزيع التجهيزات حسب مساحة الاستحواذ

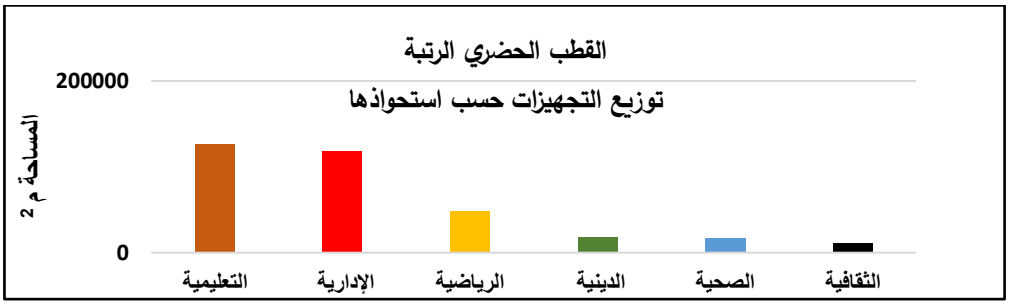

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الاستخدامات التعليمية تحتل أكبر مساحة من استخدامات الأرض بنسبة 37 ٪، تليها التجهيزات الإدارية بنسبة استحواذ 35 ٪ وهي مناسبة لتغطية احتياجات القطب حاليا ومستقبلا، إلا أن الملاحظ أن التجهيزات الدينية، الصحية والثقافية التي لها دور في تربية الفرد ونشأته الصحية وتوازنه النفسي احتلت مساحات ضئيلة بنسبة 6 ٪، 5 ٪ و3 ٪ على الترتيب. **وعليه نستنتج أنه لا يوجد توازنا في توزيع التجهيزات من حيث وظائفها على المجال مع هيمنة الوظيفة التعليمية على باقي الوظائف، مما قد ينتج عنه في المستقبل عدم التوازن الوظيفي.**

ج- البنى التحتية: وتتمثل في الطرق والشبكات المختلفة التي تخدم القطب:

- **الطرق:** تغطي القطب شبكة من الطرقات تربط بين كل أجزائه المختلفة، وتحتل نسبة 22.1 0٪ من إجمالي الموقع. تأخذ شكل شبكة من الطرق المتعامدة منسجمة مع الموضع الشبه المنبسط. وهي متدرجة من أولية تنطلق من الطريق الرئيسي الذي يربطها بالتجمع الرئيسي. تتشعب منه طرق ثانوية أنتجت حصصا ذات شكل هندسي منتظم لتتفرع منها طرق ثالثية تدخل داخل الوحدة لتنتهي بموقف للسيارات أمام مداخل العمارات.

- **شبكة مياه الشرب والصرف الصحي:** سيتم تزويد القطب بالمياه الصالحة للشرب من خزانين بسعة 1000 و2000 م ^{3} تقع خارج محيط القطب الحضري، تتفرع منه شبكة بأقطار مختلفة (40 ملم- 400 ملم) لتغذية كل أجزائه. أما بالنسبة للصرف الصحي، فهو بنظام أحادي تؤمنه شبكة تغطي كل المجال (300 ملم- 1800 ملم) تتوافق مع متطلبات الصحة العامة والبيئة، بحيث تجمع مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي في قناة تجميعية ذات قطر 800 ملم، ليكون الرمي موجها خارج القطب نحو محطة تصفية المياه ببلدية زيغود يوسف.

- **الكهرباء والغاز:** يتم تزويد القطب بهذين العنصرين الأساسيين من محولات كهربائية، برمجت لتغذية كل جزء من القطب بمعدل محول لكل 100 مسكن، انطلاقا من أعمدة تحويل الطاقة من الضغط المرتفع الذي يمر بمحاذاة القطي الحضري إلى ضغط منخفض قابل للاستعمال. أما غاز المدينة فسيتم ربط القطب من التجمع الرئيسي، حيث تمت تغطية حي عبد الرزاق بوحارة في انتظار استكمال تغطية كل القطب حسب برنامج المديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز لولاية قسنطينة (2023).

الصورة (41) أعمدة توزيع الطاقة الكهربائية	الصورة (42) محولا كهربائيا
المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري الرتبة أخذت بتاريخ 12-02-2023	

- شبكة الاتصالات والإنترنت: في إطار استخدام التكنولوجيا الحديثة كأحد أهم عناصر التنمية المستدامة، استفاد القطب من خدمة الاتصال والإنترنت باستعمال الألياف البصرية سواء من شركة الجزائرية للاتصال ممثلة في العميل موبيليس أو من متعاملين خواص كجيزي وأوريدو حيث تم تنصيب 5 هوائيات موزعة على حي المجاهد عبد الرزاق بوحارة (6000 مسكن عدل).

د- المساحات الخضراء: وهي عنصر أساسي من مكونات المجال الحضري، تحتل مساحة 92 هكتارا أي ما يمثل نسبة 23.17 ٪. تتخذ أشكالا متنوعة داخل المجال من مساحات خضراء على شكل ساحات عمومية تتوزع بين الوحدات أو مساحات تجميلية بين العمارات، إضافة إلى برمجة حديقة للتسلية تقع في شرق مخطط شغل الأراضي 8 ب تتربع على مساحة 45 هكتارا. أما الجزء المنحدر الواقع شمال القطب فإن جزءا كبيرا منه برمج لإقامة مقبرة والجزء الآخر شجر من أجل تثبيت الحواف المعرضة للانزلاقات.

الصورة (43) المساحات الخضراء بين العمارات	الصورة (44) المساحات الخضراء للتزيين

المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري الرتبة أخذت بتاريخ 12-02-2023

2-3 أسس التهيئة الحضرية المستدامة في القطب الحضري الرتبة:

بعد تحليل المخطط التنظيمي للقطب الحضري الرتبة وقراءة مكوناته سنحاول تقييم الأسس التهيئة الحضرية المستدامة التي يقوم عليها تخطيط القطب الحضري وتقييم مدى ونسبة تحققها. حيث يلخص الجدول (32) التالي ذلك:

الجدول (32) مدى تحقق أسس التهيئة في القطب الحضري الرتبة

أسس التهيئة المستدامة	مدى تحقيق الأساس	نسبية التحقق
الواقعية	**محقق**	**٪50**
الشمولية	**محقق**	**٪60**
التكامل	**محقق**	**٪ 85**
المرونة	**محقق**	**٪ 85**
الاستمرارية	**محقق**	**٪ 55**
النتيجة العامة	**تحقق أسس التهيئة بنسبة جيدة على كامل القطب**	**٪ 67**

المصدر من إنجاز الباحثة 2022

من قراءة هذا الجدول نستنتج أن أسس التهيئة تختلف من حيث نسبية تحققها بحيث نجد أن:

- **الواقعية:** وتتمثل في المشاريع السكنية بمختلف الصيغ والتجهيزات المتنوعة المبرمجة والتي تغطي احتياجات القطب مستقبلا، إلا أن الانطلاقة الفعلية في تنفيذ المشاريع المبرمجة بدأت بالمشاريع السكنية الموجهة للفئة الجيدة من المجتمع (6000 مسكن ترقوي مدعم) بتجهيزاته التعليمية والقليل من التجهيزات التجارية، مما جعلت هذا الأساس يحيد حاليا عن هدفه المتمثل في توفير السكن اللائق للفئات المحرومة كأحد مبادئ التنمية المستدامة.

إلا أن المشاريع بدأت من السكن دون التجهيزات مما صعب الحياة على السكان الذين يقيمون حاليا في القطب، لكن الأمر سيكون أكثر سهولة بعد تنفيذ كل ما تم التخطيط له؛

- **الشمولية:** بعد قراءة المخطط التنظيمي، يمكننا استخلاص أن العديد من القطاعات تتدخل معا لإيجاد وحدة عمرانية متكاملة ومتجانسة تشمل السكن، التعليم، الصحة، النقل، البيئة، الطاقة، الثقافة،... وبالاتصال بمختلف الهيئات والمديريات، وجدنا أن كل قطاع ساهم في إعداد وبرمجة هذه المشاريع بما يتماشى مع مخططاته التوجيهية، رغم أن هناك تفاوتا في توزيع هذه المهام في المجال.

- **التكامل:** تحقق هذا العنصر من خلال الرؤية تكاملية لمخلف القطاعات في وضع وحدة عمرانية متجانسة في مخطط يترجم الواقع المراد الوصول إليه في ظل الترابط الوظيفي بين مختلف القطاعات (تعليم، سكن، صحة،...) والترابط المكاني عن طريق توقيع مختلف التجهيزات؛
- **المرونة:** تجلى هذا العنصر بالخصوص في ملاءمة المشاريع المبرمجة مع معطيات المجال وتكيفه مع طبيعته واحترام بيئته كاستغلال مناطق الارتفاقات في إقامة مساحات خضراء وإدماجها في البيئة الحضرية العامة للقطب في إطار احترام الهدف الرئيسي الذي يسعى المخطط لتحقيقه؛

-**الاستمرارية:** وتشمل كل مراحل التخطيط من مرحلة الإعداد وجمع البيانات إلى مرحلة التنفيذ. حيث تمت مرحلة الإعداد والدراسة من طرف مكتب الدراسات (URBA-SETIF) باستشارة مختلف القطاعات من أجل الوصول إلى إطار مبني مقبول وقابل للعيش، وذلك من خلال تنويع المشاريع السكنية وتوزيع المرافق على كل أجزاء القطب. إلا أن التنفيذ على أرض الواقع والمتابعة لا تزال بعيدة عن وجود جهاز مشترك تتوحد فيه كل القطاعات وهذا ما يعيق تحقيق هذا الأساس.

ولمعرفة ما مدى توفر عناصر الاستدامة في المخطط التنظيمي للقطب الحضري الرتبة سنتطرق إلى استخراج معايير التي تساعد في توجيه وضبط عملية التنمية الحضرية المستدامة بصورة تمكنها من تحقيق أهدافها في هذا المجال الحضري وتتمثل في:

- **المساحات الخضراء:** يتوزع هذا العنصر في المخطط التنظيمي بشكل متوازن مع الجزء المبني حيث يحتل نسبة 23.17 ٪، ويتمثل في مساحات خضراء بين العمارات او ساحات عمومية تتخلل الوحدات المبنية. الى جانب تشجير الجزء الشمالي- الشرقي والجنوبي- الغربي لتثبيت حواف وادي الحجر والشعاب الموجودة في مجال الدراسة؛

- **البنية التحتية للتنقل:** يوفر المخطط التنظيمي شبكة طرق متكاملة وهرمية من الأولية، ثانوية والثالثية تتخذ شكلا شطرنجيا يتوافق مع الطبيعة شبه المنبسطة للموضع، ذات أبعاد مناسبة حيث تم برمجت عرض الطرق الأولية بـ 17 مترا ذات اتجاهين مع فاصل أرضي بـ 1.5 م ورصيفين بعرض 4 م للواحد مما يسهل حركة المشاة. أما الطرق الثانوية فقد برمجت بعرض 10 م ورصيفين بعرض3.5 م. أما الثالثية فهي بعرض متغير يتراوح بين 5 إلى 7 م. وهذا التنظيم يسمح بالتنقل السهل والسلس بين مختلف مكونات البيئة الحضرية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفير وسائل النقل الحضرية المؤهلة؛

- **استعمالات الأرض المختلط:** يحقق المخطط التنظيمي هذا المعيار بشكل جيد حيث نلاحظ توزيع التجهيزات والمرافق العامة بشكل متوان بين أجزاء المجال مما يسهل التنقل بين مختلف الأنشطة (سكن، عمل، ترفيه). ويشجع على المشي وتقصير المسافات وهي أحد المبادئ المهمة في التنمية الحضرية المستدامة.

وكنتيجة عامة يمكن الحكم على أن المخطط التنظيمي للقطب الحضري الرتبة يشمل على معظم الأسس والعناصر التي تساهم في تحقيق تهيئة حضرية مستدامة إلا أنها تحتاج إلى تعزيز أكثر حتى تساهم في خلق مجال حضري مستدام.

3- المخطط التنظيمي للقطب الحضري عين عبيد

3-1 التوزيع العام لاستخدامات الأرض بالقطب الحضري عين عبيد.

يتميز التنظيم العام للقطب الحضري عين عبيد المصادق في 2017، بشكله الشطرنجي البسيط الذي يتلاءم مع الموضع المنبسط. ومن خلال قراءتنا للمخطط التنظيمي لاستخدامات الأرض في القطب واعتمادا على الخرجات الميدانية نجد أن هذا المخطط يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية كما توضحه الخريطة (26):

- **الجزء الأول:** ويتمثل في النواة الأولى للقطب: تحتل الجزء الشمالي الشرقي منه على مساحة 13.14 هكتارا. تتميز بسكنات فردية يصل عددها إلى 168 مسكنا حديثا تتكون من طابق إلى طابقين، مهيكلة بشبكة من الطرق الثانوية في حالة متوسطة، إلى جانب 40 مسكنا جماعيا يتركزون في عمارتين ذات أربعة طوابق (R+ 4). كما تنتشر في المجال 37 مسكنا فوضويا في حالة سيئة سواء من حيث مواد البناء أو التجهيز الداخلي. أما من ناحية التجهيزات يتوفر هذا الجزء على مدرسة ابتدائية واحدة ومسجد.
- **الجزء الثاني:** ويتمثل في 4000 مسكن عمومي إيجاري (LPL) الذي شكل انطلاقة لتجسيد القطب الحضري. يمتد على مساحة 44 هكتارا وينتظم حول شارعين رئيسيين عموديين، تنطلق منهما شبكة طرق شطرنجية أنتجت 41 حصة مستطيلة الشكل متساوية تقريبا في الأبعاد تنتهي بشكل شبه دائري في الأطراف، إذ نجد 37 حصة مهيئة، مشغولة بسكنات جماعية على شكل عمارات من (R+ 5) و04 حصص تضم 02 مدرستين ابتدائيتين مكتملتي البناء ومتوسطة وثانوية في طور الإنجاز و04 حصص شاغرة تماما. **وعليه تم احترام تطبيق هذا المخطط على المجال.**
- **الجزء الثالث:** من القطب يتمثل في الجزء غير المبني حاليا ويتكون من 54 حصة ذات شكل هندسي منتظم يتميز باستعمال مختلط بين السكن الجماعي والتجهيزات إلى جانب مساحة خضراء.

إلى جانب ذلك نجد منطقتين لم تهيئا تتمثلان في منطقتي الارتفاق الخاصة بالمنطقة الأثرية في الشمال على مساحة 8.07 هكتار والمحجرة في الغرب التي تحتل 36.26 هكتارا.

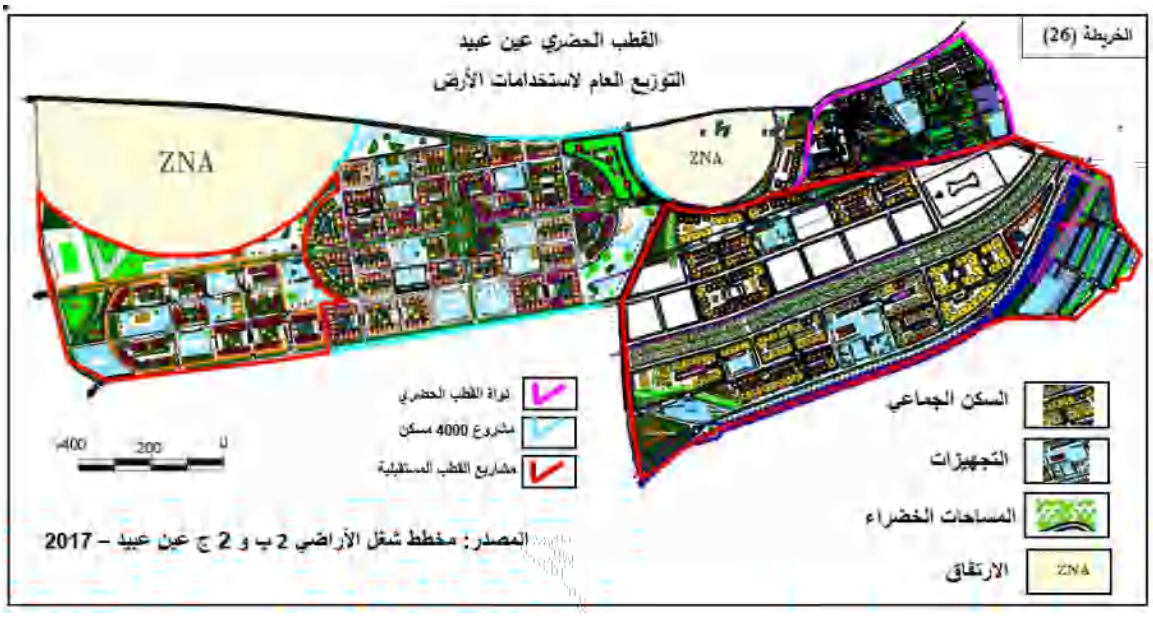

2-3 مكونات المشرع الحضري في القطب عين عبيد

يتكون المشروع الحضري لقطب عين عبيد من مشاريع سكنية تغلب عليها صيغة السكن العمومي الإيجاري (LPL) موجهة بالخصوص إلى الفئة ذات مستوى اجتماعي المتوسط ومنخفض وتجهيزات متنوعة تتماشى مع هذه المشاريع وبنية تحتية متطورة من طرق وشبكات مختلفة.

أ- **المشاريع السكنية:** يضم مشروع القطب الحضري عين عبيد 12000 وحدة سكنية بصيغة السكن العمومي الإيجاري (LPL) والسكن الترقوي المدعم (LPA)، تتربع على مساحة عقارية تقدر بـ 77.5 هكتارا أي بنسبة 42.26 ٪ من المساحة الإجمالية للقطب وهي تتوزع كما يبينه الجدول (33) التالي:

الجدول (33): المشاريع السكنية المبرمجة في القطب الحضري عين عبيد

صيغة المسكن	وحدة سكنية مبرمجة حاليا	المساحة هكتار)	مشروع اسند للمقاولين	سنة انطلاق المشروع	نسبة تقدم الأشغال	ملاحظة
السكن العمومي الايجاري (LPL)	4000	26.11	4000	2015	٪ 0 10	التهيئة الخارجية ٪ 100
السكن الترقوي المدعم (LPA)	2000	33.28	200	2015	٪1	المشروع متوقف
السكن الفردي	274	18.92	--	--	٪0	مبرمجة
المجموع	6247	77.5	4000			

المصدر: مديرية السكن الولائية، الديوان الوطني OPGI مع حساب المساحات من المخطط التنظيمي للقطب الحضري عين عبيد (2022).

نلاحظ من هذا الجدول أن هناك نمطا من السكنات لم يظهر في القطبين الحضريين عين النحاس والرتبة وهو النمط الفردي المبرمج في النواة القديمة تماشيا مع النمط السائد فيها وفي الجنوب. كما نلاحظ متدخلين اثنين في إنجاز المشاريع السكنية في القطب الحضري وهما المتدخل العمومي المتمثل في ديوان الترقية والتسيير العقاري قسنطينة (OPGI) بمشروع 4000 مسكن وتم إنجازها وتهيئتها كليا، والمتعامل الخاص الذي أسند له مشروع 200 مسكن المتوقف لأسباب إدارية رغم البداية في إنجاز الأساسات. كما أنه تم اعتماد هذه الصيغ من السكن (العمومي الإيجاري والترقوي العمومي) بهدف إسكان أكبر قدرا ممكنا من السكان من المستوى الاجتماعي الضعيف إلى المتوسط.

ب-**التجهيزات والمرافق العمومية:** تمت برمجة مجموعة من التجهيزات تتماشى مع حجم المشاريع السكنية المقترحة وهي ذات مستوى خدماتي محلي، تساهم في تلبية الاحتياجات اليومية للسكان، تستحوذ على مساحة 39.80 هكتارا، أي ما يمثل 21.71 ٪ من المساحة الإجمالية للقطب، لم يتم إنجاز إلا 04 مؤسسات تعليمية لمختلف الأطوار، وتتوزع التجهيزات المبرمجة حسب وظيفتها والمساحة التي تستحوذ عليها كما يوضحه الشكل (40) التالي:

الشكل (40): القطب الحضري عين عبيد: توزيع التجهيزات حسب مساحة الاستحواذ

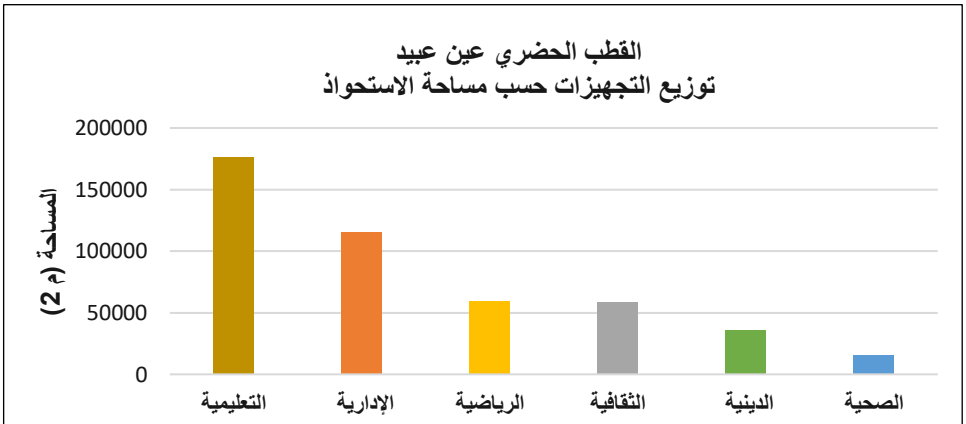

المصدر: المخطط التنظيمي للقطب الحضري عين عبيد - 2022

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الاستخدامات التعليمية تحتل أكبر مساحة من استخدامات الأرض بنسبة 38 ٪، تليها التجهيزات الإدارية بنسبة استحواذ 25 ٪ وهي مناسبة لتغطية احتياجات القطب حاليا ومستقبلا، ثم الرياضية والثقافية بنسبة 13 ٪. إلا أن الملاحظ أن التجهيزات الدينية

والصحية التي لها دور في تربية الفرد ونشأته الصحية احتلت مساحات ضئيلة بنسبة 8 ٪ و 3 ٪ على الترتيب.

وعليه نستنتج أن هناك توازنا نسبيا في توزيع التجهيزات من حيث وظائفها على المجال وهيمنة الوظيفة التعليمية على باقي الوظائف.

ج- البنى التحتية: وتتمثل في الطرق والشبكات المختلفة التي تخدم القطب:

- **الطرق:** تغطي القطب شبكة من الطرقات تربط بين كل أجزائه المختلفة، وتحتل نسبة 18.21 ٪ من إجمالي الموقع. تأخذ شكل شبكة من الطرق المتعامدة منسجمة مع الموضع الشبه المنبسط، وهي متدرجة من أولية إلى ثالثية. ويظهر هذا التنظيم واضحا في حي 4000 مسكن والجزء غير المبني حاليا، حيث تنطلق الطرق الرئيسية من الطريق الوطني رقم 20. تتفرع منها هي الأخرى الطرق الثانوية لتغطي كل مكونات المجال أما الطرق الثالثية فهي تتصل مباشرة بالعمارات وليس لها منفذ وتنتهي بموقف للسيارات خاص بالحصص.

أما النواة الأولى التي تمثل النسيج القديم فقد تمت برمجة تهيئتها، بفتح طرق جديدة وممرات للراجلين بين الحصص وخلق حصص جديدة من أجل دمج هذا الجزء ضمن مشروع القطب ككل.

- **شبكة مياه الشرب والصرف الصحي:** سيتم تموين القطب الحضري بالمياه الصالحة للشرب من ثلاث خزانات رئيسية تقع شمال القطب الحضري وخارج محيطه بسعة (2 * 1000 م ^{3} و500 م ^{3}) وتم برمجت خزانا جديدا بسعة 10000 م ^{3}، تخرج منها شبكة لتغطي كل أجزائه بأقطار مختلفة (100-300 ملم). أما بالنسبة للصرف الصحي، تمت برمجته بنظام أحادي تؤمنه شبكة بأقطار مختلفة (300 ملم- 500 ملم) تتوافق مع متطلبات الصحة العامة والبيئة، بحيث تجمع مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي في قناة تجميعية وربطها بالقناة الرئيسية للمركز ذات قطر 500 ملم، ليكون الرمي موجها خارج القطب.

- **الكهرباء والغاز:** يتم تزويد القطب بهذين العنصرين الأساسيين من محولات كهربائية، برمجت لتغذية كل جزء من القطب بمعدل محول لكل 100 مسكن، انطلاقا من محولات الضغط المرتفع المنتشرة والمبرمج في المجال أما غاز المدينة فإن المنطقة تتوفر على شبكة غاز المدينة القادمة من التجمع الرئيسي.

الصورة (45) أعمدة الكهرباء عالي الضغط	الصورة (46) محولا كهربائيا
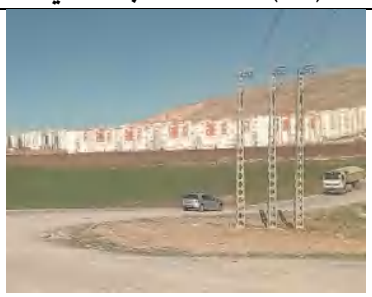	
المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري عين عبيد أخذت بتاريخ 12-02-2023	

- **شبكة الاتصالات والإنترنت:** سيستفيد القطب في إطار استخدام التكنولوجيا الحديثة كأحد أهم عناصر التنمية المستدامة، من خدمة الاتصال والإنترنت باستعمال الألياف البصرية سواء من شركة الجزائرية للاتصال ممثلة في العميل موبيليس أو من متعاملين خواص كجيسي واوريدو.

د- المساحات الخضراء: وهي عنصر أساسي من مكونات المجال الحضري، يحتل مساحة 32.68 هكتارا أي ما يمثل نسبة 17.82 ٪. تنحصر أساسا في المساحات التجميلية بين العمارات أو على شكل ساحات عمومية حيث تم برمجت 03 حدائق عمومية.

الصورة (47) مساحات خضراء بين العمارات
المصدر: صور ميدانية من القطب الحضري عين عبيد أخذت بتاريخ 12-02-2023

3-3 أسس التهيئة الحضرية المستدامة في القطب الحضري عين عبيد:

بعد تحليل مكونات المخطط التنظيمي للقطب الحضري عين عبيد، يمكن تقييم الأسس التهيئة الحضرية المستدامة التي يقوم عليها هذا القطب ومدى تحققها، حيث يبين الجدول (34) ذلك.

الجدول (34) مدى تحقق أسس التهيئة في القطب الحضري عين عبيد

أسس التهيئة الحضرية المستدامة	مدى تحقيق الأساس	نسبية التحقق
الواقعية	محقق	**٪75**
الشمولية	محقق	**٪70**
التكامل	محقق	**٪ 85**
المرونة	محقق	**٪ 85**
الاستمرارية	محقق	**٪70**
النتيجة العامة	تحقق أسس التهيئة بنسبة جيدة على كامل القطب	**٪77**

المصدر: من إنجاز الباحثة 2022

من قراءة هذا الجدول نستنتج أن أسس التهيئة تختلف من حيث مدى تحققها بحيث نجد أن:

- **الواقعية:** وتتمثل في المشاريع السكنية التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي والتجهيزات المتنوعة المبرمجة والتي تغطي احتياجات سكان القطب مستقبلا، إلا أن الانطلاقة الفعلية في تنفيذ المشاريع المبرمجة بدأت بالمشاريع السكنية الموجهة للفئة الضعيفة من المجتمع (4000 مسكن اجتماعي إيجاري) بمدرستين ابتدائيتين فقط وباقي التجهيزات لم تنجز بعد. إذا يعتر هذا الأساس محترما من حيث مبدؤه في توفير السكن اللائق للفئات المحرومة كأحد مبادئ التنمية المستدامة. إلا أنه لم يصل إلى مستوى ممتاز إلا إذا اكتمل بناء كل التجهيزات المرافقة.
- **الشمولية:** من قراءتنا للمخطط التنظيمي نستخلص تدخل قطاعات متنوعة على المجال من أجل وضع مشروع حضري متكامل يفي بمبادئ التنمية المستدامة من سكن لائق وتجهيزات متوفرة ونقل يسير ومساحات خضراء للترفيه. وبالاتصال بمختلف الهيئات والمديريات تم اطلاعنا أن كل قطاع ساهم في إعداد وبرمجة هذه المشاريع بما يتماشى مع مخططاته التوجيهية.
- **التكامل:** توحدت جهود مختلف المتعاملين من هيئات ومديريات ومكتب الدراسات من أجل وضع وحدة عمرانية متجانسة في مخطط يترجم الواقع المراد الوصول إليه في ظل الترابط الوظيفي بين مختلف القطاعات (تعليم، سكن، صحة،...) والترابط المكاني عن طريق توقيع مختلف التجهيزات بما يتماشى مع المشاريع السكنية.
- **المرونة:** تجلى هذا العنصر بالخصوص في ملاءمة المشاريع المبرمجة مع معطيات المجال وتكيفه مع طبيعته واحترام بيئته كاستغلال مناطق الارتفاقات في إقامة مساحات خضراء وإدماج الأجزاء المهمشة في البيئة الحضرية العامة للقطب في إطار احترام الهدف الرئيسي الذي يسعى المخطط لتحقيقه.

- **الاستمرارية:** وتشمل كل مراحل التخطيط من مرحلة الدراسة إلى مرحلة التنفيذ. حيث تمت مرحلة الإعداد والدراسة من طرف مكتب دراسات خاص باستشارة مختلف القطاعات من أجل الوصول إلى إطار مبني مقبول وقابل للعيش، وذلك من خلال تنويع المشاريع السكنية وتوزيع المرافق على كل أجزاء القطب. وبين التنفيذ على أرض الواقع أن هناك متابعة مستمرة من قبل ديوان الترقية والتسيير العقاري ومديرية السكن لكنها لا تزال بعيدة عن وجود جهاز مشترك تتوحد فيه كل القطاعات وهذا ما يعيق تحقيق هذا الأساس.

ولمعرفة ما مدى توفر عناصر الاستدامة في المخطط التنظيمي للقطب الحضري عين عبيد سنتطرق إلى استخراج معايير التي تساعد في توجيه وضبط عملية التنمية الحضرية المستدامة بصورة تمكنها من تحقيق أهدافها في هذا المجال الحضري وتتمثل في:

- **المساحات الخضراء:** يتوزع هذا العنصر في المخطط التنظيمي بشكل متوازن مع الجزء المبني حيث يحتل نسبة 17.82 ٪، ويتمثل في مساحات خضراء بين العمارات أو ساحات عمومية تتخلل الوحدات المبنية.
- **البنية التحتية للتنقل:** يوفر المخطط التنظيمي شبكة طرق متكاملة وهرمية من الأولية، ثانوية والثالثية بشكل شطرنجي يتوافق مع طبيعة الموضع، حيث تمت برمجة طرق أولية بعرض 17 مترا ذات اتجاهين مع فاصل أرضي بـ 1.5 م ورصيفين بعرض 2 م للواحد مما يجعل حركة المشاة سهلة. أما الطرق الثانوية فقد برمجت بعرض 07 م ورصيفين بعرض 2 م. بينما يتراوح عرض الطرق الثالثية بين 5 إلى 6 مترات. وهذا التنظيم يتيح التنقل السهل والسلس بين مختلف مكونات البيئة الحضرية ويتطلب توفير وسائل النقل الحضرية المناسبة لتحقيق ذلك.
- **استعمالات الأرض المختلط:** يتوافق المخطط التنظيمي مع هذا المعيار بشكل جيد من خلال التوزيع المتوازن للمرافق والخدمات العامة بين مختلف أجزاء القطب مما يسهل التنقل بين مختلف الأنشطة (سكن، عمل، ترفيه). بالإضافة إلى ذلك، يشجع على المشي وتقليل المسافات المقطوعة، وهي أحد المبادئ المهمة في التنمية الحضرية المستدامة.

وكنتيجة عامة يمكن الحكم على أن المخطط التنظيمي للقطب الحضري عين عبيد يشمل في تخطيطه على معظم الأسس والعناصر التي يمكن أن تساهم في خلق مجال حضري مستدام.

من خلال تحليل أسس التهيئة في الأقطاب الحضرية الثلاثة نماذج الدراسة يمكن المقارنة بينها في الجدول (35) التالي:

الجدول (35) مدى تحقق أسس التهيئة في الأقطاب الحضرية

أسس التهيئة الحضرية المستدامة	مدى تحقيق أسس التهيئة في الأقطاب الحضرية		
	عين النحاس	الرتبة	عين عبيد
الواقعية	٪70	٪50	٪75
الشمولية	٪55	٪60	٪70
التكامل	٪80	٪ 85	٪ 85
المرونة	٪85	٪ 85	٪ 85
الاستمرارية	٪40	٪ 55	٪70
التقييم العام	٪66	٪ 67	٪77
٪70			
تحقق أسس التهيئة بنسبة جيدة في كامل الأقطاب الحضرية			

المصدر: من إنجاز الباحثة 2022

إذ يظهر هذا الجدول أن درجة تحقيق أسس التهيئة الحضرية المستدامة متفاوت من قطب لآخر حسب ما أنتجته الدراسة وحسب مؤهلات مكاتب الدراسات التي خططت لهذه الأقطاب وما يوفره الموقع من مؤهلات وحجم المشروع والفئة المستهدفة من هذه المشاريع.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة المشاريع الحضرية المختلفة في الأقطاب نماذج الدراسة لاستخراج أسس التهيئة وتحديد معايير الاستدامة حيث استنتجنا أن الوصول إلى تحديدها وتقييمها يستلزم التعريف بهذه الأقطاب وتحليل مكوناتها الطبيعية والعمرانية. وقد تبين أن للمقومات الطبيعية أثرا في فهم واستيعاب الوعاء الذي تتجسد فيه التنمية بما يحقق العلاقة الجيدة بين البيئة والمجتمع. أما المقومات الاجتماعية والعمرانية وفقد أدت إلى فهم تطور ونشأة هذه المجتمعات وأسلوب تعايشها، وكيفية شغلها هذا الوسط قبل إقامة الأقطاب الحضرية.

بعد دراسة هذا العنصر، نستنتج أن الأقطاب الثلاثة– نماذج الدراسة– تتميز بمواقع استراتيجية قريبة من التجمعات الحضرية الرئيسية ومربوطة بشبكة مواصلات هامة، مثل الطريق السيار والطرق الوطنية والولائية، مما يجعلها أماكن جذب بامتياز وسهلة الوصول إليها. كما أنها تتمتع بمقومات طبيعية تجعلها مواضع قابلة للتعمير، نظرًا لتوفر الوعاء العقاري وقلة العوائق التي يمكن أن تتكيف معها المشاريع المختلفة. وتتميز هذه المواقع بمنظر طبيعي نظيف وخلاب. كما استنتجنا بعد تطبيق التقييم البياني الذي اعتمدناه والقائم على المقياس الوصفي النسبي أن هذه المقومات تتراوح من جيدة في القطب الحضري عين عبيد إلى حسنة في القطبين الحضريين رتبة وعين النحاس حيث أعطى فكرة واضحة عن مدى توفر المقومات ونسبتها في المجال.

أما عن النظرة المستقبلية من ناحية تحقيق التنمية المستدامة في هذه الأقطاب فقد لجأنا إلى دراسة المخططات التنظيمية المستقبلية لها والمعدة لغاية 2030، عن طريق تحليل المشاريع التي حظيت بها كالمشاريع السكنية والبنية التحتية والتجهيزات ومختلف الشبكات والمساحات الخضراء، من أجل استخراج أسس التهيئة التي قامت عليها وتحديد معايير الاستدامة بالاعتماد على المقياس الوصفي النسبي وتطبيقه على مختلف الأسس، حتى نستطيع على ضوئها تقييم التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية في الفصل القادم.

حيث استنتجنا أن كل هذه الأسس متوفرة لكن بدرجات متفاوتة. وتتعلق هذا التفاوت بموقع القطب وحجم المشروع والفئة المستهدفة من المشاريع وعدد المتعاملين.

وعلى ضوء هذه النتائج نتساءل إلى أي **مدى نستطيع تقييم التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية تقييما شاملا لجميع أهداف التنمية في ظل تخطيط حضري مستدام؟**

الفصـل الخامس

تطبيق وتقييم مبادئ التنمية المستدامة

تمهيد

أولا: تقييم التنمية المستدامة بتطبيق شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة

ثانيا: اقتراح شبكة التقييم حسب مميزات الأقطاب الحضرية

خلاصة

تمهيد:

شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة هي نظام منسق يتم استخدامه على مستوى دولي لقياس وتحليل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة في إطار خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030. وقد اعتمدتها هي الأخرى منذ 2018 بعد ما تم إدخال عدة تعديلات عليها آخرها في 2017. هذه الأهداف ترمي إلى التغلب على التحديات الكبرى التي تواجه العالم، مثل الفقر والجوع والتغير المناخي والتمييز بين الجنسين وتحسين البنية التحتية والتعليم والصحة وغيرها.

تعمل الشبكة على تقييم الأداء والتقدم في مختلف المجالات التي تشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتعد هذه الأبعاد أسسا رئيسية للتنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تأخذ الشبكة بعين الاعتبار أبعادا أخرى تعزز تحقيق أهداف التنمية، مثل البعد الثقافي والأخلاقي والإقليمي والحوكمة.

تعتمد شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة على مجموعة من المؤشرات التي يتم قياسها وتتبعها بانتظام لقياس التقدم نحو أهدافها المحددة. هذه المؤشرات تلعب دورا هاما في توجيه السياسات واتخاذ القرارات على المستويات الحكومية والدولية بشكل أكثر فاعلية وموضوعية.

تتمحور هذه الشبكة حول تحسين الجوانب المختلفة للحياة الإنسانية، مثل القضاء على الفقر والجوع، تحسين الصحة والتعليم، حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وغيرها من الأهداف المهمة. وباعتبارها نظامًا شاملاً ومتكاملاً، تساهم شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة في تعزيز جهود المجتمع الدولي نحو تحقيق التنمية المستدامة بشكل شامل ومستدام.

تعد شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة أداة أساسية للمجتمع الدولي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة بشكل شامل ومستدام. إذ تسهم بتوفير معلومات دقيقة ومحدثة وتحليلات فعالة لتوجيه القرارات وتنفيذ السياسات التي تعزز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

حيث سيتم اعتماد هذه الشبكة في هذا الفصل وتطبيقها على الأقطاب الحضرية الثلاثة لتقييم أداء أبعاد التنمية المستدامة بها وتكيفها لاحقا مع المؤشرات التي تم حصرها في الفصل الأول للوصول في الأخير إلى شبكة مقترحة لتقييم أداء هذه المؤشرات.

أولا: تقييم التنمية المستدامة بتطبيق شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة

تمثل شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة أداة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تنظر إلى الجوانب المختلفة للحياة الإنسانية وتعمل على تحسينها بشكل متكامل وشامل. حيث يتم توظيف مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم نحو هذه الأهداف، وتتم متابعتها بانتظام لتوفير معلومات دقيقة ومحدثة حول التحسن والتراجع في مختلف المجالات.

لفهم مدى جاهزية الأقطاب الحضرية لتحقيق التنمية المستدامة، سنقوم بتطبيق هذه شبكة حيث تمكننا من تقييم أداء الأقطاب الحضرية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال متابعة هذه المؤشرات بانتظام، حيث تسهم هذه الشبكة في تعزيز التخطيط الحضري المستدام والانتقال نحو أقطاب حضرية أكثر استدامة.

1- أبعاد شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة:

تنقسم شبكة التقييم إلى سبعة أبعاد أساسية (كما سبق شرحه في الفصل الأول) يضم كل بعد مجموعة من مواضيع التي تمثل مؤشرات أداء الخطة مع التنمية المستدامة، الهدف من المواضيع، قيمة الترجيح وتتراوح من 1 إلى 3 حسب أهمية المؤشر في الخطة (PSPP) مع تبرير القيمة المختارة، ثم التقييم الذي يتراوح من 0 إلى 10 لتحديد أداء الخطة بالنسبة لكل هدف، وفي الاخير اقتراح مسارات لتحسين أداء الخطة مع ذكر الأولوية للعمل على تحسين ذلك الهدف.

وتتمثل هذه الأبعاد كما جاء في شبكة تقييم التنمية المستدامة في:

- **البعد الاجتماعي:** يهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية للأفراد والمجتمعات وتحقيق طموحاتهم الفردية والجماعية. يُعتبر البعد الاجتماعي أحد أهم الأبعاد التي تؤثر في جودة الحياة للناس وتحسين مستوى الرفاهية العامة من خلال تحسين الظروف الصحية والاجتماعية. وتسهم هذه الجهود في توفير الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والسكن والتغذية الملاءمة للجميع. كما تعمل على تحقيق المساواة بين الفئات المختلفة من المجتمع والحد من التهميش الاجتماعي. ويشمل على 12 هدفا.
- **البعد البيئي:** يهدف إلى التركيز على حماية وتحسين جودة البيئة الطبيعية والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية وإعادة ضبط العلاقة بين الإنسان والطبيعة، باعتبار الإنسان جزءا من البيئة ولا يمكن فصله عنها. يسعى هذا البعد إلى تعزيز الوعي بأهمية الاستدامة البيئية والتعامل المسؤول مع الموارد الطبيعية لتحقيق توازن بين احتياجات الإنسان واحترام وحماية التنوع البيولوجي والبيئة

والنظم الإيكولوجية، وتقليل التلوث البيئي والانبعاثات الضارة التي تؤثر على الهواء والماء والتربة. كما يسهم في الحد من التغير المناخي والتأقلم مع تأثيراته، وتحسين الصحة وجودة الحياة بشكل عام، ويشمل 10 أهداف.

- **البعد الاقتصادي:** يهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المادية للأفراد والمجتمعات بشكل عام من خلال توفير فرص العمل للأفراد للحصول على دخل مناسب يغطي احتياجاتهم الأساسية وهذا يساهم في تحسين مستوى معيشتهم ورفاهيتهم. كما يهدف أيضا إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار وتوفير بيئة مناسبة لمختلف النشاطات وتحقيق زيادة في الإنتاجية وتوفير فرص عمل أكثر، ويشمل على 10 أهداف.
- **البعد الثقافي:** يهدف هذا البعد إلى تعزيز الوعي بالتنوع الثقافي وأهمية الحفاظ عليه للأجيال الحالية والمستقبلية. والاعتراف بالهوية الثقافية للأفراد وقيمهم وتقاليدهم. إلى جانب تلبية احتياجات التعبير عن الثقافة والهوية والقيم بحرية واحترام في ظل تقبل الاختلاف واحترام الثقافات المختلفة، ويشمل على 07 أهداف.
- **البعد الأخلاقي:** يركز هذا البعد على تحقيق التوازن والتناسق بين الاحتياجات العادلة للأفراد والمجتمعات وتعزيز القيم المشتركة. حيث يسعى إلى خلق مجتمعات أكثر عدلاً وانسجامًا واحترامًا للقيم والأخلاق. كما يهدف إلى تلبية احتياجاتهم العادلة من خلال ضمان تكافؤ الفرص والحد من التمييز وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية التي تضمن رفاهية جميع شرائح المجتمع دون تهميش أو تجاوز، ويشمل على 09 أهداف.
- **البعد الإقليمي:** ويركز هذا البعد على تحقيق احتياجات البنية التحتية والهوية الجماعية والإقليمية، وتعزيز التنمية المحلية بالاعتماد على مقومات كل منطقة. ويعتبر البعد الإقليمي أداة لتكييف السياسات والبرامج التنموية مع السياق المحلي، بما يساهم في تحقيق التوازن والاستقرار والازدهار ويعزز التنمية المستدامة في المجتمعات،ويشمل على 12 هدفا.
- **بعد الحوكمة:** يهدف بعد الحوكمة إلى تلبية احتياجات المشاركة والديمقراطية والشفافية، وكذلك تحقيق الكفاءة المؤسسية في توجيه القرارات وتنفيذ السياسات والبرامج من خلال المشاركة الشاملة للمواطنين في صنع القرارات، وضمان تفعيل الديمقراطية على مختلف المستويات تحديد الأولويات وتحقيق الاستجابة الفعالة لاحتياجاتهم، ويشمل على 12 هدفا.

2- تطبيق شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة

لتقييم أبعاد التنمية المستدامة التي تم حصرها في هذه الشبكة كان لزاما علينا الاتصال بمختلف الفاعلين الذين ساهموا في إرساء سياسة الأقطاب الحضرية (كما جاء في الفصل الثالث) المتمثلين في الجماعات المحلية والمصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية للاستفادة من خبراتهم أكثر حيث تم عرض الشبكة عليهم (بلغتها الأصلية الفرنسية، ثم ترجمت إلى اللغة العربية لتسهيل عرضها لاحقا) واستجوابهم للحصول على قيمة ترجيح الهدف مع التعليل والتي تتراوح من 1 إلى 3 حسب أولويته للوصول إلى تنمية مستدامة حيث يمثل (1) **الهدف المرغوب** فيه لكن تحقيقه ليس مهما، أو أنه ليس من الأولويات؛ و (2) يعبر عن **الهدف المهم** ولكنه ليس من بين الأولويات الاستعجالية؛ أما (3) فتمثل **الهدف الضروري** الذي يؤخذ ضمن الأولويات الضرورية لنجاح وتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى أساس الترجيح والتقييم يتم تحديد نوع التدخل الواجب اتخاذه (الجدول 36) من أجل توجيه مسارات أو طرق تحسين الخطة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تعرض الشبكة مجموعة متنوعة من الخيارات حيث يتم انتقاء ما يتناسب مع مجالات الدراسة ومبادئ التهيئة المعتمدة في خططها التنظيمية. كما تمت مقارنة هذا التقييم بما جاء في التحليل العمراني للأقطاب الثلاثة الذي جاء في الفصل الرابع.

وكانت الطريقة المعتمدة في ذلك هو الأخذ بأكثر القيم التي تم الاتفاق عليها من طرف الفاعلين واعتمادها في التقييم حتى تكون هناك مصداقية أكثر مع استبعاد الأجوبة المتطرفة أو المعدومة.

الجدول (36) تحديد أولوية التدخل

الأهداف	الهدف الضروري	الهدف المهم	الهدف المرغوب	الأولوية	
التقييم	أقل من 5	أقل من 3	---	إلزامية التدخل	
	من 5 إلى 6	من 3 إلى 6		التدخل	
	7 فما فوق	7 فما فوق		التمسك	
	----	---	أقل من 7	التحدي على المدى الطويل	
	----	----	أكثر من 7	غير ذات الأولوية	

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

2-1 التعريف بالمشاريع:

قبل الشروع في تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، تبدأ شبكة التقييم بواجهة للتعريف بالمشاريع التي سيتم تحليلها. حيث تنقسم إلى قسمين؛ القسم الأول يحمل مواصفات عامة حول اسم المشروع الذي سيتم

تحليله بموجب شبكة التقييم، أوصافه من حيث موقع ومحتوى المشروع والأهداف المتوقع تحقيقها، صاحب المشروع وهو الجهة التي تقود المشروع ومسؤولة عن تنفيذه، الجهة المرجحة والمقيمة للمشروع والتي لها علاقة مباشرة مع المشروع والتاريخ الذي يبين فترة إجراء التحليل، كما يبينه نموذج القطب الحضري عين النحاس الموضح في الجدول (37) مع الإشارة إلى أن باقي النماذج موجودة في الملاحق.

وتسهل هذه الواجهة في إدخال المعلومات وتوثيقها حول القطب الحضري محل الدراسة من أجل إجراء عملية التحليل بشكل شامل ودقيق.

الجدول (37) نموذج لوصف الخطة أو المشروع محل التحليل للقطب الحضري عين النحاس.

وصف الخطة أو المشروع (PSPP) [1] محل التحليل	
اسم الخطة أو المشروع	القطب الحضري عين النحاس
وصف المشروع	قطب حضري أنشأ في 2013 من أجل استيعاب الفائض السكاني لمدينة قسنطينة ومدينة الخروب. يقع في الجهة الشمالية الشرقية لبلدية الخروب على مساحة إجمالية تقدر بـ 150،6 هكتارا. برمج لاستقبال 7200 وحدة سكنية ومختلف التجهيزات (التعليمية، الصحية، الدينية، الإدارية، الثقافية، ...) وهو ذو طابع سكني خدماتي.
صاحب المشروع	مديرية التعمير، الهندسة المعمارية والبناء لولاية قسنطينة
مرجح من طرف	مجموعة من الخبراء في التعمير من الجماعات المحلية والمصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية
التاريخ	من 16 ماي إلى 16 جويلية 2023
قيم من طرف	الباحثة بالاستعانة بمجموعة من الخبراء في التعمير من الجماعات المحلية والمصالح اللامركزية والهيئات تاريخ تحت الوصاية إلى جانب المقارنة مع المخطط التنظيمي والخرجات الميدانية.
التاريخ	من 16 ماي إلى 16 جويلية 2023
GADD simplifiée, 2017	

المصدر: شبكة التقييم التنمية المستدامة (2023)

تحمل الخطة اسم المشاريع المتمثلة في القطب الحضري عين النحاس والقطب الحضري الرتبة والقطب الحضري عين عبيد مع تقديم وصف للمشروع المعني من حيث تاريخ النشأة، مواقعه، مساحاته الإجمالية، ... إلخ. أضف إلى ذلك صاحب المشروع المتمثل في مديرية التعمير، الهندسة المعمارية والبناء لولاية قسنطينة، والمقيمين الذي ساعدوا في ترجيح المؤشرات وهم الخبراء في ميدان التعمير من الجماعات المحلية والمصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية وفترة الترجيح والتقييم التي امتدت من 16 ماي إلى 16 جويلية 2023.

أما القسم الثاني اشتمل على نطاق تحليل المشاريع من حيث أهدافها أي ما يهدف المشروع لتحقيقه والنتائج المرجوة عند الانتهاء منه، نطاقها الجغرافي الذي يشير إلى المنطقة أو المكان الجغرافي الذي سيتم تنفيذ المشروع فيه. ونطاقها الزمني أين يحدد الفترة الزمنية التي تم فيها تحليل المشاريع. والنقاط العملي يحدد نطاق المراحل والمهام التي يجب أن تنفذ في المشروع. ومصدر استسقاء المعلومات الذي يشمل

المصادر التي سيتم الحصول عليها لاستخدامها في تحليل المشروع كما يبينه الجدول (38)، وبذلك يتم فهم النطاق الكامل للمشروع وتحديد المتطلبات والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف بنجاح.

الجدول (38) لنطاق تحليل الخطة أو المشروع محل التحليل

نطاق التحليل	
اهداف التحليل	تقيم مدى تحقق ابعاد التنمية المستدامة في القطب الحضري عين النحاس
نطاق التحليل	
النطاق الجغرافي	القطب الحضري عين النحاس
النطاق الزمني	من 16 ماي الى 16 جويلية 2023
النطاق العملي	القطب في طور الانشاء
مصدر المعلومات المعتمد عليها	تقارير المصالح لبلدية الخروب. تقارير مديريات الولاية (مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، مديرية السكن، مديرية التجهيزات العمومية) الى جانب ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) والوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL) تقرير مخطط شغل الأراضي لعين النحاس -2017 الخرجات الميدانية.

GADD Simplifiée, 2017

المصدر: شبكة التقييم التنمية المستدامة (2023)

حيث تم ذكر أهداف تطبيق شبكة التحليل على الأقطاب الحضرية والمتمثل في تقييم مدى تحقق أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة فيها، أما من حيث نطاق التحليل فقد توافقت الأقطاب الثلاثة من حيث النطاق الزمني والمتمثل في الفترة الزمنية التي تم فيها التحليل، والممتدة من 16 ماي إلى 16 جويلية 2023، وهي المدة إلى تم فيها الانتقال إلى المصالح المعنية والخروج إلى الميدان من أجل تبرير الترجيح والتقييم الذي أعطى للمؤشرات. كما توافقت الأقطاب أيضا في النطاق العملي الذي يتطابق مع مراحل المشاريع المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز على مستوى كل الأقطاب. أما عن مصادر المعلومات التي تم الاعتماد عليها سواء من طرف الباحثة أو الخبراء فتتمثل في تقارير المصالح التقنية للجماعات المحلية المتمثلة في بلدية الخروب وبلدية ديدوش مراد وبلدية عين عبيد، تقارير مديريات الولاية (مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، مديرية السكن، مديرية التجهيزات العمومية) إلى جانب ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) والوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL) إضافة إلى تقارير مخططات شغل الأراضي التي تغطي الأقطاب الثلاث (والتي سبقت الإشارة إليها في الفصل الثالث) والخرجات الميدانية.

2-2 تقييم البعد الاجتماعي في الأقطاب الحضرية نماذج الدراسة:

تم تقييم هذا البعد في الأقطاب الحضرية الثلاث عين النحاس، الرتبة وعين عبيد بناء على مؤشراته حيث لكل مؤشر نقطة ترجيح ونقطة تقييم الأداء مع التبرير (الملحق (3)). وكانت نتائج هذا المؤشر مختلفة من قطب إلى آخر كما يبينه الجدول (39).

الجدول (39) تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الاجتماعي في الأقطاب الحضرية

الأهداف	الترجيح	تقييم القطب الحضري			تبرير التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
محاربة الفقر	**3**	6	4	6	تشمل المخططات التنظيمية توفير السكن الاجتماعي والبنية التحتية للتعليم والصحة والأمان، بهدف القضاء على الفقر.
الحصول على مياه الشرب	**3**	8	8	8	الأقطاب مزود بمصادر المياه الصالحة للشرب
استعمال المياه	**3**	8	8	8	كل المساكن والتجهيزات مزودة بالمياه الصالحة للشرب حاليا ومستقبلا.
التغذية	**3**	4	4	5	تدخل في سياسة الدولة في تحقيق الأمن الغذائي
الحصول على الطاقة	**3**	8	7	6	الموضع مزود بالطاقة مع بداية تزويد المدارس الابتدائية والإنارة العمومية بالطاقة الشمسية.
الصحة العامة	**3**	2	2	2	قلة التجهيزات الصحية المبرمجة.
الخدمات الصحية	**3**	2	2	2	قلة التجهيزات الصحية المبرمجة.
رعاية الأمومة والطفولة	**3**	3	3	3	غير متوفرة
الأمن	**3**	5	5	5	برمجة وإنشاء تجهيزات أمنية جوارية
التعليم الأساسي	**3**	8	10	10	بناء وبرمجة مدارس ابتدائية جوارية.
التعليم العالي	**3**	8	8	8	حق الجميع في التعليم والتكوين
المساواة بين الجنسين	**3**	8	8	8	يخضع لمبادئ المجتمع الإسلامي الذي يحث على تساوي الجنسين في الحقوق والواجبات
المجموع	**36**	70	69	71	----------
ترجيح الأداء العام	---	**58 ٪**[1]	**٪58**	**٪58**	----------

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

نلاحظ من خلال الجدول (39) أن الأهداف خصت بأقوى ترجيح (3) نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة في مجالات الدراسة إلا أن تقييم أدائها كان متباينا من مؤشر إلى آخر حيث تراوحت قيمته من 2 إلى 10، فهناك مؤشرات كان أداؤها جيدا في كل الأقطاب والتي تراوحت قيمها من 8 إلى 10

1. **ترجيح الأداء العام = [(مجموع (التقييم * الترجيح) / 10) / (مجموع الترجيحات)]* 100**
مثال: [6 * ((3 * 8) / 10) + (3 * 6) / 10) + ((3 * 5) / 10) + ((3 * 4) / 10) + ((3 * 3) / 10) + 2 ((2 * 3) / 10)) / 36]
* 100 = **58.3** ٪

في كل من مؤشر الحصول على مياه الشرب، استعمال المياه والتعليم الأساسي، التعليم العالي والمساواة بين الجنسين. وهناك مؤشرات كان أداؤها متوسط تراوح تقييمها ما بين 7 و5 وتتمثل في محاربة الفقر، التغذية، الحصول على الطاقة والأمن. وهناك من المؤشرات ما كان أداؤها ضعيفا (من 2 إلى 3) وهي الصحة العامة، الخدمات الصحية ورعاية الأمومة والطفولة لقلة برمجت التجهيزات الصحية. كما ظهرت في تحليل الأقطاب في الفصل الرابع.

وعليه كانت نسبة الأداء العام للخطة الحضرية حسنة.

2-3 تقييم البعد البيئي في الأقطاب الحضرية الثلاث

يعتمد تقييم هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة البيئية وتنوعها وتجديدها مع تحديد علاقة الإنسان بها من خلال نواتجه واستغلاله لمختلف الموارد الطبيعية. وتم تطبيق مؤشرات هذا البعد على الأقطاب الحضرية عين النحاس، الرتبة وعين عبيد حيث تم تقديرها وفقا للجدول (40).

الجدول (40) تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد البيئي في الأقطاب الحضرية

الأهداف	الترجيح	تقييم القطب الحضري			تبرير التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
معرفة الأنظمة البيئية	3	0	0	0	لم يؤخذ أثناء إعداد الخطة
التنوع البيئي	1	0	0	0	مؤشرات ذات بعد وطني أو إقليمي
الأنظمة البيئية القارية	1	0	0	0	مؤشرات ذات بعد وطني أو إقليمي
الأنظمة البيئية المحيطية	1	0	0	0	لا يتماشى مع طبيعة مجالات الدراسة.
التربة	3	5	5	5	احترام الصفات التقنية للتربة عند إنجاز المشاريع
التجديد الحيوي	1	2	2	2	لم يؤخذ بشكل جدي أثناء إعداد الخطة.
الموارد	3	3	3	3	استخدام بشكل نسبي للموارد الطبيعية المتجددة في عملية البناء كالطاقة الشمسية
النواتج	3	1	1	1	لم يؤخذ أثناء إعداد الخطة
الملوثات العامة	3	1	1	1	لم يؤخذ أثناء إعداد الخطة
التغيرات المناخية	3	0	0	0	لم يؤخذ أثناء إعداد الخطة
المجموع	**22**	**12**	**12**	**12**	---------
ترجيح الأداء العام	--	**٪15**	**٪15**	**٪15**	---------

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

نلاحظ من خلال الجدول (40) أن الأهداف لم ترجح بنفس القيمة وذلك أن بعض المؤشرات تقيم على المستوى الوطني أو في المناطق ذات مميزات بيئية خاصة ولا يمكن تقييمها على المستوى المحلي كالأقطاب الحضرية وقد أسندت لها قيمة 1 وتتمثل في التنوع البيئي، الأنظمة البيئية القارية، الأنظمة البيئية المحيطية والتجديد الحيوي. وقد حازت على أداء 0. في حين رجحت المؤشرات الأخرى بأعلى قيمة 3 وهي معرفة الأنظمة البيئية، التربة، الموارد، النواتج، الملوثات العامة والتغيرات المناخية نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الأقطاب الحضرية. إلا أن تقييم أدائها في تحقيق التنمية كان من معدوم إلى ضعيف جدا نظرا لعدم أخذها في التخطيط، ماعدا مؤشر التربة الذي أخذ علامة 5 نظرا لأهميته في استقرار البنية التحتية. **وعليه كانت نسبة الأداء العام للخطة الحضرية ضعيفة جدا في كل الأقطاب.**

4-2 تقييم البعد الاقتصادي في الأقطاب الحضرية الثلاث

يعتبر هذا المؤشر أحد الأبعاد الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة لأنه يسمح باستحداث أساليب إنتاج واستهلاك تساهم في تحقيق التنمية الشاملة إلا أن هذا البعد لم تطبق معظم مؤشراته في الأقطاب الحضرية كما هو مبين في الجدول (41).

الجدول (41) تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الاقتصادي في الأقطاب الحضرية

الأهداف	الترجيح	تقييم القطب الحضري			تبرير التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
الإنتاج المسؤول	3	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
التصنيع المستدام	3	2	5	5	لم يؤخذ أثناء إعداد الخطة في القطب عين النحاس لكن موجودا في القطبين الرتبة وعين عبيد .
الاستهلاك المسؤول	3	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
الجدوى الاقتصادية	3	0	0	0	لا توجد مشاريع إنتاجية.
الحصول على وظيفة	3	7	7	7	برمجة تجهيزات قادرة على خلق وظائف جديدة
شروط العمل	3	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
الثروات والازدهار	3	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
الإنتاج والثروة	3	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
المقاولاتية	3	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
نماذج اقتصادية	3	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
المجموع	**30**	**9**	**12**	**12**	---------
ترجيح الأداء العام	---	**٪9**	**٪12**	**٪12**	---------

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

نلاحظ من خلال الجدول (41) أنه نظرا لأهمية المؤشرات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة فقد رجحت كلها بأكبر ترجيح وهو 3، إلا أنه ونظرا لصعوبة التحكم في هذه المؤشرات على مستوى الأقطاب الحضرية الثلاث لعدم وجود مؤسسات منتجة ودراسات جدوى اقتصادية معمقة، فقد قرر المقيمون تقييم مؤشرين فقط من إجمالي 10 مؤشرات. حيث قيما مؤشرا التصنيع المستدام والحصول على وظيفة بنفس الدرجة في الأقطاب الثلاثة لوجود منطقة نشاط ومنطقة صناعية قريبة منها يمكن الاعتماد عليها في تنميتها وخلق فرص العمل للسكان، **ومنه كان الأداء العام لمؤشرات هذا البعد ضعيفة.**

2-5 تقييم البعد الثقافي في الأقطاب الحضرية الثلاث:

تقييم البعد الثقافي في الأقطاب الحضرية الثلاث يعني دراسة وتحليل الجوانب الثقافية لأنها أحد العوامل المؤثرة بشكل كبير في تشكيل هوية الأقطاب بغرض فهم تأثير العناصر الثقافية على النمو والتطور في هذه المناطق، إذ يهدف إلى قياس وتحديد الأوجه الثقافية التي تلعب دورًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات. ويبين الجدول (42) تقييم هذا البعد في الأقطاب الحضرية الثلاثة.

الجدول (42) تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الثقافي في الأقطاب الحضرية

الأهداف	الترجيح	تقييم القطب الحضري			تبرير التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
التراث الثقافي	3	5	5	5	برمجة فضاءات للتبادل الثقافي المحلي والوطني
التعبير الثقافي	3	5	5	5	برمجة فضاء للتعبير الثقافي
الأقلية	1	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
التنوع الثقافي	3	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
الحوار الثقافي	1	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
الصناعة الثقافية	3	5	5	5	برمجة فضاءات للصناعة الحرفية التقليدية
الابتكارات الثقافية	3	5	5	5	برمجة فضاء للتعبير الثقافي
المجموع	**17**	**15**	**15**	**15**	---------
ترجيح الأداء العام	---	**٪35**	**٪35**	**٪35**	---------

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

يبين هذا الجدول (42) أن ترجيح مؤشرات البعد الثقافي متباينة بين 1 و3 حيث أعطيت لمؤشرات التراث والتعبير الثقافي والصناعات والابتكارات الثقافية الترجيح 3 لكون الثقافة لها أهمية كبيرة في تحديد هوية الشعب والمجتمع. أما فيما يخص الحوار الثقافي ومؤشر الأقلية فنظرا لوحدة المجتمع في الأقطاب الحضرية فإن هذين المؤشر أسندت لهما القيمة 1 وذلك لأن البيئات الحضرية للأقطاب تشكل وحدة ليست

لها ممارسات ثقافية متنوعة بنفس مستوى التنوع المتواجد في بيئات أكثر تنوعا ثقافيا. وبناء عليه، قد تكون الفعاليات الثقافية والتعبيرية في تلك البيئات أقل وبالتالي تم منحها الترجيح الأدنى. أما تقييم هذه المؤشرات فقد تم بناء على التجهيزات الثقافية المبرمجة في المجال. أما بالنسبة للعناصر الأخرى، لم نتمكن من تقييمها في المخطط لأنها تتطلب وقتا طويلا لتكون قابلة للكشف، وعادةً ما يحتاج المجتمع إلى فترة طويلة لتحديد سمات مشتركة بين أفراده مثل اللغة والدين والعرق والثقافة، ودراسة عاداتهم وتقاليدهم. **ومنه كان الأداء العام لمؤشرات هذا البعد ضعيفة جدا**

6-2 تقييم البعد الأخلاقي في الأقطاب الحضرية الثلاث:

لفهم تطبيق تقييم البعد الأخلاقي في الأقطاب الحضرية الثلاث، يجب تحليل ودراسة مؤشرات البعد وتقييم تأثيرها على سلوك السكان وعلى بنية المجتمع من أجل تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير لتعزيز القيم الأخلاقية في هذه الأقطاب. فبعد تقييمها كانت النتائج كما يوضحها الجدول (43):

الجدول (43) تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الأخلاقي في الأقطاب الحضرية

الأهداف	الترجيح	تقييم القطب الحضري			تبرير التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
المسؤولية	**3**	9	6	9	تمت برمجة المشاريع السكنية والتجهيزات بما يضمن حق الجميع في السكن اللائق والعمل والرفاهية والعيش الكريم.
الأمن	**3**	8	8	8	توفير الأمان من خلال المشاريع في مناطق المستقرة وإنشاء تجهيزات أمنية جوارية.
الوصولية	**3**	8	9	9	هيكلة القطب تسهم في توفير خدمات متساوية، لكن تقدير الرضا يتوقف على نوعية الخدمة.
التعويض	**3**	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
الوحدة	**3**	4	4	4	تكامل الجهود لإنشاء وحدة عمرانية متجانسة، دون إشراك المواطنين.
المشاركة	**3**	0	0	0	لا يظهر في التخطيط،
الممتلكات المشتركة	**3**	8	9	8	هيكلة القطب تضمن تلبية احتياجات السكان من خلال الوصول إلى الخدمات.
الحوار	**3**	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
القيم المشتركة	**3**	8	8	8	يظهر في تحقيق أسس التهيئة الحضرية المستدامة
المجموع	**27**	**45**	**44**	**46**	---------
ترجيح الأداء العام	--	**٪50**	**٪49**	**٪51**	---------

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

من خلال الجدول (43) يمكننا ملاحظة أن الأهداف كلها ذات أولوية في تحقيق التنمية المستدامة في مجالات الدراسة، لذا منح لها أعلى ترجيح 3. ومع ذلك، كان أداء هذه الأهداف في تحقيق التنمية متفاوتا من مؤشر إلى آخر، حيث قيمت بـ 0 في بعض المؤشرات التي لم تظهر في المخططات كمؤشر التعويض الذي يعني تقديم تعويضات للأفراد والمجتمعات التي تتأثر بالآثار السلبية للتنمية وهذا ما لا نجده في مجالات الدراسة نظرا لكونها مجالات حديثة النشأة، ومؤشر الحوار الذي يهدف إلى وضع آليات وقواعد أخلاقية تحكم أسلوب الحار بين الأفراد. كما تم إسناد 0 إلى مؤشر المشاركة في كل الأقطاب الحضرية الذي يرمي إلى ضمان توزيع عادل لزيادة الثروات والفوائد ومشاركتها للجميع.

بينما تراوحت قيم المؤشرات الأخرى من 9 كأعلى تقييما إلى 4 كتقييم متوسط. هذا يعني أنه يوجد مؤشرات تحققت بشكل جيد وحققت أهدافها في التنمية المستدامة بناءً على التقييم العالي الذي حصلت عليه، ومنها المسؤولية والوصولية والممتلكات المشتركة ولو نسبيا بين الأقطاب إلى جانب الأمن والوصولية والقيم المشتركة.

كما توجد مؤشرات أخرى لا تزال بحاجة إلى جهود إضافية لتحقيق الأهداف المرجوة كمؤشر الوحدة التي تهدف إلى توحيد جهود مختلف الفاعلين من أجل إنشاء وحدة عمرانية متجانسة مع إشراك المواطنين، الذي لم يرتق بعد إلى مستوى تحقيق التنمية.

لذا كان التقييم العام لهذا البعد ما بين متوسط وحسن.

2 -7 تقييم البعد الإقليمي في الأقطاب الحضرية الثلاث:

يشمل تقييم البعد الإقليمي عدة مؤشرات تهدف إلى خلق بيئة صحية ومريحة تعزز التماسك الاجتماعي، وتشجيع تبادل المعلومات والحوار بين الأفراد. كما يتطلب التخطيط والتصميم الجيدين للمدن والبنية التحتية مشاركة الجميع في مختلف عمليات التخطيط، مع احترام الإطار القانوني والتنظيمي لتجاوز الرهانات والتحديات التي تعيق التنمية.

وبتطبيق هذه المؤشرات في الأقطاب الحضرية الثلاثة نجد أن هذا البعد تحصل على نسبة 50 ٪ كما يبينه الجدول (44) التالي:

الجدول (44) تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الإقليمي في الأقطاب الحضرية

الأهداف	الترجيح	تقييم القطب الحضري			تبرير التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
التزام	**3**	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
الالتحام	**3**	5	5	5	تتمسك الجماعات المحلية بالتنمية المستدامة لكن دون تبن مفهوم واضح لها
الاستقلالية والمرونة	**3**	7	7	7	اعتماد تخطيط مرن يستجيب للمتغيرات المجتمع
المؤسسات	**3**	8	8	8	تم برمجت بنية جيدة تساعد على تنمية مستدامة في المنطقة
الحركية	**3**	5	5	5	لا يزال التخطيط لاستعمال السيارات واضحا بدليل برمجت مواقف في كل وحدة سكنية،
الحصول على السكن	**3**	9	9	9	ضمان حصول الجميع على سكن لائق وآمن
استعمال الأقاليم	**3**	9	9	9	وجود القطب الحضري ضمن مجال إقليمي متنوع بين وحدات طبيعية وعمرانية مختلفة
الرهانات المحلية	**3**	8	8	8	التقيد بما تم التخطيط له في المخططات التنظيمية
المناظر	**3**	9	9	9	وجود القطب الحضري ضمن بيئة طبيعية ممتازة
الفلاحة	**3**	0	0	0	لم يؤخذ أثناء إعداد الخطة لكون الأقطاب حضرية
السياحة	**3**	0	0	0	غياب مؤهلات سياحية في المنطقة
التكييف	**3**	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
المجموع	**36**	**60**	**60**	**60**	---------
ترجيح الأداء العام		**٪50**	**٪50**	**٪50**	---------

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

من خلال الجدول (44) يمكننا ملاحظة أن الأهداف كلها ذات أولوية في تحقيق التنمية المستدامة في مجالات الدراسة لذا أسند لها أعلى ترجيح 3. إلا أن تقييمها تراوح من 0 إلى 9 نقاط وهذا حسب درجة أخذها في الاعتبار أثناء التخطيط، إذ أظهر التحليل أن هناك مؤشرات كان أداؤها جيدا (من 8 إلى 9 نقاط) وتتمثل في المؤسسات العمومية والتي تشكل قاعدة ممتازة لتحقيق التنمية وهذا ما نلمسه في الأقطاب الثلاثة، وأيضا مؤشر الحصول على السكن لمختلف فئات المجتمع لا سيما للفئات المحرومة، ومؤشرا استعمال الأقاليم والمناظر الذين توفرا في الأقطاب لوجودها ضمن وحدات عمرانية وطبيعية مميزة محفزة للتنمية،

دون أن ننسى مؤشر الرهانات المحلية المرتبطة أساسا بتوفير جميع الآليات لتنفيذ المخططات التنظيمية (مالية، تقنية، إدارية) وهذا ما تجلى في الأقطاب بإنشائها وفقا لما خطط لها (واثبت ذلك في الفصل الرابع).

أما المؤشرات التي كان تقيمها حسن ما بين (5 و7) فهي تتمثل في مؤشر الاستقلالية والمرونة الذي تحصل على 7 ويهدف إلى تكيف مخططات مع التغيرات المجتمع، ومؤشر الالتحام الذي يرمي إلى أن تكون الجماعات المحلية يجب أن تكون متماسكة، أي أفرادها يعملون معًا بتعاون وتنسيق لتحقيق أهداف مشتركة. كما يجب أن تكون متصلة، أي مرتبطة مع الهيئات والمؤسسات الأخرى في المجتمع، وتحتاج أيضًا لأن تكون مستقلة، بحيث تستطيع اتخاذ القرارات الخاصة بها بناء على احتياجاتها وظروفها، وأيضا، يجب أن تكون قادرة على التعافي، أي قادرة على التكيف من التحديات والمشكلات التي تواجهها بطريقة فعالة ومستدامة. إلا أن هذا المؤشر لم يحظ إلا على 5 نقاط نظرا لكون مفهوم التنمية لا يزال مبهما وواسعا لدى الجماعات المحلية نتيجة غياب آليات تحقيقها عند الكثير من الفاعلين (كما سبق توضيحه في الفصل الثالث). أما عن مؤشر الحركية فهو الآخر لا يزال بعيدا عن مساهمته في التنمية المستدامة نظرا لكون التخطيط لا يزال قائما في التنقل على استعمال السيارات بدليل برمجت مواقف للسيارات في كل وحدة سكنية (من 3 إلى 7 عمارات) مما لا يشجع استعمال النقل الجماعي بشكل كبير.

وبناء على هذا التقييم يمكن القول إن أداء مؤشرات التنمية لهذا البعد متوسطا.

2-8 بعد الحوكمة في الأقطاب الحضرية الثلاث:

الهدف من تقييم هذه المؤشرات هو تعزيز الحوكمة من خلال وضع آليات تعزز من أداء المؤسسات وتعزز من تحملها للمسؤولية. كما تسعى إلى تحقيق مشاركة وتعاون مع المواطنين والجماعات لتحديد الأهداف واتخاذ الإجراءات التنموية. من خلال تعزيز المرونة في اتخاذ القرار وتعزيز الشفافية، يهدف هذا البعد إلى ضمان وصول المعلومات وتوفيرها لكافة الأطراف. يشمل أيضًا استخدام أحدث التقنيات للتقليل من التأثيرات الاجتماعية والبيئية. من خلال سرد النجاحات والعقبات والتحليل المستفيض، يسعى هذا البعد إلى تعزيز التعلم المستمر وتحسين الأداء المؤسسي، مما يسهم في تطوير نظم حوكمة قوية ومستدامة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

وبتطبيق مؤشرات هذا البعد على الأقطاب الثلاثة كانت النتيجة كما هو مبين في الجدول (45) التالي:

الجدول (45) تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات بعد الحوكمة في الأقطاب الحضرية

الأهداف	الترجيح	تقييم القطب الحضري			تبرير التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
المؤسسات	**3**	5	5	5	لا يظهر في التخطيط ولكن يجسد على مستوى التجهيزات
التسيير	**3**	3	3	3	بداية الاعتماد توفير الخدمات العامة باعتماد التكنولوجيا الحديثة لكن بشكل محدود.
المشاركة	**3**	5	5	5	عدم إشراك المواطنين في اتخاذ القرار
الشراكة	**3**	8	8	8	وجود مرونة في اتخاذ القرار والمشاركة بين المتعاملين
القبول	**3**	8	8	8	تم قبول المخطط التنظيمي بالإجماع بين الفاعلين
التبعية	**3**	8	8	8	تظهر في تشاور الفاعلين أثناء التخطيط والإنجاز
الالتحام	**3**	7	7	7	يوجد تشاور بين الفاعلين أثناء التخطيط والإنجاز
المعلومة	**3**	2	2	2	صعوبة الحصول على المعلومات المختلفة
المتابعة	**3**	7	7	7	وجود متابعة من طرف صاحب العمل لتدارك الأخطاء وتجاوز العقبات التي تعترض التنمية في المنطقة
الشفافية	**3**	2	2	2	وجود آليات لكنها ضعيفة الأداء
البحث والابتكار	**3**	0	0	0	لا يظهر في التخطيط
تسيير الأخطار	**3**	3	3	3	الاكتفاء بتعليمات المخططات التنظيمية دون وجود دراسات لتسيير الأخطار
المجموع	**36**	58	58	58	----------
ترجيح الأداء العام		**٪48**	**٪48**	**٪48**	----------

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

بناء على النتائج الموجودة في الجدول (45)، نستطيع أن نشير بأن جميع الأهداف لها أهمية عالية في تحقيق التنمية المستدامة في مجالات الدراسة. لذلك، منح لها أعلى ترجيح. لكن المؤشرات كان تقييمها متباينا من القوي (8) إلى الضعيف (0). حيث حصلت خمسة مؤشرات على نقاط من 7 إلى 8 وهي الشراكة التي برزت في مرونة في اتخاذ القرار والمشاركة بين المتعاملين والقبول بالإجماع المخططات التنظيمية لكل الأقطاب مع التشاور ومتابعة كل المشاريع وتجاوز العقبات التي تعترض التنمية في هذه المناطق. أما عن مؤشر الالتحام فإنه يوجد تشاورا بين الفاعلين أثناء التخطيط والإنجاز.

وهناك ثلاثة مؤشرات كان أداؤها متوسطا (5) وتتمثل في مؤشر المؤسسات الذي يهدف إلى وضع آليات وأدوات تعزز فعالية المؤسسات، وتعزز قدرتها على تحمل مسؤوليتها في تقديم خدماتها، ولكن لا يظهر في التخطيط إلا من حيث تنوع التجهيزات التي برمجت. ومؤشر المشاركة والالتحام الذي يعتبر أساسيا في تحقيق التنمية إلا أنه لم يؤخذ بشكل كاف لعدم إشراك المواطنين في اتخاذ القرار.

أما المؤشرات الباقية فقد كان تقييمها ضعيفا بسبب محدودية استعمال التكنولوجيا الحديثة بشكل كامل في تقديم الخدمات العامة، إلى جانب صعوبة الحصول على المعلومات بشكل سهل وعادل وصحيح والتواصل بشفافية مع مختلف الهيئات من أجل متابعة نتائج المشاريع المنجزة. وعموما كان أداء هذا البعد متوسطا.

3- نتائج التقييم على الأقطاب الحضرية الثلاثة وفقا لشبكة التحليل:

بعد تحليل وتقييم مؤشرات الأبعاد السبعة للتنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية الثلاثة نلاحظ أن نتائج التحليل كانت متباينة، فمنها ما تطابقت في الأقطاب الثلاثة، بينما اختلفت أخرى وذلك حسب مؤهلات كل قطب. وسيتم تقديم نتائج تحليل كل بعد بالنسبة للأداء العام وتحديد أولويات التدخل من أجل تحسين مسار التنمية في الأقطاب.

3-1 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد الاجتماعي في الأقطاب الحضرية الثلاثة:

بالاعتماد عل التقييم البياني القائم على المقياس الوصفي المعتمد في الفصل الرابع (الشكل 41) بين تحليل مؤشرات البعد الاجتماعي إن أداء هذه المؤشرات عموما في كل الأقطاب حسن بنسبة 58 ٪.

الشكل (41) التقييم البياني

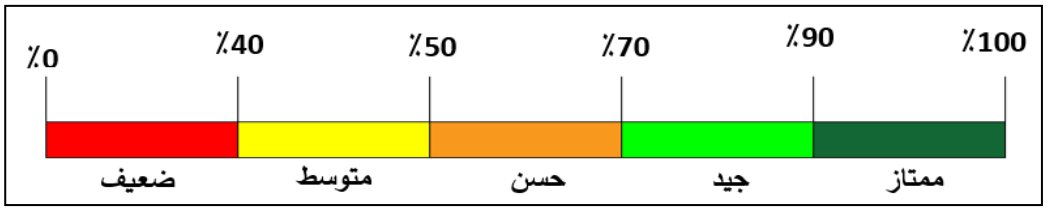

من إنجاز الباحثة (2023)

كانت نتائج التقييم في الأقطاب الثلاث **متطابقة في ثمانية مؤشرات** أي بنسبة 67 ٪، حيث 50 ٪ منها تحصلت على أعلى تقييم (8) والباقي ما بين متوسط وضعيف مما يثبت أن الأقطاب انطلقت من مبدأ تحقيق التنمية المستدامة إلا أنها لم تؤخذ بالشكل الكافي الذي يفي بتحقيق الهدف.

أما المؤشرات التي تباينت بين الأقطاب فهي **أربع مؤشرات** أي بنسبة 33 ٪ من مجموع المؤشرات، وتوقف تقييمها على ما تمت برمجته في الأقطاب، فقد توافقت في كل من القطبين عين النحاس وعين عبيد واختلفت في القطب الحضري الرتبة، حسب ما يبينه الشكل (42).

الشكل (42) الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الاجتماعي في الأقطاب الحضرية

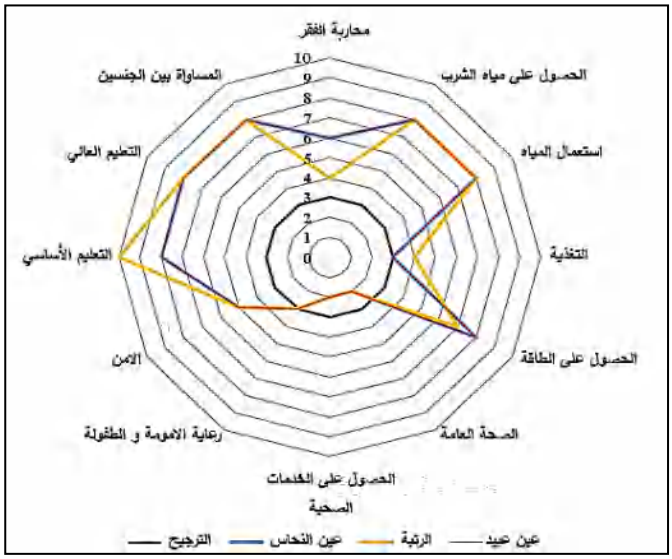

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

وحسب شبكة التحليل لمؤشرات البعد الاجتماعي فإنه تم تحديد مسارات التحسين وأولويات التدخل على الأهداف في الأقطاب الحضرية الثلاث حسب درجة الترجيح والتقييم كما يبينه الجدول (46).

الجدول (46) تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد الاجتماعي

الأهداف	مسارات التحسين	الأولوية
محاربة الفقر	عن طريق ضمان وصول الأشخاص الأشد فقرًا إلى الوظيفة والخدمات الأساسية (المياه والغذاء والطاقة والنقل والصحة والتعليم والإسكان، إلخ).	**التدخل**
الحصول على مياه الشرب	عن طريق تطوير البنية التحتية لتوصيل المياه الصالحة للشرب بأقرب مكان ممكن من احتياجات الاستهلاك .	**التمسك**
استعمال المياه	عن طريق استخدام المياه بطريقة عقلانية لجميع الأغراض، من خلال إدارة متكاملة لموارد المياه على جميع المستويات .	**التمسك**
التغذية	عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد، وتقليل هدر الطعام،	**إلزامية التدخل**
الحصول على الطاقة	من خلال تعزيز أشكال الطاقة التي لها أقل الآثار السلبية على النظم الإيكولوجية والسكان، وزيادة حصة الطاقة المتجددة والمحلية في الاستهلاك الكلي .	**التمسك**
الصحة العامة	من خلال تقليل العوامل البيئية التي قد تسبب ظهور مشكلات صحية (مثل التلوث الضوئي والبصري والروائح، انبعاثات الغبار، الضوضاء المزعجة، الإشعاعات الكهرومغناطيسية، إلخ).	**إلزامية التدخل**
الحصول على الخدمات الصحية	من خلال توفير الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية عالية الجودة، بالإضافة إلى توفير الأدوية واللقاحات الأساسية.	**إلزامية التدخل**
رعاية الأمومة والطفولة	لتقليل معدل وفيات الأمهات والقضاء على وفيات الأطفال الرضع والأطفال التي يمكن تجنبها .	**إلزامية التدخل**
الأمن	من خلال تحسين الأمن العام وحماية السكان من الكوارث الطبيعية.	**التدخل**
التعليم الأساسي	يتيح التعليم للأفراد تطوير المعرفة والمهارات التي تعزز استقلالهم .	**التمسك**
التعليم العالي	عن طريق تحسين عرض التكوين المهني أو عالي المستوى (الفني والجامعي).	**التمسك**
المساواة بين الجنسين	من خلال القيام بإصلاحات لمنح النساء نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال في الموارد الاقتصادية، والوصول إلى التملك الملكية العقارية، والإرث والموارد الطبيعية.	**التمسك**

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

يوضح هذا الجدول أولويات التدخل من أجل تحسين أداء المؤشرات لضمان تحقيق البعد الاجتماعي في الأقطاب. فهناك مؤشرات يجب **التمسك** بها وتدعيمها أكثر وهي ستة مؤشرات تتمثل في الحصول على مياه الشرب، استعمال المياه، الحصول على الطاقة والتعليم الأساسي التعليم العالي المساواة بين الجنسين والذي كان تقييمها جيدا.

وهناك مؤشرات تستدعي **التدخل** عليها وتداركها وتتمثل في الحاجة إلى محاربة الفقر عن طريق تأمين فرص العمل والخدمات الأساسية (مثل المياه والغذاء والطاقة والنقل والرعاية الصحية والتعليم والإسكان) للأفراد الأكثر احتياجا، مع ضرورة تحقيق الأمان من خلال تعزيز السلامة العامة وحماية السكان من الكوارث الطبيعية.

كما نجد مؤشرات تتطلب **إلزامية التدخل** عليها بما يحسن أداؤها، وهي أربع مؤشرات وتتمثل في مؤشر التغذية وذلك عن طريق تطوير الظهير الريفي للأقطاب من أجل تحقيق اكتفاء غذائي وتشجيع الاستهلاك العقلاني للغذاء بتفادي التبذير، ومؤشر الصحة العامة عن طريق الحافظة على البيئة ومنع أي مصدر للتلوث، إلى جانب مؤشر الحصول على الخدمات الصحية من خلال برمجت وإنشاء تجهيزات صحية متخصصة ومتنوعة وتوزيعها على المجال لا سيما التي تدعم خدمات رعاية الأمومة والطفولة.

وعليه يمكن الحكم على أن البعد الاجتماعي الذي حقق 58 ٪ كأداء عام حسن، أخذ بشكل سيئ في الخطة التنظيمية للأقطاب نظرا لعدم تكافؤ كل المؤشرات في الأداء.

3-2 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد البيئي في الأقطاب الحضرية الثلاثة

بعد تحليل مؤشرات البعد البيئي، تم الاستنتاج بأن أداء هذه المؤشرات ضعيف في العموم في جميع الأقطاب بنسبة تصل إلى 15 ٪. وبناء على وجود مؤشرات ليست من أوليات تحقيق التنمية (ذات الترجيح 1) في هذه الأقطاب، على الرغم من أهميتها على المستوى الوطني أو على مستوى الأماكن التي تتمتع بخصوصية بيئية مميزة، فقد ظهرت في الأولويات تحديات على المدى الطويل وان كانت بعيدة جدا عن الأقطاب الحضرية لأنها تتعلق بنظم بيئية مميزة كالأنظمة البيئية المحيطية.

ويوضح الشكل (43) التالي العلاقة بين الترجيح والأداء لمختلف أهداف البعد البيئي في الأقطاب الحضرية الثلاثة.

الشكل (43): الترجيح والأداء لمؤشرات البعد البيئي في الأقطاب الحضرية

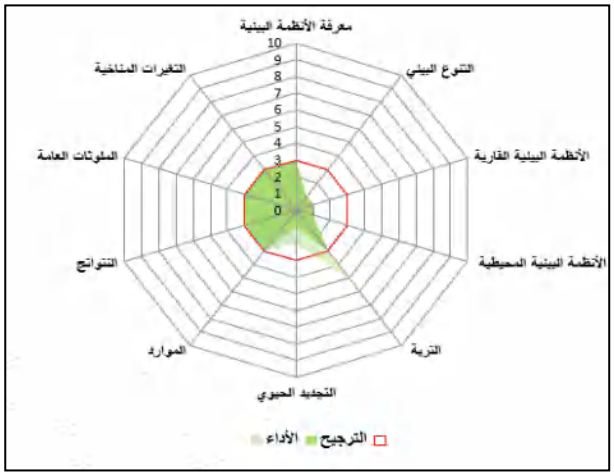

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

ومن خلال هذا الشكل نجد تطابقا تاما في أداء جميع المؤشرات في كل الأقطاب. كما أن المؤشرات التي تحصلت على ترجيح ضعيف والتي كان أداؤها 0 لا تنطبق على المميزات العامة للأقطاب وليس من أولوياتها الحالية. أما المؤشرات الأخرى فكانت من الأهداف الضرورية لكن أداءها ضعيف لم يرتق إلى مستوى تحقيق التنمية. وعلى أساس ذلك تم تحديد مسارات التحسين وأولويات التدخل في الجدول (47) التالي:

الجدول (47) تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد البيئي

الأهداف	مسارات التحسين	الأولوية
معرفة الأنظمة البيئية	عن طريق تقييم الأنواع الموجودة ومتابعة الأنواع المؤشرة على جودة البيئة.	**إلزامية التدخل**
التنوع البيئي	من خلال توعية السكان بأهمية التنوع البيولوجي ودمج حماية التنوع البيولوجي في الممارسات الغابية والزراعية وصيد الأسماك والتحضر وغيرها من استخدامات الأرض.	**التحدي على المدى الطويل**
الأنظمة البيئية القارية	عن طريق وضع تدابير تنظيمية لضمان حمايتها، ووضع إجراءات رادعة للمخالفين.	**التحدي على المدى الطويل**
الأنظمة البيئية المحيطية	عن طريق توعية السكان وإشراكهم في عمليات الحفظ والترميم لهذه النظم الإيكولوجية.	**التحدي على المدى الطويل**
الأرضية	عن طريق الحد من سحب المياه للزراعة والثروة الحيوانية، للسياحة والترفيه في المناطق القاحلة.	**التدخل**
التجديد الحيوي	من خلال تحديد احتياجات الترميم والأعمال والاستثمارات التي ستكون ضرورية لاستعادة المواقع المطلوبة.	**التحدي على المدى الطويل**
الموارد	عن طريق الحد من استخدام الموارد غير المتجددة، واستخدامها بحكمة وعلى النحو الأمثل، ودراسة إمكانات الاستبدال بالموارد المتجددة.	**إلزامية التدخل**
النواتج	من خلال تعزيز الحد من الاستهلاك في جميع مراحله وتحويلها إلى سماد، من منظور دورة الحياة.	**إلزامية التدخل**
الملوثات العامة	من خلال اعتماد أنشطة صناعية نظيفة وصديقة للبيئة.	**إلزامية التدخل**
التغيرات المناخية	عن طريق تقليل الانبعاثات من خلال العمل على النقل واستخدام الطاقة والعمليات الصناعية واختيار مواد البناء وتكييف الهواء والتدفئة والتعليم والعادات الفردية.	**إلزامية التدخل**

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

يبين هذا الجدول أن هناك مؤشرا واحدا يستوجب **التدخل** عليه من أجل تدعيمه أكثر والمتمثل في مؤشر الأرضية باعتبارها العنصر الأساسي في استقرار البنية التحتية.

وهناك مؤشرات تتطلب **التدخل** عليها بما يحسن أداؤها وهي خمسة مؤشرات لأنها تتماشى مع مستوى الأقطاب وتتمثل في مؤشر معرفة الأنظمة البيئية التي تتواجد فيها الأقطاب الحضرية لأنها تساعد على اتخاذ قرارات أكثر وعيا من حيث اختيار أماكن الاستقرار والإنتاج وغيرها. وكذلك مؤشر الموارد الذي يهدف إلى تشجيع استخدام الموارد المتجددة التي بدأت تستخدم في الأقطاب كمورد الطاقة الشمسية. أما مؤشر النواتج فهي تتعلق أساسا بإعادة استخدام وتدوير مختلف الموارد لا سيما النفايات، وإدخالها في الاقتصاد الحضري للأقطاب. أما مؤشر الملوثات العامة فيجب التدخل عليه من أجل تقليص الأنشطة الصناعية الملوثة القريبة من الأقطاب واعتماد الأنشطة الصديقة للبيئة وكل ذلك من أجل المحافظة على البيئة والتقليل من التغيرات المناخية.

أما بقية المؤشرات فقد ظهرت كتحد على المدى الطويل نظرا لعدم أولويتها على مستوى الأقطاب الحضرية الثلاث. **وعليه يمكن الحكم على أن البعد البيئي حقق أداء ضعيفا جدا أثر سلبا على تقييم التنمية في الأقطاب.**

3-3 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد الاقتصادي في الأقطاب الحضرية الثلاثة

بناء على تحليل مؤشرات البعد الاقتصادي، تم التوصل إلى استنتاج يفيد بضعف أداء هذه المؤشرات بشكل عام في جميع الأقطاب، حيث تراوحت نسبة الأداء العام فيها ما بين 7 ٪ و12 ٪ رغم أهميتها وأولويتها في تحقيق التنمية. إلا أن أداءها كان معدوما في ثمانية مؤشرات وذلك نتيجة عدم إمكانية قراءة أو وضوح هذه المؤشرات في المخططات التنظيمية لأنها تتطلب مرور فترة زمنية حتى نستطيع الحكم عليها من خلال ممارسات السكان ودراسة جدوى المشاريع التي أقيمت في الأقطاب الحضرية. وهناك مؤشران بأداء ضعيف ومتوسط يتمثلان في إمكانية تحقيق التصنيع المستدام والحصول على العمل نتيجة وجود مصادر للشغل في محيط الأقطاب.

واعتمادا على هذا التحليل أمكن تحديد مسارات تحسين البعد الاقتصادي في الأقطاب الحضرية كما يبينه الجدول (48) التالي:

الجدول (48) تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد الاقتصادي

الأهداف	مسارات التحسين	الأولوية
الإنتاج المسؤول	من خلال اعتماد نهج التصميم البيئي، الذي يعتمد على دورة الحياة، وتشجيع الدوائر القصيرة التي تمتد من مواقع الإنتاج إلى مراكز التوزيع وأماكن الاستهلاك.	**إلزامية التدخل**
التصنيع المستدام	من خلال اكتشاف فرص الإيكولوجيا الصناعية والكفاءة البيئية، باستخدام التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والمحترمة للبيئة.	**التدخل**
الاستهلاك المسؤول	من خلال وضع آليات تهدف إلى تقليل الطلب، وتقييد الاستهلاك بالاحتياجات الحقيقية.	**إلزامية التدخل**
الجدوى الاقتصادية	من خلال تقييم التكاليف الشاملة، بما في ذلك تكاليف الاستثمار والتشغيل ونهاية حياة المشروع.	**إلزامية التدخل**
الحصول على وظيفة	من خلال توفير فوائد اجتماعية (جداول العمل والإجازات والتأمينات والمستردات والدعم التطوعي وتوفير التوازن بين العمل والأسرة والدراسة وخطط التقاعد).	**التمسك**
شروط العمل	من خلال تشجيع إنشاء التعاونيات المالية أو الإنتاجية. باستخدام آليات تهدف إلى تقييد تعويض رأس المال .	**إلزامية التدخل**
الثروات والازدهار	من خلال المساهمة في تطوير وتحسين المؤشرات الاقتصادية الشاملة مثل مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التقدم الحقيقي.	**إلزامية التدخل**
الإنتاج والثروة	من خلال تشجيع إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة.	**إلزامية التدخل**
المقاولاتية	من خلال المساهمة في تطوير وتحسين المؤشرات الاقتصادية الشاملة مثل مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التقدم الحقيقي.	**إلزامية التدخل**
نماذج اقتصادية	من خلال الترويج للنماذج الاقتصادية الأكثر قدرة على المساهمة في التنمية المستدامة.	**إلزامية التدخل**

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه ومن أجل أن يكون البعد الاقتصادي أكثر فعالية في تحقيق التنمية لا بد من **التدخل الإلزامي** على معظم المؤشرات وذلك بتشجيع استخدام أسس التصنيع الصديقة للبيئة الذي يهدف إلى الاستفادة القصوى من الموارد وتقليل التأثير السلبي على البيئة، مع تشجع على تقليل الاستهلاك غير الضروري من خلال إقناع الأفراد بشراء ما يحتاجونه فعلياً، وتجنب الإفراط في التسوق والاستهلاك الزائد. هذا ليس فقط يساعد على توفير الموارد، ولكنه أيضًا يقلل من تأثير النفايات والتلوث. مع تشجيع استخدام نماذج اقتصادية يمكن أن تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت تحمي البيئة وتعزز التقدم المستدام للمجتمع.

وبناء على ذلك، يمكن استنتاج أن الجانب الاقتصادي قد أظهر أداء ضعيفا جدا، مما ساهم سلبا في تقييم التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية. إذ يعد الأداء الحالي غير كافٍ لتحقيق التنمية على نحو فعّال، حيث يُعتبر هذا الجانب أحد أسس التنمية المستدامة الرئيسية. وللوصول إلى تقييم فعال للبعد يتطلب ذلك متابعته على فترة زمنية طويلة والاعتماد على دراسات اقتصادية معمقة.

3-4 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد الثقافي في الأقطاب الحضرية الثلاثة

بعد تحليل مؤشرات البعد الثقافي، نستنتج أن أداء هذه المؤشرات ضعيف عموما في جميع لأقطاب، بنسبة تصل إلى 35 ٪. ويرجع ذلك لكون هذه الأقطاب حديثة وتفتقر إلى تراث مادي يمكن الحفاظ عليه باستثناء القطب الحضري عين عبيد الذي يتميز بوجود بعض الآثار التي يجب الاهتمام بها. بالمقابل، لا يمكن الجزم بوجود مجتمع خالٍ من التراث اللامادي. إلا أن الكشف عنها حاليا غير ممكن.

وبناء على ذلك تم تحديد مسارات لتحسين هذا البعد وتحديد أولويات التدخل يلخصها الجدول (49) التالي:

الجدول (49) تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد الاقتصادي

الأهداف	مسارات التحسين	الأولوية
التراث الثقافي	عن طريق تحديد العناصر الحساسة أو المهددة في التراث وحمايتها. عن طريق إعادة تأهيل المواقع الثقافية وإحياء التراث المبني.	**التدخل**
التعبير الثقافي	بالاعتراف بالدور الأساسي للإبداع الثقافي في عمليات بناء الهوية.	**التدخل**
الأقلية	بتبني موقف من الانفتاح واحترام الاختلافات والتعاون والمشاركة بين الثقافات.	**التحدي على المدى الطويل**
التنوع الثقافي	الحفاظ على تنوع التعبيرات الثقافية، وتقدير تعدد الآراء والديمقراطية. بالحفاظ على جودة اللغة في كل غنى تعبيراتها ولهجاتها.	**إلزامية التدخل**
الحوار الثقافي	بتحفيز أو تعزيز القدرات المحلية لإنتاج المنتجات الثقافية. باستضافة المنتجات الثقافية الخارجية مع تشجيع المنتجات المحلية.	**إلزامية التدخل**
الصناعة الثقافية	بدمج العامل الثقافي في الفكر الاقتصادي للتنمية، مع تجنب التعامل مع الأنشطة والخدمات الثقافية على أنها لها قيمة تجارية حصرية.	**التدخل**
الابتكارات الثقافية	عن طريق تحديد العناصر الحساسة أو المهددة في التراث وحمايتها. عن طريق إعادة تأهيل المواقع الثقافية وإحياء التراث المبني.	**التدخل**

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

نستنتج من هذا الجدول أن كل المؤشرات تتطلب التدخل من أجل جعلها أكثر فاعلية في تحقيق التنمية في الأقطاب الحضرية لكن تستلزم دراسات في مجالات متنوعة مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والدراسات الثقافية وغيرها. لذا يتعين توظيفها بشكل مناسب من أجل تحقيق تطور مستدام واستفادة قصوى من الثقافة في تحقيق التنمية الشاملة.

وبناء على ذلك، **نستنتج أن البعد الثقافي قد أظهر أداء ضعيفا، ومعظم مؤشراته لا تتوافق مع مميزات الأقطاب الحضرية الحديثة. فعلى الرغم من أهمية هذا البعد في تعزيز الهوية وتحليل العوامل المؤثرة في تشكيل ثقافة المجتمع إلا أنه يتطلب مدة زمنية أطول للحكم على المجتمع.**

5-3 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد الأخلاقي في الأقطاب الحضرية الثلاثة

من تحليل مؤشرات البعد الأخلاقي، توصلنا إلى نتائج إيجابية في أداء هذه المؤشرات. إذ تبين أن 55 ٪ منها قد حققت أداءً جيدًا، حيث كانت تقييماتها بين 8 و9. من هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن هناك جهوداً فعّالة قد تمّت في تنفيذ برامج سكنية وتطوير البنية التحتية بهدف ضمان حقوق جميع الأفراد في الحصول على سكن لائق وفرص متساوية للوصول إلى جميع الخدمات، بهدف تحقيق حياة مريحة وكريمة.

مع ذلك، أظهرت باقي المؤشرات أداءً ضعيفًا إلى حد كبير، وبعضها كان أداءها معدومًا. يعزى هذا الأمر إلى صعوبة تضمين تلك المؤشرات في عمليات التخطيط والتنمية نظرًا لأنها متعلقة بالعوامل الاجتماعية والإنسانية المعقدة. يتطلب تقييم هذه المؤشرات دراسات اجتماعية معمقة ومتخصصة، وبالتالي تكون قابلة للتطوير والتحسين بناءً على النتائج المستقبلية.

وتحدد العلاقة القائمة بين الترجيح والتقييم مسارات التحسين التي تتطلب تحديد أولويات التدخل حسب ما يمثله الشكل (44) التالي.

الشكل (44) الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الأخلاقي في الأقطاب الحضرية

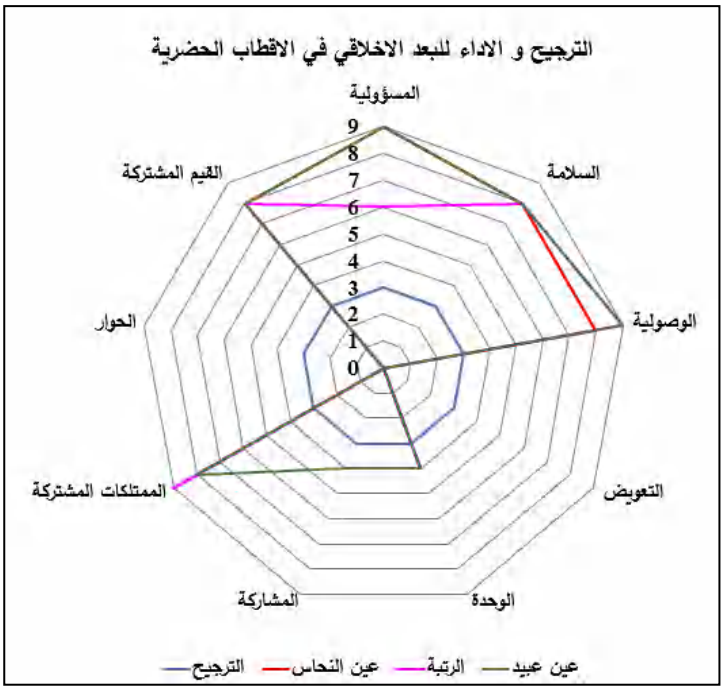

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

واستنادا إلى هذه العلاقة يمكن تحديد الخطوات والسياسات التي تسهم في تحسين الأداء العام لمؤشرات هذا البعد وتعزيز التنمية المستدامة في هذه الأقطاب كما يمثلها الجدول (50).

الجدول (50) تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد الأخلاقي

الأهداف	مسارات التحسين	الأولوية
المسؤولية	بإعادة التفكير في طرق الحياة، الشراء، وتنظيم الحياة، وإقامة علاقات.	التمسك
الأمن	بإنهاء جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والاستغلال وتجارة الأسلحة والفساد وغيرها من الأنشطة غير المشروعة،	التمسك
الوصولية	بإزالة العوائق التي تحول دون وصول الأشخاص الأكثر ضعفًا وذوي الإعاقة إلى الخدمات.	التمسك
التعويض	يمكننا تحسين الوضع بالنظر إلى الأضرار (المالية والمادية والنفسية) التي تسببت لفئات اجتماعية معينة.	إلزامية التدخل
الوحدة	–بتشجيع الإجراءات التي تسمح بتطوير الروح المجتمعية والتضامن .	إلزامية التدخل
المشاركة	بإنشاء آليات لإعادة توزيع الثروات وتوزيع المزايا على جميع السكان.	إلزامية التدخل
الممتلكات المشتركة	بإنشاء آليات تحد من استحواذ عدد قليل من الأفراد عليها.	التمسك
الحوار	بتحديد الطرق الأخلاقية للحوار مع جميع الأطراف المعنية.	إلزامية التدخل
القيم المشتركة	بالاستفسار باستمرار عن أفضل القرارات التي يجب اتخاذها في مختلف الظروف لتحقيق هذه القيم المهمة.	التمسك

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

يوضح هذا الجدول أولويات التدخلات لتحسين أداء المؤشرات وضمان تحقيق البعد الأخلاقي في الأقطاب. يتضمن الجدول خمسة مؤشرات رئيسية يجب تعزيزها ودعمها بشكل أكبر، وهي: المسؤولية، والأمان، والوصولية، وذلك كمبادئ أساسية لتنظيم الحياة والقضاء على الفساد بجميع مظاهره. إضافةً إلى التركيز على تأمين حقوق الفئة الضعيفة وتوفير الخدمات لها وتطبيق القوانين لحماية حقوق الأفراد والحفاظ على الممتلكات المشتركة. من جهة أخرى، يُشدد على ضرورة استمرارية التفكير في اتخاذ القرارات الأمثل في مختلف الظروف، وذلك لضمان تحقيق القيم المشتركة التي تسهم في بناء مجتمع متجانس ومستدام.

كما نجد مؤشرات تتطلب **إلزامية التدخل** عليها بما يحسن أداؤها وهي أربعة مؤشرات ولكن لا يمكن إدراجها من المخططات.

وعليه يمكن الحكم على أن البعد الأخلاقي الذي حقق ما بين 49 ٪ و50 ٪ كأداء حسن أخذ بشكل سيئ في الخطة التنظيمية للأقطاب نظرا لعدم تكافؤ كل المؤشرات في الأداء رغم أهميته في تحقيق التنمية المستدامة بها.

3-6 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد الاقليمي في الأقطاب الحضرية الثلاثة

بناء على تحليل مؤشرات البعد الاقليمي، نستنتج أن 50٪ منها قد حققت أداءً جيدًا في كل الأقطاب، حيث كان تقييمها بين 8 و9 نقاط. إذ يمكن الاستنتاج بأنه تم اعتماد تخطيط مرن يستجيب لتغيرات المجتمع، مما يساهم في توجيه الجهود نحو تحقيق أولويات التنمية. بجانب ذلك، تقع الأقطاب الحضرية في مجال

إقليمي متنوع يجمع بين العناصر الطبيعية والعمرانية. بالإضافة إلى الالتزام بما تم التخطيط له في المخططات التنظيمية.

واعتمادا على هذا التحليل أمكن تحديد مسارات تحسين البعد الاقتصادي في الأقطاب الحضرية كما يبينه الجدول (51) التالي:

الجدول (51) تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد الإقليمي:

الاهداف	مسارات التحسين	الأولوية
التزام	بالاعتراف بالجهود المبذولة والإنجازات في تحقيق الأهداف الشخصية أو الجماعية.	**الزامية التدخل**
الالتحام	من خلال تطوير شبكات الدعم والتضامن والاندماج. من خلال إنشاء أماكن للتبادل والحوار وأنشطة جماعية ومشاريع جماعية	**التدخل**
الاستقلالية والمرونة	من خلال إنشاء سياسات وآليات وأدوات لتعزيز الاستقلالية على المستوى المحلي.	**التمسك**
المؤسسات البشرية	من خلال تطوير البنية التحتية للسماح للناس بالبقاء والتنقل وشغل أنفسهم والاستمتاع عن طريق الحد من الأثر البيئي للمدن.	**التمسك**
الحركية	من خلال التخطيط والتطوير بشكل متكامل ومتسق للبنية التحتية للنقل البري والبحري والسكك الحديدية والجوية اللازمة	**التدخل**
الحصول على السكن	من خلال بناء أنواع مختلفة من المساكن، وفقًا للاحتياجات المحددة وبكميات كافية على الأراضي.	**التمسك**
استعمال الأقاليم	من خلال تشجيع الأشكال الحضرية وأشكال السكن التي تستهلك مساحة أقل، وتشجيع التنوع الوظيفي.	**التمسك**
الرهانات المحلية	من خلال احترام خصائص المجتمع (الاحتياجات، المخاطر) والتأكد من القبول الاجتماعي.	**التمسك**
المناظر	من خلال وضع خطط تنظيمية تأخذ في الاعتبار القيم التراثية والثقافية للمناظر الطبيعية، بما في ذلك المناظر الحساسة.	**التمسك**
الفلاحة	من خلال تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة والعضوية والمحلية.	**الزامية التدخل**
السياحة	من خلال تحسين العوائد الاقتصادية للسياحة على المستوى المحلي	**الزامية التدخل**
التكييف	من خلال اتخاذ إجراءات لتقليل ضعف قدرة السكان والبنية التحتية والأنشطة في المناطق المحتملة للتأثر بالتغيرات.	**الزامية التدخل**

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

يوضح هذا الجدول أولويات التدخلات لتحسين أداء المؤشرات وضمان تحقيق البعد الاقليمي في الأقطاب، حيث يتضمن الجدول ستة مؤشرات يجب **التمسك** بها كتعزيز الاستقلالية والمرونة على المستوى

المحلي والإقليمي وتعزيز البنية التحتية وتحقيق الحصول على السكن اللائق والآمن، وكذا تعزيز استعمال الأقاليم من خلال تشجيع الأشكال الحضرية وأنماط السكن التي تستهلك مساحة أقل وتعزز التنوع الوظيفي.

كما نجد مؤشرات تتطلب **التدخل** عليها من خلال تطوير شبكات الدعم والتضامن والاندماج، يهدف المجتمع إلى تعزيز التواصل والتعاون بين أفراده وتعميق التفاهم المتبادل. يتضمن ذلك إنشاء أماكن مخصصة لتبادل الأفكار والخبرات، وتنظيم فعاليات جماعية ومشاريع مشتركة تعزز من روح الانتماء والمشاركة المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يأتي دور التخطيط والتطوير المتكامل للبنية التحتية، حيث يتم التركيز على تحسين وتطوير وسائل النقل المختلفة وتشجيع المشي.

وهناك مؤشرات تتطلب **الزامية التدخل** عليها بما يحسن أدائها وهي ثلاث مؤشرات من خلال تشجيع الزراعة الحضرية المستدامة وداعمة للبيئة داخل الأقطاب كأحد التوجهات الجديدة للتنمية المستدامة. اما من ناحية السياحة فبالرغم من عدم وجود مؤهلات سياحية الا أنه وفي ظل التوجه الاقتصادي الجديد يمكن تشجيع صناعة السياحة المستدامة كمورد اقتصادي.

وعليه يمكن الحكم على أن البعد الإقليمي الذي حقق 50 ٪ كأداء حسن لكن أخذ بشكل سيئ في الخطة التنظيمية للأقطاب نظرا لعدم تكافؤ كل المؤشرات في الأداء رغم أهميته في تحقيق التنمية المستدامة بها.

3-7 نتائج الأداء العام والأولويات لبعد الحوكمة في الأقطاب الحضرية الثلاثة

بناء على تحليل مؤشرات بعد الحوكمة، نستنتج أن 48 ٪ منها قد حققت أداء متوسطا في كل الأقطاب، حيث إن خمسة مؤشرات من بين 12 مؤشرا تقييمها بين 8 و7 نقاط. إذ نستنتج وجود مرونة ومشاركة بين المتعاملين في اتخاذ القرار وقبول المخطط التنظيمي بالإجماع، مما يدل على وجود تفاهم وتوافق بينهم. وتظهر هذه المرونة أيضًا في تشاور الفاعلين أثناء مراحل التخطيط والإنجاز كما تم إظهاره في الفصل الثالث. كما نجد متابعة من طرف صاحب العمل لعبت دورا مهما في تجسيد ما تم التخطيط له وعليه يمكن أن تحقق هذه المؤشرات ولو نسبيا (مرونة في اتخاذ القرار والمشاركة بين المتعاملين والمتابعة من طرف صاحب العمل)، وهو ما يظهِر تفاعلًا إيجابيا وتعاونا فعالا في مختلف جوانب التخطيط والتنفيذ، وهو أمر أساسي لتحقيق نجاح التنمية في الأقطاب. أما المؤشرات التي كان تقييمها ضعيفا، فرغم أهميتها إلا أنها لم تؤخذ بالشكل الكافي في التخطيط وهذا ما أثر على الأداء العام للبعد. وعليه تم تحديد مسارات تحسين هذه المؤشرات كما يبينه الجدول (52) التالي:

الجدول (52) تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل لبعد الحوكمة:

الأهداف	مسارات التحسين	الأولوية
المؤسسات	بإدماج التنمية المستدامة في التعليم والتدريب والأنظمة والعقود...	**التدخل**
التسيير	تزويد المؤسسات ببرنامج بناء القدرات في مجال التنمية المستدامة.	**إلزامية التدخل**
المشاركة	ضمان جودة المشاركة من خلال الشفافية والمرونة ومعلومات موثوقة ومتاحة.	**التدخل**
الشراكة	تطوير التعاون وخلق مساحات للحوار البناء مع أصحاب المصلحة.	**التمسك**
القبول	المشروع قد لا يكون مرغوبًا من قبل السكان، يجب أن يظل عدم تحقيقه خيارًا.	**التمسك**
التبعية	من خلال تخصيص الموارد اللازمة وبناء القدرات المؤسسية والبشرية.	**التمسك**
الالتحام	معايرة حجم المشروع وفقًا للقدرات المحلية، لا سيما البنية التحتية الموجودة.	**التمسك**
المعلومة	من خلال اتخاذ تدابير لضمان الحق في الوصول إلى المعلومات.	**إلزامية التدخل**
المتابعة	إعلام وتطوير أنظمة إدارة المؤشرات والمعلومات،	**التمسك**
الشفافية	من خلال إعداد التقارير وتوزيعها بشفافية على الأطراف المهتمة.	**إلزامية التدخل**
البحث والابتكار	من خلال وضع الآليات التي تحشد المعرفة العلمية وتعزز نشر الابتكارات.	**إلزامية التدخل**
تسيير الأخطار	تشجيع مشاركة الأشخاص وتخطي الاخطار	**إلزامية التدخل**

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

يوضح الجدول (52) أولوية التدخلات لتحسين أداء المؤشرات وضمان تحقيق بعد الحوكمة في الأقطاب، حيث يتضمن الجدول خمسة مؤشرات يجب **التمسك** بها كالشراكة التي تعتبر أساسية في تطوير أي مشروع، حيث تساهم في بناء تعاون فعال مع أصحاب المصلحة المختلفين، سواءً كانوا جهات حكومية أو منظمات غير حكومية أو أفرادا أو مجتمعات محلية حيث يؤدي إلى توسيع نطاق تأثير المشروع وزيادة فعاليته. ولكن يجب أن يتم تحقيق القبول من قبل السكان، حيث يتطلب ذلك فهماً عميقاً لاحتياجاتهم وتطلعاتهم، مما يستلزم التراجع عنه أو إعادة تقييمه وتحسينه لتحقيق مبدأ المرونة. أما بالنسبة لمؤشر التبعية فهي تكون من خلال تخصيص الموارد وتعزيز القدرات المحلية لتحقيق استدامة المشروع في إطار القدرات المحلية المتاحة، ما يسهم في نجاحه واستفادته القصوى من الموارد.

وهناك مؤشرات تتطلب **إلزامية التدخل** عليها بما يحسن أداؤها وهي خمسة مؤشرات عن طريق تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات من خلال إعداد وتوزيع تقارير مثل تقارير التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية بنزاهة وشفافية لجميع الأطراف المعنية. كما يتم تعزيز البحث والابتكار من خلال آليات تجميع

المعرفة العلمية ونشر الابتكارات في السياقات الملاءمة. ويتم إدارة المخاطر من خلال تشجيع مشاركة الأفراد في المشاريع، مما يساهم في فهم أفضل للمخاطر واتخاذ تدابير مناسبة.

وبناء على ذلك، يمكن أن نستنتج أن مستوى الحوكمة الذي بلغ 48 ٪ كمعدل أداء متوسط، وقد تم التعامل مع هذا الجانب بشكل غير ملائم في الخطة التنظيمية للأقطاب. وذلك بسبب عدم التوازن بين جميع المؤشرات في الأداء، على الرغم من أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها، يمكن مقارنة جميع الأبعاد في الأقطاب الحضرية الثلاثة، مما يمكننا من تقدير الوضعية الحالية للمشاريع التي تم تنفيذها أو التي تمت برمجتها فيها، كما يبينه الجدول (53) الذي يبين أن هناك أربعة أبعاد تتطابق في كل الأقطاب وهي البعد الإقليمي، الحوكمة، الاجتماعي والبيئي. مما يثبت أنها انطلقت من نفس مبدأ التخطيط، وثلاثة أبعاد لم تتطابق ولو نسبيا وهي الاقتصادي الثقافي، الأخلاقي مما يدل أن هناك بعض المميزات التي لا تشترك فيها الأقطاب.

الجدول (53) الأداء العام لأبعاد التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية

البعد	متوسط الترجيح	متوسط الأداء					
		عين النحاس	الوضعية الحالية	الرتبة	الوضعية الحالية	عين عبيد	الوضعية الحالية
الاجتماعي	**3,0**	٪58	**قابلة للتطوير**	٪58	**قابلة للتطوير**	٪58	**قابلة للتطوير**
البيئي	**2,2**	٪15	**حرجة**	٪15	**حرجة**	٪15	**حرجة**
الاقتصادي	**3,0**	٪9	**حرجة**	٪12	**حرجة**	٪12	**حرجة**
الثقافي	**2,4**	٪35	**إشكالية**	٪35	**إشكالية**	٪35	**إشكالية**
الأخلاقي	**3,0**	٪50	**قابلة للتطوير**	٪49	**قابلة للتطوير**	٪51	**قابلة للتطوير**
الإقليمي	**3,0**	٪50	**قابلة للتطوير**	٪50	**قابلة للتطوير**	٪50	**قابلة للتطوير**
الحوكمة	**3,0**	٪48	**قابلة للتطوير**	٪48	**قابلة للتطوير**	٪48	**قابلة للتطوير**
متوسط الأداء العام		٪38	**إشكالية**	٪37	**إشكالية**	٪37	**اشكالية**
الأداء العام في مجال التنمية المستدامة		**ضرورة إجراء تعديلات جذرية على مشاريع التهيئة المصادق عليها**					

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على شبكة التقييم (2023)

ومن خلال هذه التحليلات، يتضح لنا أن هناك تفاوتا في الأبعاد التي تم اعتمادها خلال تنفيذ خطط التهيئة في كل قطب، مما يدفعنا إلى ضرورة إعطاء هذه الأبعاد الاعتبار الكافي أثناء وضع المخططات بغض النظر عن الجوانب التي أُهملت أو تم التخفيض من أهميتها، إذ يجب أن نتخذ خطوات جادة نحو تحقيق توازن متكامل بين جميع العناصر.

وعليه يمكن القول بأن هناك تحديا رئيسيا في ضمان شمول جميع الجوانب والأبعاد المهمة أثناء مراحل التخطيط والتنفيذ. بناء على ذلك، تظهر الحاجة الملحّة لإعادة النظر الشامل في تلك الاستراتيجيات والمخططات من أجل تحقيق تنمية فعالة ومستدامة في هذه الأقطاب الحضرية. إن تحقيق هذا المستوى من التنمية يستلزم توجيه الجهود نحو تبني نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار كافة الأبعاد مما سيسهم في خلق مستقبل مستدام ومتوازن لهذه الأقطاب الحضرية.

إن تحسين أداء مؤشرات أبعاد التنمية المستدامة كنهج شامل ومستدام يمثل ركيزة أساسية لضمان تحقيق تنمية مستدامة حقيقية قائمة على ازدواجية تحسين نوعية البيئة التي يقيم فيها المجتمع وتحقيق نوعية حياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية في هذه المناطق. ومن هذا المنطلق سنحاول وضع شبكة أكثر تفصيلا للبيئة الحضري للأقطاب الحضرية تمكننا من قياس التنمية المستدامة وتحديد نقاط الضعف والقوة في التخطيط التي يجب العمل عليها معتمدين في ذلك على نفس المنهج المعتمد في شبكة تحليل مؤشرات التنمية المستدامة التي تم تطبيقها.

ثانيا: اقتراح شبكة التقييم حسب مميزات الأقطاب الحضرية

من خلال شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة السابقة، والتي تم تطبيقها على الأقطاب الحضرية الثلاثة، نجد أن جميع الأهداف المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة لم تصل إلى مستوى الوفاء بمبادئ التنمية المستدامة في هذه الأقطاب. يعود ذلك إلى أسباب متعددة تتجلى في أن جميع أهداف التنمية المحددة في الشبكة تمتلك نطاقا جغرافيا واسعا، سواء على الصعيدين الوطني أو الإقليمي، أو حتى على المستوى الحضري. وهذا يجعل من التحدي تطبيقها على تجمعات حضرية تتصف بالحجم الصغير أو المتوسط، والتي لا تزال في مراحلها الأولى من التطور. من ناحية أخرى، يظهر أن معظم محاورها تستلزم متابعة زمنية طويلة للتقييم، كما سبقت الإشارة إليه. هذا يعني أن الحكم عليها حاليا أو حتى من خلال مخططاتها المستقبلية أمر يصعب تحقيقه بسهولة. وعلاوة على ذلك، فإن موضوعاتها في كثير من الحالات تحتاج إلى متابعة دقيقة لقياس تقدمها، أو توجيه جهود لتحسينها، نظرًا لأنها تتعلق بتدخلات تمتد إلى مستويات أعلى.

وبناء على ذلك سيتم اقتراح شبكة تقييم مجالات التنمية المستدامة التي تمثل الأبعاد الرئيسية والثانوية التي تم حصرها في الفصل الأول معتمدين في ذلك على جملة المؤشرات التي تم استنتاجها من أجل تحقيق تنمية حضرية شاملة ومتوازنة، تطبق على مستوى حضري صغير بحجم الأقطاب الحضرية.

1- تحديد عناصر الشبكة المقترحة وطريقة القياس

بناء على ما سبق، نقترح خمس مجالات رئيسية كأساس لشبكة التقييم المقترحة. تتضمن هذه المجالات الأبعاد الأساسية والثانوية للتنمية المستدامة، والتي تشمل البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد العمراني المستدام، والبعد التشريعي والبعد المؤسساتي، والتي تمت مناقشتها في الفصل الأول. فيما يتعلق بالمؤشرات الرئيسية أو الفرعية لكل بعد، تم تحديدها استنادًا إلى تقارير الأمم المتحدة والدراسات التي تمت في ميدان التنمية الحضرية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك خبرة الباحثة في المجال العمراني (الجدول في الملحق (4)). تتمثل هذه المجالات بمؤشراتها وأهدافها في:

- **المجال الاجتماعي:** يتكون من أربعة مؤشرات رئيسية. تتمثل في الخصائص العامة للمنطقة والشبكات المختلفة من المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والطاقة. تضم تحتها مجموعة من المؤشرات الفرعية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في تحسين جودة حياة السكان من خلال تقديم الخدمات الجيدة من التزويد بالمياه الصالحة للشرب وضمان الربط بشبكات الصرف الصحي والربط بالطاقة واستخدام مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية في تزويد المساكن والمرافق المختلفة، التي تسعى مؤشراتها إلى قياس استدامة الطاقة، من خلال نسبة السكان المستفيدين منها.
- **المجال الاقتصادي:** يرتكز هذا المجال على أربعة مؤشرات أساسية تتمثل في قيمة العقار الحضري، الدخل والوظيفة إلى جانب الاتصالات. تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف. تهدف مؤشرات العقار الحضري، إلى معرفة حالة السوق العقاري لأنها الأساس في توفر السكن والتجهيزات. أما مؤشرات الدخل والوظيفة فهي تهدف إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى دخل الأسر والتعامل مع البطالة بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع. بالنسبة لتكنولوجية الاتصالات فهي تشمل مجموعة من المؤشرات الفرعية التي لها دورا مهما في تحسين جودة الحياة الحضرية، حيث تقيس نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الاتصال بألياف البصرية والاتصالات الخلوية (الجيل الرابع).
- **المجال البيئي:** يقوم على أربعة مؤشرات رئيسية تتمثل في إدارة النفايات والمساحات الخضراء والإضاءة وإدارة التلوث. تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث تهدف مؤشرات إدارة النفايات إلى حساب متوسط كمية النفايات المنزلية للمسكن ونسبة النفايات الحضرية بالنسبة للسكان ونسبة النفايات المدورة، وتلوث البيئة وذلك لتحقيق إدارة فعّالة للنفايات، بينما تهدف مؤشرات المساحات الخضراء والإضاءة إلى تأمين جودة البيئة الحضرية. إلى جانب ذلك، تساهم مؤشرات إدارة التلوث في تقدير مدى تلوث البيئة من خلال تحديد وجود التلوث وتحديد مصادره. من خلال هذه المؤشرات، يهدف المجال البيئي إلى تحقيق توازن بين التنمية والحفاظ على البيئة ورفاهية الحياة في المناطق الحضرية.

- **المجال العمراني المستدام:** يعتمد هذا الأخير على أربعة مؤشرات أساسية، تتمثل في خصائص الموقع، العقار الحضري استخدامات الأرض ومعالم الاستدلال والتوجيه. حيث تهدف هذه المؤشرات إلى دراسة الموقع من حيث الوصولية والخصائص الطبيعية للأرض الحضرية. كما تقدم مؤشرات تفصيلية تشمل نسبة العقارات الحضرية الشاغرة مقارنةً بإجمالي المدينة، وتحليل الطبيعة العقارية للممتلكات الحضرية. كما تهدف مؤشرات استخدامات الأرض إلى ضمان توزيع عادل لاستخدامات الأراضي لمختلف الوظائف الحضرية، إلى جانب توفير التجهيزات لذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز الأمن العام وتخفيض معدلات الجريمة. بالاعتماد على هذه المؤشرات، يمكن تطوير بيئة حضرية مستدامة تتميز بتوازن استخدامات الأراضي وتحقيق جودة حياة عالية في المناطق الحضرية.

- **المجال التشريعي والمؤسساتي:** يرتكز المجال التشريعي على تنظيم وتسيير المناطق الحضرية وتحقيق مشاركة السكان في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بوسطهم، بطرق تضمن استدامة التطور وتحسين جودة الحياة في البيئة الحضرية، حيث يهدف هذا المجال إلى التحكم وتفعيل دور الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة في إدارة البيئة الحضرية من قبل المجتمع المحلي، ما يعكس التفاعل المجتمعي في تحسين البيئة الحضرية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف إلى ضرورة التحكم إلى أدوات التهيئة والتعمير التي تسهم في تنظيم المناطق الحضرية بشكل يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين النمو والحفاظ على البيئة. يجسد هذا المجال التعاون بين مختلف الجهات والمؤسسات لضمان إدارة فعالة للمناطق الحضرية تحقق توازنا بين احتياجات السكان واحترام البيئة والحفاظ على الاستدامة.

- **المجال المؤسساتي:** يتمحور المجال المؤسساتي للتنمية المستدامة حول تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تدعم التنمية المستدامة في المناطق الحضرية. يرتكز هذا المجال على دور المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص في تخطيط وإدارة المناطق الحضرية والمحافظة على البيئة. يشكل التعاون المشترك بين هذه الجهات محورا أساسيا لتحقيق إدارة فعالة ومستدامة للبيئة الحضرية، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وتطوير بيئة متوازنة ومستدامة.

بعد تحديد المجالات الخمس بمؤشراتها الرئيسية والفرعية سنحدد الترجيح والتقييم الذين سيسندان إلى هذه المؤشرات والذين سيكونان مثل ما تم اعتماده في شبكة التقييم التي طبقت سابقا، حيث تم تثبيت الترجيح في 3 (أعلى ترجيح) لكل المؤشرات. أما التقييم فقد تم اعتماد أربع فئات مع إظهار أثر القيمة على التنمية حيث يبين الجدول (54) درجة تقييم المؤشرات وأثرها على التنمية المستدامة.

الجدول (54): درجات تقييم المؤشرات التنمية وأثرها على التنمية المستدامة

التقييم	أخذ المؤشر في الاعتبار	أثر المؤشر على التنمية
0 – 3	لم يؤخذ في التنمية	تأثير سلبي ويشكل عائقا للتنمية
1– 6	أخذ من ضعيف إلى متوسط في التنمية	تأثير إيجابي ضعيف يشكل تحديا للتنمية
7– 8	أخذ في الاعتبار	تأثير إيجابي
9–10	أخذ بشكل كلي في الاعتبار	تأثير إيجابي قوي

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

وبحساب ترجيح الأداء لكل مجال، نحدد أداءه على التنمية العامة في البيئة الحضرية حسب النسب المتحصل عليها كما يبينه الجدول (55).

الجدول (55) الأداء العام لمجالات التنمية المستدامة

نسبة تحقق مؤشرات المجال	الاداء على التنمية
أقل من 20 ٪	المجال يؤثر سلبا على التنمية
من 20 ٪ إلى 39 ٪	المجال لم يؤخذ في الاعتبار بشكل كاف في التنمية.
من 40 ٪ إلى 59 ٪	المجال يؤخذ في الاعتبار بشكل سيئ في التنمية.
من 60 ٪ إلى 79 ٪	المجال أخذ في الاعتبار في التنمية.
من 80 ٪ إلى 100 ٪	المجال يؤخذ بقوة في التنمية.

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

2– منهجية تقييم مؤشرات مجالات الشبكة المقترحة:

لتطبيق مجالات التنمية المستدامة التي تم حصرها في الشبكة المقترحة تم اتباع عدة مراحل. فالأولى تمثلت في إسقاط هذه المجالات بمؤشراتها على برنامج "إكسل" (Excel) في شكل شبكة تقييم على غرار شبكة التقييم التي سبق تطبيقها على الأقطاب مع إحداث تغييرات فيها (انظر الملحق (5)). اما المرحلة الثانية تم فيها الاعتماد على الاستبيان في بعض مجالات الشبكة كما هو مبين في الملحق (6) حيث تم عرضه على السكان المقيمين في الأقطاب الحضرية من منطلق تحقيق مشاركة المواطن في الحكم على بيئته الحضرية. وكانت الطريقة المعتمدة في ذلك هو عرض استبيان كمرحلة أولى لاستطلاع رأي المواطنين على عينة تم اختيارها صدفة من طرفنا، موزعة كما يلي: 100 ساكن من القطب الحضري عين النحاس، و100 ساكن في القطب الحضري الرتبة وبالتحديد في حي 6000 مسكن عدل (المعروف بحي المجاهد عبد الرزاق بوحارة) و100 في القطب الحضري عين عبيد وشمل عينة من حي الزعرورة وحي 4000 مسكن الذي أطلق عليه اسم حي 05 جويلية 1962 (انظر الاستمارة في الملحق (7)).

وتم الأخذ بأكثر القيم التي تم الاتفاق عليها من طرف السكان واعتمادها في التقييم. وهذا الإجراء كان بهدف ضمان مصداقية أكبر وتجنب تأثير الأجوبة الناقصة أو المعدومة. وقد تم تحديد طريقة تقييم هذه المؤشرات بالتفصيل في الملحق (6) والذي كان على أساس ما يلي:

- المقارنة مع المعدلات الوطنية؛
- المقارنة مع المخطط التنظيمي؛
- الاعتماد على الميدان وتقارير مختلف الهيئات؛
- الاعتماد على نتائج الدراسة التحليلية للأقطاب الحضرية في الفصل الرابع؛
- الاعتماد على الاستبيان المنجز في الأقطاب الحضرية الثلاثة.

ولإسناد قيمة التقييم لبعض المؤشرات كحجم السكان ومعدل النمو ومتوسط أفراد الأسرة في المسكن الواحد اعتمدنا على المقارنة التالية:

- **حجم السكان:** لتقييم حجم السكان اعتمدنا على المقارنة بالحجم المثالي الذي برمجت من أجله الأقطاب إلى آجال 2030.
  - **إذا كان الحجم الحالي أقل من الحجم المثالي:** فالتقييم يكون من 7 إلى 10 لأن هناك إمكانية كبيرة في تلبية الاحتياجات الحالية للسكان والتخطيط لتلبية احتياجات السكان مستقبلا، وتحقيق التنمية حسب ما خطط لها بشكل آمن.
  - **إذا كان الحجم الحالي أكبر من الحجم المثالي** فالتقييم يكون من 0 إلى 3 وهو يشكل عائقا حقيقيا أما تحقيق التنمية لا سيما إذا تشبع الموضع وأصبح لا يستجيب لمتطلبات سكانه الحاليين.
  - **إذا كان الحجم الحالي يساوي تقريبا الحجم المثالي** فالتقييم يكون من 4 إلى 6 وهو يمثل تحديا ورهانا يجب تجاوزه وتكييف احتياجات السكان الحالية مع متطلبات الموضع دون استنفاد مؤهلاته ورهن احتياجات السكان المستقبلية.
- **معدل النمو:** لتقييمه تمت مقارنته مع معدل البلدية الذي ينتمي إلى مجالها القطب الحضري وقد تم استبعاد المعدل الوطني حتى تسهل المقارنة:
  - **إذا كان معدل النمو الحالي أقل من معدل البلدية:** فالتقييم يكون من 7 إلى 10 لأن الزيادة السكانية لا يمكن أن تتجاوز الحد الذي تصعب فيه الموازنة بين العرض والطلب على مختلف المرافق والتجهيزات.

- **إذا كان معدل النمو الحالي أكبر من معدل البلدية:** فالتقييم يكون من 0 إلى 3 وهو يدل على وجود ديناميكية كبيرة في المجتمع، مما قد يشكل عائقا حقيقيا أما تحقيق التنمية لا سيما إذا تشبع الموضع وأصبح لا يستجيب لمتطلبات سكانه الحاليين. إلا أن هذا التقييم يستبعد في حالة موضع جديد في طور التعمير كما هو حالة الأقطاب نماذج الدراسة.
- **إذا كان معدل النمو الحالي يساوي تقريبا معدل البلدية:** فالتقييم يكون من 4 إلى 6 وقد يشكل تحديا إذ يجب مسايرة النمو السكاني مع الاحتياجات الحقيقية للسكان وما يوفره له الموضع بشكل يضمن الاستدامة على المدى البعيد.

- **متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن:** تمت مقارنته مع المعدل الوطني الذي يساوي 5 لأن على أساسه تتم برمجت المشاريع السكنية لا سيما ذات الصيغة الاجتماعية:

- **إذا كان متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن أقل من المتوسط الوطني:** فالتقييم يكون من 7 إلى 10 وهو يدل على وجود متسع لأفراد الأسرة ولو نسبيا، كما أنه يساعد على ضمان حصول الجميع على مسكن آمن ويتحقق التوازن بين ما تمت برمجته واحتياجات السكان من السكن.
- **إذا كان متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن أكبر من المتوسط الوطني:** فالتقييم يكون من 0 إلى 3 وهو يدل على اكتظاظ كبير داخل المسكن مما قد يشكل عائقا حقيقيا في تطور أزمة السكن وبالتالي اختلال ميزان المشاريع السكنية مع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية.
- **إذا كان متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن يساوي تقريبا المتوسط الوطني:** فالتقييم يكون من 4 إلى 6 وقد يشكل تحد أمام الاستجابة للطلب على السكن الذي سيرهن الحاجيات المستقبلية للمنطقة.

بالنسبة للمؤشرات التي تعتمد على الاستبيان فإن تقييم المؤشر يعتمد على النسبة المحصل عليها من معالجة النتائج كالآتي:

- إذا كانت نسبة العنصر المدروس أقل من 35 ٪ فإن التقييم يكون من 0 إلى 3.
- إذا كانت نسبة العنصر المدروس من 35 ٪ إلى 50 ٪ فإن التقييم يكون من 4 إلى 6.
- إذا كانت نسبة العنصر المدروس من 51 ٪ إلى 85 ٪ فإن التقييم يكون من 7 إلى 8.
- إذا كانت نسبة العنصر المدروس من 86 ٪ إلى 100 ٪ فإن التقييم يكون من 9 إلى 10.

أما باقي المؤشرات سيتم تقييمها وفقا لخبرة الباحثة ومعطيات الميدان وإجابات مختلف الهيئات.

ولتحديد قيمة التقييم في حالة ما إذا كانت النسبة تقع ضمن مجال التقييم فإنه يتم الرجوع إلى مسطرة تقييم النسب المبينة في الشكل (45).

الشكل (45): مسطرة تقييم النسب

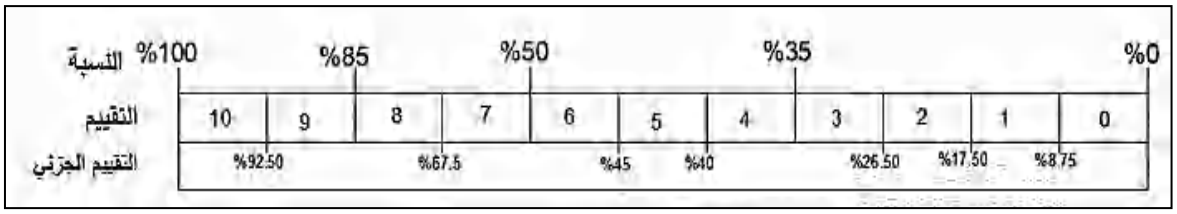

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

وفي المرحلة الثالثة تمت معالجة وتحليل النتائج المتحصل عليها من الاستبيان وتقرير الهيئات والخرجات الميدانية، كما تمت الاستعانة بنتائج التحليل التي تمت في الفصل الرابع. أخيرا تم تقييم أداء المجالات الخمس للتنمية في الأقطاب الحضرية الثلاثة ومقارنتها مع بعضها للوصول إلى أكثر الأقطاب تحقيقا لمؤشرات التنمية المستدامة، ثم مقارنتها مع ترجيح الأداء المنتظر تحقيقه المتمثل في 100 ٪.

3- مناقشة وتحليل الاستبيان على مستوى الأقطاب الحضرية

3-1 مناقشة وتحليل الاستبيان على مستوى القطب الحضري عين النحاس

❖ **البيانات الشخصية:**

شمل الاستبيان الفئتين رجال ونساء حيث غلبت فئة النساء بنسبة 58 ٪ وفئة الرجال بنسبة 42 ٪، تنتمي الى فئات عمرية مختلفة لكن اغلبها الفئة العمرية (26-45) سنة بنسبة 65 ٪ وتليها الفئة العمرية (46-65) سنة بنسبة 27 ٪ اما الفئتين من ((15-25) و66 فأكبر) فهما ضئيلتان ومتساويتان. كما نجد ان الحالة العائلية للأسر المقيمة في القطب مختلفة فنجد ان 53 ٪ من المستجوبين متزوجون، و23 ٪ من العزاب والباقي بين ارامل وغالبيتهم من النساء والقليل منهم المطلقون. كما تباين مستواهم التعليمي حيث نجد غير المتمدرسين بنسبة 12 ٪ والابتدائي والمتوسط بنسب قريبة ويغلب على المستجوبين المستوى الثانوي الذي كان بنسبة 41 ٪ واقل نسبة كانت في المستوى الجامعي بنسبة 6 ٪.

نستنتج أن القطب الحضري يضم مجموعة متنوعة من الأفراد من حيث العمر، الحالة العائلية، والمستوى التعليمي. هذا يشير إلى تنوع المجتمع، كما تعطي نظرة عامة على التوزيع الديموغرافي والوضع الاجتماعي للأفراد في القطب الحضري عين النحاس.

❖ **الأصل الجغرافي:**

كل المستجوبين مقيمون في القطب الحضري عين النحاس وهم من أصول جغرافية متنوعة حيث كانت لبلدية الخروب أكبر نسبة (53 ٪) تم تلتها بلدية قسنطينة بنسبة 32 ٪ والباقي من بلديات مختلفة. أما بالنسبة لسنة الالتحاق بالقطب فكانت منذ 2000 وهم الذين تم إسكانهم في النواة الأولى بنسبة 5 ٪ ثم بدأت هذه النسبة في الارتفاع حيث كانت نسبة الذين أقاموا في القطب ما بين 2016 و2019 بنسبة 30 ٪، ثم بلغت نسبة 65 ٪ ما بين 2020 و2023 بعد تسليم السكنات المنتهية.

نستنتج أن المقيمين في القطب الحضري عين النحاس لهم أصولا جغرافية متنوعة مع تمثيل كبير من بلدية الخروب التابعة لها وبلدية قسنطينة التي وجدت فيها المكان المناسب لتفريغ الفائض من سكانها. كما أن التوزيع الزمني للإقامة فيه عرف زيادة كبيرة في عدد السكان لا سيما خلال الفترة الأخيرة، وذلك بسبب تسليم السكنات المنتهية وهذا يشير إلى أهمية القطب كمنطقة سكنية مستقطبة للسكان وإلى الديناميكية الحضرية التي شهدها.

❖ **الأسرة والجانب الاقتصادي:**

بين الاستبيان أن عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد للمستجوبين يتراوح ما بين 2 إلى 7 أفراد مع استحواذ فئة من 6 إلى 7 أفراد بنسبة 46 ٪ وتليها الفئتان من 2 إلى 3 أفراد ومن 4 إلى 5 أفراد بنسبتين متقاربتين (25٪ و29٪). أما عن دخل الأسرة فهو متباين من الحد الأدنى من 20000 دج إلى من 10000 دج حيث تغلب فئة الدخل الضعيف من 20000 دج إلى 40000 دج بنسبة 55 ٪ وتليها فئة الدخل المتوسط من 41000 دج إلى 80000 دج بنسبة 42 ٪ أما ذوو الدخل الجيد فيكان يكون منعدما. وأغلب المستجوبين يشتغلون في القطاع العام بنسبة 78 ٪. كما نجد أن عدد البطالين في الأسرة الواحدة يتراوح من 0 إلى 5 أفراد إلا أن الفئة الغالية هي من 0 إلى فردين.

نستنتج أن الأسر المقيمة في القطب الحضري عين النحاس متنوعة من حيث حجمها ودخلها. يعمل غالبية أفرادها في القطاع العام، وهناك نسبة كبيرة من الأسر تنتمي إلى فئة الدخل الضعيف. إلى جانب وجود بطالة في الأسر بمتوسط فردين في كل أسرة. وهذا ما يعطي تفسيرا حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمقيمين في القطب الحضري عين النحاس والتي تتماشى مع طبيعة المشاريع السكنية المبرمجة والمخصصة للطبقة الضعيفة والمتوسطة.

❖ **الرفاهية والاتصالية**

بالنسبة لتجهيز المساكن من الداخل فنجد أن أغلبها غير مجهزة بكل عناصر الرفاهية وتمثل نسبة 52 ٪ إذ لا تتوفر إلا على الضروري منها أما 48 ٪ الباقية فهي تحتوي على كل العناصر. كما أن كل المساكن مربوطة بشبكة المياه الصالحة للشرب إلا أن التزويد بالمياه يسجل انقطاعات حيث عبر 92 ٪ من المستجوبين على ذلك. أما الربط بشبكة الصرف الصحي والتزويد بالغاز الطبيعي والكهرباء فهي متوفرة بنسبة 100 ٪، إلا أن الإضاءة والتهوية في 20 ٪ في المساكن غير متوفرة بسبب وقوع الطابق الأرضي تحت مستوى الطريق بـ 3 أمتار في الكثير من العمارات مما يحجب الإضاءة ويقلل من التهوية. فيما يخص الاتصالات فنجد أن 77 ٪ من المستجوبين يستعملون تقنية الجيل الرابع في اتصالاتهم.

نستنتج أن معظم المساكن في المنطقة ليست مجهزة بكل عناصر الرفاهية، وهناك انقطاعات في توصيل المياه الصالحة للشرب. ومع ذلك، فإن الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي والغاز الطبيعي والكهرباء متوفرة بنسبة عالية. ومن ناحية الإضاءة والتهوية فإن موقع بعض المساكن تحت مستوى الطريق يجعلها تواجه مشاكل في الإضاءة والتهوية مما قد يضر بالسكان من الناحية الصحية. أما في مجال الاتصالات فإنه يتم الاعتماد على تقنية الجيل الرابع بشكل جيد.

❖ **الرضى والأمان:**

بالنسبة لرضى المستجوبين عن جودة السكن في القطب، فقد عبر 66٪ منهم عن رضاهم بجودة المساكن، إلا أن 34٪ منهم غير راضين عنها. أما فيما يتعلق بالأمن فان 58 ٪ من المستجوبين عبروا عن وجود الامن في القطب وبالمقابل فان 42 ٪ أكدوا عدم وجوده لا سيما في الاحياء غير المأهولة بالسكان. وأكد 85 ٪ من المستجوبين على توفر الانارة العمومية ليلا مع جمع القمامة بشكل منتظم ماعدا في بعض الأماكن المهمشة التي تتجمع فيها النفايات المنزلية ومخلفات البناء. أما فيما يتعلق بعناصر الاستدلال والتوجيه فان 30 ٪ من المستجوبين يستدلون ببعض المنشآت كالمسجد وخزانات المياه الا انها تعتبر غير كافية، لان 70 ٪ منهم لا يستطيعون التنقل بسهولة بين أجزاء القطب لتشابه اجزائه. وهذا انعكس على الرضى عن الإقامة في القطب الحضري حيث إن 52 ٪ عبروا عن عدم رضاهم و48 ٪ راضون.

نستنتج أن السكان في القطب الحضري يظهرون رضاً متفاوتًا عن جودة السكن ووجود الأمن، وهناك تقدير إيجابي لتوفر الإنارة وجمع القمامة على الرغم من بعض المشكلات في المناطق المهمشة. كما نستنتج قلة وجود عناصر الاستدلال والتوجيه في القطب مما يصعب في القدرة على التنقل بسهولة في القطب الحضري بسبب تشابه أجزائه.

❖ **البيئة الحضرية:**

بين الاستبيان أن 56 ٪ من المستجوبين أكدوا على عدم وجود المساحات الخضراء و44 ٪ منهم عبروا عن وجودها ولكن تتمثل في المساحات المنتشرة بين العمارات كفضاءات لعب الأطفال. أما عن إمكانية استعمالها فإن 44 ٪ أكدوا بإمكانية استعمالها من طرف سكان العمارات الواقعة بينهم فقط. أما بالنسبة للإضاءة في الشوارع فهي متوفرة بشكل كبير إذ أجاب 80 ٪ من المستجوبين على توفرها. فيما يخص عناصر توفير الظل الطبيعية كالأشجار في الأرصفة أو الاصطناعية كمواقف الانتظار نجد أن 75٪ أجمعوا على غيابها. فيما يتعلق بالتلوث فإن 60 ٪ أكدوا على وجوده والمتمثل في تلوث البيئة بالنفايات المنزلية ومخلفات الهدم والبناء المنتشرة في الأماكن الشاغرة رغم أن 48 ٪ أكدوا على نظافة الشوارع لا سيما في الأماكن غير المأهولة كثيرا بالسكان.

نستنتج أن نقص المساحات الخضراء في القطب تعتبر نقطة ضعف، حيث توفرها بشكل محدود يمكن أن يؤثر على جودة الحياة في المنطقة، مما يبين عدم الاهتمام بها كأولوية أثناء إقامة المشاريع. وفيما يتعلق بالإضاءة والتظليل، هناك حاجة لتوفيرهما في الأماكن العامة لضمان راحة السكان إلى جانب القضاء على التلوث والحفاظ على نظافة الشوارع الأمر الذي يعزز جودة البيئة في القطب.

❖ **التجهيزات:**

من خلال الاستبيان اجمع أغلب المستجوبين أي بنسبة 75 ٪ أن التجهيزات المختلفة (الصحية، التعليمية، الدينية، الثقافية، ...) كافية وموزعة بشكل عادل على المجال لكن الخدمات التي تقدمها غير كافية نسبيا حيث عبر 45 ٪ من المستجوبين أنها كافية و55 ٪ منهم أنها غير كافية ولا يزال ينتقلون إلى مدينة الخروب من أجل الحصول على الخدمات التي يحتاجونها. أما بالنسبة لتسهيلات الوصول إلى هذه الخدمات بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة أكد 85 ٪ منهم أن هناك تسهيلات رغم أن 15 ٪ منهم عبروا بعدم وجودها.

نستنتج أن التجهيزات تعتبر كافية بشكل عام وموزعة بشكل عادل على المجال، إلا أنها غير كفاية من حيث الخدمات المقدمة، كما أن هناك تسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة في الوصول إليها.

❖ **النقل والتنقل:**

أكد 27 ٪ من المستجوبين على ان الوسيلة التي يعتمدون عليها في التنقل تتمثل في وسائلهم الخاصة (سيارات نفعية او شاحنات صغيرة) اما 32 ٪ فيعتمدون على النقل العام الى جانب لجوء بعض المستجوبين

الى استعمال سيارات الاجرة غير الشرعية بنسبة 17 ٪ لا سيما في التنقل من موقف الحافلات الواقع خارج القطب بحوالي 1.5 كلم الى داخله. كما نجد ان 24 ٪ يعتمدون على المشي داخل القطب لقضاء حوائجهم. اما عن مواقف السيارات فقد اجمع المستجوبين على توفرها سواء امام العمارات او امام التجهيزات بنسبة 85 ٪. كما عبر أيضا كل المستجوبين أيضا على توفر ممرات للمشاة والمتمثلة في الأرصفة وان كان بعضها لا يزال في طور التهيئة.

تبين أن هناك تنوعًا في وسائل النقل داخل القطب الحضري عين النحاس، مع وجود نسبة معينة من السكان يعتمدون على وسائل النقل الخاصة وآخرين يفضلون استخدام وسائل النقل العامة أو المشي. كما أن هناك مواقف السيارات وممرات المشاة أمام العمارات يساهم في تسهيل حركة التنقل داخل القطب.

❖ **التسيير**:

بالنسبة لتنظيم وتقسيم الحي إلى أحياء أكد 90 ٪ من المستجوبين أن القطب مقسم إلى وحدات جوارية وتشرف عليه جمعية واحدة تدير شؤون السكان وهي "جمعية جيران الخير" كما أكد ذلك 75٪ من المستجوبين.

تبين هذه النتائج إلى وجود تنظيم وتقسيم القطب إلى أحياء أو وحدات جوارية، وأن جمعية الحي تلعب دورًا مهمًا في إدارة شؤون السكان في القطب إلا أنها غير كافية مقارنة مع حجم السكان وانشغالاتهم.

3-2 مناقشة وتحليل الاستبيان على مستوى القطب الحضري الرتبة

❖ **البيانات الشخصية:**

شمل الاستبيان الفئتين رجال بنسبة ٪ 53 ونساء بنسبة 47 ٪، تنتمي إلى فئات عمرية مختلفة لكن أغلبها الفئة العمرية (46-65) بنسبة 51 ٪. حيث نجد أن 80 ٪ منهم متزوجون، وذوي مستوى دراسي متفاوت ما بين الابتدائي، والجامعي حيث 39 ٪ ذوو مستوى جامعي.

هذه النتائج تقدم نظرة عامة على التوزيع الديموغرافي والوضع الاجتماعي للأفراد الذين شملهم الاستبيان، وتساعد في فهم خصائص المجتمع في القطب الحضري الرتبة.

❖ **الأصل الجغرافي:**

كل المستجوبين مقيمون في القطب الحضري الرتبة منذ 2018 وأكبر نسبة 65 ٪ منهم قدمت من بلدية قسنطينة وتليها بلدية ديدوش مراد ب 20 ٪ ثم الخروب وبلديات أخرى بنسب قليلة. وأكبر نسبة سجلت لإقامة السكان في القطب كان سنة 2021.

هذه النتائج تعطي نظرة عامة على الأصل الجغرافي والديناميكية الحركية في القطب الحضري الرتبة حيث إن أغلب المقيمين قدموا من مدينة قسنطينة وتركزوا في القطب منذ 2018، وشهد القطب ديناميكية كبيرة في 2021.

❖ **الأسرة والجانب الاقتصادي:**

بين الاستبيان أن عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد للمستجوبين يتراوح ما بين 3 إلى 5 أفراد مع استحواذ فئة أربع افراد بنسبة 47 ٪. أما عن دخل الأسرة فهو محصور في الفئتين (من 81000 دج إلى 100000 دج) و (من 100 فأكثر) بنسبتين متقاربتين 40 ٪ و45 ٪ على التوالي ويشتغلون في القطاع العام والخاص أين يغلب القطاع الخاص.

هذه النتائج تعطي فهمًا أعمق للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمقيمين في القطب الحضري الرتبة والتي تتماشى مع طبيعة المشاريع السكنية الموجودة بها والطبقة المعنية بالسكن من ذوي الدخل الجيد.

❖ **الرفاهية في المسكن**

بالنسبة لتجهيز المساكن من الداخل فنجد أن أغلبها مجهزة بكل عناصر الرفاهية مع الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، إلا أن التزويد بها يسجل انقطاعات حيث عبر عن ذلك أكثر من 90 ٪ من المستجوبين. أما الربط بشبكة الصرف الصحي والتزويد بالغاز الطبيعي والكهرباء وتوفر عناصر الإضاءة والتهوية فهي متوفرة بنسبة 100 ٪. أما فيما يخص الاتصالات فنجد أن 85 ٪ من المستجوبين يستعملون تقنية الجيل الرابع.

تبين هذه النتائج أن معظم المساكن مجهزة بعناصر الرفاهية وهي مربوطة بالخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي والغاز الطبيعي والكهرباء، ولكن هناك مشكلة في التزويد بالمياه في بعض الأحيان. كما تشير إلى توفر البنية التحتية للصرف الصحي والطاقة والإضاءة والتهوية بشكل جيد. أما في مجال الاتصالات فإنه يتم الاعتماد على تقنية الجيل الرابع بشكل جيد.

❖ **الرضى والأمان:**

بالنسبة لرضى المستجوبين عن جودة السكن في القطب فقد عبر 85 ٪ منهم عن رضاهم بجودة المساكن، إلا أن 15٪ منهم فهم غير راضين عنها. أما فيما يتعلق بالأمن فأغلب المستجوبين أي بنسبة 87 ٪ عبروا عن وجود الأمن في القطب. كما أكد 95 ٪ من المستجوبين على توفر الإنارة العمومية ليلا مع جمع القمامة بانتظام. إلا أن القطب لا يتوفر على علامات للاستدلال والتوجيه مما انعكس على الرضى عن الإقامة في القطب الحضري حيث أن 55٪ عبروا عن عدم رضاهم و45 ٪ راضون.

هذه النتائج تدل على أن معظم المستجوبين يشعرون بالرضا بشكل عام بجودة السكن والأمن في القطب، وأن الخدمات العامة مثل الإنارة وجمع القمامة تتوفر بشكل جيد. ومع ذلك، يعتبر عدم وجود علامات للاستدلال والتوجيه عاملًا سلبيًا يؤثر على رضى المستجوبين عن الإقامة في القطب الحضري، حيث إن نسبة كبيرة عبرت عن عدم الرضا في هذا الجانب.

❖ **البيئة الحضرية:**

بين الاستبيان عدم توفر المساحات الخضراء بالتالي عدم إمكانية استغلالها، الا ان الإضاءة في الشوارع متوفرة بقدر كبير بنسبة 96٪ نتيجة التشمس العالي، ورغم ذلك نجد ان المستجوبين اجمعوا على عدم توفر عناصر توفير الظل الطبيعية كالأشجار في الأرصفة او الاصطناعية كمواقف الانتظار او مظلات في الأماكن العامة. اما بالنسبة للتلوث فقد تقاربت النسبتان حيث أكد 51 ٪ ان التلوث غير موجود في حين عبر 49 ٪ عن وجوده لا سيما في تلوث البيئة بالنفايات الصلبة المتمثلة في مخلفات الهدم والبناء المنتشرة في الأماكن الشاغرة رغم ان 75 ٪ أكدوا على نظافة الشوارع.

هذه النتائج تبين عدم الأخذ في الاعتبار توفير الظل والمساحات الخضراء في القطب الحضري أثناء إنجاز المشاريع السكنية كأولوية على الرغم من وجود إضاءة جيدة ونظافة في الشوارع، رغم ذلك هناك تلوث في البيئة نتيجة مخلفات الهدم والبناء مما يؤثر على جودة الحياة في المنطقة.

❖ **التجهيزات:**

من خلال الاستبيان اجمع أغلب المستجوبين بنسبة 95 ٪ أن التجهيزات المختلفة (الصحية، التعليمية، الدينية، الثقافية، ...) غير كافية والموجودة منها غير موزعة بشكل عادل على المجال، كما أن الخدمات التي تقدمها غير كافية نسبيا حيث عبر 56٪ من المستجوبين أنها غير كافية و44 ٪ منهم أنها كافية. أما بالنسبة لتسهيلات الوصول إلى هذه الخدمات بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة أكد 52 ٪ منهم أن هناك تسهيلات رغم أن 48 ٪ منهم عبروا بعدم وجودها.

تظهر هذه النتائج قلة توفير التجهيزات والخدمات المختلفة في المجال، وتظهر استمرارية الحاجة إلى تحسين التوزيع العادل وزيادة الخدمات المتاحة. كما تشير إلى أهمية توفير تسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة لضمان مشاركتهم الكاملة في هذه الخدمات.

❖ **النقل والتنقل:**

أكد 65 ٪ من المستجوبين على أن الوسيلة التي يعتمدون عليها في التنقل تتمثل في وسائلهم الخاصة (سيارات نفعية أو شاحنات صغيرة) أما 25 ٪ فيعتمدون على النقل العام إلى جانب اللجوء إلى استعمال سيارات الأجرة غير الشرعية بنسبة 10 ٪ والقليل منهم أي 2 ٪ يعتمد على المشي. أما عن مواقف السيارات فقد أجمع المستجوبون على توفرها سواء أمام العمارات أو أمام التجهيزات. كما عبر أيضا كل المستجوبين أيضا على توفر ممرات للمشاة والمتمثلة في الأرصفة العريضة.

تبين هذه النتائج أن معظم المستجوبين يعتمدون على وسائل النقل الخاصة في التنقل. وإن هناك توفرا جيدا لمواقف السيارات وممرات المشاة في المنطقة، مما يساهم في تسهيل وتحسين التنقل والمشي في المنطقة.

❖ **التسيير:**

بالنسبة لتنظيم وتقسيم الحي إلى أحياء أكد 95 ٪ من المستجوبين أن الحي الوحيد الموجود في القطب كله هو حي بوحارة عبد الرزاق وهو مقسم إلى وحدات جوارية وتشرف عليه جمعيتان تدير شؤون السكان وهي جمعية حسن الجوار والجمعية الولائية الاتحاد لسكان عدل 2 كما أكد 85 ٪ من المستجوبين.

تبين هذه النتائج إلى وجود تنظيم وتقسيم القطب إلى أحياء أو وحدات جوارية، وأن جمعيات الإحياء تلعب دورًا مهمًا في إدارة شؤون السكان في القطب وفقًا لرأي المستجوبين.

3-3 مناقشة وتحليل الاستبيان على مستوى القطب الحضري عين عبيد

❖ **البيانات الشخصية:**

شمل الاستبيان الفئتين رجال ونساء حيث مثلت فئة الرجال النسبة الأكبر بـ 53 ٪ وفئة النساء بـ 47 ٪، تنتمي إلى فئات عمرية مختلفة لكن أغلبها الفئة العمرية (26-45) سنة بنسبة 39 ٪ وتليها الفئة العمرية (46-65) سنة بنسبة 30 ٪ أما الفئتان (15-25) وأكبر من 66 سنة فهما ضئيلتان بنسبة 21 ٪ و10 ٪ على التوالي. كما نجد أن الحالة العائلية للأسر المقيمة في القطب مختلفة فنجد أن 55 ٪ من المستجوبين متزوجون، و21 ٪ من العزاب و20 ٪ من الأرامل والباقي منهم مطلقون. كما تباين مستواهم

التعليمي حيث تغلب فئة الابتدائي بنسبة 45 ٪ تليها فئة المتوسط بنسبة 25 ٪ ثم فئة الثانوي بنسبة 19 ٪ وفي الأخير فئة غير المتمدرسين بنسبة 11 ٪ مع انعدام المستوى الجامعي.

تبين النتائج أن القطب الحضري عين عبيد يتميز بتنوع كبير في التركيبة السكانية فيما يتعلق بالجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، والتعليم. إذ تظهر أن معظم السكان لديهم مستويات تعليمية منخفضة، حيث يتمثل النصف الأكبر منهم في الفئتين الابتدائية والمتوسطة.

❖ **الأصل الجغرافي:**

كل المستجوبين مقيمون في القطب الحضري عين عبيد وهم من أصول جغرافية متنوعة حيث كانت لبلدية الخروب أكبر نسبة 72 ٪ بعد ترحيل سكان بلدية الخروب إليه في مارس 2023، ثم تلتها بلدية عين عبيد بنسبة 27 ٪ مع وجود نسبة ضئيلة تمثل 1 ٪ من بلديات مختلفة. أما بالنسبة لسنة الالتحاق بالقطب فكانت منذ 2020 وهم الذين تم إسكانهم من بلدية عين عبيد ثم ارتفعت هذه النسبة في 2022 إلى 90 ٪ سنة 2022.

نستنتج أن المقيمين في القطب الحضري عين عبيد لهم أصولا جغرافية متنوعة يغلب عليها السكان القادمون من بلدية الخروب. كما أن التوزيع الزمني للإقامة فيه عرف زيادة كبيرة في عدد السكان لا سيما خلال الفترة الأخيرة بعد ترحيل سكان بلدية الخروب (منطقة قطار العيش). هذا يشير إلى أهمية القطب كمنطقة سكنية مستقبلية للسكان.

❖ **الأسرة والجانب الاقتصادي:**

تبين من الاستبيان، أن عدد أفراد الأسرة في المسكن الواحد يتراوح بين 2 و7 أفراد. وقد تمت ملاحظة أن 67 ٪ من الأسر تتألف من 6 إلى 7 أفراد، وهذه الفئة الأكثر انتشارًا، تليها الفئتان من 2 إلى 3 ومن 4 إلى 5 بنسبة 10 ٪ و23 ٪ على الترتيب. أما بالنسبة لدخل الأسر، فقد تباين بين الحد الأدنى من 20000 دج إلى 80000 دج، حيث تشكل فئة الدخل الضعيف التي تتراوح بين 20000 دج و40000 دج النسبة الغالبة بـ 77 ٪ من المستجوبين. بينما تشكل فئة الدخل المتوسط، التي تتراوح بين 41000 دج و 80000 دج، نسبة 23 ٪. وفيما يتعلق بقطاع العمل، يعمل معظم المستجوبين في القطاع الخاص بنسبة 85 ٪، لا سيما في مجال الفلاحة والبناء. أما القطاع العام فإن 15 ٪ منهم يشتغلون فيه. أما عن عدد البطالين في كل أسرة، فإن الفئة الغالبة هي من 3 إلى 5 أفراد بنسبة 89 ٪.

نستنتج أن الأسر المقيمة في القطب الحضري عين عبيد متنوعة فيما يتعلق بحجمها ودخلها وقطاع العمل ومستوى البطالة، إذ أن هناك نسبة كبيرة من الأسر تنتمي إلى فئة الدخل الضعيف ويعمل

غالبية أفرادها في القطاع الخاص، إلى جانب وجود بطالة في الأسر بمتوسط من 3 إلى 5 أفراد في كل أسرة. وهذا ما يعطي تفسيرا حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان في القطب الحضري عين عبيد والتي تتماشى مع طبيعة المشاريع السكنية الاجتماعية المبرمجة والمخصصة للطبقة الضعيفة والمتوسطة.

❖ **الرفاهية في المسكن**

بالنسبة لتجهيز المساكن من الداخل، يتضح أن الغالبية منها غير مجهزة بجميع عناصر الرفاهية. حيث تشير النتائج إلى أن 79 ٪ منها تفتقر إلى جميع عناصر الرفاهية وتكتفي بالأساسيات، بينما تحتوي النسبة المتبقية من المساكن (21٪) على جميع عناصر الرفاهية. كما أن معظم المساكن متصلة بشبكة المياه الصالحة للشرب بنسبة 95 ٪ وشبكة الصرف الصحي بنسبة 85 ٪ أما النسبة الباقية في الشبكتين فهي تمثل السكان الذين يعيشون في النواة القديمة للقطب في السكنات الهشة الذين يعانون من سوء الربط بالشبكات، كما أن معظم المستجوبين أكدوا على الانقطاعات اليومية في التزويد بالمياه أي بنسبة 88 ٪. بالنسبة للتزويد بالغاز الطبيعي والكهرباء نجد أن 60 ٪ مزودين و40 ٪ غير ذلك. أما فيما يتعلق بالإضاءة والتهوية فتعتبر في العموم كافية لتعرض المنطقة للتشمس بصفة جيدة. أما فيما يتعلق بالاتصالات، يستخدم 6 ٪ فقط من المستجوبين تقنية الجيل الرابع في اتصالاتهم، مما يشير إلى ضعف اعتماد على التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات.

نستنتج أن معظم المساكن في المنطقة ليست مجهزة بكل عناصر الرفاهية، وهناك انقطاعات في توصيل المياه الصالحة للشرب. ومع ذلك، فإن الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي والغاز الطبيعي والكهرباء متوفرة بنسبة عالية. ومن ناحية الإضاءة والتهوية فهي جيدة في العموم. أما في مجال الاتصالات فإن هناك قلة استخدام تقنية الجيل الرابع في الاتصالات.

❖ **الرضى والأمان:**

بالنسبة لرضى المستجوبين عن جودة السكن في القطب فقد عبر 95 ٪ منهم عن رضاهم بجودة المساكن إلا أن 5 ٪ منهم غير راضين عنها. أما فيما يتعلق بالأمن فإن 40 ٪ من المستجوبين عبروا عن وجود الأمن في القطب وبالمقابل فإن 60 ٪ أكدوا عدم وجوده لا سيما في الأحياء الشاغرة. كما أكد 100٪ من المستجوبين على توفر الإنارة العمومية ليلا مع جمع القمامة بشكل منتظم ماعدا في بعض الأماكن المهمشة التي تتجمع فيها النفايات المنزلية في النواة القديمة (حي زعرورة). أما فيما يتعلق بعناصر الاستدلال

والتوجيه في القطب فإنها غير متوفرة ما عدا ما يستدلون به من بعض المنشآت كالمدارس وألوان العمارات، إلا أنها تعتبر غير كافية. كما أن جميع المستجوبين راضون على الإقامة في القطب الحضري عين عبيد.

نستنتج أن غالبية السكان في القطب الحضري عين عبيد يعبّرون عن رضاهم العام بجودة المساكن المتوفرة، رغم قلة الأمن به في الأحياء الشاغرة. بالإضافة إلى ذلك، توفر الإنارة العمومية ليلاً وجمع القمامة بشكل منتظم، باستثناء بعض المناطق المهمشة مثل النواة القديمة (حي زعرورة) حيث تتجمع النفايات المنزلية. وفيما يتعلق بعناصر الاستدلال والتوجيه، يظهر أنها غير متوفرة بشكل كاف في القطب الحضري، مما يجعل التنقل والتوجيه بين أجزائه صعبًا بسبب تشابهها. رغم أن الجميع أعربوا عن رضائهم عامة عن الإقامة في القطب الحضري عين عبيد.

❖ **البيئة الحضرية:**

بين الاستبيان ان 54 ٪ من المستجوبين أكدوا على عدم وجود المساحات الخضراء و46 ٪ منهم عبروا عن وجودها ولكن تتمثل في المساحات المنتشرة بين العمارات كفضاءات للعب. اما عن إمكانية استعمالها فان 45 ٪ أكدوا بإمكانية استعمالها من طرف سكان العمارات الواقعة بينهم فقط. اما بالنسبة للإضاءة في الشوارع فهي متوفرة بشكل كبير بنسبة 100 ٪. فيما يخص عناصر توفير الظل الطبيعية كالأشجار في الأرصفة او الاصطناعية كمواقف الانتظار او مظلات فهي غائبة تماما. اما فيما يتعلق بالتلوث فان 65٪ أكدوا على وجود تلوث في الهواء وفي السمع نتيجة القرب من المحجرة. اما فيما يتعلق بنظافة الشوارع فان 95 ٪ أكدوا نظافتها ما عدا في النواة القديمة (حي زعرورة).

نستنج أن هناك حاجة ملحة لتوفير المساحات الخضراء في القطب الحضري، حيث تلعب دورًا مهمًا كعامل جاذب للمقيمين وتعزيز استقرارهم في المنطقة الحضرية مما يعكس عدم الاهتمام عدم الاهتمام الكافي به أثناء تخطيط وتنفيذ المشاريع العمرانية. بالإضافة إلى ذلك، يتبين أن الإضاءة والتهوية في القطب تعتبر كافية، ولكن هناك حاجة إلى توفير مناطق للظل، سواء كانت طبيعية مثل الأشجار أو اصطناعية، خصوصًا في الأماكن العامة، لضمان راحة السكان، وأيضا المساهمة في الحد من التلوث والحفاظ على نظافة الشوارع، مما يعزز جودة البيئة في القطب الحضري.

❖ **التجهيزات:**

من خلال الاستبيان اجمع أغلب المستجوبين أي بنسبة 90 ٪ أن التجهيزات المختلفة (الصحية، التعليمية، الدينية، الثقافية، ...) غير كافية والموجودة منها موزعة بشكل غير عادل على المجال لكن

الخدمات التي تقدمها غير كافية تماما حيث عبر 90 ٪ من المستجوبين أنها غير كافية و10 ٪ منهم فقط بأنها كافية ولا يزال ينتقلون إلى مدينة عين عبيد ومدينة الخروب من أجل قضاء حوائجهم. أما بالنسبة لتسهيلات الوصول إلى هذه الخدمات بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة أكد 95 ٪ منهم أنها غير مؤهلة تماما لذلك.

نستنتج أن التجهيزات المختلفة في المنطقة تعتبر غير كافية وموزعة بشكل غير عادل على المجال وأنها غير كفاية من حيث الخدمات المقدمة ولا من حيث تسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة في الوصول إليها.

❖ **النقل والتنقل:**

أكد 27 ٪ من المستجوبين على أن الوسيلة التي يعتمدون عليها في التنقل تتمثل في وسائلهم الخاصة (سيارات نفعية) أما 63 ٪ فيعتمدون على النقل العام. كما نجد أن 10 ٪ يعتمدون على المشي داخل القطب لقضاء حوائجهم اليومية. أما عن مواقف السيارات فقد أجمع المستجوبون على توفرها بنسبة 100 ٪. كما عبر أيضا كل المستجوبين أيضا على توفر ممرات للمشاة والمتمثلة في الأرصفة العريضة والمهيئة.

تبين أن السكان يعتمدون بالدرجة الأولى على النقل العام في تنقلاتهم خارج القطب الحضري عين عبيد، مع وجود نسبة قليلة من السكان يعتمدون على وسائل النقل الخاصة أو المشي. كما أن هناك مواقف السيارات وممرات المشاة أمام العمارات يساهم في تسهيل حركة التنقل داخل القطب.

❖ **التسيير:**

بالنسبة لتنظيم وتقسيم الحي إلى أحياء أكد 100 ٪ من المستجوبين أن القطب مقسم إلى وحدات جوارية وتشرف عليه جمعية واحدة تدير شؤون السكان وهي "جمعية حي 05 جويلية 1962" كما أكد ذلك 75 ٪ من المستجوبين.

نستنتج أن هناك تنظيم وتقسيم القطب إلى أحياء أو وحدات جوارية، وأن جمعية الحي تلعب دورًا مهمًا في إدارة شؤون السكان في القطب ونقل انشغالاتهم إلى السلطات المحلية، إلا أنه يجب تدعيمها لكونها حديثة.

4- تطبيق الشبكة المقترحة على الأقطاب الحضرية الثلاث

4-1 واجهة الشبكة المقترحة:

وهي دمج للعنصرين وصف الخطة أو المشروع ونطاق تحليل الخطة أو المشروع التي سبقت الإشارة إليهما في شبكة التقييم السابقة، حيث تم الاحتفاظ بعناصر وإضافة عناصر جديدة وحذف أخرى. وهي بمثابة بطاقة فنية حول منطقة الدراسة كما يبينه الجدول (56). تحتوي على اسم المنطقة (القطب الحضري عين النحاس، القطب الحضري الرتبة، القطب الحضري عين عبيد) التي سيتم تقييمها، وصف هذه المنطقة من حيث النشأة والهدف منها، موقعها، طاقتها الاستيعابية، ... إضافة إلى الأهداف المرجوة من التقييم، الأطراف المشاركة في الترجيح والمتمثلين في الباحثة ومجموعة الخبراء في التعمير الذين تم الاتصال بهم سابقا، إلى جانب المقارنة مع المخطط التنظيمي والخرجات الميدانية. أما التقييم فتم الاعتماد في معظمه على سكان هذه الأقطاب باعتبارهم الأقرب للبيئة التي يعيشون فيها. أما عن فترة التقييم فقد كانت ما بين 11 سبتمبر و21 سبتمبر 2023. إضافة إلى مصادر المعلومات التي تم الاعتماد عليها وقد تمت إضافة مؤسسة تهيئة مدينتي عين النحاس وعلى منجلي ولاية قسنطينة (EAVANAM) التي تم استشارها في هذه المرحلة باعتبارها القائمة على تسيير القطب الحضري عين النحاس من حيث تهيئة المساحات الخضراء والأماكن العمومية وإنجاز وصيانة مختلف الشبكات والطرقات.

الجدول (56): نموذج من بطاقة فنية للقطب الحضري

وصف منطقة الدراسة	
اسم المنطقة	القطب الحضري عين النحاس
وصف المنطقة	قطب حضري انشأ في 2012 من اجل اسيعاب الفائض السكاني لمدينة قسنطينة ومدينة الخروب. يقع القطب في الجهة الشمالية الشرقية لبلدية الخروب على مساحة اجمالية تقدر بـ 150,6 هكتار. برمج لاستقبال 7200 وحدة سكنية و مختلف التجهيزات (التعليمية، الصحية، الدينية، الإدارية، الثقافية، ...)
اهداف التقييم	تقيم مدى تحقق ابعاد التنمية المستدامة في القطب الحضري عين النحاس
الترجيح من طرف	الباحثة بالاستعانة بمجموعة من الخبراء في التعمير من الجماعات المحلية والمصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية الى جانب المقارنة مع المخطط التنظيمي والخرجات الميدانية.
التقييم من طرف	سكان القطب الحضري
فترة التقييم	من 01 الى 21 اوت 2023
مصدر المعلومات المعتمد عليها	تقارير المصالح لبلدية الخروب. تقارير مديريات الولاية (مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، مديرية السكن، مديرية التجهيزات العمومية) الى جانب ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) والوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL) لسكان المقيمين في منطقة الدراسة الخرجات الميدانية.

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

4-2 تقييم المجال الاجتماعي في الأقطاب الحضرية الثلاثة:

تتكون مؤشرات المجال الاجتماعي من 26 مؤشرا تم ترجيحها مع الفاعلين السابقين حيث أسندت لهم جميعا القيمة 3 كأعلى ترجيحا نظرا لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة في البيئة الحضرية أما تقييم المؤشرات فإن أكثر من 66 ٪ اعتمدت على الاستبيان، فكانت نتائجه في كل قطب كما هو مبين في الجدول (57):

الجدول (57): تقييم المجال الاجتماعي في الأقطاب الحضرية

المؤشرات	تقييم القطب الحضري		
	عين النحاس	الرتبة	عين عبيد
الخصائص العامة	63	77	43
ترجيح الأداء الجزئي	٪63	٪77	٪43
النقل	41	39	48
ترجيح الأداء الجزئي	٪51	٪49	٪60
المياه الشروب	15	15	15
ترجيح الأداء الجزئي	٪75	٪75	٪75
الصرف الصحي	9	10	8
ترجيح الأداء الجزئي	٪45	٪50	٪40
الطاقة	14	12	14
ترجيح الأداء الجزئي	٪70	٪60	٪70
المجموع العام	142	149	127
ترجيح الأداء العام	59٪	٪64	٪53

المصدر: تحقيق ميداني من انجاز الباحثة 2023

من خلال النتائج المبينة في الجدول (57)، نلاحظ أن ترجيح أداء مؤشرات المجال الاجتماعي متباينة بين الأقطاب الثلاثة منها من بلغت 77 ٪ ومنها من كانت أقل من 50 ٪. فبالنسبة للخصائص العامة المتمثلة في التركيبة الديموغرافية للسكان ورفاهية السكن والتجهيزات فقد حظي القطب الحضري الرتبة بأعلى أداء، ثم تلاه القطب الحضري عين النحاس بنسبة 63 ٪، وعين عبيد بأضعف أداء نظرا لارتفاع عدد أفراد الأسرة الواحدة في المسكن وقلة الرفاهية والأمن فيها مع نقص كفاءة الخدمات المقدمة وانعدام تسهيلات الوصول للتجهيزات لذوي الاحتياجات الخاصة. أما بالنسبة للتنقل فقد حصل القطب الحضري عين العبيد على نسبة 60 ٪ مقارنة مع القطبين عين النحاس والرتبة الذين يعتمدون بشكل كبير في تنقلهم على وسائلهم الخاصة مع الإشارة الى ان المؤشرات الأخرى كانت متقاربة في التقييم. أما شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب فكل الأقطاب مغطاة بشكل جيد، ماعدا فيما يتعلق بتوفر المصادر المائية ذات

نوعية جيدة التي لا تزال تعتمد على مياه السدود المعالجة مما ينقص في نوعية وجودة المياه المستعملة. أما عن شبكة الصرف الصحي فرغم أن كل الأقطاب مغطاة بنسبة كبيرة إلا أن الاستفادة من هذه المياه وإعادة تدويرها لم يؤخذ في التخطيط تماما. وفيما يتعلق بشبكة الكهرباء فكل الأقطاب مزودة بشكل كامل غير أن استعمال الطاقة البديلة الصديقة للبيئة لا تتم الاستفادة منها إلا في بعض التجهيزات التعليمية والانارة العمومية كخطوة أولى لاستعمال الطاقة الشمسية. **وعليه فالأداء العام للمجال الاجتماعي للأقطاب الحضرية حسن.**

4-3 تقييم المجال الاقتصادي في الأقطاب الحضرية الثلاثة:

يضم المجال الاقتصادي 8 مؤشرات تم تقييم 75 ٪ منها اعتمادا على الاستبيان فكانت النتائج في كل قطب كما يلي:

الجدول (58): تقييم البعد الاقتصادي في الأقطاب الحضرية

المؤشرات	تقييم القطب الحضري		
	عين النحاس	الرتبة	عين عبيد
قيمة العقار الحضري	0	0	0
ترجيح الأداء الجزئي	0٪	0٪	0٪
الدخل	6	17	2
ترجيح الأداء الجزئي	٪30	٪85	٪10
الوظيفة	10	13	9
ترجيح الأداء الجزئي	٪50	٪65	٪45
الاتصالات	23	22	9
ترجيح الأداء الجزئي	٪77	٪73	٪30
المجموع العام	49	52	20
ترجيح الأداء العام	٪49	٪65	٪25

المصدر: تحقيق ميداني من انجاز الباحثة 2023

يبين الجدول (58) وجود اختلاف كبير في أداء المؤشرات بين الأقطاب الحضرية، وهذا ما يعكسه الترجيح الجزئي لها حيث نجد أن أدنى أداء كان في قيمة العقار الحضري. يعود ذلك إلى أن الأقطاب حديثة ولا توجد بها سوق عقاري حقيقي وإنما تعاملات فردية لا تكاد تحصى. أما عن الوضع الاقتصادي العام للأسر فنجد أن أعلى نسبة للأجر المرتفع الذي يتجاوز 80000 دج كان في الرتبة وهو يعكس نمط المشاريع السكنية التي تم تنفيذها في هذه المنطقة. بينما نجد أن أضعف قيمة سجلت في عين عبيد بنسبة 10 ٪ وعين النحاس 30 ٪. هذا يعكس التزام المشاريع السكنية في هذه المناطق بتوفير سكن لائق للطبقات

الاجتماعية الضعيفة بهدف تحسين ظروف حياتهم. أما عن الوظيفة فنجد توازنا نسبيا بين الوظائف في القطاعين العام والخاص في الرتبة. ومع ذلك، هناك اختلافات بين القطبين عين النحاس وعين عبيد.

فيما يتعلق بالمجال التكنولوجي نجد أن أداء مؤشر الاتصالات جيدا في القطبين عين نحاس والرتبة لكن يُظهر أداءً ضعيفًا في القطب الحضري عين عبيد.

وعليه فالأداء العام للمجال الاقتصادي والتكنولوجي للأقطاب الحضرية متباين من حسن في القطب الحضري الرتبة ومتوسط في القطب الحضري عين النحاس وضعيف في القطب الحضري عين عبيد.

4-4 تقييم البعد البيئي في الأقطاب الحضرية الثلاثة:

تتكون مؤشرات البعد البيئي من 14 مؤشرا تم تقييمها بناء على تقارير الهيئات والخرجات الميدانية إلى جانب الاستبيان حيث كان عدد المؤشرات التي شملها الاستبيان 64 ٪. وكانت نتائج في كل الأقطاب كما يوضحه الجدول (59) التالي:

الجدول (59): تقييم المجال البيئي في الأقطاب الحضرية

المؤشرات العامة	تقييم القطب الحضري		
	عين النحاس	الرتبة	عين عبيد
إدارة النفايات	10	8	8
ترجيح الأداء الجزئي	٪25	٪20	٪20
المساحات الخضراء	30	38	37
ترجيح الأداء الجزئي	٪56	٪76	٪74
الإضاءة	20	20	20
ترجيح الأداء الجزئي	٪67	٪67	٪67
إدارة التلوث	10	13	13
ترجيح الأداء الجزئي	٪50	٪65	٪65
المجموع العام	70	79	78
ترجيح الأداء العام	٪50	٪56	٪56

المصدر: تحقيق ميداني من انجاز الباحثة 2023

يظهر الجدول (59) وجود تقارب في أداء مؤشرات المجال البيئي بين الأقطاب حيث كان معظم هذه المؤشرات بمستويات متشابهة، على الرغم من اختلاف أدائها. إذ نلاحظ أن أداء إدارة النفايات كان أقل رغم نظافة الشوارع وذلك بسبب غياب المعلومات المتاحة حول هذا المؤشر لأن هذه النفايات لا تزال تحسب ضمن المجموع العام للبلدية. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل مستويات ملحوظة من التلوث، ولا سيما في القطب الحضري عين النحاس، نتيجة انتشار مناطق تفريق مخلفات البناء في تلك المنطقة. أما بالنسبة للمساحات الخضراء وبناءً على المخطط التنظيمي للأقطاب، يمكن القول إن برمجتها كافية من حيث

التخطيط، ولكنها غير مهيئة حالياً. ووفقا للمخطط، يمكن اعتبار نصيب الفرد مُحترمًا في كل من القطبين الرتبة وعين عبيد (قريب من المعدل الوطني)، بينما غير مُحترم في القطب عين النحاس. وفي الوقت الحالي، تتواجد مساحات خضراء بين العمارات فقط، ومعظم هذه المساحات ليست مهيئة في جميع الأقطاب، مع استثناء بعض المناطق المخصصة للعب الأطفال بين العمارات. أما عنصر الإضاءة فهو متوفر بشكل جيد سواء طبيعية (درجة تشمس عالية) أو اصطناعية (الإضاءة العمومية) إلا ان انعدام عنصر الاظلال كتشجير الأرصفة ووجود أماكن مغطاة في جميع الأقطاب انعكس سلبا على الأداء العام لهذا المؤشر. **وعليه فإن تقييم الأداء العام لمؤشرات هذا المجال حسن في العموم.**

4-5 تقييم المجال العمراني المستدام في الأقطاب الحضرية الثلاثة:

يتكون هذا المجال من تسعة مؤشرات تخص خصائص الموقع والعقار الحضري واستخدامات الأرض ومعالم الاستدلال والتوجيه حيث 78 ٪ اعتمدت على تقارير الهيئات والخرجات الميدانية. ويبين الجدول (60) نتائج تقييم مؤشرات هذا المجال:

الجدول (60): تقييم المجال العمراني المستدام في الأقطاب الحضرية

المؤشرات العامة	تقييم القطب الحضري		
	عين النحاس	الرتبة	عين عبيد
خصائص الموقع	17	25	24
ترجيح الأداء الجزئي	٪57	٪83	٪80
العقار الحضري	15	12	12
ترجيح الأداء الجزئي	75٪	٪60	٪60
استخدام الأرض	18	19	18
ترجيح الأداء الجزئي	90٪	٪95	90٪
المعالم الاستدلال	3	1	1
ترجيح الأداء الجزئي	15٪	٪5	٪5
المجموع العام	60	57	55
ترجيح الأداء العام	٪59	٪63	٪61

المصدر: تحقيق ميداني من انجاز الباحثة 2023

يبين الجدول (60) أن الأداء العام لمؤشرات المجال العمراني متقاربة بين الأقطاب ما عدى في معالم الاستدلال التي كان مؤشرها جدا ضعيفا في كلا القطبين الرتبة وعين عبيد لانعدامها تماما. إلا أن باقي المؤشرات كان أداءها من ممتاز إلى حسن لا سيما فيما يخص خصائص الموقع للأقطاب الحضرية حيث تتوفر وسائل الوصول بشكل جيد في معظم الأقطاب، باستثناء قطب عين النحاس، إلى جانب طبيعة العقار الحضري الذي معظمه ملك عام. أما بالنسبة لاستخدامات الأرض فإنه يُلاحظ أن النمط السائد هو النمط

الجماعي لتحقيق الكثافة وتقليل المسافات. **بصفة عامة، يمكن القول إن الأداء العام لمؤشرات هذا المجال حسن.**

4-6 تقييم المجال التشريعي والمؤسساتي في الأقطاب الحضرية الثلاثة:

يضم هذا المجال ثمانية مؤشرات تخص التنظيم، التسيير، التشاور والمشاركة حيث 75 ٪ منها تم تقييمها اعتمادا على الهيئات والخرجات الميدانية وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول (61): تقييم المجال التشريعي والمؤسساتي في الأقطاب الحضرية

المؤشرات العامة	تقييم القطب الحضري		
	عين النحاس	الرتبة	عين عبيد
التنظيم	24	24	23
ترجيح الأداء الجزئي	٪80	٪80	٪77
التسيير	21	11	11
ترجيح الأداء الجزئي	٪70	٪37	٪37
المشاركة	0	0	0
ترجيح الأداء الجزئي	٪0	٪0	٪0
المجموع العام	45	35	34
ترجيح الأداء العام	٪56	٪44	٪43

المصدر: تحقيق ميداني من انجاز الباحثة 2023

من خلال الجدول (61) نلاحظ أداء المؤشرات في هذا المجال متقارب بين الأقطاب حيث كان اعلى أداء في مؤشرات مجسدا في التنظيم لوجود جمعيات الأحياء التي تدير شؤون السكان اليومية وان اقتصر دورها على نقل انشغالات السكان الى السلطات (كالوالي، أو رئيس الدائرة او رئيس البلدية) التي ينتمي اليها القطب). كما نلاحظ أيضًا أن الأقطاب مغطاة بمخططات شغل الأراضي مصادق عليها، وهذا يعكس احترامًا للتنظيم المصادق عليه. اما مؤشر التسيير فعلى الرغم من ان هناك تشاور بين مختلف الفاعلين في إنجاح مشاريع التنمية من حيث التخطيط والتنفيذ إلا أن غياب هيئة تشرف على تسيير المشاريع بعد الإنجاز لاستمراريتها وديمومتها في القطبين الحضريين الرتبة وعين عبيد جعل أداء هذا المؤشر فيهما متوسط. أما مؤشر المشاركة فقد كان معدوما بسبب عدم وجود أي مشاركة للسكان في عمليات التخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية باعتبار أن هذه الأقطاب أنشأت من أجل حل مشكلة نقص السكن الحاد في ولاية قسنطينة. ومما زاد في إضعاف المؤشر هو قلة توفر المعلومات التي يحتاجها المواطن بشأن المنطقة أو أي مشروع محدد. هذا يجبر الأفراد على الانتقال إلى مقر البلديات المحلية أو حتى إلى المديريات الولائية

للحصول على المعلومات التي يحتاجونها. **وعليه فإن الأداء العام للمجال التشريعي والمؤسساتي يتراوح ما بين حسن في القطب الحضري عين النحاس ومتوسط في القطبين الحضريين الرتبة وعين عبيد.**

5- النتيجة العامة لتقييم أداء مجالات التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية:

بعد تقييم كل مؤشرات التنمية المستدامة في الأقطاب الثلاثة فإن النتيجة العامة لهذا التقييم تظهر حسب التحليل السابق تباين في تحقيق أداء المؤشرات من قطب إلى آخر ومن مجال إلى آخر، حيث تم إسقاط هذه النتائج على المخطط التالي لتسهيل عملية المقارنة.

الشكل (46): مقارنة أداء مجالات التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية

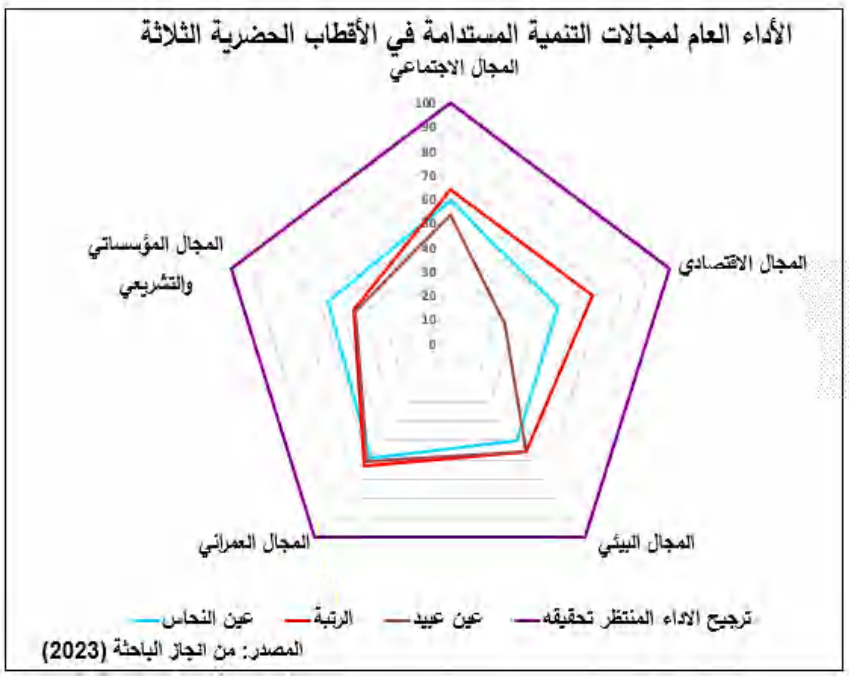

من خلال الشكل (46) نلاحظ ان كل الأقطاب لم تصل الى تحقيق تنمية مستدامة وان مجالات التنمية ٪ كأعلى نسبة والتي سجلت في المجال الاقتصادي في القطب لم تتعدى في أدائها العام نسبة 65 الحضري الرتبة. كما ان أدنى نسبة سجلت في نفس المجال في القطب الحضري عين عبيد كما سبق تحليله سابقا.

وبناء على ذلك ظهر تحقيق أداء مجالات التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية مختلفا، فنجده أداء حسن في كل من القطبين الحضريين عين النحاس والرتبة وأداء متوسط في القطب الحضري عين عبيد، مما يدل على ضرورة إعادة النظر فيما تم التخطيط له وإنشاؤه.

وعليه يمكن الحكم على أن التنمية المستدامة لم تتحقق في الأقطاب الحضرية الثلاثة نماذج الدراسة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا تقييم أداء أبعاد التنمية المستدامة من خلال تطبيق شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة منذ 2018 من طرف الأمم المتحدة والعديد من دول العالم. تتكون هذه الشبكة من سبعة أبعاد رئيسية تهدف إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث استنتجنا بعد تحليل الشبكة أنها أداة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، تنظر إلى الجوانب المختلفة للحياة وتعمل على تحسينها بشكل متكامل وفقا لنهج شامل ومستدام يمثل ركيزة أساسية لضمان تحقيق تنمية مستدامة حقيقية قائمة على ازدواجية تحسين نوعية البيئة التي يقيم فيها المجتمع وتحقيق نوعية حياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية.

إن تطبيقها على الأقطاب الحضرية (نماذج الدراسة) تبين عدم استعداد هذه الأقطاب الحضرية لتحقيق التنمية المستدامة حاليا ومستقبلا، حيث نستنتج أن جميع الأهداف المحددة في الشبكة لم تصل إلى مستوى أداء جيد في هذه الأقطاب. كما نستنتج ان جميع أهداف التنمية المحددة تمتلك نطاقا جغرافيا واسعا، سواء على الصعيدين الوطني أو الإقليمي، أو حتى على المستوى الحضري، وهذا يجعل من التحدي تطبيقها على تجمعات حضرية تتصف بالحجم الصغير أو المتوسط كحالة الأقطاب الحضرية التي لا تزال في مراحلها الأولى من التطور. كما استنتجنا ان معظم موضوعاتها تحتاج إلى متابعة دقيقة لقياس تقدمها، أو توجيه جهود لتحسينها، لأنها تتعلق بتدخلات تمتد الى مستويات أعلى من الإدارة والتخطيط مما يجعل من الصعب إصدار حكم نهائي حاليًا أو حتى في المستقبل القريب.

وكمحاولة منا في تكييف هذه الشبكة مع مؤشرات التنمية الحضرية التي توصلنا اليها في الفصل الأول، إلا أنها هي الأخرى أظهرت تباينا في أداء هذه المؤشرات.

ومن خلال هذه الاستنتاجات يمكننا القول بأن هناك تحديا رئيسيا في تحقيق مجالات التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية الثلاثة خلال مراحل التخطيط والتنفيذ. ورغم تكييف مؤشرات التنمية الحضرية مع متطلبات التنمية في الأوساط الحضرية، مما يشير إلى ضرورة إعادة النظر في التخطيط والتنفيذ.

وكنتيجة عامة يمكن القول إن سياسة الأقطاب الحضرية ما هي إلا توجه جديد لمواجهة الطلب على السكن والتجهيزات والمرافق دون الارتقاء إلى تحقيق مفهوم التنمية المستدامة في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها المدينة الرئيسية قسنطينة.

الخلاصة العامة

الخلاصة العامة:

التنمية المستدامة هي نهج يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال التكامل وفهم التداخلات بينها مع التركيز على التأثيرات المتبادلة بينها. وباعتبار المدن مركز تجمع الأفكار والثقافة والعلم، فهي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، تتجاوز تلك المركزية حدودها على البيئة، مما يجعل التوازن بين التنمية والبيئة ضروريا. لذا، تظهر التنمية المستدامة كمفهوم مهم لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة.

نظرا للتحديات التي تواجه المدن، لا سيما الكبرى منها، بما في ذلك النمو السريع وضعف الإدارة والتوسع خارج الحدود الجغرافية، اضطرت تلك المدن في كثير من الأحيان إلى التوسع في مناطق أخرى. هذا التوسع قد يأخذ شكل أقطاب حضرية تضم أنشطة اقتصادية وتجارية وثقافية وترفيهية وسكنية، وتعتمد على قاعدة اقتصادية وتشكل مراكز جذب للسكان.

وقد شهدت الجزائر تحديات كبيرة بين النمو الديموغرافي والنمو الحضري السريع من جهة وعدم مواكبة التنمية من جهة أخرى. وقد تم التعامل مع هذه المشكلة بانتهاج سلسلة من السياسات التنموية والتعديلات في القوانين المختلفة حيث انتهجت في العشر السنوات الماضية سياسة الأقطاب الحضرية. وقد تزامن مع هذه الفترة ظهور تحولات كبرى سواء على مستوى السياسة العمرانية للدولة أو في تحسن الظروف الاقتصادية، مما شجع على تطبيق البرامج التنموية لا سيما البرنامج الخماسي (2014-2019) من خلال إنشاء الأقطاب الحضرية الجديدة والمدمجة بهدف تخفيف الضغط عن المدن الكبرى بامتصاص الفائض العمراني، سواء من تجهيزات أو مرافق عمومية أو سكنات، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن وسيلة لإيجاد فضاء ملائم يخدم المواطن وييسر له سبل العيش، والاستقرار ويحقق الانسجام بين الأنسجة الحضرية القائمة، والنمو الجديد ضمن سياسة عمرانية شاملة ومستدامة.

إلا أن هذه السياسات كانت محاطة بالغموض وعدم توحيد الجهود لتحقيق تنمية حقيقية وجادة منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، وقد زاد التعقيد مع اعتماد مفهوم التنمية المستدامة وتعدد المفاهيم المتعلقة بها. إذ تم وضع العديد من القوانين لدعم التنمية المستدامة، ولكنها لم تواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد. كما تم التأكيد على أهمية مجال التهيئة والتعمير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية واعتبرتها استراتيجية وطنية. ومع ذلك، لم تستطع هذه القوانين التحكم في التعديات الكبيرة على القواعد

العامة للتهيئة والتعمير، مما أدى إلى تضاربها مع مفهوم المشاريع الحضرية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

ولم تكن مدينة قسنطينة بعيدة عن تطبيق هذه السياسات المختلفة التي فشلت في معالجة مشكلاتها بشكل كاف، ولذلك تم تطبيق فكرة الأقطاب الحضرية لإنشاء مناطق مستقلة تلبي احتياجاتها الحالية والمستقبلية وتعمل كمحرك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحضرية داخل حيزها.

وقد حظيت المدينة بخمسة أقطاب، اثنين منها وجهت لمدينة على منجلي ويتمثلان في التوسعة الغربية والتوسعة الجنوبية، بينما يتوزع الثلاثة الآخرين على إقليمها وهم القطب الحضري عين النحاس المتواجد في بلدية الخروب والقطب الحضري الرتبة في بلدية ديدوش مراد وقطب عين عبيد الكائن ببلدية عين عبيد والتي وقع اختيارنا عليها من أجل دراسة إمكانات تحقيق التنمية المستدامة بها.

بعد الدراسة التحليلية لها استنتجنا أن هذه الأقطاب الحضرية (عين النحاس، الرتبة وعين عبيد) نماذج الدراسة تتميز بمواقع استراتيجية قريبة من التجمعات الحضرية الرئيسية ومربوطة بشبكة مواصلات هامة، مثل الطريق السيار والطرق الوطنية والولائية، مما يجعلها أماكن جذب بامتياز وسهلة الوصول إليها. كما أنها تتمتع بمقومات طبيعية تجعلها مواضع قابلة للتعمير، نظرا لتوفر الوعاء العقاري وقلة العوائق التي يمكن أن تتكيف معها المشاريع المختلفة.

أما من ناحية دراسة وتحليل تطبيق مبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة فكانت أول خطوة هي معرفة مكانة مفهوم القطب الحضري والتنمية المستدامة لدى الفاعلين المحليين والعموميين والخواص بعد انطلاق بناء الأقطاب الحضرية الثلاثة وذلك من خلال المقابلات، حيث أظهرت النتائج أن مفهوم الأقطاب والتنمية المستدامة لم يتحقق بشكل كامل بعد، وإن هذه المفاهيم لا تزال مبهمة بالنسبة للعديد من الفاعلين وتفتقد لآليات تحقيقها. وهناك نقص في تضمينها في مشاريع التنمية، خاصة بين المنتخبين المحليين.

ثم اعتمدنا كخطوة ثانية على تطبيق شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة كنظام منسق يتم استخدامه على مستوى دولي لقياس وتحليل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلا أن تطبيقها على الأقطاب الحضرية نماذج الدراسة يبين عدم استعداد هذه الأخيرة لتحقيق التنمية المستدامة حاليا ومستقبلا، بحيث نستنتج أن جميع الأهداف المحددة في الشبكة لم تصل إلى مستوى أداء جيد في هذه الأقطاب. كما نستنتج أن جميع أهداف التنمية المحددة في الشبكة تمتلك نطاقا جغرافيا واسعا، سواء على الصعيدين الوطني أو الإقليمي، أو حتى على المستوى الحضري. وهذا يجعل من التحدي تطبيقها على تجمعات حضرية تتصف بالحجم الصغير أو

المتوسط، والتي لا تزال في مراحلها الأولى من التطور. كما استنتجنا أن معظم موضوعاتها تحتاج إلى متابعة دقيقة لقياس تقدمها، أو توجيه جهود لتحسينها، لأنها تتعلق بتدخلات تمتد إلى مستويات أعلى من الإدارة والتخطيط مما يجعل من الصعب إصدار حكم نهائي حاليا أو حتى في المستقبل القريب. ومن خلال هذه الاستنتاجات يمكننا القول بأن هناك تحديا رئيسيا في تحقيق مجالات لتنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية الثلاثة خلال مراحل التخطيط والتنفيذ.

وقد دفعتنا هذه النتائج الى محاولة تعديل وتكييف هذه الشبكة مع متطلبات التنمية في الأوساط الحضرية من خلال مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة التي توصلنا اليها في الفصل الأول، إلا انها أظهرت تباينا في أداء هذه المؤشرات، مما يشير إلى ضرورة إعادة النظر في التخطيط.

وكنتيجة عامة يمكن القول ان سياسة الأقطاب الحضرية ماهي إلا توجه جديد لمواجهة الطلب على السكن والتجهيزات والمرافق دون الارتقاء إلى تحقيق مفهوم التنمية المستدامة في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها المدينة الرئيسية قسنطينة (تحقق فرضية 2).

وبناء على هذه النتائج تم وضع المقترحات التالية:

1- موافقة القوانين المتعلقة بالتهيئة والتعمير مع متطلبات التنمية المستدامة:

- يجب إعادة النظر في القوانين والتشريعات العمرانية لتكون متوافقة مع مفهوم التنمية المستدامة وتحقيق التلاحم الحضري والإقليمي، وتجنب التنمية القطاعية.
- تحديد أهداف التنمية المستدامة وإدراجها في القوانين والنصوص التنفيذية وتحديد مؤشرات تحقيقها.
- تعزيز الحوكمة وضمان شفافية ومشاركة المجتمع وكل الفاعلين في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتهيئة والتعمير.
- إدراج مبادئ التخطيط المستدام في قوانين التهيئة والتعمير، بما في ذلك تحديد الأماكن المناسبة للبنية التحتية وتوجيه النمو الحضري بشكل فعال وتشجيع دراسات الأثر للمشاريع الكبرى على البيئة.

2- تعزيز التكامل والتنسيق بين الجهات المختلفة في عمليات التهيئة والتعمير عن طريق:

- التنسيق بين الجهات المختلفة، لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مشاريع التهيئة الحضرية والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل شامل.

- تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تضمين مبادئها في المشاريع الحضرية، في إطار توحيد جهود كل الفاعلين للحد من تأثيرات البنية التحتية على البيئة والموارد الطبيعية للاستفادة منها بشكل أفضل وضمان أن المشاريع الحضرية تخدم مصلحة الجميع بشكل أفضل.
- تشجيع الاستثمار المستدام عن طريق توفير حوافز للمشاريع التي تعزز التنمية المستدامة وتحقق العلاقة التكاملية ببين الاقتصاد والبيئية.
- تشجيع التعاون والتشاور بين مختلف الهيئات والمجتمع المحلي والقطاع الخاص وذلك لتحقيق فهم مشترك لمفهوم التنمية المستدامة وكيف يمكن تطبيقه في التخطيط الحضري.

3- وضع نظام رصد لمراقبة وتقييم تقدم التنمية في الأقطاب الحضرية، وذلك من خلال:

- تحديد الوسائل والآليات اللازمة لقياس مؤشرات التنمية المستدامة ومتابعة أبعادها.
- تعزيز أنظمة مراقبة ورصد تقدم التنمية في المشاريع الحضرية وتقديم تقارير دورية عن الأداء.
- إنشاء نظام متكامل لجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالتنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية. يشمل ذلك جمع البيانات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
- تطوير مؤشرات قابلة للقياس تعكس أهداف التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية. هذه المؤشرات يمكن أن تشمل عوامل مثل جودة الهواء واستدامة البنية التحتية والتوزيع العادل للخدمات.
- تحليل البيانات المجمعة بانتظام لفهم التغيرات والاتجاهات في مجال التنمية المستدامة بهدف تحديد المجالات التي تتطلب تحسينا والتركيز على الجوانب التي تحتاج إلى تدابير تصحيحية.
- تحضير تقارير دورية شفافة ومفهومة توضح مدى تقدم التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية لتوجيه السياسات واتخاذ القرارات.

4- تدعيم التوعية والشفافية والشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال:

- تشجيع المشاركة النشطة للمجتمع المحلي في وضع الأهداف والأولويات للتنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية. هذا يمكن أن يتضمن جلسات استشارية، وورش العمل، ومنتديات عامة حيث يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم ومخاوفهم.
- تشجيع التواصل الفعّال بين مختلف الأطراف المعنية بعمليات التخطيط الحضري، بما في ذلك الجهات الحكومية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص. هذا التواصل يساهم في تعزيز فهم مشترك لأهداف التنمية المستدامة وضمان توجيه الجهود نحو تحقيقها.

- تعزيز التشاركية والشفافية يعزز من شرعية عمليات التخطيط الحضري ويساهم في تحقيق التوازن بين مختلف الاهتمامات والاحتياجات في الأقطاب الحضرية.
- الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات والقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي عند وضع الخطط واتخاذ القرارات. ذلك يمكن أن يساهم في تصميم أقطاب حضرية تلبي احتياجات وتطلعات السكان.

5- دعم البحث والتطوير في مجال التهيئة والتعمير لإيجاد حلول مبتكرة للتحديات الحضرية عن طريق:

- تطوير أساليب تصميم حضري مبتكرة بإدخال تقنيات البنية التحتية الذكية والتصاميم الحضرية الخضراء وتصميم الأماكن العامة وتوجيه النمو الحضري بشكل يجعل المدن أكثر جاذبية وجودة للمعيشة.
- تطوير التكنولوجيا الحضرية التي تزيد من كفاءة النقل العام، وتوفير الطاقة، وتحسين إدارة النفايات، وزيادة الاستدامة البيئية.
- تعزيز الاقتصاد الحضري من خلال دعم الاستثمارات الصديقة للبيئة الحضرية وريادة الأعمال وتعزيز فرص العمل.

في الختام، يجب أن نؤكد على أن إنجاز الأقطاب الحضرية يمثل جزءًا أساسيًا من استراتيجية الدولة في مجال التهيئة والتعمير في الوقت الحالي. من الضروري ألا ينحرف هذا الجهد عن أهدافه الرئيسية، والتي تتمثل في خلق بيئة حضرية مستدامة وشاملة للجميع، وتحقيق مستوى عالي من الأمان والقدرة على مواجهة التحديات، إذ ينبغي أن تكون جميع عمليات التهيئة ضمن إطار مؤسساتي وقانوني شامل بدلاً من التسرع والاكتفاء بإنجاز البرامج السكنية فقط. وهذا سيساهم في رفع هذه الأقطاب لمصاف المدن المستدامة من خلال مساهمة جميع الأطراف، سواء كانوا عموميين أو خواص.

إن تبني هذه الاستراتيجيات سيكون له تأثير إيجابي على تحسين البيئة الحضرية وجعلها أكثر استدامة، وستكون هذه الجهود مفتاحًا لبناء مدن حضرية متقدمة ومستدامة على المدى البعيد.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد محمد عبد العال .(2011) .جغرافية التنمية: مفاهيم نظرية وابعاد مكانية . مصر: مكتبة جزيرة الورد.
2. بشير التيجاني. (2000). التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. بشير ريبوح. (2009). تنظيم المجال المعماري والعمراني في المدينة الجزائرية – العوامل والفاعلون. الجزائر: دار مداد.
4. جمعة محمد داوود. (2012). أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية. مكة المكرمة. المملكة العربية السعودية.
5. جاكلين بوجو قارنيي. (1989). الجغرافيا الحضرية. (عبد القادر حليمي، المترجمون). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. حسن علي حسن. (1991). المجتمع الريفي والحضري. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
7. خلف حسين علي الدليمي. (2015). تخطيط المدن نظريات–اساليب–معايير–تقنيات. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
8. عبد الاله ابو عياش، واسحاق يعقوب القطب. (1979). الاتجاهات المعاصرة في دراسات الحضرية. وكالة مطبوعات الكويت
9. عبد الرحمن يسري احمد. (1988). دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي. مصر: دار الجامعات المصرية.
10. علا سليمان الحكيم. (1988). أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبر في مصر. مصر: معهد التخطيط القومي.
11. فؤاد بن غضبان. (2015). جودة الحياة بالتجمعات الحضرية تشخيص مؤشرات التقييم . الأردن. دار المنهجية للنشر والتوزيع.
12. محمد عبد القادر الفقي. (افريل 2007). ركائز التنمية المستدامة: حماية البيئة في السنة النبوية. الجزء الثالث. دبي: كلية الدراسات العربية والاسلامية.
13. مصطفى عمر حمادة. (2013). المدن الجديدة دراسة في الانثربولوجيا الحضرية. مصر: دار المعرفة الجامعية.
14. مصطفى يوسف كافي . (2017). التنمية المستدامة. شركة دار الاكاديمون للنشر و التوزيع.
15. منال طلعت محمود. (2001). التنمية و المجتمع ، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
16. وليد الاشوح.(2017) . التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيق. مصر: مؤسسة يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع .

اطروحات ومذكرات:

1. امال بودادة. (2012). ميزانية البلديات والتنمية المحلية في ولاية قسنطينة. (ماجستير). 560. جامعة قسنطينة1.

2. باية بوزغاية. (2016). توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة (دكتوراه). 489. كلية العموم الإنسانية والاجتماعية: جامعة محمد خيضر – بسكرة.
3. رانيا أدهم سيد محمد المسلمي. (2012). المدن الجديدة في مصر بين المستهدف والواقع حالة مدينة السادس من اكتوبر (ماجستير). كلية الهندسة: جامعة القاهرة.
4. رولا ابراهيم. (ماي, 2018). المؤشرات العالمية للتنمية الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (ماجستير). الجامعة الاسلامية غزة.
5. زليخة بلحناشي. (2007). التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي (دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية: جامعة الاخوة منتوري قسنطينة.
6. سعاد هواري. (2015). مخططات شغل الأراضي بين المنظومة القانونية والتطبيقات الميدانية (ماجستير). 114. جامعة قسنطينة 1.
7. سليم زاوية. (2017). المجالات المحيطة بمدن الشرق: المفهوم والديناميكية والحوكمة (دكتوراه). 353. جامعة قسنطينة 1.
8. شوقي بوفالة. (2017). الديناميكية المجالية لمدينة قسنطينة والمدن التوابع (ماجستير).241. جامعة قسنطينة 1.
9. صديق رحماني. (2016). النظام القانوني للتوثيق العقاري في الجزائر (ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة بسكرة.
10. عبد الله يحي محمد زيد. (2009). الفضاءات العمرانية لمدينة غزة تحليل مكاني (ماجستير). كلية العلوم: جامعة النجاح الوطنية.
11. علي لطفي رضا خليل. (2005). اتجاهات التطور العمراني في ضواحي غرب نابلس والعلاقات المكانية (ماجستير). 204. كلية الدراسات العليا: جامعة النجاح الوطنية.
12. محمد عبد السلام الفرا. (2010). استراتيجية تحقيق تخطيط عمراني مستدام في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية(ماجستير). 207. كلية الهندسة: الجامعة الاسلامية غزة.
13. معتصم يونس عبد الرزاق عناني. (2006). التخطيط لتطوير إقليم الشعراوية وتنميته (ماجستير). 370. غزة: جامعة النجاح الوطنية.
14. مها سالم كامل. (2001). منهج لتأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني (دكتوراه). 289. كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، القاهرة: جامعة القاهرة.
15. وافية خلاصي. (2006). شبكة المراكز الريفية انطلاقة لبروز ظاهرة التعمير المصغر بضواحي قسنطينة الميدانية (ماجستير). 270. جامعة قسنطينة 1.
16. ياسمينة بغريش. (2013). تخطيط مدن التوابع – دراسة ميدانية لمجمعات ولاية قسنطينة (دكتوراه)، جامعة قسنطينة2.

مقالات:

1. أحمد عواد جمعة، وسهام عبد الحليم محمد. (سبتمبر, 2017). آلية تحقيق الاستدامة العمرانية من خلال اطروحات منظمة الامم المتحدة بالتطبيق على بعض المدن المصرية. مجلة العلوم الهندسية, 45(5) , 657-687.

2. احمد محمد عبد العال. (جوان, 1992). المدن الجديدة والتنمية الاقليمية في مصر. مجلة الآداب والعلوم الانسانية، المجلد العاشر.
3. أمنة حسين صبري. (2015). الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس والتقييم. مجلة المخطط والتنمية (العدد 33)، الصفحات 121 – 145.
4. الجار الله أحمد جار الله، سعد الشهري فايز، والشهري عبد الله. (2015). علاقات ومحددات الاستدامة الحضرية الدولية. مجلة الهندسة والتخطيط, 27(2) , 249-266.
5. رابح هزيلي. (ديسمبر, 2015). استراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة: الجزائر نموذجا. مجلة العلوم الاجتماعية (21)، الصفحات 161-176.
6. ريدة ديب، وسليمان مهنا. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25(العدد 1)، الصفحات 487 – 520.
7. سليمان بوزيدي. (2016). معوقات التنمية الحضرية في الجزائر. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع (العدد 4)، الصفحات 1-15.
8. عامر بوسالمي، وأحمد مونيس. (أكتوبر, 2018). التنمية الحضرية في الجزائر: أي دور للمجتمع المدني؟ مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، الصفحات 23 -36.
9. عبد العزيز عقاقبة. (2010). تسيير السياسة العمرانية في الجزائر -باتنة نموذجا-(ماجستير). 219. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الحاج لخضر _ باتنة.
10. عصام الدين محمد علي. (جويلية, 2006). استراتيجية التنمية العمرانية للمدن المصرية دراسة تطبيقية على مدينة اسيوط. مجلة علوم الهندسة، الحجم 34(الرقم 4)، الصفحات 1323-1340.
11. علا سليمان الحكيم. (1988). أقطاب النمو كأسلوب لحل مشاكل المدن الكبر في مصر. معهد التخطيط القومي.
12. علا عبد الرزاق غدا، ورولا أحمد ميا. (2013). الضواحي السكنية، حل تخطيطي لمواجهة النمو السكاني ام مشكلة حضرية. مجلة جامعة دمشق، 29(العدد الثاني). جامعة دمشق للعلوم الهندسية، دمشق: جامعة دمشق.
13. علي كريم العمار. (جانفي, 2009). مساهمة النظرية التحليلية في تفسير أليات العلاقات الاقتصادية المكانية، مجلة آداب الكوفة (4 أ)، الصفحات 141-162.
14. غادة موسى رزوقي والصفار، ميثم حسن مهدي. 2014. التنمية العمرانية المستدامة في مركز الكرخ التاريخي. مجلة الهندسة،مج. 20، ع. 11، الصفحات 1-28.
15. كميلية احمد عبد الستار، وسناء ساطع. (2012). ديناميكية النمو الحضري في العراق. مجلة المخطط والتنمية، مجلد 1(رقم 26)، الصفحات 239 – 257.
16. محمد السيد طلبة، ومحمود أحمد المرسي. (2015). تحديات الإدارة في التخطيط المكاني " التخطيط الحضري والاقليمي". 1-21. مصر: الجامعة العربية.
17. محمد عدنان وديع. (2010). قياس التنمية ومؤشراتها. مجلة جسور التنمية. المعهد العربي للتخطيط، 1 – 16.
18. محمد عدنان وديع. (2002). مفهوم التنمية. المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسور التنمية، المجلد 1(1)،1-24.

19. محمد علي الانباري، وهيام حميد عبد المجيد. (مارس, 2016). اختيار مجموعة مؤشرات الحضرية لمدينة الحلة. مجلة الهندسة والتنمية المستدامة، المجلد 30(العدد 3)، الصفحات 1 – 23.
20. محمد مصطفى جليل ابراهيم. (2009). آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق. مجلة ديالي.(40)
21. مصطفى مرضي. (1999). المجتمع الريفي من الاستقلالية الى التبعية: معالم ودلالات. مجلة انسانيات. حجم 3 رقم 1
22. مي سلوم. (2019). تخطيط الضواحي السكنية وفق اتجاه العمراني الجديد في مرحلة إعادة الإعمار في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الهندسية، 41(2)، 199 – 217.
23. ناصر مراد. (جوان, 2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التوصل، المجلد 16(العدد 26)، 131 – 157.
24. هجيره سعودي. (19 –21 ماي, 2013). أهمية التشريعات في دعم التنمية المستدامة والإدارة الحضرية للمدن بالجزائر. مؤتمر: تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الاستثمار في المدن العربية الكبرى، صفحة 18.
25. ياسمينة بغريش. (2015). المدن الجديدة التابعة بين النظرية والتطبيق. مجلة امارباك، مجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 6(16).

ملتقيات:

1. جمعة منديل فائق. (14 – 17 جانفي, 2008). تحديات الادارة في التخطيط المكاني. المؤتمر الإقليمي: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية سياسات التخطيط العمراني، 1 –24. مملكة البحرين.
2. فوزي بودقة. (اوت, 2011). الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والبعد العمراني. الملتقى الخامس للجغرافيين.
3. هجيره سعودي. (19 – 21 ماي, 2013). أهمية التشريعات في دعم التنمية المستدامة والإدارة الحضرية للمدن بالجزائر. مؤتمر: تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الاستثمار في المدن العربية الكبرى، صفحة 18.

النصوص القانونية والتشريعية

القوانين:

1. قانون رقم 62–157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 مواصلة العمل بالقوانين الفرنسية (الجريدة الرسمية رقم 2، 1963). (مترجم).
2. قانون رقم 81–01 المؤرخ في 07 فيفري 1981 المتضمن التنازل عن الأملاك العقارية للدولة من أجل الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي، (الجريدة الرسمية رقم 6، 1981)
3. قانون 82–02 المؤرّخ في 06 فيفري 1982 المتعلّق برخصة البناء ورخصة تّجزئة الأراضي، (الجريدة الرسمية رقم 6، 1982).

4. قانون 83-03 المؤرّخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة (الجريدة الرسمية رقم 6، فيفري 1983).
5. قانون رقم 85-08 المؤرّخ في 12 نوفمبر 1985 الذي يحدد قواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها وحمايتها (الجريدة الرسمية رقم 47، 1985).
6. القانون 86-07 المؤرخ في 04 مارس 1986 المتعلق بالترقية العقارية في مجال السكن (الجريدة الرسمية رقم 10، 1986).
7. صدر قانون 87-03 المؤرّخ في 27 جانفي 1987 والمتعلّق بالتهيئة العمرانية (الجريدة الرسمية رقم 5، 1987).
8. قانون البلدية 90-08 والولاية 90-09 المؤرّخين في 07 أفريل 1990 (الجريدة الرسمية رقم 15، 1990).
9. قانون 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي. (الجريدة الرسمية رقم44، 1998).
10. لقانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (الجريدة الرسمية رقم 77 ،2001).
11. قانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه (الجريدة الرسمية رقم10، 2002).
12. القانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، (الجريدة الرسمية رقم34، 2002).
13. القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، (الجريدة الرسمية رقم43، 2003).
14. القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل والمتمم للقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير ،(الجريدة الرسمية رقم 51، 2004).
15. القانون 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004؛ (الجريدة الرسمية رقم 84، 2004).
16. قانون رقم 06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة المؤرخ في 20 فيفري 2006، تنفيذها (الجريدة الرسمية رقم15، 2006).
17. قانون 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، (الجريدة الرسمية رقم44، 2008).

الاوامر

1. أمر رقم 62-20 المؤرخ في 24 أوت 1962 المتعلق بحماية وتسيير الأملاك الشاغرة (الجريدة الرسمية رقم 12، 1962).
2. الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن قانون البلدية (الجريدة الرسمية رقم 6، 1967).

3. في الأمر 74-26 المؤرخ في 20 فيفري 1974 يتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، (الجريدة الرسمية رقم19، 1974).
4. الأمر 75-67 المؤرّخ في 26 سبتمبر 1975 المتعلّق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأرض من أجل البناء (الجريدة الرسمية رقم83، 1975).

المراسيم التنفيذية

1. مرسوم المؤرخ في 30 جوان 1962، يعدل المرسوم رقم 3641 المؤرخ في 19 أوت 1961؛ المتعلق بمنح ومراقبة الصفقات ومتابعة الأشغال في مجال التهيئة الحضرية. (الجريدة الرسمية رقم1، 1962 (بالفرنسية).
2. المرسوم التنفيذي رقم 62-03 المؤرخ في 23 أكتوبر 1962 الخاص بتنظيم كل المعاملات المتعلقة بالأملاك المنقولة والعقارية (جريدة رسمية رقم 1، 1962)
3. مرسوم رقم 211-85 يتضمن كيفيات وشروط إعداد رخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي المخصصة للبناء، وإجراءات تسليمهم (الجريدة الرسمية رقم 34، 1985).
4. مرسوم رقم 212-85 يتضمن تسوية البنايات (الجريدة الرسمية رقم 34، 1985).
5. بالمرسوم رقم 87-91 المؤرخ في 21 أفريل 1987 المتعلق بدراسة تأثير التهيئة العمرانية (الجريدة الرسمية 17، 1987).
6. مرسوم التنفيذي رقم 91-175 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي حدد قواعد التعمير العامة الواجب التقيد بها في مشاريع البناء والتجزئة (الجريدة الرسمية رقم 26، 1991).
7. مرسوم التنفيذي رقم 91-176 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لكيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك (الجريدة الرسمية رقم 26، 1991).
8. مرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي حدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومحتوياته (الجريدة الرسمية رقم 26، 1991).
9. مرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يقرر إعداد مخطط شغل الأراضي. (الجريدة الرسمية رقم 26، 1991).
10. مرسوم التشريعي رقم 94-07 المؤرخ في 18 ماي 1994 يحدد إطار الإنتاج المعماري وتنظيم مهنة المهندس المعماري (الجريدة الرسمية رقم 32، 1994).
11. مرسوم التنفيذي رقم 15-207 الموافق لـ 27 جويلية 2015، الذي يحدد كيفيات المبادرة بالمخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة. (الجريدة الرسمية رقم 42، 2015)
12. مرسوم التنفيذي رقم 14-27 المؤرخ في 01 فيفري 2014 الذي يحدد المواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البنايات في ولايات الجنوب وتطبيقها (الجريدة الرسمية رقم06،2014).
13. مرسوم التنفيذي 15-19 المؤرخ في 25 جانفي 2015 الذي يحدد كيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها، (الجريدة الرسمية رقم7، 2015).

مواقع الانترنت:

1. الاعلان الاول، الدورة العاشرة للمنتدى الحضري. (16 أكتوبر, 2020) . .wuf.unhabitat.org تم الاسترداد من:
https://wuf.unhabitat.org/sites/default/files/2019-09/WUF10_Announcement%2001_ARA_1.pdf
2. الشريف اسامة. (26 أوت, 20). ملخص تعريفي للمرصد الحضري .ورشة عمل الرصد الحضري في تفعيل الاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي .امارة منطقة العسير: المملكة العربية السعودية. تم الاسترداد من
https://saps.ksu.edu.sa/sites/saps.ksu.edu.sa/files/imce_images/mlkhs y.ppt
3. المعهد العربي لانماء المدن. (بلا تأريخ) .دليل انشاء المراصد الحضرية للهبتات .37-1 .تم الاسترداد من http://www.araburban.com/files%20urban_observatories.pdf
4. الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض .(2009) .برنامج المرصد الحضري لمدينة الرياض .6-1 .الادارة العامة للدراسات والمعلومات. تم الاسترداد من
http://rda.gov.sa/res/ada/ar/Researches/urban_observatory_of_riyadh_city/files.pdf
5. حافظ الحماقي يمن محمد. (2005). مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وانواعها، معايير وخطوات اعدادها. 1-21. كلية التجارة: جامعة عين شمس. تم الاسترداد من
http://www.mof.gov.eg/Equality-finallweb/systempages/wrshafiles/m3.pdf
6. عبد الرحمن عبد الهادي محمد. (2008). التخطيط العمراني المستدام. مجموعة محاضرات. الجامعة الاسلامية غزة. تم الاسترداد من https://www.academia.edu/9449959
7. عمر عبيد حسنه. (2019). التعليم واشكالية التنمية. تاريخ الاسترداد 10 12, 2019، من المكتبة الاسلامية- اسلام ويب :
https://www.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=7&ChapterId=7&BookId=298&CatId=201&startno=0
8. منظمة الامم المتحدة. (ديسمبر, 2016). منظمة الامم المتحدة. تم الاسترداد من www.un.org/ar/sustainablefuture/cities
9. منظمة الامم المتحدة. (7 مارس, 2019). تاريخ الموئل و تكليفه و دوره ضمن منظومة الامم المتحدة. تم الاسترداد من http://ar.unhabitat.org/abot-us/history-mandate-the-n-system/
10. منى محمد نافع السيد، و نادية عبد المجيد السلام. (2016). سياسات الانتشار الحضري. مجلة المخطط والتنمية، 7(33)، الصفحات 1-25. تم الاسترداد من
https://www.iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=7117&uiLanguage=ar

تقارير مختلفة:

1. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع القسنطيني (قسنطينة، الخروب، حامة بوزيان، عين سمارة وديدوش مراد).
2. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية عين عبيد.

3. انشاء الاقطاب الحضرية الجديدة. (07 اوت, 2013). مذكرة وزير السكن والعمران رقم 1221.
4. تقارير مخططات شغل الأراضي ب 7 وب 8 وب 9 القطب الحضري الرتبة.
5. تقرير مخطط شغل الأراضي عين النحاس.
6. تقريري مخططا شغل الأراضي 2ب و2ج عين عبيد.
7. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (ديسمبر, 2016). الخطة الحضرية الجديدة. قرار الدورة 71، نشر بتاريخ 25-01-2017، الدورة 71. منظمة الامم المتحدة.
8. حصيلة قطاع السكن والعمران. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.djazair50.dz
9. شهرزاد عوابد. (2018). محاضرات في قانون التعمير الجزائري. 110. جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2. تاريخ الاسترداد 30 مارس, 2020، من:
http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/handle/123456789/1344
10. مجلس المحاسبة. (2018). تقرير مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة. الجزائر: مجلس المحاسبة، الجزائر.
11. مخطط عمل الحكومة. (ماي 2014).
12. منظمة الامم المتحدة. (17 - 20 أكتوبر, 2016). التقرير الوطني لمؤتمر الامم المتحدة للاسكان و التنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) - بتصرف-. 68. كيوتو (الاكوادور)، تونس: تونس.
13. منظمة الامم المتحدة. (17-18 سبتمبر, 2014). التقدم المحرز حتى الآن في نتائج مؤتمر الامم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) و التحديات الجديدة الناشئة على صعيد التنمية الحضرية المستدامة. الدورة الاولى نيويورك.
14. منظمة الامم المتحدة. (19 فيفري, 2016). تقرير فريق الخبراء المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الفقرة 20. 1-82. منظمة الامم المتحدة.
15. مهور باشا. (2014 - 2015). التخطيط الحضري (مطبوعات السنة الاولى ماستر علم الاجتماع الحضري). كلية العلوم االانسانية و الاجتماعية: جامعة سطيف 2.
16. نجم غضون. (2016). نحو بيئة سكنية افضل - معايير التخطيط المستدام. بحث مقدم لجائزة مجلس وزراء الاسكان و التعمير العرب، 33. وزارة الاعمار و الاسكان و الاشغال والبلديات العامة - العراق.
17. نسرين رفيق اللحام. (2011). نحو خلق مناطق تميز ومدن جديدة مستدامة بمصر. سلسلة الأوراق البحثية(الورقة البحثية رقم 24).

المصادر والمراجع الاجنبية

1. ADE-CREAT. (2013). Vers un développement urbain équilibré, intégré et durable en Wallonie - Guide pratique. Wallonie. http://europe.wallonie.be/sites/default/files/Poles%20urbains%20 -202013.pdf
2. Al-Obaidi, M. M. S., Almehemdi, Y. H. B., & Almola, M. F. (2022). Sustainable urban planning within the framework of evaluating the basic design of the new city of

Anah. International Journal of Health Sciences, 6(S6), 3673–3692.

3. Anne Jégou, Cédissia About de Chastenet, Vincent Augiseau, Cécile Guyot, Cécile Judéaux, FrançoisXavier Monaco et Pierre Pech. (2012). L'évaluation par indicateurs : un outil nécessaire d'aménagement urbain durable ? », Cybergeo : European Journal of Geography [En ligne], Aménagement, Urbanisme,document 625
4. Brans, J. P., & Mareschal, B. (2005). PROMETHEE methods. In Multiple criteria decision analysis: State of the art surveys (pp. 163–186). Springer.
5. CMED. (1988). Notre avenir à tous. Les Éditions du Fleuve, Canada.
6. European Green Capital. (s.d.). The Green City Index. Récupéré le 12 février 2023, sur:
7. https://europeangreencapital.eu/the-award/the-green-city-index/](https://europeangreencapital.eu/the-award/the-green-city-index/
8. Guiney, P., & Spatari, S. (2011). Life cycle assessment of buildings: a review of recent developments and applications. Building Research & Information, 39 (3), 267–285.
9. HAMIDOU, R. (1989). Le logement : un défi. Alger: Co-edition ENAT, OPU, ENAC.
10. Keoleian, G. A., & Volk, T. A. (2002). Life cycle assessment of buildings: a state-of-the-art report. Journal of Industrial Ecology, 6 (2), 73–104.
11. Marjorie.P.(2014). Conception d'un outil d'évaluation de la durabilité des quartiers durables au Québec. Maîtrise en environnement.Université de Sherbrooke.Canada.
12. Villeneuve, C. (2016). Comment réaliser une analyse de développement durable? Guide d'utilisation de la Grille d'analyse de développement. Université du Québec à Chicoutimi, Quebec.

الملاحق

الملحق 1: التعليمة الوزارية رقم 1212 المؤرخة في 07 اوت 2013

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة السكن والعمران
MINISTERE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME

الوزير
Le Ministre

07 AOUT 2013

BA
BCAC
BIU

الرقم: 1212 المؤرخ في 2013

1436 ذ ق ه/13

إلى

السيدة و السادة الولاة

بالتبليغ

للسيدات والسادة

مدراء التعمير والهندسة المعمارية والبناء

الموضوع: ف/ي إنشاء أقطاب حضرية جديدة.

المرجع: الإرسال رقم 152 /م د / و أ المؤرخ في 13 مايو 2013

تهدف هذه المذكرة إلى توضيح مراحل المسار الخاص بتتبع المشاريع التي تسمح بإنشاء أقطاب حضرية جديدة موجهة لاستقبال برامج هامة من السكنات والتجهيزات المرافقة، وذلك تطبيقا لتعليمة السيد الوزير الأول المذكورة في المرجع أعلاه، المتعلقة بشروط إنشاء أقطاب حضرية جديدة، قبما الملاحظات المقدمة أثناء زيارات العمل والتفقد التي أجريت لمختلف الولايات.

ويتمثل هذا المسار في المراحل التالية:

الملحق 2: التعليمة الوزارية رقم 04 المؤرخة في 14 اوت 2013

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة السكن والعمران
الوزير

MINISTERE DE L'HABITAT
ET DE L'URBANISME
Le Ministre

تعليمة رقم 004 المؤرخة في 14 AOUT 2013
متعلقة بإنجاز التجهيزات العمومية المرافقة الجوارية المدمجة
في الأقطاب الحضرية الجديدة

السيدات والسادة :
- مديري التعمير والهندسة المعمارية والبناء
- مديري السكن والتجهيزات العمومية،
- المدراء العامون لديوان الترقية والتسيير العقاري

بالتبليغ للسيدة والسادة الولاة

إن برامج سكنية هامة موزعة عبر كامل التراب الوطني هي حاليا في طور الانطلاق أو في طور الإنجاز لتلبية الطلب المتزايد على السكن الاجتماعي.

غير أن هذه الإنجازات غالبا ما تترجم على أرض الواقع في شكل تجمعات سكنية مركزة تفتقر للمرافق الضرورية للحياة الاجتماعية.

هذا النقص الفادح في المرافق الجماعية، لاسيما المرافق الجوارية (الملاعب الرياضية والمراكز الثقافية وفضاءات الخضراء، ومكاتب البريد والمساحات الخضراء، قاعات الانترنت الخ) يحول دون توفير العيش الكريم لقاطني هذه التجمعات.

ولاية قسنطينة
مديرية التعمير والهندسة المعمارية و البناء

الملحق (3) تقييم البعد الاجتماعي في القطب الحضري عين النحاس (نموذج من شبكة التقييم الدولية مترجمة الى العربية)

البعد الاجتماعي (القطب الحضري عين النحاس)

الموضوع	الأهداف		الترجيح	تبرير الترجيح	التقييم	تبرير التقييم	مسارات التحسين	الأولوية
1.1	**محاربة الفقر**	القضاء على الفقر من خلال الاهتمام بالأشخاص الأشد فقرًا، وتلبية احتياجات كل البشر.	3	لا يوجد لدى الأشخاص الذين يعانون من فقر شديد مجال لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتجنب تدهور بيئتهم. يمكن أن تؤدي هذه الحالة في بعض السياقات إلى أزمات إنسانية خطيرة.	6	يضم المخطط التنظيمي أسس القضاء على الفقر كتوفير السكن الجماعي والتجهيزات الجوارية التعليمية والصحية والأمنية	تقوية مرونة الأشخاص المحرومين لتقليل ضعفهم في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟ عن طريق ضمان وصول الأشخاص الأشد فقرًا إلى الوظيفة والخدمات الأساسية (المياه والغذاء والطاقة والنقل والصحة والتعليم والإسكان،	**التدخل**
1.2	**الحصول على مياه الشرب**	ضمان توفير المياه الصالحة للشرب	3	الوصول إلى المياه الصالحة للشرب حق إنساني مضمون. يمكن أن يكون نقص الوصول إلى المياه الصالحة للشرب سببًا في العديد من الأمراض.	8	الموضع مزود بثلاث خزانات مياه ذات سعات مختلفة، كما نجد انه مزود بشبكة لتصريف الماء الصحي	عن طريق تطوير البنية التحتية لتوصيل المياه الصالحة للشرب بأقرب مكان ممكن من احتياجات الاستهلاك.	**التمسك**
1.3	**استعمال المياه**	ضمان توفير كمية وجودة مناسبة من المياه لأغراضها المختلفة	3	الماء مورد حيوي للبشر وجميع الكائنات الحية عل حد سواء. تتطلب الاستخدامات المختلفة للماء (الطهي والنظافة والزراعة والتربية والإنتاج الصناعي والترفيه والملاحة) مياه بكمية ونوعية متغيرة.	8	كل المساكن والتجهيزات مزودة بالمياه الصالحة للشرب	عن طريق استخدام المياه بطريقة عقلانية لجميع الأغراض، من خلال إدارة متكاملة لموارد المياه على جميع المستويات.	**التمسك**
1.4	**التغذية**	ضمان الأمن الغذائي والوصول إلى غذاء ذي جودة.	3	التغذية الصحية تساعد على الحفاظ على صحة الأشخاص. يمكن أن تكون سوء التغذية عاملاً يسبب مشاكل صحية، بما في ذلك التأخر في النمو والتطور الفكري والجسدي.	1	لم يؤخذ هذا العنصر في الحسبان	عن طريق زيادة الانتاج الزراعي، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد، وتقليل هدر الطعام،	**الزامية التدخل**

1.5	**الحصول على الطاقة**	ضمان وصول الجميع إلى خدمات الطاقة وبتكلفة معقولة	3	إن توفير الطاقة ضروري على جميع المستويات في المجتمع، لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الطهي والإضاءة والوصول إلى المياه أو التدفئة.	5	الموضع مزود بالطاقة وبأسعار مدروسة	عن طريق تحديد العوامل البيئة التي قد تؤدي إلى ظهور مشاكل صحية (التلوث الضوئي والبصري والرائحة وانبعاثات الغبار والضوضاء والإشعاعات الكهرومغناطيسية، إلخ).	**التدخل**
1.6	**الصحة العامة**	الحفاظ على وتحسين صحة السكان	3	تسمح الصحة الجيدة للأفراد والمجتمعات بالرد على احتياجاتهم بشكل مستقل والمساهمة بشكل كامل في الحياة الاجتماعية.	2	نقص في التجهيزات الصحية	تعزيز قطاع الصحة	**الزامية التدخل**
1.7	**الحصول على الخدمات الصحية**	ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية	3	لتقليل معدل الوفيات وانتشار العديد من المشكلات الصحية التي يمكن تجنبها، وذلك بالسماح بالتدخلات السريعة والفعالة..	2	نقص في التجهيزات الصحية المتخصصة	تعزيز قطاع الصحة	**الزامية التدخل**
1.8	**رعاية الامومة والطفولة**	تلبية الاحتياجات الصحية للأمهات والأطفال الرضع	3	لتقليل معدل وفيات الأمهات والقضاء على وفيات الأطفال الرضع والأطفال التي يمكن تجنبها.	0	لم يؤخذ هذا العنصر في الحسبان	لتقليل معدل وفيات الأمهات والقضاء على وفيات الأطفال الرضع والأطفال التي يمكن تجنبها.	**الزامية التدخل**
1.9	**الامن**	ضمان الأمن الفعال للأفراد والمجتمعات	3	يساعد زيادة الأمان على تجنب الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى عواقب سلبية على الصحة وجودة الحياة والرفاهية الفردية والجماعية، وتؤدي إلى تكاليف اقتصادية كبيرة للأفراد والمجتمعات.	5	برمجة تجهيزات امنية جوارية	عن طريق التأكد من أن جميع الفتيات والفتيان يتابعون دورة كاملة من التعليم الابتدائي والثانوي على قدم المساواة.	**التدخل**
1.10	**التعليم الأساسي**	ضمان الوصول إلى أنظمة تسمح بتوفير تعليم أساسي والقاعدي للجميع	3	يتيح التعليم للأفراد تطوير المعرفة والمهارات التي تعزز استقلالهم وتعزز المساواة في الفرص ويتيح للجميع تطوير	8	بناء وبرمجة مدارس ابتدائية جوارية	يتيح التعليم للأفراد تطوير المعرفة والمهارات التي تعزز استقلالهم. يعزز المساواة في الفرص ويتيح للجميع تطوير قدرتهم على	**التمسك**

				قدرتهم على التحكم في مصيرهم.		التحكم في مصيرهم.	
1.11	**التعليم العالي**	تشجيع وصول الجميع إلى مستوى التعليم المطلوب والتكوين المستمر	3	يعكس هذا المستوى من التعليم الحاجة التي يحددها الفرد في لحظة من وجوده، من أجل تحقيق الأهداف التي حددها لنفسه.	1	لم يؤخذ هذا العنصر في الحسبان	عن طريق تحسين عرض التكوين المهني أو عالي المستوى (الفني والجامعي).	**الزامية التدخل**
1.12	**الجنس**	تحقيق المساواة والحقوق بين الجنسين	3	لإنهاء الظلم ووقف أي شكل التمييز بين الرجال والنساء، في كل مرحلة عمرية من أشكال وفي كل مكان في العالم	1	لم يؤخذ هذا العنصر في الحسبان	من خلال القيام بإصلاحات لمنح النساء نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال في الموارد الاقتصادية، والوصول إلى التملك الملكية العقارية، والإرث والموارد الطبيعية.	**الزامية التدخل**
متوسط الترجيح: البعد الاجتماعي			**3,0**	**الأداء المرجح البعد الاجتماعي**	**٪39**			

لبعد البيئي

يهدف إلى تلبية احتياجات جودة البيئة الطبيعية واستدامة الموارد، وكذلك إعادة ضبط العلاقات بين الإنسان والطبيعة

الموضوع	الأهداف		الترجيح	تبرير الترجيح	التقييم	تبرير التقييم	مسارات التحسين	الأولوية
2.1	**معرفة الأنظمة البيئية**	تطوير المعرفة حول النظم الإيكولوجية والأنواع التي تعتمد عليها	3	إدارة النظم البيئية المستدامة تضمن استدامة هذه الخدمات للأجيال الحالية والمستقبلية.	0	يؤخذ اثناء اعداد الخطة لم	عن طريق تقييم الأنواع الموجودة ومتابعة الأنواع المؤشرة على جودة البيئة.	**الزامية التدخل**
2.2	**التنوع البيئي**	تدعيم حماية التنويع البيولوجي	3	بالنسبة للإنسان، فإنه يشكل وسيلة لتلبية الاحتياجات البيئية والوراثية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والثقافية والترفيهية والغذائية أو الجمالية.	0	يؤخذ اثناء اعداد الخطة لم	من خلال توعية السكان بأهمية التنوع البيولوجي ودمج حماية التنوع البيولوجي في الممارسات الغابية والزراعية وصيد الأسماك والتحضر وغيرها من استخدامات الأرض.	**الزامية التدخل**
2.3	**الأنظمة البيئية القارية**	المحافظة على الأنظمة البيئية القارية	1	يوفر النظام البيئي البري خدمات بيئية هامة، بما في ذلك الغذاء ويمثل موطنًا للعديد من الأنواع .	0	يؤخذ اثناء اعداد الخطة لم	عن طريق وضع تدابير تنظيمية لضمان حمايتها، ووضع إجراءات رادعة للمخالفين.	**التحدي على المدى الطويل**

2.4	**الأنظمة البيئية المحيطية**	المحافظة على الأنظمة البيئية المحيطية	1	هذه النظم البيئية جزءًا يستضيف كبيرًا من التنوع الحيوي الكوكبي والأدوية ويمكن أن يوفر الغذاء وبعض المواد الخام. إنها أماكن متميزة للسياحة.	0	يؤخذ اثناء اعداد الخطة لم	عن طريق توعية السكان وإشراكهم في عمليات الحفظ والترميم لهذه النظم الإيكولوجية.	**التحدي على المدى الطويل**
2.5	**التربة**	القضاء على التقهقر البيولوجي والكيميائي والفزيائي للتربة	3	تقدم التربة العديد من الخدمات البيئية، مثل امتصاص وتصفية المياه، ودعم النمو، وغيرها.	0	يؤخذ اثناء اعداد الخطة لم	عن طريق الحد من سحب المياه للزراعة والثروة الحيوانية، للسياحة والترفيه في المناطق القاحلة.	**الزامية التدخل**
2.6	**التجديد الحيوي**	تحديد اهداف تجديد الأنظمة البيئية الهشة	1	لعدم ترك مواقع متدهورة للأجيال القادمة، سواء كانت بطريقة طبيعية أو بشرية، والتي يجب أن تتم معالجتها.	0	يؤخذ اثناء اعداد الخطة لم	من خلال تحديد احتياجات الترميم والأعمال والاستثمارات التي ستكون ضرورية لاستعادة المواقع المطلوبة.	**التحدي على المدى الطويل**
2.7	**الموارد**	برمجة استعمال عقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة	3	يصبح من المهم، لاتخاذ قرارات مدروسة، النظر في مجموعة من العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والثقافية في اختيار الموارد المستخدمة، بناءً على السياق المحلي.	1	يؤخذ اثناء اعداد الخطة لم	عن طريق الحد من استخدام الموارد غير المتجددة، واستخدامها بحكمة وعلى النحو الأمثل، ودراسة إمكانيات الاستبدال بالموارد المتجددة.	**الزامية التدخل**

2.8	**النواتج**	برمجة استعمال عقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة	3	يسمح تقليل مخرجات الأنشطة البشرية بتقليل التأثيرات السلبية التي يمكن أن تنتج عن تصرفها في البيئات الطبيعية.	1	يؤخذ اثناء اعداد الخطة لم	من خلال تعزيز الحد من الاستهلاك من اوله، وإعادة استخدام الأشياء أو الموارد، وإعادة تدوير المواد العضوية وتحويلها إلى سماد، من منظور دورة الحياة.	**الزامية التدخل**
2.9	الملوثات العامة	برمجة استعمال عقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة	3	يمكن أن تؤثر مشكلات تغيرات البيئة الكوكبية بشكل كبير وعلى الطويل وعلى نطاق واسع المدى على الحفاظ على الحياة البشرية والحيوانية والنباتية.	1	يؤخذ اثناء اعداد الخطة لم	من خلال اعتماد انشطة صناعية نظيفة وصديقة للبيئة.	**الزامية التدخل**
2.10	التغيرات المناخية	برمجة استعمال عقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة	1	تؤدي زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة إلى اضطراب المناخ، والذي يترتب عليه عواقب اقتصادية وبيئية واجتماعية وثقافية وأخلاقية وسياسية.	0	يؤخذ اثناء اعداد الخطة لم	عن طريق تقليل الانبعاثات من خلال العمل على النقل واستخدام الطاقة والعمليات الصناعية واختيار مواد البناء وتكييف الهواء والتدفئة والتعليم والعادات الفردية.	**التحدي على المدى الطويل**
متوسط الترجيح: البعد البيئي			**2,2**	**ترجيح الاداء : البعد البيئي**	**4٪**			

الملحق (4) مؤشرات التنمية ومنهجية التقييم

الرئيسية المؤشرات		المؤشرات الفرعية	الجهة المقيمة	منهجية التقييم
المجال الاجتماعي والحياة العامة				
الخصائص العامة		حجم السكان	الباحثة	المقارنة مع الحجم المثالي للقطب
		معدل النمو السنوي	الباحثة	المقارنة مع معدل النمو السنوي للبلدية
		متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن	الباحثة	الاستبيان والمقارنة مع المعدل الوطني
		الكثافة السكانية والسكنية	الباحثة	المقارنة مع المخطط التنظيمي
		الرفاهية في المساكن	السكان	الاعتماد على الاستبيان
		وجود عدالة في توزيع الخدمات والمرافق	السكان	الاعتماد على الاستبيان
		مدى كفاءة الخدمات المقدمة	السكان	الاعتماد على الاستبيان
		وجود تسهيلات الوصول لذوي الاحتياجات الخاصة للتجهيزات	السكان	الاعتماد على الاستبيان
		الامن العام (الجريمة في الوسط الحضري)	السكان	الاعتماد على الاستبيان
		نسبة السكان المقيمين في الاحياء الفقيرة والهشة	الباحثة	الميدان وتقارير مختلف الهيئات
الشبكات المختلفة	النقل	نسبة تغطية المجال الحضري بشبكة الطرق	الباحثة	الميدان والمخطط التنظيمي
		وجود تدرج في شبكة الطرق	الباحثة	الميدان والمخطط التنظيمي
		وجود تخصص في الطرق (للدراجات، للسيارات...)	الباحثة	الميدان والمخطط التنظيمي
		نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل النقل الخاص	السكان	الاعتماد على الاستبيان
		نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل النقل العام	السكان	الاعتماد على الاستبيان
		نسبة السكان الذين يفضلون المشي على الاقدام	السكان	الاعتماد على الاستبيان
		توفر ممرات خاصة بالمشاة	الباحثة	الميدان والمخطط التنظيمي
		توفر مواقف السيارات في مناطق السكن والخدمات	السكان	الاعتماد على الاستبيان
	المياه الشروب	نسبة السكان الذين يستفيدون من المياه الشروب	السكان	الاعتماد على الاستبيان
		وجود المصادر المائية ذات نوعية جيدة	الهيئات	الاعتماد على تقارير الهيئات
	الصرف الصحي	نسبة السكان الذين يستفيدون من الصرف الصحي	السكان	الاستبيان والميدان
		نسبة مياه الصرف المعالجة والمعاد استغلالها	الهيئات	تقارير مختلف الهيئات
	الطاقة	نسبة السكان المستفيدين من الطاقة (الكهرباء وغاز)؛	السكان	الاعتماد على الاستبيان
		استخدام الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية، ...) في المرافق	الهيئات	الميدان وتقارير مختلف الهيئات

المجال الاقتصادي والتكنولوجيا

الحرف والنشاطات المختلفة	متوسط دخل الاسر	السكان	الاعتماد على الاستبيان
	عدد الافراد البطالين	السكان	الاعتماد على الاستبيان
	نسبة العاملين في القطاع الاقتصادي (العام والخاص)	السكان	الاعتماد على الاستبيان
	نسبة السكان الذين يمارسون اعمال حرة (حرف، تجارة حرة، ...)	السكان	الاعتماد على الاستبيان
الاتصالات	نسبة السكان المزودين بخدمات الاتصال (هاتف وانترنت)	السكان	الاعتماد على الاستبيان
	نسبة السكان الذين يستعملون الاتصالات (الجيل الرابع).	السكان	الاعتماد على الاستبيان

	عدد المستثمرين في مجال الاتصالات	الهيئات	تقارير مختلف الهيئات
المجالات البيئية			
إدارة النفايات	متوسط كمية النفايات المنزلية لكل مسكن	الباحثة	الاعتماد الميدان والهيئات
	توفر الوسائل البشرية والتقنية لجمع النفايات.	الهيئات	تقارير مختلف الهيئات
	نسبة النفايات المدورة بالنسبة لمجموع النفايات المجمعة	الهيئات	تقارير مختلف الهيئات
المساحات الخضراء	نسبة المساحات الخضراء بالنسبة للمساحة الحضرية الكلية	الباحثة	الميدان والمخطط التنظيمي
	نصيب الفرد من المساحات الخضراء	الباحثة	الميدان والمخطط التنظيمي
	سهولة الوصول إلى المساحات الخضراء من طرف السكان	السكان	الاعتماد على الاستبيان
	وجود مستوى جيد لنظافة البيئة الحضرية	السكان	الاعتماد على الاستبيان
الإضاءة	توفر الاضاءة الطبيعية الجيدة في المساحات العامة	السكان	الاعتماد على الاستبيان
	توفر الإنارة العمومية بشكل مناسب على مستوي المنطقة	السكان	الاعتماد على الاستبيان
	توفر عناصر الإظلال الطبيعية والاصطناعية	السكان	الاعتماد على الاستبيان
إدارة التلوث	وجود تلوث محسوس حسب نوعه	السكان	الاعتماد على الاستبيان
	عدد مصادر التلوث في الوسط الحضري	الباحثة	الميدان
المجال العمراني المستدام			
خصائص الموقع	الموقع	الباحثة	نتائج الفصل الرابع
	الوصولية	الباحثة	نتائج الفصل الرابع
	الخصائص الطبيعية للأرض الحضرية	الباحثة	الميدان وتقارير مختلف الهيئات
العقار الحضري	نسبة العقار الحضري الشاغر بالنسبة لمجموع المدينة	الباحثة	تقارير مختلف الهيئات
	الطبيعة العقارية للعقار الحضري ونسبتها	الباحثة	تقارير مختلف الهيئات
استخدام الأرض	نسبة استخدامات الأرض لمختلف الوظائف الحضرية	الباحثة	تقارير مختلف الهيئات
	نسبة توزيع المساكن حسب نمطها	الباحثة	تقارير مختلف الهيئات
	نسبة المساكن الشاغرة بالنسبة لمجموع المساكن	الباحثة	الميدان والمخطط التنظيمي
المعالم والاستدلال	وجود علامات للاستدلال والتوجيه في البيئة الحضرية	الباحثة	الاعتماد على الميدان
	وجود سمات او تشكيلات هندسية توحي بالهوية المجتمعية	الباحثة	الاعتماد على الميدان
المجال التشريعي والمؤسساتي			
التنظيم	المنطقة مقسمة الى احياء تدار من طرف جمعيات احياء	السكان	الاعتماد على الاستبيان
	مساهمة الهيئات العامة والخاصة في إدارة المنطقة	الهيئات	تقارير مختلف الهيئات
	تخضع المنطقة الى أدوات التهيئة والتعمير	الهيئات	تقارير مختلف الهيئات
التسيير	وجود هيئات تشرف على تسيير القطب الحضري	الهيئات	تقارير مختلف الهيئات
التشاور	تشاور بين مختلف الفاعلين في إنجاح مشاريع التنمية	الهيئات	تقارير مختلف الهيئات
المشاركة	مشاركة السكان في تخطيط وادارة المناطق الحضرية.	الباحثة	تقارير مختلف الهيئات
	مساهمة الجمعيات والقطاع الخاص في المحافظة على البيئة.	الهيئات	تقارير مختلف الهيئات
المعلومة	سهولة الحصول على مختلف المعلومات من طرف المواطن	الهيئات	تقارير مختلف الهيئات

الملحق (5) المؤشرات المقترحة في المجال الاجتماعي (نموذج)

المجال الاجتماعي للقطب الحضري عين النحاس					
الموضوع	الأهداف	الترجيح	التقييم	طريقة التحسين	الأولوية
1.1	حجم السكان	3	7	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.2	معدل النمو السنوي	3	3	الزامية إعادة النظر في تطبيق المؤشرات	Réagir
1.3	متوسط عدد الأفراد في الأسرة	3	3	الزامية إعادة النظر في تطبيق المؤشرات	Réagir
1.4	الكثافة السكانية والسكنية	3	7	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.5	الرفاهية في المساكن	3	6	تعديل تطبيق المؤشرات	Agir
1.6	وجود عدالة في توزيع الخدمات والمرافق	3	8	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.7	كفاءة الخدمات المقدمة	3	5	تعديل تطبيق المؤشرات	Agir
1.8	تسهيلات الوصول للتجهيزات لذوي الاحتياجات الخاصة	3	8	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.9	الامن العام (الجريمة في الوسط الحضري)	3	8	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.10	نسبة السكان المقيمين في الاحياء الفقيرة والهشة	3	8	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.11	تغطية المجال الحضري بشبكة الطرق	3	7	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.12	التدرج في شبكة الطرق	3	10	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.13	تخصص في الطرق (للدراجات، للسيارات...)	3	0	الزامية إعادة النظر في تطبيق المؤشرات	Réagir
1.14	نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل النقل الخاص	3	8	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.15	نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل النقل العام	3	3	الزامية إعادة النظر في تطبيق المؤشرات	Réagir
1.16	نسبة السكان الذين يفضلون المشي على الاقدام	3	2	الزامية إعادة النظر في تطبيق المؤشرات	Réagir
1.17	توفر ممرات خاصة بالمشاة	3	9	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.18	توفر مواقف السيارات في مناطق	3	2	الزامية إعادة النظر في تطبيق	Réagir

	السكن والخدمات			المؤشرات	
1.19	نسبة السكان الذين يستفيدون من المياه الشروب	3	10	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.20	وجود المصادر المائية ذات نوعية جيدة	3	5	تعديل تطبيق المؤشرات	Agir
1.21	نسبة السكان الذين يستفيدون من الصرف الصحي	3	9	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.22	نسبة مياه الصرف المعالجة والمعاد استغلالها	3	0	الزامية إعادة النظر في تطبيق المؤشرات	Réagir
1.23	نسبة السكان المستفيدين من الطاقة (الكهرباء وغاز)؛	3	10	التمسك بالمؤشرات	Pérenniser
1.24	استخدام الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية، ...) في المرافق	3	4	الزامية إعادة النظر في تطبيق المؤشرات	Réagir
	متوسط الترجيح: البعد الاجتماعي	3,0	59%		

الملحق (6) تقييم عناصر الاستبيان في الأقطاب الحضرية

	عين النحاس		الرتبة		عبيد	
العنصر	النسبة	التقييم	النسبة	التقييم	النسبة	التقييم
عدد افراد الاسرة	--	3	--	8	--	1
الدخل	--		--		--	
البطالة في الاسرة	--		--		--	
تجهيز المسكن	٪48	6	٪95	10	٪21	2
الاتصال بشبكة المياه	٪100	10	٪100	10	٪95	10
الاتصال بشبكة الصرف	٪100	10	٪100	10	٪85	8
التزويد اليومي بالمياه	٪8	0	٪10	1	٪12	1
الطاقة	٪100	10	٪100	10	٪60	10
الإضاءة في المسكن	٪68	8	٪100	10	٪89	9
التهوية في المسكن	٪80	8	٪100	10	٪95	10
استعمال 4G	٪77	8	٪85	8	٪6	0
الرضى عن المسكن	٪66	7	٪85	8	٪95	10
الامن في القطب	٪85	8	٪95	10	٪40	4
جمع النفايات	٪77	8	٪86	9	٪85	8
علامات التوجيه	٪30	3	٪10	1	٪12	1
الرضى عن القطب	٪48	6	٪45	5	٪100	10
مساحات خضراء	٪48	6	٪0	0	٪46	6
استعمال م الخضراء	٪44	5	٪60	7	٪45	5
الإضاءة في الشوارع	٪80	8	٪96	10	٪100	10
الظل في الشوارع	٪25	2	٪0	0	٪0	0
التلوث بأنواعه	٪60	7	٪49	6	٪65	7
نظافة الشوارع	٪48	6	٪75	6	٪95	10
تنوع التجهيزات	٪75	6	٪5	0	٪10	0
التويع العادل للتجهيزات	٪68	8	٪15	2	٪48	6
كفاءة الخدمات	٪45	5	٪44	5	٪10	1
تسهيلات الوصول اليها	٪85	8	٪52	7	٪8	0
مستعملي النقل الخاص	٪27	8	٪65	7	٪27	8
مستعملي النقل العام	٪32	3	٪25	2	٪63	7
المشي على الاقدام	٪24	2	٪2	0	٪10	1
مواقف السيارات	٪85	2	٪100	2	٪100	2
ممرات للمشاة	٪86	9	٪100	10	٪100	10
تقسيم القطب الى احياء	٪90	9	٪95	10	٪100	10
جمعيات الاحياء	٪75	8	٪85	8	٪75	8

المصدر: من انجاز الباحثة (2023)

ملحق (7) استمارة العمل الميداني

بـسـم اللـه الرحـمـن الرحيـم

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 1

كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية

استمارة بحث حول:

التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية

عين النحاس – الرتبة – عين عبيد

في إطار العمل البحثي المتعلق بإعداد أطروحة الدكتوراه في اختصاص تهيئة حضرية، والتي ترتكز على موضوع "**التنمية المستدامة والأقطاب الحضرية**". تأتي هذه الأطروحة في إطار السعي المستمر لتحقيق تطور حضري مستدام يعكس التطلعات المعاصرة نحو بيئة معيشية تلبي احتياجات السكان الحالية والمستقبلية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. لتحقيق هذه الأهداف، نأمل منكم المشاركة الفعّالة في هذا الاستبيان، والذي يتضمن أسئلة تتناول مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة والأقطاب الحضرية. تعتبر إجاباتكم على هذه الأسئلة أمرًا بالغ الأهمية، حيث ستساهم بشكل كبير في توجيه مسار البحث وتوفير المعلومات القيمة التي ستُستخدم في تحليل النتائج واستخلاص الاستنتاجات.

نشكركم مسبقًا على وقتكم وتعاونكم، ونؤكد أن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

من اعداد الباحثة:

هواري سعاد

تحت اشراف :

الأستاذ بوالصوف رابح

1. البيانات الشخصية:

- **الجنس:** ذكر انثى

- **(:** (15–25) (26– 45) (46–65) 66 فاكبر

- **الحالة العائلية:** اعزب (عزباء) متزوج(ة) مطلق (ة) ارمل (ة)

- **مستوى الدراسة:** غير متمدرس ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

- **مكان الإقامة الحالي:** .....

- **مكان الاقامة السابق (البلدية):** .....

- **تاريخ الإقامة في القطب الحضري (الشهر والسنة):** .....

I. المجال الاجتماعي: الاسرة والرفاهية في المسكن

- **عدد افراد الاسرة** ..... ذكور ..... اناث .....

- عدد الغرف .....

- **متوسط الدخل العام للأسرة:** (اقل من 20000 دج) ..... (20000دج – 50000دج) .....

(50000دج –80000 دج)..... (80000 دج – 100000دج) ..... 100.000 دج فأكثر ....

1. عدد الافراد البطالين ..... ذكور.... اناث.....

- هل أنت راضي عن جودة السكن الذي تقيمون فيه؟ نعم ..... لا ..... محايد.....

- هل يوجد في المسكن ثلاجة....، تلفاز.....، مدفأة.....، مطبخه....، مكيف هوائي.... حاسوب.... الانترنت.....

- هل مسكنكم متصلة بشبكة المياه الصالحة للشرب؟ نعم ..... لا ..... محايد.....

- هل مسكنكم متصلة بشبكة الصرف الصحي؟ نعم ..... لا ..... محايد.....

- هل توجد اضاءة كافية في المسكن: نعم ..... لا ..... محايد.....

- هل توجد تهوية كافية في المسكن: نعم ..... لا ..... محايد.....

II– المجال البيئي: البيئة والأمان:

- هل انت راضي على الإقامة في القطب الحضري؟ نعم ..... لا .....ربما.....

- هل الشوارع والأماكن العامة نظيفة؟ جيد..... حسن ..... متوسط .....سيء.....

- هل المنطقة التي تعيشون فيها تعاني فيها من التلوث (الضوضاء، الدخان، الروائح،..)؟ عالي ..... متوسط ... ضعيف .... غير موجود ....

- هل توجد مساحات الخضراء كافية في منطقتكم؟ نعم ..... لا ..... محايد.....

- هل هناك سهولة في استعمال المساحات الخضراء؟ نعم ..... لا ..... محايد.....

- هل الإضاءة الطبيعية جيدة في المساحات العامة؟ نعم ..... لا ..... محايد.....

- هل الإنارة العمومية مناسبة على مستوي المنطقة؟ نعم ..... لا ..... محايد.....

- هل توجد عناصر طبيعية واصطناعية توفر الظل في منطقتكم؟ نعم ..... لا ..... محايد.....

- هل تشعر بالأمان في الأحياء والأماكن العامة في منطقتكم؟ نعم ..... لا ..... محايد.....

III- الخدمات والبنية التحتية:

- هل تعتقد أن التجهيزات (تعليمية، صحية، رياضية ،...) كافية ؟ نعم ....لا .....لا أدرى.....
- في حالة نعم هل هذه التجهيزات موزعة بشكل جيد على كل المنطقة؟ نعم ..... لا .....لا أدرى.....
- هل هذه التجهيزات توفر خدمات جيدة؟ نعم ..... لا .....لا أدرى.....
- هل هناك تسهيلات لوصول ذوي الاحتياجات الخاصة لهذه التجهيزات؟ نعم ..... لا .....لا أدرى.....
- ما هي وسيلة النقل التي تستخدمونها في التنقل: النقل الخاص..... النقل العام ..... المش
- ي على الاقدام...
- هل تتوفر منطقتكم على ممرات خاصة بالمشاة؟ نعم ..... لا .....
- هل تتوفر المنطقة على مواقف للسيارات في مناطق السكن والخدمات نعم ..... لا ..... محايد.....
- هل تستفيدون من المياه الشروب يوميا نعم ..... لا ..... محايد.....
- هل تستفيدون من الكهرباء نعم ..... لا ..... محايد.....
- هل يستفيد الحي من خدمات جمع القمامة بانتظام؟ نعم ..... لا ..... محايد.....

IV- التنوع الاجتماعي والتواصل:

- هل توجد علامات للاستدلال والتوجيه في منطقتكم؟ نعم ..... لا .....لا أدرى.....
- هل المنطقة مقسمة الى احياء نعم ..... لا .....لا أدرى.....
- هل توجد جمعيات احياء نعم ..... لا .....لا أدرى.....

الملحق (8): تقييم المجال الاجتماعي في الأقطاب الحضرية حسب لشبكة المقترحة

المجال الاجتماعي					
المؤشرات	المؤشرات العامة	تقييم القطب الحضري			التعليق على التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
الخصائص العامة	حجم السكان	7	10	10	لم تصل حاليا الأقطاب إلى الحجم المثالي لأن أحياء كثيرة منها لا تزال شاغرة.
	معدل النمو السنوي	3	8	4	الأقطاب تشهد حركية واسعة بسبب عمليات الإسكان.
	متوسط عدد الأفراد في الأسرة	3	8	1	لا يزال متوسط عدد أفراد الأسرة أكبر من أو يقارب المتوسط الوطني.
	الكثافة السكانية والسكنية	7	7	7	تحترم معايير المخطط التنظيمي.
	الرفاهية في المساكن	6	10	2	مختلفة حسب الحالة الاجتماعية للسكان.
	وجود عدالة في توزيع الخدمات والمرافق	8	2	6	غير محققة في قطب واحد لعدم توفرها.
	كفاءة الخدمات المقدمة	5	5	1	غير محققة تماما لعدم اكتمال بنائها أو تجهيزها.
	تسهيلات الوصول للتجهيزات لذوي الاحتياجات الخاصة	8	7	0	محققة في قطبين فقط في التجهيزات الموجودة.
	الأمن العام (الجريمة في الوسط الحضري)	8	10	4	وجود نوع من الأمن داخل هذه الأقطاب.
	نسبة السكان المقيمين في الأحياء الفقيرة والهشة	8	10	8	وجود نواتين قديمتين في قطبين حضريين نسبتهما بالنسبة لمجموع المساكن ضعيفا جدا.
المجموع الجزئي		**63**	**77**	**43**	
ترجيح الأداء الجزئي		**٪63**	**٪77**	**٪43**	
النقل	تغطية المجال الحضري بشبكة الطرق	7	8	10	شبكة الطرق تقتصر على الأجزاء المبنية فقط دون كامل القطب.
	التدرج في شبكة الطرق	10	10	10	تحترم تماما المخطط التنظيمي.
	تخصص في الطرق (للدراجات، للسيارات...)	0	0	0	لم يؤخذ هذا العنصر في التخطيط.
	نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل النقل الخاص	8	7	8	رغم أن نسبتها ضعيفة ا أنها من أولويات التنمية المستدامة وتعتبر جيدة.
	نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل النقل العام	3	2	7	لا يزال استخدام النقل العام ضعيفا بسبب عدم توفره.
	نسبة السكان الذين يفضلون المشي على الأقدام	2	0	1	يقتصر المشي على الأقدام على قضاء الحاجات البسيطة داخل القطب ونسبة قليلة فقط تعتمده.
	توفر ممرات خاصة بالمشاة	9	10	10	متوفرة جدا في الأقطاب.
	توفر مواقف السيارات في مناطق السكن والخدمات	2	2	2	رغم أنها متوفرة بشكل جيد إلا لأنه يجب التقليل من مساحة المواقف كمبدأ للتنمية المستدامة لتشجيع المشي.
المجموع الجزئي		41	**39**	**48**	
ترجيح الأداء الجزئي		**٪51**	**٪49**	**٪60**	
المياه الشروب	نسبة السكان الذين يستفيدون من المياه الشروب	10	10	10	متوفر بشكل جيد
	وجود المصادر المائية ذات نوعية جيدة	5	5	5	المصدر الوحيد للمياه هي الخزانات ومياهها معالجة.
المجموع الجزئي		15	15	15	
ترجيح الأداء الجزئي		**٪75**	**٪75**	**٪75**	
الصرف الصحي	نسبة السكان الذين يستفيدون من الصرف الصحي	9	10	8	متوفر بشكل جيد.
	نسبة مياه الصرف المعالجة والمعاد استغلالها	0	0	0	لم يؤخذ هذا العنصر في التخطيط
المجموع الجزئي		**9**	**10**	**8**	
ترجيح الأداء الجزئي		**٪45**	**٪50**	**٪40**	
الطاقة	نسبة السكان المستفيدين من الطاقة (الكهرباء وغاز)؛	10	10	10	متوفر بشكل جيد
	استخدام الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية،) في المرافق	4	2	4	تم إدخال هذا العنصر في الإنارة العمومية والقليل من المدارس الابتدائية.

المجموع الجزئي	**14**	**12**	**14**	
ترجيح الأداء الجزئي	**٪70**	**٪60**	**٪70**	
المجموع العام	142	149	127	
ترجيح الأداء العام	**59٪**	٪64	٪53	

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

الملحق (9): تقييم المجال الاقتصادي في الأقطاب الحضرية حسب لشبكة المقترحة

المجال الاقتصادي والتكنولوجي					
المؤشرات	المؤشرات العامة	تقييم القطب الحضري			التعليق على التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
قيمة العقار الحضري	سعر العقار الحضري	0	0	0	نظرا لأن الأقطاب حديثة لا توجد سوق عقاري حقيقي وإنما تعاملات فردية لا تكاد تحصى.
المجموع الجزئي		**0**	**0**	**0**	
ترجيح الأداء الجزئي		**0٪**	**0٪**	**0٪**	
الدخل	متوسط دخل الأسر	3	8	1	تغلب الطبقة ذات الدخل المحدود في القطبين عين النحاس وعين عبيد.
	عدد الأفراد البطالين في الأسرة	3	9	1	هناك بطالة في القطبين عين النحاس وعين عبيد.
المجموع الجزئي		**6**	17	2	
ترجيح الأداء الجزئي		٪30	٪85	٪10	
الوظيفة	نسبة السكان العاملين في القطاع العام	8	7	8	يعتمد الكثير من السكان على القطاع العام في العمل.
	نسبة السكان العاملين في القطاع الخاص	2	6	1	لا يعتمد السكان كثيرا على القطاع الخاص. (يستحسن أن يكون العمل بالمناصفة في القطاعين لتحقيق الاستقرار)
المجموع الجزئي		10	13	9	
ترجيح الأداء الجزئي		٪50	٪65	٪45	
الاتصالات	نسبة السكان المزودين بخدمات الاتصال (هاتف وإنترنت)	8	7	2	نسبة التغطية تختلف بين الأقطاب
	نسبة السكان الذين يستعملون الاتصالات (الجيل الرابع).	8	8	0	معظم السكان يعتمدون على هذه الخدمة لتوفرها.
	المستثمرون في مجال الاتصالات	7	7	7	هناك المتعاملون الثلاثة الرئيسيين
المجموع الجزئي		**23**	22	9	
ترجيح الأداء الجزئي		٪77	٪73	٪30	
المجموع العام		49	52	20	
ترجيح الأداء العام		٪49	٪65	٪25	

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

الملحق (10): تقييم المجال البيئي في الأقطاب الحضرية حسب لشبكة المقترحة

المجال البيئي					
المؤشر	المؤشرات العامة	تقييم القطب الحضري			التعليق على التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
إدارة النفايات	متوسط كمية النفايات المنزلية لكل مسكن	0	0	0	غير مقدرة
	نسبة النفايات الحضرية الأخرى بالنسبة للنفايات المنزلية	2	0	0	تكاد تكون الأنواع الأخرى للنفايات معدومة لقلة النشاطات في المنطقة ما عدا مخلفات البناء.
	نسبة النفايات المدورة بالنسبة لمجموع النفايات المجمعة	0	0	0	غير مقدرة
	توفر الوسائل البشرية والتقنية لجمع النفايات	8	8	8	الوسائل البشرية والتقنية كافية
المجموع الجزئي		10	8	8	
ترجيح الأداء الجزئي		٪25	٪20	٪20	
المساحات الخضراء	نسبة المساحات الخضراء بالنسبة للمساحة الحضرية الكلية	9	9	9	حسب المخطط التنظيمي للأقطاب تعتبر كافية إلا أنها غير مهيئة حاليا
	نصيب الفرد من المساحات الخضراء	3	9	8	حسب المخطط نصيب الفرد محترم في قطبين وغير محترم في القطب عين النحاس
	توفر المساحات الخضراء	5	7	5	حاليا توجد مساحات خضراء بين العمارات فقط
	سهولة الوصول إلى المساحات الخضراء من طرف السكان	5	7	5	معظمها غير مهيئ في جميع الأقطاب ماعدا بعض مساحات لعب الأطفال بين العمارات
	وجود مستوى جيد لنظافة البيئة الحضرية	8	6	10	الشوارع نظيفة
المجموع الجزئي		**30**	38	37	
ترجيح الأداء الجزئي		٪56	٪76	٪74	
الإضاءة	الإضاءة الطبيعية الجيدة في المساحات العامة	10	10	10	نسبة الإضاءة عالية في الأقطاب
	توفر الإنارة العمومية على مستوى المنطقة	10	10	10	توفر الإنارة العمومية مودة بالطاقة الشمسية
	توفر عناصر الإظلال الطبيعية والاصطناعية	0	0	0	انعدام تشجير الأرصفة
المجموع الجزئي		20	20	20	
ترجيح الأداء الجزئي		٪67	٪67	٪67	
إدارة التلوث	وجود تلوث محسوس مهما كان نوعه	4	7	7	يوجد تلوثا في الأقطاب
	مصادر التلوث في الوسط الحضري	6	6	6	توجد مصادر قليلة للتلوث حاليا
المجموع الجزئي		10	13	13	
ترجيح الأداء الجزئي		٪50	٪65	٪65	
المجموع العام		**70**	79	78	
ترجيح الأداء العام		٪50	٪56	٪56	

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

الجدول (58): تقييم المجال العمراني المستدام في الأقطاب الحضرية

الملحق (11): تقييم المجال العمراني المستدام في الأقطاب الحضرية حسب لشبكة المقترحة

المجال العمراني المستدام					
المؤشر	المؤشرات العامة	تقييم القطب الحضري			التعليق على التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
خصائص الموقع	الموقع	7	10	8	موقع الأقطاب عموما حسنا
	الوصولية	2	8	8	الوصولية متوفرة في قطبين ما عدا عين النحاس.
	الخصائص الطبيعية للأرض الحضرية	8	7	8	تتمتع الأقطاب بخصائص جيدة.
المجموع الجزئي		17	25	24	
ترجيح الأداء الجزئي		٪57	٪83	٪80	
العقار الحضري	نسبة العقار الحضري الشاغر بالنسبة لمجموع القطب	6	2	2	لا تزل نسبة معتبرة من المواضع شاغرة.
	الطبيعة العقارية للعقار الحضري (أملاك عامة) ونسبتها	9	10	10	كل العقار الحضري ملك عام ماعدا بعض الأجزاء في القطب عين النحاس

المجموع الجزئي		15	12	12	
ترجيح الأداء الجزئي		**75**٪	٪60	٪60	
استخدام الأرض	نسبة استخدامات الأرض لمختلف الوظائف بالنسبة للسكن.	9	9	9	سيادة وظيفة السكن في الأقطاب الحضرية
	نسبة النمط الجماعي بالنسبة للأنماط الأخرى	9	10	9	النمط السائد جماعي لتحقيق الكثافة وتقليل المسافات
المجموع الجزئي		**18**	19	**18**	
ترجيح الأداء الجزئي		**90**٪	٪95	**90**٪	
المعالم الاستدلالية	وجود علامات الاستدلال والتوجيه	3	1	1	تكاد تكون معدومة
	وجود سمات أو تشكيلات هندسية توحي بالهوية المجتمعية	0	0	0	هندسة عصرية خالية من العناصر أو التشكيلات التي توحي بالهوية المميزة للمجتمع
المجموع الجزئي		3	1	1	
ترجيح الأداء الجزئي		**15**٪	٪5	٪5	
المجموع العام		**60**	57	55	
ترجيح الأداء العام		٪59	٪63	٪61	

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

الملحق (12): تقييم المجال التشريعي والمؤسساتي في الأقطاب الحضرية

المجال التشريعي والمؤسساتي					
العناصر	المؤشرات العامة	تقييم القطب الحضري			التعليق على التقييم
		عين النحاس	الرتبة	عين عبيد	
التنظيم	المنطقة مقسمة إلى أحياء تدار من طرف جمعيات أحياء	8	8	8	تدار الأقطاب من طرف جمعيات الأحياء تهتم بنقل انشغالات المواطن للسلطات دون تدخل يذكر في الميدان.
	مساهمة الإدارات والهيئات في تسيير المنطقة	6	6	5	يعتبر هذا التسيير لا بأس به باعتبار المناطق جديدة.
	تخضع المنطقة إلى أدوات التهيئة والتعمير	10	10	10	الأقطاب مغطاة بمخططات شغل الأراضي مصادق عليها وهي محترمة.
المجموع الجزئي		**24**	**24**	23	
ترجيح الأداء الجزئي		٪80	٪80	٪77	
التسيير	وجود هيئات تشرف على تسيير القطب الحضري	10	0	0	هناك مؤسسة واحدة تسير القطب عين النحاس لكن قطب الرتبة وعين عبيد يسيرين من طرف بلديتهما
	تشاور بين الفاعلين في إنجاح مشاريع التنمية	9	9	9	هناك تشاور بين مختلف الفاعلين.
	مساهمة الجمعيات والقطاع الخاص في المحافظة على البيئة.	2	2	2	يتوقف عمل الجمعيات على نقل انشغالات السكان دون أي فعل ميداني كالتشجير أو جمع القمامة، ....
المجموع الجزئي		21	11	11	
ترجيح الأداء الجزئي		٪70	٪37	٪37	
المشاركة	مشاركة السكان في تخطيط وتحديد مشاريع التنمية	0	0	0	لا توجد أي مشاركة
	سهولة الحصول على المعلومات من طرف المواطن	0	0	0	أي معلومة يريدها المواطن حول المنطقة أو أي مشروع تلزمه الانتقال إلى مقر البلديات التابعة لها أو إلى المديريات الولائية.
المجموع الجزئي		0	0	0	
ترجيح الأداء الجزئي		٪0	٪0	٪0	
المجموع العام		**45**	35	34	
ترجيح الأداء العام		٪56	٪44	٪43	

المصدر: من إنجاز الباحثة (2023)

الفهارس

فهرس الجداول

الجدول (1): دوافع وأهداف إنشاء المدن الجديدة 25

الجدول (2): دوافع وأهداف إنشاء مدن التوابع 27

الجدول (3): خصائص الأشكال الحضرية:..... 30

الجدول (4): مؤشرات التنمية المستدامة حسب أهدافها 47

الجدول (5): مؤشرات التنمية الحضرية حسب قرار الأمم المتحدة:..... 49

الجدول (6): المؤشرات الفرعية للتنمية الحضرية المستدامة..... 52

الجدول (7): الأداء العام حسب الدرجات 64

الجدول (8) مبادئ التنمية المستدامة في القانون 01-20 وأثره على المجال الحضري..... 88

الجدول (9) البرامج التنموية محتوى ونتائج 89

الجدول (10) مبادئ التنمية المستدامة في القانون 03-10 وأثره على المجال الحضري 92

الجدول (11) مبادئ التنمية المستدامة في القانون 06-06 وأثره على المجال الحضري 94

الجدول (12): توزيع المشاريع السكنية في مدن التوابع 1990. 127

الجدول (13): توزيع المساحات المبرمجة للتعمير في مدن التوابع (1998) 128

الجدول (14): تطور عدد السكان ونسبة المرحلين إلى مدن التوابع 128

الجدول (15): توزيع الأقطاب الحضرية وطاقتها الاستيعابية في ولاية قسنطينة 135

الجدول (16): تصنيف ورتبة التجمعات الحضرية بولاية قسنطينة 136

الجدول (17): معاملات صلة الجوار وعلاقتها بنمط التوزيع 143

الجدول (18): رتبة الأقطاب الحضرية في ولاية قسنطينة 148

الجدول (19): تصنيف ورتبة التجمعات الحضرية بولاية قسنطينة 148

الجدول (20): الانحدارات في القطب الحضري عين النحاس.....170

الجدول (21): الارتفاقات في القطب الحضري عين نحاس.....171

الجدول (22): الارتفاقات في القطب الحضري الرتبة.....174

الجدول (23): الارتفاقات في القطب الحضري عين عبيد 178

الجدول (24): مخططات شغل الأراضي (ب 7، ب 8 وب 9) ونسبة إنجازها.....183

الجدول (25): تقييم البعد بالنسبة للتجمعات القريبة والوصولية.....188

الجدول (26): تقييم الانحدارات الأكبر من 13 ٪. 189

الجدول (27): مقارنة المخطط التنظيمي مع ما تم إنجازه على أرض الواقع.....198

الجدول (28): المشاريع السكنية المبرمجة في القطب الحضري عين النحاس 198

الجدول (29): توزيع شبكة الطرق داخل القطب الحضري عين النحاس.....200

الجدول (30): مدى تحقق أسس التهيئة في القطب الحضري عين النحاس.....202

الجدول (31): المشاريع السكنية المبرمجة في القطب الحضري الرتبة.....206
الجدول (32): مدى تحقق أسس التهيئة في القطب الحضري الرتبة.....210
الجدول (33): المشاريع السكنية المبرمجة في القطب الحضري عين عبيد 213
الجدول (34): مدى تحقق أسس التهيئة في القطب الحضري عين عبيد 217
الجدول (35): مدى تحقق أسس التهيئة في الأقطاب الحضرية.....219
الجدول (36): تحديد أولوية التدخل.....225
الجدول (37): نموذج لوصف الخطة أو المشروع محل التحليل للقطب الحضري عين النحاس.....226
الجدول (38): نطاق تحليل الخطة أو المشروع محل التحليل 227
الجدول (39): تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الاجتماعي في الأقطاب الحضرية.....228
الجدول (40): تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد البيئي في الأقطاب الحضرية 229
الجدول (41): تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الاقتصادي في الأقطاب الحضرية 230
الجدول (42): تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الثقافي في الأقطاب الحضرية 231
الجدول (43): تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الأخلاقي في الأقطاب الحضرية 232
الجدول (44): تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الإقليمي في الأقطاب الحضرية 234
الجدول (45): تقييم الترجيح والأداء لمؤشرات بعد الحوكمة في الأقطاب الحضرية 236
الجدول (46): تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد الاجتماعي 238
الجدول (47): تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد البيئي 240
الجدول (48): تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد الاقتصادي 242
الجدول (49): تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد الاقتصادي 243
الجدول (50): تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد الأخلاقي 245
الجدول (51): تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل للبعد الإقليمي: 246
الجدول (52): تعيين مسارات التحسين وتحديد أولويات التدخل لبعد الحوكمة: 248
الجدول (53): الأداء العام لأبعاد التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية.....249
الجدول (54): درجات تقييم المؤشرات التنمية وأثرها على التنمية المستدامة 253
الجدول (55): الأداء العام لمجالات التنمية المستدامة 253
الجدول (56): نموذج من بطاقة فنية للقطب الحضري 268
الجدول (57): تقييم المجال الاجتماعي في الأقطاب الحضرية 269
الجدول (58): تقييم البعد الاقتصادي في الأقطاب الحضرية 270
الجدول (59): تقييم المجال البيئي في الأقطاب الحضرية 271
الجدول (60): تقييم المجال العمراني المستدام في الأقطاب الحضرية.....272
الجدول (61): تقييم المجال التشريعي والمؤسساتي في الأقطاب الحضرية.....273

فهرس الاشكال

الشكل (1): الأشكال الحضرية وعلاقتها بالمدينة الأم 29

الشكل (2): العلاقة بين عناصر التنمية المستدامة 34

الشكل (3): التطور التاريخي للتنمية الحضرية المستدام 38

الشكل (4): ابعاد التنمية الحضرية المستدامة 42

الشكل (5): تحديات التنمية الحضرية المستدامة 44

الشكل (6): المجموعات الرئيسية والمؤشرات الفرعية للتنمية الحضرية المستدامة 51

الشكل (7): أبعاد وعناصر التنمية المستدامة حسب شبكة التحليل GADD 62

الشكل (8): جدول بيانات الخطة (PSPP) المراد تقييمها 63

الشكل (9): البعد الاجتماعي و مؤشراته (مثال) 63

الشكل (10): نتائج التحليل و تمثيله البياني 63

الشكل (11): تقديرالأولوية حسب الترجيح و التقييم 65

الشكل (12): نسبة تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية 97

الشكل (13): مستوى تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 97

الشكل (14): مقطع طبوغرافي شمال شرق– جنوب غرب لمدينة قسنطينة 122

الشكل (15): مقطع طبوغرافي شرق– غرب لمدينة قسنطينة 122

الشكل (16): تطور الحضيرة السكنية حسب البلديات في ولاية قسنطينة (1987–2008) 129

الشكل (17): ترتيب التجمعات الحضرية في ولاية قسنطينة 137

الشكل (18): تعيين إحداثيات نقاط الإرجاع الجغرافي لولاية قسنطينة 139

الشكل (19): الإرجاع الجغرافي وتحديد بلديات ولاية قسنطينة 140

الشكل (20): استخراج طبقة البلديات لولاية قسنطينة.....140

الشكل (21): تعيين نقاط التجمعات الحضرية مع إحداثياتها الجغرافية في ولاية قسنطينة 141

الشكل (22): تعيين المتوسط المكاني 141

الشكل (23): تعيين اتجاه التوزيع 142

الشكل (24): أنماط التوزيع المكاني 142

الشكل (25): تحديد معامل صلة الجوار 143

الشكل (26): نتائج معامل صلة الجوار 144

الشكل (27): العلاقة بين رتبة المدن وحجمها 144

الشكل (28): تحليل معامل الجوار على برنامج أرك جيس 146

الشكل (29): مقطع طبوغرافي شرق– غرب للقطب الحضري عين النحاس.....169

الشكل (30): القطب الحضري عين عبيد توزيع المساحات بالهكتار حسب طبيعتها العقارية.....177
الشكل (31): استخدامات في القطب الحضري عين النحاس.....182
الشكل (32): تقييم نسبة الانحدار (0.5 ٪- 12 ٪) مع أرضية صلبة في المنطقة المدروسة.....188
الشكل (33): تقييم نسبة الملكية العمومية بالنسبة للملكية الخاصة في موقع الدراسة.....190
الشكل (34): تقييم عناصر الوسط الطبيعي في القطب الحضري عين النحاس.....191
الشكل (35): تقييم عناصر الوسط الطبيعي في القطب الحضري الرتبة.....191
الشكل (36): تقييم عناصر الوسط الطبيعي في القطب الحضري عين عبيد. 192
الشكل (37): موقع النواة الأصلية بالنسبة للأقطاب الحضرية.....194
الشكل (38): القطب الحضري عين النحاس: توزيع التجهيزات حسب استحواذها على الأرض.....199
الشكل (39): القطب الحضري الرتبة: توزيع التجهيزات حسب مساحة الاستحواذ.....207
الشكل (40): القطب الحضري عين عبيد: توزيع التجهيزات حسب مساحة الاستحواذ.....214
الشكل (41): التقييم البياني.....237
الشكل (42): الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الاجتماعي في الأقطاب الحضرية.....238
الشكل (43): الترجيح والأداء لمؤشرات البعد البيئي في الأقطاب الحضرية.....240
الشكل (44): الترجيح والأداء لمؤشرات البعد الأخلاقي في الأقطاب الحضرية 244
الشكل (45): مسطرة تقييم النسب.....256
الشكل (46): مقارنة أداء مجالات التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية.....274

فهرس الخرائط

الخريطة (1): ولاية قسنطينة – شبكة الطرق والتجهيزات الكبرى.....119

الخريطة (2): ولاية قسنطينة – موقع بلدية قسنطينة.....120

الخريطة (3): ولاية قسنطينة – توزيع السكان حسب المراكز الحضرية الرئيسية.....121

الخريطة (4): مدينة قسنطينة النسيج العمراني الحالي.....123

الخريطة (5): ولاية قسنطينة – موقع المدينتين الجديدتين علي منجلي و ماسينيسا.....131

الخريطة (6): ولاية قسنطينة – توزيع الأقطاب الحضرية.....134

الخريطة (7): ولاية قسنطينة – اتجاه توزيع التجمعات الحضرية.....145

الخريطة (8): ولاية قسنطينة – توزيع التجمعات الحضرية حسب رتبتها.....149

الخريطة (9): موقع القطب الحضري عين النحاس بالنيبة لبلديتي قسنطينة و الخروب.....168

الخريطة (10): القطب الحضري عين النحاس–التشكيلات الصخرية.....169

الخريطة (11): القطب الحضري عين النحاس– الانحدارات.....169

الخريطة (12): القطب الحضري عين النحاس– الخريطة التركيبية.....170

الخريطة (13): القطب الحضري عين النحاس–الشبكة الهدروغرافية و المنطقة المعرضة للفيضانات.....170

الخريطة (14): موقع القطب الحضري الرتبة بالنيبة لبلدية ديدوش مراد.....172

الخريطة (15): القطب الحضري الرتبة – التركيبة الصخرية.....173

الخريطة (16): القطب الحضري الرتبة – الانحدارات.....173

الخريطة (17): القطب الحضري الرتبة – الخريطة التركيبية.....173

الخريطة (18): القطب الحضري الرتبة – الشبكة الهدروغرافية.....173

الخريطة (19): مدينة عين عبيد – موقع القطب الحضري عين عبيد.....175

الخريطة (20): القطب الحضري عين عبيد – التركيبة الصخرية.....176

الخريطة (21): القطب الحضري عين عبيد – الانحدارات.....176

الخريطة (22): القطب الحضري عين عبيد – الخريطة التركيبية.....177

الخريطة (23): التجمع الثانوي عين النحاس– المحيط العمراني.....180

الخريطة (24): القطب الحضري عين النحاس –التوزيع العام لاستخدامات الأرض.....197

الخريطة (25): القطب الحضري الرتبة – التوزيع العام لاستخدامات الأرض.....207

الخريطة (26): القطب الحضري عين عبيد– التوزيع العام لاستخدامات الأرض.....213

فهرس الصور

الصورة (1): منطقة عين النحاس منطقة شاغرة (1985).....179

الصورة (2): منطقة عين النحاس مشاريع سكنية (2002).....179

الصورة (3): مسجد عمار بن ياسر 180

الصورة (4): قاعة علاج.....180

الصورة (5): سكنات جماعية 181

الصورة (6): مسكن تطوري.....181

الصورة (7): بناء فوضوي 181

الصورة (8): المدرسة الابتدائية معاوي 181

الصورة (9): متوسطة بوطمين.....181

الصورة (10): ثانوية بودربالة.....181

الصورة (11): خزان مائي 182

الصورة (12): مظاهر التجارة الفوضوية.....182

الصورة (13): مدخل حي 6000 مسكن عدل.....183

الصورة (14): سكن جماعي.....183

الصورة (15): أماكن للتسلية مهيئة.....183

الصورة (16): مدرسة ابتدائية (عبد الكريم شروانة) 184

الصورة (17): متوسطة (تيفوس).....184

الصورة (18): ثانوية علي كافي 184

الصورة (19): محال تجارية 184

الصورة (20): مسجد مبرمج.....184

الصورة (21): مدرسة في طور الإنجاز 184

الصورة (22): النواة الأولى للقطب الحضري عين عبيد 185

الصورة (23): سكن جماعي.....185

الصورة (24): مسكن فردي.....185

الصورة (25): بناء فوضوي.....185

الصورة (26): مسجد التقوى 185

الصورة (27): المدرسة الابتدائية عقون عبد الله.....185

الصورة (28): منظر عام لمشروع 4000 مسكن جماعي.....186

الصورة (29): سكن جماعي.....186

الصورة (30): أساسات مشروع 2100 مسكن.....186

الصورة (31): مدرسة جليلي فرحات 186
الصورة (32): مدرسة وملحقة مشري بوجمعة.....186
الصورة (33): مركز للأمن الحضري.....186
الصورة (34): بوادر ظهور الأقطاب الحضرية مجاليا.....193
الصورة (35): مقارنة المساحة المبنية في الأقطاب الحضرية.....195
الصورة (36): توزيع الخزانات المائية في القطب الحضري عين النحاس.....201
الصورة (37): محطة تحويل الكهرباء 201
الصورة (38): محطة تحويل عاز المدينة.....201
الصورة (39): المساحات الخضراء لتثبيت الحواف.....202
الصورة (40): المساحات الخضراء بين العمارات 202
الصورة (41): أعمدة توزيع الطاقة الكهربائية 208
الصورة (42): محولا كهربائيا 208
الصورة (43): المساحات الخضراء بين العمارات 209
الصورة (44): المساحات الخضراء للتزيين 209
الصورة (45): أعمدة الكهرباء عالي الضغط.....216
الصورة (46): محولا كهربائيا 216
الصورة (47): مساحات خضراء بين العمارات.....216

فهرس المواضيع

المقدمة العامة

مقدمة عامة **1**

إشكالية الدراسة **5**

فرضيات الدراسة **6**

المنهجية والمقاربات المعتمدة **7**

أهمية الدراسة **9**

أهداف الدراسة **9**

مراحل الدراسة **10**

مصادر ومراجع الدراسة **11**

دوافع اختيار موضوع ونماذج الدراسة **12**

صعوبات الدراسة. **13**

الدراسات السابقة **13**

الفصل الأول: الأقطاب الحضرية وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

تمهـيد **17**

أولا. الأقطاب الحضرية: من المفهوم النظري إلى الفعل الميداني **18**

1- تطور فكرة الأقطاب الحضرية: من فكر اقتصادي إلى حقيقة عمرانية **18**

2- الأقطاب الحضرية مفاهيم متعددة ومتجددة **21**

3- ماهية الأقطاب الحضرية وعلاقتها بالأشكال الحضرية **23**

ثانيا. التنمية المستدامة من المفهوم العام إلى المفهوم الخاص **30**

1- من مفهوم التنمية إلى مفهوم التنمية المستدامة **31**

2- من مفهوم النمو إلى مفهوم التنمية الحضرية **35**

3- التنمية الحضرية المستدامة والمفاهيم الحديثة **36**

4- تحديات التنمية الحضرية المستدامة **44**

ثالثا. مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة والأقطاب الحضرية **46**

1- مؤشرات التنمية المستدامة **46**

2- مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة **48**

3 - التهيئة الحضرية وسبل تحقيق تنمية حضرية مستدامة في الأقطاب الحضرية **54**

4- طرق تقييم التنمية الحضرية المستدامة **57**

5- شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة **60**

خلاصة **66**

الفصل الثاني : التنمية المستدامة وبعدها في التشريع العمراني الجزائري

تمهيد 68

أولا: التشريع دون مبادئ التنمية المستدامة قبل 2001 69

1- قوانين منظمة للعمران دون تنمية حضرية من 1960 إلى 1967 ..... **69**

2- برامج التنمية وعلاقتها بتنمية المجال الحضري من 1968 إلى 1980 ..... **71**

3- توسعة أفق التنمية وظهور قانون التهيئة العمرانية من 1980 إلى 1990 ..... **72**

4- بداية التنظيم والتحكم في التنمية الحضرية من 1990 إلى 2000 ..... **75**

5- قوانين كثيرة وآثار سلبية على التنمية الحضرية من 1962 إلى 2000 ..... **79**

ثانيا: أسس وركائز التنمية المستدامة (2000-2022) 81

1- المنظومة القانونية الجديدة والتنمية المستدامة **82**

2- مبادئ التنمية المستدامة في المنظومة الجديدة **87**

3- تقييم مبادئ التنمية المستدامة في إطار المنظومة الجديدة **97**

ثالثا: التنمية الحضرية المستدامة في إطار مشروع مراجعة التشريع العمراني 101

1-أسباب المراجعة **103**

2- أسس وأهداف مشروع المراجعة **110**

3- مؤشرات التنمية الحضرية في إطار مراجعة قانون التهيئة والتعمير وقانون المدينة **113**

خلاصة 115

الفصل الثالث: الأقطاب الحضرية كحل لاستيعاب النمو الحضري المتسارع

تمهيد 117

أولا: مدينة قسنطينة بين حتمية التنمية والواقع 118

1- المكانة الإقليمية لمدينة قسنطينة **118**

2- الديناميكية المجالية لمدينة قسنطينة وتشكل المدن التوابع (1837-2008) **124**

ثانيا: الأقطاب الحضرية كحل لمواجهة النمو الحضري المتسارع 130

1- من المدن الجديدة إلى الأقطاب الحضرية **130**

2- الديناميكية المجالية وأثرها على الشبكة الحضرية عبر المجال الولائي **135**

3- الأقطاب الحضرية الجديدة كنتيجة للديناميكية الحضرية لهذا المجال الولائي **147**

ثالثا: الفاعلون في إرساء سياسة الأقطاب الحضرية وتحقيق التنمية المستدامة في ولاية قسنطينة 150

1- الفاعلون والتنمية المستدامة **150**

1-1 الجماعات المحلية والتنمية المستدامة **150**

1-2 المصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية. **151**

2- إعداد المقابلة **152**

3- نتائج المقابلة 154
3-1 الجماعات المحلية **154**
3-2. المصالح اللامركزية والهيئات تحت الوصاية..... 158
4- مناقشة نتائج المقابلة..... 160
خلاصة..... 165
الفصل الرابع: الأقطاب الحضرية وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة
تمهيد 167
أولا: الأقطاب الحضرية وخصائصها العامة..... 168
1-موقع استراتيجي وموضع مؤهل للتعمير 168
1-1 القطب الحضري عين نحاس 168
2.1 القطب الحضري الرتبة:..... 172
1-3 القطب الحضري عين عبيد..... 175
2- استعمالات الأرض وأشكال التنمية في الأقطاب الحضرية..... 179
1.2 القطب الحضري عين نحاس..... 179
2.2 القطب الحضري الرتبة..... 183
3.2 القطب الحضري عين عبيد..... 184
ثانيا: مقومات التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية 186
1- مقومات الوسط الطبيعي بين التقييم وتحقيق التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية.....187
1-1 تحديد عناصر تقويم الوصولية والقرب من التجمعات 188
1-2 تحديد عناصر تقويم الطبوغرافيا والتركيب الصخري..... 188
1-3 تحديد عناصر تقييم الهيدروغرافية..... 189
1-4 تحديد عناصر تقييم الملكية العقارية..... 190
1-5 تحديد عناصر تقييم العوائق 190
1-6 تقييم مقومات الوسط الطبيعي للأقطاب الحضرية..... 190
2- مقارنة عناصر النشأة واستعمالات الأرض في الأقطاب نماذج الدراسة.....193
2-1 فكرة إقامة القطب..... **193**
2-2 أول ظهور للأقطاب مجاليا..... 193
2-3 وجود نواة أصلية..... 194
2-4 استخدامات الأرض داخل الأقطاب الحضرية..... 194
ثالثا- أسس التهيئة وعناصر التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية 195
1- المخطط التنظيمي للقطب الحضري عين النحاس 196
1-1 التوزيع العام لاستخدامات الأرض بالقطب الحضري..... 196
1-2 مكونات المشرع الحضري في القطب عين النحاس 198
1-3 أسس التهيئة الحضرية المستدامة في القطب الحضري عين النحاس..... 202

2-المخطط التنظيمي للقطب الحضري الرتبة..... 204
2-1 التوزيع العام لاستخدامات الأرض في القطب الحضري الرتبة..... **204**
2-2 مكونات المشرع الحضري في القطب الحضري الرتبة..... **206**
2-3 أسس التهيئة الحضرية المستدامة في القطب الحضري الرتبة..... **209**
3- المخطط التنظيمي للقطب الحضري عين عبيد..... 212
3-1 التوزيع العام لاستخدامات الأرض بالقطب الحضري عين عبيد..... **212**
3-2 مكونات المشرع الحضري في القطب عين عبيد..... **213**
3-3 أسس التهيئة الحضرية المستدامة في القطب الحضري عين عبيد..... **217**
خلاصة..... 220

الفصل الخامس تطبيق وتقييم مبادئ التنمية المستدامة

تمهيد..... 322

أولا: تقييم التنمية المستدامة بتطبيق شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة..... 223

1-أبعاد شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة..... **223**

2- تطبيق شبكة تقييم مؤشرات التنمية المستدامة..... **225**

2-1 التعريف بالمشاريع..... **225**

2-2 تقييم البعد الاجتماعي في الأقطاب الحضرية نماذج الدراسة..... **228**

2-3 تقييم البعد البيئي في الأقطاب الحضرية الثلاث..... **229**

2-4 تقييم البعد الاقتصادي في الأقطاب الحضرية الثلاث..... **230**

2-5 تقييم البعد الثقافي في الأقطاب الحضرية الثلاث..... **231**

2-6 تقييم البعد الأخلاقي في الأقطاب الحضرية الثلاث..... **232**

2 -7 تقييم البعد الإقليمي في الأقطاب الحضرية الثلاث..... **233**

2-8 بعد الحوكمة في الأقطاب الحضرية الثلاث..... **235**

3- نتائج التقييم على الأقطاب الحضرية الثلاثة وفقا لشبكة التحليل..... **237**

3-1 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد الاجتماعي في الأقطاب الحضرية الثلاثة..... **237**

3-2 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد البيئي في الأقطاب الحضرية الثلاثة..... **239**

3-3 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد الاقتصادي في الأقطاب الحضرية الثلاثة..... **241**

3-4 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد الثقافي في الأقطاب الحضرية الثلاثة..... **243**

3-5 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد الأخلاقي في الأقطاب الحضرية الثلاثة..... **244**

3-6 نتائج الأداء العام والأولويات للبعد الاقليمي في الأقطاب الحضرية الثلاثة..... **245**

3-7 نتائج الأداء العام والأولويات لبعد الحوكمة في الأقطاب الحضرية الثلاثة..... **247**

ثانيا: اقتراح شبكة التقييم حسب مميزات الأقطاب الحضرية..... 250
1- تحديد عناصر الشبكة المقترحة وطريقة القياس 251
2- منهجية تقييم مؤشرات مجالات الشبكة المقترحة..... 253
3- مناقشة وتحليل الاستبيان على مستوى الأقطاب الحضرية 256
3-1 مناقشة وتحليل الاستبيان على مستوى القطب الحضري عين النحاس 256
3-2 مناقشة وتحليل الاستبيان على مستوى القطب الحضري الرتبة..... 260
3-3 مناقشة وتحليل الاستبيان على مستوى القطب الحضري عين عبيد 263
4- تطبيق الشبكة المقترحة على الأقطاب الحضرية الثلاث 268
4-1 واجهة الشبكة المقترحة 268
4-2 تقييم المجال الاجتماعي في الأقطاب الحضرية الثلاثة..... 269
4-3 تقييم المجال الاقتصادي في الأقطاب الحضرية الثلاثة 270
4-4 تقييم البعد البيئي في الأقطاب الحضرية الثلاثة: 271
4-5 تقييم المجال العمراني المستدام في الأقطاب الحضرية الثلاثة 272
4-6 تقييم المجال التشريعي والمؤسساتي في الأقطاب الحضرية الثلاثة 273
5- النتيجة العامة لتقييم أداء مجالات التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية 274
خلاصة..... 275
الخاتمة العامة..... 276
قائمة المصادر و المراجع..... 282
الملاحق..... 292
الفهارس 314
فهرس الجداول..... 315
فهرس الاشكال 317
فهرس الخرائط..... 319
فهرس الصور 320
فهرس المواضيع 322
الملخص باللغة العربية 327
الملخص باللغة الفرنسية 228
الملخص باللغة الانجليزية 229

الملخص:

التنمية المستدامة هي نهج يسعى إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال التكامل والفهم الجيد للتداخلات بينها. وتعتبر المدن أو التجمعات الحضرية المكان الأكثر ملاءمة لتحقيقها لأنها تلعب دورا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكنها تفرض ضغوطا على البيئة، مما يجعل التوازن بين التنمية والبيئة أمرا ضروريًا.

في الجزائر، تواجه المدن الكبرى ولا سيما مدينة قسنطينة، تحديات كبيرة مثل النمو الديموغرافي والتوسع غير المنتظم، مما دفعها إلى مواجهتها بانتهاج سياسات تنموية وتعديلات قانونية، آخرها سياسة الأقطاب الحضرية التي تستند إلى مبادئ التنمية المستدامة في السنوات العشر الماضية.

وقد شملت دراستنا تحليلًا لثلاثة نماذج من الأقطاب الحضرية الجديدة في إقليم ولاية قسنطينة، وهي القطب الحضري عين النحاس والقطب الحضري الرتبة والقطب الحضري عين عبيد. إذ أظهرت أن هذه الأقطاب تتمتع بمواقع استراتيجية ومقومات طبيعية تجعلها مناطق جذب مميزة. أما من ناحية تحقيق أداء مؤشرات التنمية المستدامة فقد تبين أنها لم تتحقق بشكل كامل، وهناك حاجة لتوحيد الجهود وتعزيز الفهم حول هذه المفاهيم وإعادة النظر في التخطيط وتعزيز التنسيق لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأقطاب الحضرية.

المفردات الاستدلالية: التنمية المستدامة، الأقطاب الحضرية، المؤشرات، شبكة التقييم، مدينة قسنطينة.

Résumé :

Le développement durable est une approche qui cherche à atteindre un équilibre entre les dimensions sociales, économiques et environnementales par l'intégration et la bonne compréhension des interactions entre elles. Les villes ou les agglomérations urbaines sont l'endroit le plus approprié pour sa concrétisation, car elles jouent un rôle déterminant dans le développement économique et social, mais elles exercent une pression sur l'environnement, rendant indispensable un équilibre entre le développement et l'environnement.

En Algérie, les grandes villes, notamment Constantine, sont confrontées à des défis majeurs tels que la croissance démographique et l'expansion irrégulière, ce qui l'a amené à y faire face en adoptant des politiques de développement et des amendements juridiques, plus récemment, la politique des pôles urbains fondée sur les principes du développement durable au cours des dix dernières années.

Notre étude porte sur l'analyse de trois modèles de nouveaux pôles urbains sur le territoire de la wilaya de Constantine, à savoir le pôle urbain Ain Nahas, le pôle urbain Ratba et le pôle urbain Ain Abid. Elle a montré que ces pôles bénéficient d'emplacements stratégiques et de caractéristiques naturelles qui en font des zones d'attraction distinctives. En termes de performance des indicateurs de développement durable, ils n'ont pas été pleinement atteints, et il faut consolider les efforts, améliorer la compréhension de ces concepts, reconsidérer la planification et renforcer la coordination pour assurer la réalisation des objectifs de développement durable dans les pôles urbains.

Mots-clés : Développement durable, Pôles urbains, Indicateurs, Grille d'évaluation, La ville de Constantine.

Summary :

Sustainable development is an approach aimed at balancing social, economic, and environmental dimensions through integration and a deep understanding of their interactions. Cities or urban agglomerations are the most favorable places for its achievement because they play a crucial role in economic and social development but also exert pressure on the environment, making it necessary to strike a balance between development and the environment.

In Algeria, especially in Constantine, large cities face significant challenges such as demographic growth and irregular expansion, compelling them to address these challenges by adopting development policies and legal modifications, with the most recent being the urban poles policy based on sustainable development principles over the past ten years.

Keywords: sustainable development Our study included the analysis of three models of new urban poles in the Constantine region, namely Ain Nahas Urban Pole, Retba Urban Pole, and Ain Abid Urban Pole. It revealed that these urban poles had strategic locations and natural resources that made them distinctive attraction areas. Regarding the achievement of sustainable development indicators, it became evident that they had not been fully realized, necessitating the coordination of efforts, a better understanding of these concepts, a revision of planning, and enhanced coordination to ensure the achievement of sustainable development goals in urban poles.

Keywords: Sustainable development, Urban poles, Indicators, Evaluation framework, Constantine Town.